مُرَسًّا عَلَىٰ لأنواب لفِعَة لِلْمُوطِأ الاما الحافظ أبع يرثونيف بمعابتك ابُن مُحمَّد بُن عَبِ البَرالنمري الأندلسي A 274- 7713 a الطبغة لؤحده الكاملة والمرسة والمحققة عكى عِدّة بسخ حط

الطبعة الوحيدة الكامِلة والمرسة ولمحققة على عِدَّة تسخ حطية من الطبعة الوحيدة الكامِلة والمرسة ولمحققة على عِدَّة تسخ حطية من المُورِية عليها مستخفية المرسة والمحققة على عِدَّة المعرفة المرسة عليها من المرسة الم

المجَلُدُ المُنَاثِينَ النَّاشِرُ الْفَالْوَقِ لَلْكِيْنِينِ لِلْظِبِّ لِمَالِكِيْنِينِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تخرينه أو تسجيله بأية وسيلة علمية مستحدثة، أو الاقتباس من تخريجاته الحديثية، أو تعليقاته العلمية، أو تصويره دون موافقة خطية من الناشر، ولا يحق لأى جهة أو شخص إعطاء إذن بذلك سوى الناشر.

طبعة مزيدة ومنقحة

الْفَازُوْقِ لِلْكِنْ لِلْظِبِّلِ الْمُلْتِكُمُ الْنَشِينُ

خلف ۲۰ ش راتب باشا - حدائق شبرا ت: ۲۲۰۷۵۲۲ - ۲۲۰۵۵۲۸ القاهرة

اسم الكتاب: التمهيد لما في الموكا من المعاني والإسانيم

مرتبآ على الأبواب الفقهية للموطاء

تــالــــــــف: الإمام الحافظ ابن عبدالبر الأندلسي تحقيـق وتعليق: أسامة بن إبراهيم و حاتم أبو زيد

رقسم الإيساع: ٢٠٠١/٤٣٣٧

الترقيم الدولي: 1-42-5704-977

الطبيعة: الرابعة

سنسة النشسر: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

طب عن الفائدة للأنشار فالتينيُّ









كتاب الشفعة

١_ باب ما تقع فيه الشفعـــة

(٣٦/٧) ١- مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف: أن رسول الله على قضى بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه (١).

قال أبو عسر: هكذا روي هذا الحديث عن مالك أكثر الرواة للموطأ وغيره مرسلاً، إلا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون وأبا عاصم النبيل ويحيى بن إبراهيم بن داود بن أبي قتيلة المدني وأبا يوسف القاضي وسعيد الزبيري فإنهم رووه عن مالك بهذا الإسناد، متصلاً عن أبي هريرة مسنداً، واختلف فيه عن ابن وهب عن مالك، فروى عنه مرسلاً كما في الموطأ، وروي عنه مسنداً كرواية ابن الماجشون، ومن تابعه، وكذلك اختلف فيه عن مطرف عن مالك

⁽۱) وصله البخاری (۲۲۵۷)، وأبو داود (۳۵۱٤)، والتـرمذی (۱۳۷۰) وغیـرهم من طریق الزهری عن أبی سلمة بن عبد الرحمن عن جابر به مرفوعًا .

ولمسلم فى البيوع (١٦٠٨/ ١٣٤) من طريق أبى الزبير عن جابر نحوه. والطحاوى من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر قال: قضى النبى - عليه السفعة فى كل شىء، قال ابن حجر فى بلوغ المرام (٨٤٦): «رجاله ثقات» قال أبو حاتم فى العلل (١/ ٤٧٨): " قوله « فإذا وقعت الحدود.... » مدرج من كلام جابر " « وفيه نظر لأن الأصل أن كل كل ما ذكر فى الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجع رفعها » فتح البارى (١٤/٥٠٥).

أما حــديث أبى هريرة: فــروى من طريق ابن شهــاب عن سعــيد وأبى سلمــة عنه واختلف فى وصله وإرساله على الوجوه التى ذكر المؤلف .

سواء، ورواه عبدالله بن محمد بن ربيعة القدامي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة، ولم يذكر أبا سلمة، والقدامي ضعيف منكر الحديث^(١).

فأما رواية ابن الماجشون لهذا الحديث:

فأخبرنا خلف ابن القاسم الحافظ، وأحمد بن فتح، قالا: حدثنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي، قال حدثنا أبو بكر محمد بن أصبغ بن مليح المرادي، قال حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد المهري قال حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون قال: أخبرني مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أن رسول الله على قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (٢). زاد ابن قاسم: فيه،

وذكره أبو الحسن علي بن عصرالحافظ، قال: حدثنا أبو بكر النيسابوري قال: حدثنا سعد ابن عبد الله بن الحكم وإسماعيل بن إسحاق بن سهل، قال علي: وحدثنا محمد بن مخلد، قال، حدثنا أحمد بن منصور بن راشد المروزي قال علي: وحدثنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا أبو داود السجستاني، قال: حدثنا سليمان ابن داود المهري. قال: وحدثنا محمد بن مخلد حدثنا الحسن بن [شبيب] (٣) حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود ابن أخي رشدين، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، قالوا كلهم: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله عليه قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه.

وحدثني عبد الله بن محمد بن يوسف قال حدثنا عبد الله بن محمد بن

⁽١) قال الذهبي: (أحد الضعفاء، أتى عن مالك بمصائب) .

⁽٢) أخرجه البيهقى (١٠٣/٦) وعبد الملك بن عبد العزيز الماجـشون صدوق له أغلاط في الحديث قاله ابن حجر، وقال الساجي: « حدث عن مالك بمناكير » .

⁽٣) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [شيبب] وهو خطأ أنظر ترجــمته في الجرح والتعديل (١٨/٣) وتاريخ بغداد (٣٢٨/٧) .

على قال حدثنا أحمد بن خالد قال حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف قال حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود، قال: حدثنا عبد الملك عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ويقيع الشاء الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ».

وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد ابن قاسم قال: حدثنا سعيد بن ابن قاسم قال: حدثنا مالك بن عيسى القفصي الحافظ، قال: حدثنا سعيد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا عبد الملك بن عبدالعزيز عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي عليه فذكره.

وحدثنا خلف حدثنا عبد الملك بن محمد العقيلي، حدثنا العباس بن محمد البصري، حدثنا أبو الربيع سليمان بن أخي رشدين بن سعد حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، حدثنا مالك فذكر بإسناده مثله.

وحدثنا خلف قال: حدثنا عبدالله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن الحجاج، وحدثنا خلف حدثنا الحسن ابن الخضر حدثنا أحمد بن شعيب قالا: حدثنا سليمان بن داود، حدثنا عبد الملك ابن عبد العزيز الماجشون حدثنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله عليه مثله سواء.

وأما رواية أبي عاصم، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا علي بن عبد الله المديني، قال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني قال: حدثنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة »(۱) قال إسماعيل بن إسحاق: قال علي بن المديني: قلت لأبي عاصم: من أين سمعت هذا من مالك؟ يعني حديث الشفعة مسندًا، فقال: سمعت منه بمني أيام أبي جعفر.

⁽۱) رواه ابن ماجه (۲٤۹۷)، والبيهقي (۲/۳٪).

وقال علي بن عمر: حدثنا عشمان بن أحمد وأبو سهل بن زياد وأبو بكر الشافعي، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا علي بن نصر، قالوا لأبي عاصم: إن الناس يخالفونك في مالك في حديث الشفعة، فلا يذكرون فيه أبا هريرة فقال أبو عاصم: هاتوا من سمعه من مالك في الوقت الذي سمعته أنا فيه، إنما كان قدم علينا أبو جعفر مكة فاجتمع الناس إليه، وسألوه أن يأمر مالكا أن يحدثهم، فأمره فسمعته من مالك في ذلك الوقت، قال علي بن نصر: وهذا في حياة ابن جريج لأن أبا عاصم خرج من مكة إلى البصرة، حين مات ابن جريج ولم يعد، وقد كان أبو عاصم يتهيب إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري فرجع إلى الحديث به. قال إسماعيل: عدثناه علي بن المديني قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي تشخة قال: «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» (۱).

وأخبرنا محمد بن عمروس حدثنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، حدثنا يزيد بن سنان وبكار بن قتيبة وأبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، قالوا: حدثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، عن مالك بن أنس عن ابن

⁽١) أخرجه البيهتي (٦/٤/١)، وله عن ابن إدريس عن ابن جريج عن شهاب نحوه .

شهاب عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ: قضى بالشفعة فيما لم تقع الحدود، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.

ورواه أبو قلابة الرقاشي و[عباس](١) الدوري ومحمد بن العوام الزيادي ومحمد بن سنان القزاز كلهم عن أبي عاصم بإسناده ومعناه، ولفظ أبي قلابة: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فإذا حدت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

ورواه إبراهيم بن هاني عن أبي عاصم عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مسندًا .

قال علي بن عمر: وحدثنا أبو علي الصفار حدثنا أبو داود السجستاني، قال: سمعت أبا جعفر الدارمي أحمد ابن سعيد، قال: قال أبو عاصم: هكذا حدثنا به مالك سنة ست وأربعين، كأنه يقول عن سعيد مرسل، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وأما رواية يحيى بن أبي قتيلة، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو بكر عبيد بن محمد العمري بمصر^(۲) قال: حدثني أبو إبراهيم يحيى بن أبي قتيلة المدني عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ».

وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازي، قال: حدثنا أبو أبو بكر عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز العمري القاضي إملاء قال حدثنا أبو إبراهيم يحيى بن أبي قتيلة المدنى، قال: حدثنا مالك بن أنس عن الزهري عن

⁽١) وقع هنا بالأصل والمطبوع: [عبد] والصواب: [عباس] كما أثبتناه وهو عباس بن محمد الدوري صاحب ابن معين انظر ترجمته في تهذيب الكمال .

⁽۲) كذا بالأصل والمطبوع والصواب: ﴿ عبيد الله بن محمد ﴾ كما يأتى، وقد كذبه النسائى وضعف الدارقطنى، والحديث أخرجه البيه تى (١٠٣/٦) من طريق أبو إسماعيل الترمذى عن ابن أبى قتيلة .

سعيد ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله علية فذكره.

حدثنا خلف بن قاسم حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد وأحمد بن الحسن ابن إسحاق، قال: حدثنا أبو إبراهيم ابن أبي قتيلة المدني عن مالك بن أنس عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله عليه: « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ».

وأخبرنا محمد حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو بكر الشافعي، حدثنا أبو السماعيل الترمذي، قال: حدثنا يحيى بن أبي قتيلة حدثنا مالك عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه المنفعة فيما لم يقسم فإذا وقع الحدود فلا شفعة ».

وأما رواية ابن وهب على الاتصال فحدثنا خلف بن القاسم وأحمد بن فتح، قالا: حدثنا أبو أحمد عبد الله بن محمد بن ناصح المفسر قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال حدثنا ابن وهب قال: أخبرني مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أن رسول الله عليه قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.

وقد ذكر الطحاوي أن قــتيبة المهري رواه عن مالك كــما رواه ابن الماجشون وأبو عاصم والله أعلم.

وذكر الدارقطني من رواية أبي يوسف القاضي، ومطرف بن عبد الله المدني وابن وهب وسعيم عن مالك عن وابن وهب وسعيم بن داود [الزنبرى](١) بالأسانيد عنهم عن مالك عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي المنافقة.

⁽١) وقع في المطبوع: وفي الأصل: [الزبيـرى] وهو خطأ والصـواب ما أثبـتناه أنظر ترجمة: الزنبري في تهذيب الكمال .

قال أبو عسمسر: وأما سائر أصحاب ابن شهاب غير مالك فإنهم اختلفوا فيه عليه أيضًا، فرواه عنه محمد بن إسحاق كما ذكرنا عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لم يذكر أبا سلمة.

ورواه ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيـد بن المسيب مرسلاً، لم يذكر أبا سلمة وجعله مرسلاً عن سعيد.

ورواه ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة أو عن سعيد بن المسيب أو عنهما جميعًا عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ﷺ: «إذا قسمت الأرض أو حدت فلا شفعة» هكذا ذكره محمد بن يحيى عن حسن بن الربيع عن ابن إدريس عن ابن جريج، ولم يروه عبد الرزاق عن ابن جريج.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون البجلي بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: قال ألى أحمد بن حنبل: رواية معمر عن الزهري في حديث الشفعة حسنة، قال: وقال لي يحيى بن معين رواية مالك أحب إلى وأصح في نفسي مرسلاً، عن سعيد وأبى سلمة.

قال أبو عسر: كان ابن شهاب رحمه الله أكثر الناس بحثًا على هذا الشأن، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة، فحدث به مرة عنهم، ومرة عن المسأد، وربما أدخل أحدهم، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه في حين حديث، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض، كما صنع في حديث الإفك وغيره، وربما لحقه الكسل، فلم يسنده، وربما انشرح فوصل وأسند، على حسب ما تأتي به المذاكرة، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافًا كبيرا في أحاديثه، ويبين لك ما قلنا: روايته لحديث ذي اليدين، رواه عنه جماعة فمرة يذكر فيه واحدًا، ومرة

اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرها، ومرة يصل، ومرة يقطع (١) .

وحديثه هذا في الشفعة، حديث صحيح معروف عند أهل العلم، مستعمل عند جسميعهم لا أعلم بينسهم في ذلك اختلاقًا. كل فرقة من علماء الأمة، يوجبون الشفعة للشريك في المشاع من الأصول الثابتة التي يمكن فيسها صرف الحدود، وتطريق الطرق.

وأوجبت طائفة الشفعة للجار الملاصق لقوله ريالي في حديث أبي رافع: «الجار أحق بصقبه» (٢) وهو حديث يرويه ابن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع عن النبي رويه لفظ مشكل، ليس فيه تصريح بالشفعة، والصقب القرب. وهو حديث قد اختلف في إسناده، وفي معناه، ولم يثبت فيه شيء.

أخبرنا إبراهيم ابن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن عثمان قال حدثنا سعيد بن عشمان. وأخبرنا أحمد ابن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى القفصي، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال حدثنا أبو نعيم، قال حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن قال أحمد بن صالح: هو حجازي ثقة ، وهو أبو يعلى بن كعب(٣) – قال:

⁽۱) وما ذكره ابن عبد البر أولى مما قـاله ابن حجر فى الفتح (٤/ ٥١٠) من أن المحفوظ رواية ابن شهاب عن أبى سلمة عن جـابر موصولاً، وعن ابن المسيب عن النبى مسلاً، وأن ما سوى ذلك شذوذ بمن رواه .

إذا الجسمع أولى من توهيم الشقات. وقال البيهقى (١٠٤/٦): لا الذي يعسرف بالاستدلال من هذه الروايات أن ابن شهاب الزهرى ما كان يشك فى روايته عن أبى سلمة عن جابر عن النبى - عليه وكان وكان عن سعيد مرسلاً، وكان يشك فى روايته عن هما عن أبى هريرة فمرة أرسله عنهما، ومرة وصله عنهما، ومرة ذكره بالشك .

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۲۵۸)، وأبو داود (۳۵۱٦).

⁽٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفى قال أبو حاتم: ليس بقوى لين الحديث، وقال النسائى: ليس بذاك القوى ويكتب حديثه، وقال البخارى: فيه نظر، واختلف قول ابن معين فيه فقال مرة: صالح، ومرة: ضعيف ووثقه ابن المدينى =

سمعت عمرو بن الشريد، يحدث عن الشريد أن رسول الله ﷺ قال: «المرء أحق بصقبه» قلت: من الناس من يقول: الجوار، قال: إن الناس ليقولون ذلك.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، قال: إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل شريك ربع أو حائط، وذكر الحديث.

قال وحدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا حسين بن الربيع، حدثنا ابن إدريس عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة أو عن سعيد بن المسيب أو عنهما جميعًا عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا قسمت الأرض وحدت فلا شفعة فيها ».

وأوجب آخرون الشفعة بالطريق إذا كان طريقهما واحداً لحديث يروونه عن جابر عن النبي ﷺ بذلك، قال: «الجار أحق بشفعته ينتظر بها وإن كان غائبًا إذا كان طريقهما واحدًا»، وهذا الحديث يرويه عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان خانبًا إذا كان طريقهما واحدة»(١).

⁼ والعجلى وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال الدارقطنى يعتبر به وقال ابن عدى: أحاديثه مستقيمة وهو عمن يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق يخطى، ويهم وحديثه هذا أخرجه أحمد (٤/ ٣٨٩)، والبيهقى (٦/ ١٠٥) وغيرهما، وقد خالفه إبراهيم بن ميسرة فى إسناده، ولكن تابعه عمرو بن شعيب عن ابن الشريد عن أبيه فذكره، أخرجه النسائى (٧/ ٣٢٠)، وأحمد (٤/ ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩) وابن ماجه فذكره، أحرجه الترمذى فى جامعه (٣/ ٢٤٢) عن البخارى قوله: ﴿ كلا الحديثين عندى صحيح » .

⁽١) إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٣٠٣/٣)، وأبو داود (٣٥١٨)، والترمذي (١٣٦٩) وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن أبي سليمان به . =

حدثناه عبد الله بن محمد حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا هشيم أنبأنا عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله فذكره.

ويحتمل أن يكون الجار المذكور في هذا الحديث، هو الشريك في المشاع، والعرب قد تسمي الشريك جارا، والزوجة جارة، وإذا حمل على هذا، لم تتعارض الأحاديث. على أني أقول: إن حديث عبد الملك هذا في ذكر الطريق، قد أنكره يحيى القطان وغيره، وقالوا: لو جاء بآخر مثله ترك حديثه، وليس عبد الملك هذا، مما يعارض به أبو سلمة وأبو الزبير، وفيما ذكرنا من

= وقال ابن حــجر فى بلوغ المرام (٨٤٩): « رجالسه ثقات » ولم يصحـحه لأنه أعل بتفرد عبد الملك بن أبى سليمان به، ومخلفة ظاهر متنه لما رواه أبو الزبير وأبو سلمة عن جابر .

فقد قال الشافعى فى « اختلاف الحديث »: « سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا » وقال: « إنما رواه عن جابر بن عبد الله وقد روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله مفسرًا أن رسول الله - قال: « الشفعة فيما لم يقسم فإذا اوقعت الحدود فلا شفعة »، وأبو سلمة من الحفاظ، وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبى سلمة ويخالف ما روى عبد الملك »اه هامش الأم (٤/٧) .

وذكر الترمذى عن البخارى نحو هذا الكلام، وقال أحمد: «منكر، وعبد الملك ثقة». وقال ابن عبد المهادى فى « التنقيع »: « واعلم أن حديث عبد المك بن أبى سليمان حديث صحيع، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة، وهى الشفعة فى كل مالم يقسم، فإذا اوقعت الحدود فلا شفعة، فإن فى حديث عبد الملك إذا كان طريقهما واحدًا، وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة، إلا بسرط تصرف الطرق، فيقول: إذا المسترك الجاران فى المنافع، كالبسر، أو السطع، أو الطريق، فالجار أحق بصقب جاره، لحديث عبد الملك، وإذا لم يشتركا فى شىء من المنافع، فلا شفعة لحديث جابر المشهور.

وطعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدح فيه، فإنه ثقة، وشعبة لم يكن من الحداق في الفقه، ليسجمع بين الأحداديث، إذا ظهر تعدارضها، إنما كان حافظًا، وغير شعبة إنما طعن فيه تبعًا لشعبة ، ا هـ نصب الراية (٤/ ١٧٤).

روايتهما عن جابر، ما يدفع رواية عبد الملك هذه، وإيجاب الشفعة، إيجاب حكم، والحكم إنما يجب بدليل لامعارض له، وليس في الشفعة أصل لا اعتراض فيه، ولا خلاف إلا في الشريك المشاع، فقف عليه. وفي قول جابر بن عبد الله: إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل شرك ربع أو حائط، ما ينفي الشفعة في غير المشاع من العقار.

وفي قوله ﷺ: ﴿ إِذَا قسمت الأرض وحدت فـلا شفعة ﴾ ما ينفي شفعة الجار وبالله التوفيق.

وقد أوجب قوم الشفعة في كل شيء من الحيوان أو غيره، وسائر المشاع من الأصول وغيرها، وهي طائفة من المكين، ورووا في ذلك حديثًا من أحاديث الشيوخ التي لا أصل لها، ولا يلتفت إليها، لضعفها ونكارتها. وأبى أكثر فقهاء الحجاز من الشفعة في شيء من ذلك كله إلا أن يكون أصلاً مشاعًا يحتمل القسمة، وتصلح فيه الحدود. لحديث ابن شهاب هذا، لأنه ينفي الشفعة في كل مقسوم بقوله: « فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » وهو مذهب عمر وعثمان وعمر بن عبدالعزيز.

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب قال: إذا قسمت الأرض وحدت فلا شفعة فيها.

قال: وأخبرنا مالك عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن حزم: أن عثمان بن عفان، قال: إذا وقعت الحدود، فلا شفعة فيها.

قال: وأخبرنا معمر والثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن عمر بن عبد العزيز، قال: إذا ضربت الحدود فلا شفعة فيها.

قال: وأخبرنا ابن عيمينة عن إبراهيم بن ميسرة، قال: قلت لطاوس: أن عمر بن عبد العزيز كتب إذا ضربت الحدود، فلا شفعة، قال طاوس: الجار أحق.

قال أبو عسمر: إذا لم تجب الشفعة للشريك إذا قسم وضرب الحدود،

كان الجار الملاصق لم يقسم ولا ضرب الحدود أبعد من أن يجب ذلك له، فالشفعة واجبة بهذا الحديث في كل أصل مشاع من ربع أو أرض أو نخل أو شجر تمكن فيه القسمة والحدود. وهذا في الشريك في المشاع دون غيره إجماع من العلماء.

وفي قضاء رسول الله على الشيخة بالشفعة في المشاع بعد تمام البيع، دليل على جواز بيع المشاع، وإن لم يتعير إذا علم السهم والجزء، والدليل على صحة تمام البيع في المشاع أن العهدة إنما تجب على المبتاع.

وفي قوله على: «الشفعة فيما لم يقسم» دليل على أن مالا يقسم ولا يضرب فيه حدود، لا شفعة فيه. وهذا ينفي الشفعة أيضًا في الحيوان وغيره مما لا يقسم ويوجبها في الأصل الشابت في الأرض المشاع دون ما عداها فإن قيل إن الأحاديث الموجبة للشفعة للجار وغيره، فيها زيادة حكم على حديث ابن شهاب هذا، فيجب المصير إليها، قيل له: قد عارضها حديث ابن شهاب لأنه ينفي الشفعة بقوله: «الشفعة في كل شرك لم يقسم» فأوجب الشفعة في المشاع وأبطلها في المقسوم، وإذا حصلت الآثار في هذا الباب متعارضة متدافعة، سقطت عند النظر، ووجب الرجوع إلى الأصول وأصول السنن كلها والكتاب، يشهد أنه لا يحل إخراج ملك من يد قد ملكته ملكًا صحيحًا إلا بحجة لامعارض لها، والمشتري شراء صحيحًا قد ملك ملكًا تاماً فكيف يؤخذ ماله بغير طيب نفس منه، دون حجة قاطعة يجب التسليم لها؟

وهذا الذي احتججنا له، كله قول مالك وأهل المدينة، والشافعي وأصحابه وعامة أهل الأثر، إلا أن أصحاب مالك اختلفوا في الشفعة في الثمرة إذا بيعت حصة منها، دون الأصل، فأوجب الشفعة للشريك فيها ابن وهب وابن القاسم وأشهب ورووه عن مالك.

وقال المغيرة وعبد الملك بن الماجشون وابن أبي حازم وابن دينار: لا شفعة فيها، ورووه عن مالك أيضًا، وهو قول أكثر أهل المدينة، وهو مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وداود بن علي، وأهل النظر والأثر، وهو الصحيح عندي، وبالله التوفيق.

وقد حكى ابن القاسم عن مالك أنه قال: ما أعلم أحدًا قبلي أوجب الشفعة في الثمرة، وحسبك بهذا.

ولا خلاف عن مالك وأصحابه: أنهم لايوجبون الشفعة في الشمرة إذا بيعت مع الأصل واشترطها مشتريها. وهو قول جمهور الفقهاء، لأنها تبع للأصل، فكأنها شيء منه إذا بيعت معه.

وقد أبطل ابن القاسم الشفعة في [الرحاء إذا بيعت بما تحتها من الأرض وجعل الشفعة في](١) الأرض دون [الرحاء](٢)، وخالفه أشهب وابن وهب فأوجبا الشفعة في الرحاء مع الأرض، ومعلوم أن الرحاء مع أرضها أثبت وأشبه بالأصول التي وردت الشفعة في مثلها من الثمرة المبيعة دون أصلها ومن الثمرة المبيعة مع الأصل التي لا تدخل في الصفقة إلا باشتراط كسائر العروض المباينة، وبقول أشهب وابن وهب يقول سحنون في الشفعة في الرحى.

واختلف قول مالك وأصحابه في الشفعة في الحمام، وأوجبها بعضهم، ونفاها بعضهم، وكذلك اختلف أصحاب مالك أيضًا في الشفعة في الكراء وفي المساقاة. واختلف في ذلك قول مالك أيضًا، وحديث النبي عَلَيْكُم المذكور في هذا الباب ينفي الشفعة في كل مالا يقع فيه الحدود من المشاع، والقول به نجاة لمن اتبعه، وبالله التوفيق والرشاد.

وقال محمد بن عبد الحكم: لا شفعة إلا في الأرضين والنخل والشجر، ولا شفعة في ثمرة، ولا كتابة مكاتب، ولا في دين، وإنما الشفعة في الأصول والأرضين خاصة. وهو قول الشافعي، وجمهور العلماء.

وقد قال مالك لا شفعة في عين إلا أن يكون لها بياض، ولا في بثر، ولا في عرصة دار، ولا فحل نخل، وقال محمد بن عبد الحكم: الشفعة في ذلك، لأنه من الأصول.

⁽١) زيادة من (١) .

⁽٢) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [الرحي] وهو خطأ قد تكرر .

قال أبو عمر: هذه الأشياء عند من أوجب الشفعة فيها، من جنس الأصول التي قصدت بإيجاب الشفعة فيها، قال وجرى ذكر الحدود في ذلك، لأنه الأغلب فيها، ومالا تأخذه الحدود منها، فتبع لها، حكمه حكمها، ومن لم يوجب الشفعة في البئر والعين التي قد قسم البياض الذي يسقى منها، ثم نبعت العين بعد ذلك، وفي فحل النخل، فمن حجته أن ذلك ليس مما تأخذه الحدود، إلا أنه يدخل على قائل هذه المقالة تناقض في إيـجابه الشـفعـة في الثمرة والكراء، وتناقض آخر، في نفي الشفعة عن عرصة الدار. ولهذه المسائل وجوه يدخل عليها الاعتراضات، يطول الكتاب بذكرها. واختلف أصحاب مالك أيضًا في الرجل يبيع دينا له على رجل، هل يكون المديان أحق به أم لا؟ ورويت بإجــازة ذلك آثار عن بعض السلـف من أهل المدينة: أن الذي عــليــه الدين أحق به. وهذا عندي ليس من باب الشفعة في شيء، وإنما هو من باب لا ضرر ولا ضرار، وإن كان المشتري كالبائع في حسن التقاضي والبعد من الأذى والجيور، فبلا قبول للمبدين في ذلك وإلى هذا ذهب إستماعيل بن إسحاق، وهو الصحيح في النظر، وذكر الشفعة في الدين مجاز، لأنه محال أن تجب الشفعة فيما لا يقسم من الأصول الثابتة عند جمهور العلماء المسلمين، والأصل في هذا الباب حديث ابن شهاب المذكور، وهو ينفي الشفعة في كل مالا يجوز فيه القسمة بضرب الحدود من الأصول، وما كان في معنى ما يضرب فيه الحدود من الأصول، والله أعلم. وفيه أيضًا دليل على أن الشفعة تجب لكل شريك في مشاع من الأصول.

واختلف أصحاب مالك في دخول العصبات على أصحاب السهام في الشفعة، مثل رجل توفي وترك بنات وعصبة، فباع أحد البنات حصتها من الربع الموروث، فالمشهور من مذهب مالك وابن القاسم: أن الشفعة تجب في نصيبها من ذلك لأخواتها، دون العصبات، ولا يدخل العصبة على أهل السهام في شفعتهم بينهم، ولو باع أحد العصبة حصته من ذلك دخل البنات مع من بقي من العصبة في الشفعة،

وقال أشهب: لا يدخل هؤلاء على هؤلاء، ولا هؤلاء على هؤلاء.

وقال المغيرة وابن دينار: يدخل هـؤلاء على هؤلاء، وهو قول الشافعي، لأن العلة في ذلك: الشركة، ودخول الضرر في الأغلب، وليس للقرابة في ذلك معنى عندهم، ومسائل الشفعة وفروعها كثيرة جدًا، لا يصلح بنا إيرادها في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب، لا شريك له.









المراجعة في المراجعة ال المراجعة ال

way the day of the world lake a grant of the first

١- ياب الترغيب في القصاء بالحق

(۲۱۰/۲۲) 1- مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله على قال: « إنما أنا بشتر، وإنكم تختصمون إلي، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو مأسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه قلا يأخذ منه شيئًا، فإنما أقطع له قطعة من النار »(۱).

قال أبو عمسر: هذا حديث لم يختلف عن مالك في إستاده فيما علمت، ورواه كما رواه مبالك سواء عن هشام بإسناده هذا جماعة من الائمة الحفاظ، منهم: الثوري وابن عيينة والقطبان وغيرهم. وقد رواه معمر عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي على عديث هشام سواء، وقد روى هذا المعنى عن النبي على أبو هريرة كما روته أم سلمة (٢).

وفي هذا الحديث من الفقه أن البشر لا يعلمون ما غيب عنهم وستر من الضمائر وغيرها؛ لأنه قال على في هذا الحديث: ﴿ إِنَمَا أَنَا بِشْرِ ﴾ أي إني من البشرة ولاأفري باطن ما تتحاكمون فيه عندي وتختصمون فيه إلي، وإنما أقضي بينكم على ظاهر ما تقولون وتدلون به من الحجاج، فإذا كان الأنبياء لا يعلمون ذلك، فغير جائز أن يصح دعوى ذلك لاحدة غيرهم من كاهن أو منجم، وإنما

⁽۱) أخرجه البخارى (۷۱۸۵، ۷۱۲۹)، ومعلم في الأقضية (۱۷۱۳/ ٤ – ٦)، وأبو داود (۳۵۸۳)

⁽٢) حسن. أخرجه أحمد (٣٣٢/٢)، وأبن ماجه (٢٣١٨)، وفي الباب عن عائشة أيضاً أخرجه أحمد (٦/ ٨.٣،٧.٣،٣.٢).

يعلم الأنبياء من الغيب ما أعلموا به بوجه من وجوه الوحي.

وفيه أن بعض الناس أدرى بموقع الحجة وتصرف القول من بعض. قال أبو عبيد: معنى قول الحن بحجته - يعني أفطن لها وأجدى بها. قال أبو عبيدة: اللحن بفتح الحاء: الفطنة واللحن بالجزم: الخطأ في القول.

[وفيه أن القاضي إنما يقضي على الخصم بما يسمع منه من إقرار أو إنكار أو إنكار أو إنكار أو إنكار أو إنكار أو إنا أبينات على حسبما أحكمته السنة في ذلك، وفي ذلك رد وإبطال للحكم بالهوى، قال الله عز وجل: ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى ﴾. - الآية.

وقد احتج بعض أصحابنا بهدا الحديث في رد حكم القاضي بعلمه، لقوله: فأقضي له على نحو ما أسمع منه، ولم يقل على نحو ما علمت منه؛ قال: وإنما تعبدنا بالبينة والإقرار، وهو المسموع الذي قال فيه رسول الله على: إنما أقضي على نحو ما أسمع، قال: والعلة في القضاء بالبينة دون العلم التهمة؛ لأنه يدعي مالا يعلم إلا من جهته، وقد أجمعوا أن القاضي لو قتل أخاه لعلمه بأنه قتل من لم يجب قتله من المسلمين لم يرثه، وهذا لموضع التهمة؛ وأجمعوا على أنه لايقضي بعلمه في الحدود.

قال أبو عمر: من أفضل ما يحتج به في أن القاضي لا يقضي بعلمه، حديث معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي على بعث أبا جهم على صدقة، فلاجه رجل في فريضة فوقع بينهم شجاج، فأتوا النبي على وخبروه، فأعطاهم الأرش؛ ثم قال: « إني خاطب المناس ومخبرهم أنكم قد رضيتم، أرضيتم؟ » قالوا: نعم، فصعد رسول الله على المنبر فخطب، وذكر القصة وقال: «أرضيتم؟» قالوا: لا، فهم بهم المهاجرون، فنزل النبي على فأعطاهم، ثم صعد فخطب فقال: «أرضيتم؟» فقالوا: نعم (٢). وهذا بين لأنه لم واخذهم بعلمه فيهم، ولا قضى بذلك عليهم وقد علم رضاهم.

⁽١) ما بين المعقوفين زيادة من "ك" حدث مكانها تكرار في المطبوع.

⁽۲) صحیح. رواه آبو داود (٤٥٣٤)، والسنائی (۸/ ∞)، وابن ماجه (۲٦٣٨) وإسناده علی شرط مسلم .

ومن حجة من ذهب إلى أن القاضي له أن يقضي بما علمه: لأن البينة إنما تعلمه بما ليس عنده ليعلمه فيقضي به، وقد تكون كاذبة وواهمة وعلمه بالشيء أوكد، وقد أجمعوا على أن له أن يعدل ويسقط العدول بعلمه، فكذلك ما علم صحته، وأجمعوا أيضًا على أنه إذا علم أن ماشهد به الشهود على غير ما شهدوا به، أنه ينفذ علمه في ذلك دون شهادتهم ولا يقضى.

واحتج بعضهم بأمر رسول الله ﷺ مسودة زوجه أن تحتجب من ابن وليدة رمعة، لما علمه ورآه من شبهه بعتبة (١)

وقالوا: إنما يقضي بما يسمع فيما طريسقه السمع من الإقرار أو البينة، وفيما طريقه علمه قضى بعلمه، ولهم في هذا الباب منازعات أكثرها تشغيب .

والسلف من الصحابة والتابعين مختلفون في قنضاء القاضي بعلمه على حسب اختلاف فقهاء الأمصار في ذلك .

وعما احتج به من ذهب إلى أن القاضي يقضي بعلمه مع ما قدمنا ذكره: ما رويناه من طرق عن عروة، عن مجاهد جميعًا - بمعنى واحد - أن رجلاً من بني مخزوم استعدى عمر بن الخطاب على أبي سفيان بن حرب أنه ظلمه حدًا في موضع كذا وكذا من مكة؛ فقال عمر: إني لأعلم الناس بذلك، وربما لعبت أنا وأنت فيه ونحن غلمان؛ فإذا قدمت مكة، فاتتني بأبي سفيان، فلما قدم مكة، أتاه المخزومي بأبي سفيان فقال له عمر: ياأبا سفيان انهض إلى موضع كذا، فنهض ونظر عمر فقال: يا أبا سفيان، خذ هذا الحجر من ههنا فضعه ههنا، فقال: والله لا أفعل، فقال: والله لا أفعل، فقال: والله لتفعين؛ فقال: لاأفعل، فعلاه عمر بالدرة وقال: خذه - لا أم لك - وضعه ههنا، فإنك ما علمت قديم الظلم؛ فأخذ الحجر أبو سفيان ووضعه حيث قال عمر؛ ثم إن عمر استقبل القبلة فقال: اللهم لك الحمد، إذ لم تمتني حتى غلبت أبا سفيان على رأيه، وأذللته لي بالإسلام؛ قال: فاستقبل أبو سفيان القبلة وقال: اللهم لك الحمد، إذ لم تمتني حتى غلبت أبا سفيان على رأيه، وأذللته لي بالإسلام؛ قال: فاستقبل أبو سفيان القبلة وقال: اللهم لك الحمد، إذ لم تمتني حتى غلبت أبا سفيان على رأيه، وأذللته لي بالإسلام؛ قال: فاستقبل أبو سفيان القبلة وقال: اللهم لك الحمد، إذ لم تمتني حتى جعلت في قلبي من الإسلام ما ذللت به لعمر.

⁽١) متفق عليه .

ففي هذا الخبر قضى عمر بعلمه فيما قد علمه قبل ولايته، وإلى هذا ذهب أبو يوسف ومحمد، والشافعي، وأبو ثور - سواء عندهم علمه قبل أن يلي القضاء، أو بعد ذلك، في مصره كان أو في غير مصره، له أن يقضي في ذلك كله عندهم بعلمه؛ لأن يقينه في ذلك أكثر من شهادة الشهود الذين لا يقطع على صحة ما علموا.

وقال أبو حنيفة: ما علمه قبل أن يلي القضاء أو رآه في غير مصره، لم يقض فيه بعلمه؛ وما علمه بعد أن استقضى أو رآه بمصره، قضى في ذلك بعلمه، ولم يحتج في ذلك إلى غيره؛ واتفق أبو حنيفة وأصحابه – أنه لا يقضي القاضي بعلمه في شيء من الحدود لا فيما علمه قبل ولا بعد، ولا فيما رآه بمصره ولا بغير مصره.

وقال الشافعي، وأبو ثور: حقوق الناس وحقوق الله سواء في ذلك، والحدود وغيرها سواء في ذلك؛ وجائز أن يقضي القاضي في ذلك كله بما علمه.

وقال مالك وأصحابه: لا يتقضي القاضي في شيء من ذلك كله بما علمه، حداً كان أو غير حد، لاقبل ولايته ولا بعدها؛ ولا يقضي إلا بالبينات والإقرار، وبه قال أحمد بن حنبل، وأبو عبيد، وهو قول شريح والشعبي.

وفي قوله - عليه السلام: فأقضي له على نحو ما أسمع منه - دليل على إبطال القضاء بالظن والاستحسان، وإيجاب القضاء بالظاهر؛ ألا ترى أن رسول الله على قضى في المسلاعنين بظاهر أمرهما وما ادعاه كل واحد منهما ونفاه، فأحلفهما بأيمان اللعان ولم يلتفت إلى غير ذلك؛ بل قال: إن جاءت به على كذا وكذا فهو للزوج، وإن جاءت به على نعت كذا وكذا، فهو للذي رميت به فجاءت به على النعت المكروه، فلم يلتفت رسول الله على إلى ذلك، بل أمضى حكم الله فيهما بعد أن سمع منهما، ولم يعرج على المكن، ولا أوجب بالشبهة حكمًا، فهذا معنى قوله على قوله والحالة القضي على نحو ما أسمع.

وأما قوله - عليه السلام: - فيمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار، فإنه بيان واضح في أن قضاء القاضي بالظاهر الذي تعبد به لا يحل في الباطن حرامًا قد علمه الذي قضى له به، وأن حكمه بالظاهر بينهم لايحل لهم ما حرم الله عليهم؛ مشال ذلك رجل ادعى على رجل بدعوى وأقام عليه بينة زور كاذبة، فقضى القاضي بشهادتهم بظاهر عدالتهم عنده، وألزم المدعى عليه ما شهدوا به، فإنه لا يحل ذلك للمدعي إذا علم أنه لا شيء له عنده، وأن بينته كاذبة: إما من جهة تعمد الكذب، أو من جهة الغلط.

ومما احتج به الشافعي وغيره لقضاء القاضي بعلمه: حديث عبادة وأن [نقوم] بالحق حيث ما كنا لا [نخاف] (۱) في الله لومة لاثم (۲). وقوله: ﴿كونوا قوامين بالقسط﴾ وحديث عائشة في قصة هند بنت أبي سفيان قوله: «خذي ما يكفيك وولدك (۳). وكذلك لو ثبت على رجل لرجل حق بإقرار أو بينة فادعى دفعه إليه والبراءة منه وهو صادق في دعواه، ولم يكن له بينة وجحده المدعي الدفع إليه، وحلف له عليه وقبض منه ذلك الحق مرة أخرى بقضاء قاض، فإن ذلك عن قطع لمه أيضًا قطعة من النار، ولا يحل له قضاء القاضي بالظاهر ما حرم الله عليه في الباطن، ومثل هذا كثير. قال الله عز وجل: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ وهذه الآية في معنى هذا الحديث سواء.

قال معمر عن قادة: في قوله: ﴿وتدلوا بها إلى الحكام﴾ - قال لا تدلي عال أخيك إلى الحاكم - قال لا تدلي عال أخيك إلى الحاكم - وأنت تعلم أنك له ظالم، فإن قضاءه لا يحل لك شيئًا كان حرامًا عليك.

قال أبو عسمسر: وعلى هذه المعاني كلها المذكورة في هذا الحديث

⁽١) كذا في "ك" ووقع في المطبوع " تقوم، تخاف ": بالتاء والصواب ما أثبتناه بالنون كما عند البخارى.

⁽٢) أخرجه البخاري (٧٢٠٠)، ومسلم في الإمارة (٩٠١/١٧٠) .

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم في الأقضية (١٧١٤ - ٩) .

المستنبطة منه، جرى مذهب مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق، وأبي ثور، وداود، وساثر الفقهاء، كلهم قد جعل هذا الحديث أصلاً في هذا الباب.

وجاء عن أبي حينيفة، وأبي يوسف، وروى ذلك عن الشعبي قبلهما في رجلين تعمدا الشهادة بالزور على رجل أنه طلق اسرأته، فقبل القاضي شهادتهما لظاهر عدالتهما عنده - وهما قد تعمدا الكذب في ذلك، أوغلطا أو وهما، ففرق القاضي بين الرجل وامرأته بشهادتهما، ثم اعتدت المرأة؛ أنه جائز لأحدهما أن يتزوجها - وهو عالم أنه كاذب في شهادته، وعالم بأن زوجها لم يطلقها؛ لأن حكم الحاكم لما أحلها للأزواج، كان الشهود وغيرهم في ذلك سواء؛ وهنذا إجماع أنها تحل للأزواج غير الشهود، مع الاستدلال بفرقة المتلاعنين من غير طلاق يوقعه.

وقال من خالفهم من الفقهاء: هذا خلاف سنة رسول الله ﷺ في قوله: «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه، فإنما أقطع لـ قطعة من النار». ومن حق هذا الرجل عصمة زوجته التي لم يطلقها.

وقال مالك والشافعي وسائر من سميناه من الفقهاء في هذا الباب: لا يحل لواحد من الشاهدين أن يتزوجها إذا علم أن زوجها لم يطلقها، وأنه كاذب أو غالط في شهادته، وهذا هو الصحيح من القول في هذه المسألة - وبالله التوفيق.

أخبرنا عبد الله بن حمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا الربيع بن نافع، حدثنا ابسن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن عبد الله بن رافع – مولى أم سلمة، عن أم سلمة قالت: أتى رسول الله على رجلان يختصمان في مواريث لهما، فلم تكن لهما بينة إلا دعواهما؛ فقال النبي على: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ؛ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»؛ فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما

لصاحبه: حقي لك، فقال لهما النبي عَلَيْق: «أما إذ فعلتما، فاقتسما وتوخيا الحق ثم استهما ثم تحللا»(١).

وفي هذا الحديث أيضًا من الفقه مع الأحكام التي قدمنا في حديث مالك: جواز الصلح على الإنكار، خلاف قول الشافعي. وفيه أن للشريكين أن يقتسما من غير حكم حاكم، وأن الهبة تصح بالقول ولا يحتاج إلى قبض في الوقت، لقوله: حقي لك ولم يقل رسول الله ﷺ: لا يصح لك حتى تقبضه. ومن ههنا قال مالك: تصح المطالبة بالهبة قبل القبض لتقبض.

وفيه جواز البراءة من المجهول والصلح منه وهبته.

وفيه جواز الاجتهاد للحاكم فيما لم يكن فيه نص.

وفيه جواز التحري في أداء المظالم.

وفيه استعمال القرعة عند استواء الحقء

وفيه جواز ترديد الخصوم حتى يصطلحوا، وقد جاء ذلك عن عمر - رحمه الله- نصًا، وذلك فيما أشكل، لا فيما بان - والله المستعان.

* * *

⁽۱) رواه أحمد (٦/ ٣٢٠)، وأبو داود (٣٥٨٥،٣٥٨٤)، والحاكم (٩٥/٤) وغيرهم من طرق عن أسامة بن زيد به، وأسامة سيء الحفظ وقد قال أبو حاتم ير يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن عدى: « يروى عنه ابن وهب نسخة صالحة، وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس ،



٢ – باب ما جاء في الشهادات

(۲۹۳/۱۷) ۱ – مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرة الأنصاري، عن زيد بن خالد الجهني، أن رسول الله على قال:

«ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها، أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها »(۱).

قال أبو عسمسر: هكذا قال يحيى عن مالك في إسناد هذا الحديث، عن أبي عمرة الأنصاري^(٢)، وكذلك قال فيه عن مالك ابن القاسم، وأبو مصعب الزبيري .

وقال القعنبي، ومعن بن عسيسى، وسعيد بن عفيسر، ويحيى بن عبدالله بن بكير عن مالك بإسناده: ابن أبي عمرة (٣).

وكذلك قال ابن وهب، وعبدالرزاق إلا أنهما سمياه قالا: عبد الرحمن بن أبي عمرة (٤).

⁽۱) رواه مسلم فى الاقضية (۱۹/۱۷۱۹)، وأبو داود (۳۵۹٦)، والترمــذى (۲۲۹٥، ۲۲۹۲) وغيرهم من طرق عن مالك .

⁽٢) وعند مسلم من رواية يحيى عن مالك عن ١ ابن أبي عمرة ١ .

⁽٣) وللترمذي من رواية معن ﴿ أَبِي عَمْرَةُ ﴾ .

 ⁽٤) وفي رواية محمد بن الحسن عن مالك [الموطأ (٨٤٩)] (عبد الرحمن بن أبي عمرة).

وقال الترمذى: « اختلفوا على مالك فى رواية هذا الحديث،.... وهو ابن عبد الرحمن ابن أبى عمرة، وهذا أصح لأنه قد روى من غير حــديث مالك عن عبد الرحمن ابن أبى عمرة عن زيد بن خالد » .

یعنی ما رواه هو (۲۲۹۷)، وابن ماجه (۲۳۲٤) وإسناده ضعیف .

وقال الترمىذى: « وقد روى عن ابن أبى عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديث » وقال: وأكثر الناس يقولون: « عبد الرحمن بن أبى عمرة » .

أخبرنا على الحلاء الخاف بن سعيد، أخبرنا [عبد الله بن محمد حدثنا] (١) أحمد بن خالد، حدثنا عبيد بن محمد الكشوري، أخبرنا محمد بن يوسف الحذافي، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، عن زيد بن خالد الجهني، قال، قال رسول الله عليه و الا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يؤدي شهادته قبل أن يسألها أو يُسأل عنها ٤. هكذا في كتابي في هذا الإسناد: عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، ليس فيه: عن أبيه، والصواب؛ عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، وقد جود ابن وهب في إسناد هذا الحديث ولفظه، وجاء عن مالك بتفسيره.

أخبرنا عبد الله بن محمد، أخبرنا محمد بن بكر، أخبرنا أبو داود، حدثنا ابن السرح، وأحمد بن سعيد الهمداني قالا؛ حدثنا ابن وهب، أخبرني مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره؛ أن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبره؛ أن عبد الله بن أبي عمرة الأنصاري أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره؛ أن رسول الله عليه قال: « ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها »، شك عبد الله بن أبي بكر أبهما قال، قال مالك: هو الذي يخسر بشهادته، ولا يعلم بها: الذي هي له زاد الهمداني - ويرفعها إلى السلطان، قال ابن السرح: أوياتي بها إلى الإمام، واللفظ لحديث الهمداني، وقال ابن السرح: ابن أبي عسمة، ولم يقل عبد الرحمن، قال أبو داود: والتفسير من قبل مالك.

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، حدثنا تميم بن محمد، حدثنا عيسى بن مسكين، وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، أخبرنا سحنون، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره: أن عبد الله بن عمرو بن عثمان

⁽١) زيادة من (ب) .

أخبره: أن [عبد الرحمن] (١) بن أبي عمرة الأنصاري أخبره؛ أن زيد بن خالد الجهني أخبره: أن رسول الله عليه قال: « ألا أخبركم بخبر الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته – أو يخبر بشهادته – قبل أن يسألها » يشك عبد الله بن أبي بكر أيهما قال .

قال ابن وهب: وسمعت مالكًا يقول في تفسير هذا الحديث: إنه الرجل تكون عنده الشهادة في الحق يكون للرجل لا يعلم بذلك قبل، فيخبر بشهادته ويرفعها إلى السلطان.

قال ابن وهب: وبلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال؛ من دعي لشهادة عنده، فعليه أن يجيب إذا علم أنه ينتفع بها الذي يشهد له بها، وعليه أن يوديها، ومن كانت عنده شهادة لا يعلم بها صاحبها، فليؤدها قبل أن يسأل عنها، فإنه كان يقال: من أفضل الشهادات: شهادة أداها صاحبها قبل أن يسألها.

قال أبو عسمسر: تفسير مالك، ويحيى بن سعيد لهذا الحديث، أولى ما قيل به فيه، ولا يسع الذي عنده شهادة لغيره أن يكتمها، ولا أن يسكت عنها، إلا أن يعلم أن حق الطالب يثبت أو قد ثبت بغيره، فإن كان كذلك، فهو في سعة، وأداؤها مع ذلك أفضل، وسواء شهد أحد قبله أو معه، أو لم يشهد، إذا كان الحق مالاً، لأن اليمين فيه مع الشاهد الواحد.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على جواز شهادة السماع، وإن لم يقل المشهود له: اشهدك على هذا، ولا قال المشهود عليه؛ أشهد علي، فمن سمع شيئًا وعلمه، جاز له أن يشهد به، ومثل هذا يأتي بالشهادة قبل أن يسألها، لأن صاحبها لايعلم بها، فكل من علم شيئًا يجوز أداؤه، جاز له أن يشهد به، لقوله: ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ وقوله عز وجل: ﴿ وأقيموا الشهادة شَهُ وقوله: ﴿ والذين هم بشهادتهم قائمون ﴾.

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [عبد الله] .

قال أبو عــمــر: قد جعل رسول الله ﷺ ظهور شهادة الزور، وكتمان شهادة الحق، من أشراط الساعة، عائبًا لذلك وموبخًا عليه، فإذا كان كتمان شهادة الحق عيبًا وحرامًا، فالبدار إلى الأخبار بها قبل أن يسأل عنها فيه الفضل الجسيم، والأجر العظيم، إن شاء الله.

حدثنا يوسف بن محمد بن يوسف، ومحمد بن إبراهيم، وعبد العزيز بن عبد الرحمن، قالوا: حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا سعيد بن عشمان، حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، حدثنا أبو نعيم، حدثنا بشير بن إسماعيل، حدثنا سيار أبو الحكم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود، عن النبي على قال: ﴿ إِن بِين يدي الساعة: التسليم على الخاصة، وفشو التجارة، حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وقطع الأرحام، وفشو القلم، وظهور شهادة الزور، وكتمان شهادة الحق»(۱).

قال أبو عسمسر: أما قوله في هذا الحديث؛ وفشو القلم، فإنه أراد ظهور [الكتابة] (٢) ، وكثرة الكتاب، روى المبارك ابن فضالة، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ؛ « لا تقوم الساعة حتى يرفع العلم، ويفيض المال، ويظهر القلم، ويكثر التجار، قال الحسن: لقد أتى علينا زمان، إنما يقال: تاجر بني فلان، وكاتب بني فلان، ما يكون في الحي إلا التاجر الواحد، والكاتب الواحد، قال الحسن: والله إن كان الرجل ليأتي الحي العظيم، فما يجد به كاتاً.

وقد روى ابن إدريس، عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن محمد بن

⁽١) إسناده ضعيف .

رواه أحمد (٢/٧/١) والبخارى في الأدب (١٠٤٩) ورجاله ثقات. أما قولهم: « سيار أبو الحكم » فقد جزم أبو داود، والدارقطني وأحمد أنه خطأ، وإنما هو أبو حمزة ». وسيار أبو حمزة قال الحافظ فيه: «مقبول» .

أما سيار أبو الحكم فلم يروى عن طارق بن شهاب .

⁽٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [الكتاب] .

وقد روي عن النبي ﷺ من حديث العراقيين حديث يعارض ظاهر هذا الحديث، وليس كذلك.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، حدثنا هلال بن يساف، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: « خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم يتسمنون، [ويحبون السمن](١)، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها»(١).

حدثنا بن الأعمش عن علي بن مدرك. عن هلال بن يساف، عن عمران، عن النعمش عن علي بن مدرك. عن هلال بن يساف، عن عمران، عن النبي علي بنحوه.

قال أبو عمسر: أدخل ابن فسضيل بين الأعمش وبين هلال في هذا الحديث: على بن مدرك، وتابعه على ذلك عبد الله بن إدريس ومنصور بن أبي الأسود، وهو الصواب، وهذا – عندي والله أعلم – إنما جماء من قبل

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [ويحيون] بيائين وبدون السمن .

⁽۲) أخرجه التــرمذى (۲۳۰۲)، وهو للبخارى (۲۵۵۱)، ومســلم فى الفضائل (/۲۱۵ ۲۵۳۵) من وجه آخر عن عمران بن حصين .

الأعمش، لأنه كان يدلس أحيانًا، وقد يمكن أن يكون من قبل حفظ وكيع لذلك، وإن كان حافظًا، أو من قبل أبي خيشمة، لأن فيه حدثنا هلال بن يساف، وليس بشيء وإنما الحديث للأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال، والله أعلم. وقد روى الأعمش، عن هلال بن يساف غير ما حديث، وقد روى هذا الحديث شعبة، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف. عن رجل من أصحاب النبي عليه لم يقل: عن عمران بن حصين.

أخبرناه محمد بن إبراهيم، أخبرنا محمد بن معاوية، أخبرنا أحمد بن شعيب، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن علي ابن مدرك، عن هلال بن يساف قال؛ قدمت البصرة، فإذا رجل من أصحاب النبي عليه ليس أنس بن مالك قال: قال رسول الله عليه: « خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء، قوم سمان، يعطون الشهادة ولا يسألوها »(١).

قال أبو عمسر: هذا الحديث في إسناده اضطراب، وليس مثله يعارض به حديث مالك، لأنه من نقل ثقات أهل المدينة، وهذا حديث كوفي لا أصل له (۲)، ولو صح كان معناه كمعنى حديث ابن مسعود، على ما فسره إبراهيم النخعى فقيه الكوفة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة السلماني، عن عبدالله قال: سئل رسول الله عليه أي الناس خير؟ قال: « قرني ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تبدر شهادة أحدهم يمينه،

⁽١) إسناده صحيح. رواه النسائى فى الكبرى (٣/ ٤٩٤) .

⁽۲) هذه مجازفة منه - رحمه الله - ولو صرنا للترجيح، لكان حديث عمران أرجع وذلك لاتفاق صاحبى الصحيح على أخرجه، وحديث خالد بن زيد انفرد به مسلم، كما ورد معناه في حديث ابن مسعود في الصحيحين كما سيأتي، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم، وما ذكره المصنف من جمع بين الحديثين أولى، وقد ذكر الحافظ في الفتح (٥/٧٠ - ٣٠٧) أوجه أخرى للجمع بينهما .

ويمينه شهادته» قال إبراهيم: كانوا ينهوننا - ونحن صبيان - عن العهد والشهادات (١).

قال أبو عسمسر: معنى هذا - عندهم - النهي عن قول الرجل: أشهد بالله، وعلي عهد الله، ونحو ذلك، والبدار إلى ذلك وإلى اليمين في كل ما لا يصلح وما يصلح، والله أعلم، وليس هذا الحديث من باب أداء الشهادة في شيء، وقد سمى الله عز وجل أيمان اللعان شهادات فقال: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله﴾، وهذا واضح يغني عن الإكثار فيه، وحديث أهل المدينة في هذا الباب: حديث صحيح مستعمل. لا يدفعه نظر ولا خبر، والله المستعان.

وذكر عبد الرزاق قال: أخبرنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: إذا كان عندك لأحد شهادة، فسألك عنها: فأخبره بها ولاتقل: لا أخبرك إلا عند الأمير أخبره بها لعله أن يرجع أو يرعوي. قال: وأخبرنا محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة قال: بلغني أن رسول الله عليه قال: لله عنها ».

قال أبو عسمسر: أبو عمرة الأنسصاري والد عبد الرحمن بسن أبي عمرة هذا، اسمه ثعلبة بن عمرو بن محصن.

杂 米 举

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۲۵۲)، ومسلم في الفضائل (۲۵۳۳/ ۲۱۰ – ۲۱۲) .



٣- باب القضاء باليمين مع الشاهد

(۱۳٤/۲) ۱ - مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه: « أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد»(۱) .

قال أبو عسمسر: وهذا الحديث في الموطأ عن مالك مسرسل عند جماعة رواته وقد روي عنه مسندًا.

حدثنا خلف بن القاسم قال حدثنا محمد بن عبد الله القاضي حدثنا حامد بن محمد بن هارون الحضرمي حدثنا الحسين بن منصور الدباغ حدثنا عثمان بن خالد المدني العثماني حدثنا مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: « أن رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين » هكذا حدث به عشمان بن خالد المدني (٢) عن مالك بإسناده هذا مسنداً والصحيح فيه عن مالك أنه مرسل في روايته.

وقد تابع عشمان بن خالد العشماني على روايته هذه في هذا الحديث عن مالك إسماعيل بن موسى الكوفي (٣) فرواه أيضًا عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر.

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن رداد ومسكين بن بكير(٤) كلاهما عن

⁽۱) رواه الشافعي [في الأم (٦/ ٣٧٩)] عن مالك به مبرسلاً. وفي البــاب مراســيل ومقاطيع أخرى عند الدارقطني (٢١٤/٤)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩ وما بعدها).

 ⁽۲) قال أبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني: عثمان بن خالد حدث عن مالك
 وغيره بأحاديث موضوعة، وقال ابن حجر: « متروك الحديث » .

⁽٣) قال أبو حاتم: صدوق، وكذا قال مطين، ووثقه النسائى، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

⁽٤) مسكين بن بكير صدوق صاحب حديث؛ ولكن في حديثه خطأ. ومحمد بن عبد الرحمن ليس بالقوى ذاهب الحديث قاله أبو حاتم، ولينه أبو زعة، وقال ابن عبدى: « رواياته ليست محفه ظة » .

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد والصحيح عن مالك ما في الموطأ.

وروى أبو حذافة (١) عن مالك في هذا الباب حديثًا منكرًا عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام.

حدثناه خلف بن القاسم حدثنا الحسن بن علي المطرز حدثنا أحمد بن الحسن بن هارون حدثنا أبو حذافة [حدثنا](٢) مالك عن نافع عن ابن عمر: وأن النبي عليه قضى باليمين مع الشاهد ».

وقد أسنده عن جعفر بن محمد جماعة حفاظ، وزيادة الحافظ مقبولة (٣) فممن أسنده : عبيد الله بن عمر وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن عبد الرحمن بن رداد المدني، ويحيى بن سليم، وإبراهيم بن أبي حية .

ورواه ابن عيمينة عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً كما رواه مالك وكذلك رواه الحكم بن عتيبة وعمرو بن دينار جميعًا عن محمد بن علي مرسلاً.

فأما حديث عبيد الله بن عمر: فحدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالد قال حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ البغدادي قال حدثنا

⁼ قال البرقانى : « كان الدارقطنى حسن الرأى فيه، وأمرنى أن أخرج عنه فى «الصحيح».

⁽١) وقال الدارقطني: « ضعيف الحديث، كان مغفلاً، وأدخلت عليه أحاديث في غير « الموطأ » فقبلها، لا يحتج به -

وقـال الذهبي: " لم ينقم على أبي حذافة متن، بل إسناد، ولم يكن ممـن يتعمد " .

⁽٢) زيادة في (١) سقطت في المطبوع .

 ⁽٣) وقال الدارقطنى: ١ وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث، وربما وصله عن جابر، لأن جماعة الثقات حفظوه عن أبيه عن جابر، والقول قولهم، لأنهم زادوا؛ وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة ١١هـ نصب الراية (٤/ ١٠٠).

وكذلك صححه أحمد انظر المسند (٣/٥/٣).

أبوالحسن على بن الحسن [الباقلانى](١) قال حدثنا أبو همام عبد الله بن عبد السلام قال حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي قال حدثنا عبيد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: « أن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد»(٢).

ورواه محمد بن عيسى(٢) ابن سميع عن عبيد الله بن عمر مثله سواء .

وأما حديث الشقفي: فحدثناه عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أبو جعفر محمد بن داود بن سليمان المنقري قال حدثنا مسدد وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي ومحمد بن المثنى أبو موسى قالوا حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الشقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: « أن رسول الله على قضى باليمين مع الشاهد)(٤).

وحدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد قال حدثنا محمد بن [أحمد بن] (٥) يحيى قال حدثنا محمد بن أيوب الرقي قال حدثنا أحمد بن عمرو البصري البزار قال حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي قال حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: « أن النبي عليه قضى باليمين مع الشاهد ».

وحدثني أبو عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي قال حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني قال حدثنا أبو جعفر الطحاوي قال حدثنا المزني قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: «أن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد» وكذلك رواه

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [القافلاني] وهو خطأ وهو علي بن الحـــــن بن بيان المقرىء المعروف بالباقلاني انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١١/ ٣٧٥) .

⁽٢) رجاله ثقات إلا أن على بن الحسن، وأبو همام لم أعثر لهما على ترجمة .

⁽٣) محمد بن عيسى جيد في المتابعات .

⁽٤) أخرجه الترمذي (١٣٤٤)، وابن ماجه (٢٣٦٩) ورجاله ثقات .

⁽٥) زيادة من (ب) .

جماعة عن الشافعي منهم أحمد بن عمرو بن السرح والحسن بن محمد الزعفراني والربيع بن سليمان المرادي.

وأما حديث يحيى بن سليم: فحدثني به أحمد بن محمد بن أحمد قال حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن قال حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن أحمد البغدادي بمصر (۱) قال حدثنا إسحاق بن حاتم العلاف قال حدثنا يحيى بن سليم (۲) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: « أن النبي على مسليم قضى باليسمين مع الشاهد» وروى هذا الحديث عن يحيى بن سليم أيضًا عبد الوماب الوراق فأخطأ فيه جعله عن يحيى بن سليم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عن النبي علي بين أظهركم يا أهل الكوفة .

وأما حديث ابن رداد: فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن شاكر قال حدثنا محمد بن أحمد قال حدثنا أحمد بن عجمد بن أحمد قال حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب قال حدثنا محمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار قال حدثنا بشر بن معاذ العقدي قال حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن رداد قال حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر «أن النبي قضى باليمين مع الشاهد» هكذا ذكره البزار .

وذكره الدارقطني على وجهين فقال حدثنا أحمد بن المطلب حدثنا القاسم بن زكريا المقرىء حدثنا بشر بن معاذ حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن رداد قال أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي « أن النبي على قضى باليمين مع الشاهد » هكذا قال عن أبيه عن جده عن علي وجعله له عن جعفر قال وحدثنا أحمد بن المطلب أيضًا قال حدثنا القاسم بن زكريا حدثنا بشر بن معاذ

⁽١) قال الدارقطني: « إسحاق بن أحمد بن جعفر - الكاغدى البغدادى حدث بمصر - قال: رأيتهم يثنون عليه، وفي حديثه أوهام » .

قلت: إلا أن النفس تميل إلى أنه إسحاق بن إبراهيم أبو يعقبوب البغدادى نزيل . مصر، المحدث الثقة .

⁽٢) قال النسائي في يحيى بن سليم: « منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ١ .

حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن مالك عن جعفر بن محمد مثله فجعله لابن رداد عن مالك بإسناد واحد. وفي ذلك ما لا يخفي.

وأما حديث إبراهيم بن أبي حية (١): فحدثناه أحمد بن محمد قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا إسحاق بن أحمد البغداي بمصر قال حدثنا داود بن حماد البلخي قال حدثنا إبراهيم بن أبي حية عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «جاء جبريل إلى النبي عليه فأمره أن يقضي باليمين مع الشاهد».

فهذا ما في حديث جعفر بن محمد وإرساله أشهر.

وفي اليسمين مع الشاهد آثار مستواترة حسان ثابتة متصلة أصحها إسناداً وأحسنها حديث ابن عباس. وهو حديث لامطعن لأحد في إسناده (٢)، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات. رواه سيف بن سليسمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس .

ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن [عمرو]^(٣) بن دينار عن ابن عباس وقال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت ما رأيت أحفظ منه. وقال النسائي: هذا إسناد جيد سيف ثقة وقيس ثقة.

حدثنا أبو عشمان سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا ابن وضاح قال حدثني أبي شيبة قال حدثنا زيد بن الحباب قال حدثني سيف بن سليمان المكي قال أخبرني قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: « أن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد».

⁽۱) قـال البخـارى: منكر الحـديث، وكذا قـال أبو حـاتم، وضعـفـه النسائى، وقــال الدارقطنى: متروك، وقال ابن معين: « شيخ ثقة كبير ». وحديثه أخرجه البيهقى فى سننه (۱۰/ ۱۷۰).

⁽٢) الحديث أخرجه مسلم في الأقضية (٣/١٧١٢)، وابن ماجه (٢٣٧٠).

وقد رد الشيخ المعلمى فى التنكيل (٢/ ١٤٤ وما بعدها) على ما طعن به فى الحديث من جهة السند والمتن فأجاد وبالغ فراجعه لزامًا .

⁽٣) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [عمر] وهو خطأ ظاهر .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم قال حدثنا محمد ابن داود بن سليمان المنقري قال حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال حدثنا زيد بن الحباب عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: « أن النبي عَلَيْ قضى باليمين مع الشاهد ».

وحدثني أحمد بن محمد قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا إسحاق بن أحمد قال حدثنا الحسن بن شاذان قال حدثنا ابن الحباب قال حدثنا سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « أن النبي تشخير قضى باليمين مع الشاهد ».

وأخبرنا أحمد بن عبد الله قال حدثنا الميمون بن حمزة قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا المزني قال حدثنا الشافعي وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قال حدثنا قال حدثنا ابن وضاح قال حدثني عبد الرحمن بن يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد قالا حدثنا عبد الله بن الحرث قال حدثنا سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « أن رسول الله عليه قال عمرو في الأموال خاصة .

واخبرنا محمد بن إبراهيم وإبراهيم بن شاكر قالا أخبرنا محمد بن أحمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن أيوب الرقي قال حدثنا أحمد بن [عمرو](۱) البزار، قال حدثنا داود بن سليمان الخراز قال حدثنا عبد الله بن الحرث المخزومي قال حدثنا سيف بن سليمان قال حدثنا قيس بن سعد عن عمرو بن المخزومي قال حدثنا سيف بن النبي والميلة قضى باليمين مع الشاهد، قال أحمد بن عمرو وحدثناه عبدة بن عبد الله ورزق الله بن موسى قالا حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن بن دينار عن ابن عباس عن النبي والميلة فضى باليمين مع الشاهد قال : [عمرو بن دينار عن ابن عباس عن النبي الميلة فضى باليمين مع الشاهد قال : [عمرو بن دينار](٢)

⁽١) كذا في (١) ووقع في المطبوع: [عمر] والصواب ما أثبتناه .

⁽٢) كذا في (١) ووقع في المطبوع: [أحمد بن عمرو بن دينار] وهو خطأ ظاهر .

قال أبو عسمر: خرج مسلم حديث ابن عباس هذا قال أبو بكر البزار: سيف بن سليمان وقيس بن سعد ثقتان ومن بعدهما يستغني عن ذكرهما لشهرتهما في الثقة والعدالة.

وأخبرنا خلف بن سعيد قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أحمد بن خالم خالد وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع قالا حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا أبو حافية قال حدثنا محمد بن مسلم الطائفي وذكر عبد الرزاق قال أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن الطائفي عن النبي عليه أنه قضى باليمين مع الشاهد»(١).

ورواه أبو هريرة عن النبي عَيَّلِيُّة: حدثنا أبو زيد عبد الرحمن بن يحيى قال حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي بمكة قال حدثنا أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة قال حدثنا أحمد بن محمد الأزرقي قال حدثنا الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة: «أن النبي عَيِّلِيَّة قصى باليمين مع الشاهد» قال الدراوردي ثم أتيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فقال حدثني ربيعة عني عن الدراوردي ثم أتيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فقال حدثني ربيعة عني عن أبي هريرة أن النبي عَيِّلِيَّة ثم ذكره (٢).

قال أبو عمر: نسى سهيل حديث هذا ثم حمله الورع على أن يحدث به عن ربيعة عن نفسه ولم يمل إلى إذكار ربيعة إياه بذلك، فكان يقول حدثني ربيعة أني حدثته عن أبي هريرة عن النبي عليه بهذا الحديث ولم يقل هذا عن سهيل أحد إلا الدراوردي(٢) في رواية بعض الرواة عنه فيما علمت وقد رواه

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۲۰۹) من طريق عبــد الرزاق، والبيهقي (۱۲۸/۱۰) من طريق أبو حذيفة، كلاهما عن محمد بن مسلم به، ومحمد صدوق يخطئ.

⁽٢) صحيح .

رواه أبو داود (۳۲۱۰)، والترمــذى (۱۳٤۳)،، وابن ماجه (۲۳۲۸) وغــيرهم وانظر الإرواء (۸/ ۳۰۱ – ۳۰۳).

⁽٣) رواه سليمان بن بلال عن سهيل بنحو ما قاله الدراوردي، أخرجه أبو داود (٣٦١١).

جماعة حفاظ عن ربيعة لم يقولوا فيه ما قاله الدراوردي على أنه قد رواه جماعة عن الدراوردي فلم يذكروا ذلك وقد عرض ذلك لجماعة من العلماء نسوا ما حدثوا به ثم رووه عمن رواه عنهم عن أنفسهم ولو تقصينا ذلك وذكرناه خرجنا عن حد ما قصدنا له فمن ذلك: ما حدثنا به عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا معتمر قال حدثني أبي قال حدثتني أنت عن الحسن قال: ويح كلمة رحمة.

قال وحدثنا يحيى بن معين قال حدثنا معتمر قال حدثني أبي قال حدثتني أبت قال حدثتني أنت يعني معتمراً عن عبيد الله بن عمر قال إنما كسر عمر النبيل من شدة حلاوته. قال قال معتمر فأما أنا فلا أحفظه وحفظه أبي عني.

أخبرنا أحمد ابن محمد قال حدثنا أحمد بن الفضل قال حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن موسى ابن مجاهد المقرىء قال حدثنا عباس بن محمد الدوري قال حدثنا المعتمر بن سليمان قال: قال لي أبي أنت حدثتني عني عن فلان إنه قال: (ويح باب رحمة).

قال أبو عسمر: فهذا سليمان التيمي قد عرض له كالذي عرض لسهيل إن صح ماذكر الدراوردي. ونسيان سهيل وغيره له لا يقدح في شيء منها لأن العدل إذا روى خبرًا عن عدل مثله حتى يتصل لم يضر الحديث أن ينساه أحدهم، لأن الحجة حفظ من حفظ وليس النسيان بحجة.

أخبرنا إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي قال حدثنا أبو الحسين محمد بن العباس الحلبي قال حدثنا أبو بكر محمد بن عبدالله الطائي قال حدثنا محمد بن عوف الطائي قال حدثنا ابن المبارك قال حدثنا الدراوردي عن ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة «أن النبي عليه قصى باليمين مع الشاهد».

وحدثنا أبو العباس أحمد بن قاسم المقسرىء قال حدثنا أبو حفص عمر بن

إبراهيم المقرىء الكندي ببغداد قال حدثنا عبد الله بن محمد البغوي قال حدثنا الصلت بن مسعود الجحدري قال حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة * أن النبي عليه قضى باليمين مع الشاهد ».

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن داود بن سليمان قال حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي قال حدثنا أنس بن عياض أبو ضمرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة (أن رسول الله عن أبيه عن أبي هريرة (أن رسول الله عليه المناهد).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم ابن أصبغ قال حدثنا ابن وضاح قال حدثنا سليمان بن وضاح قال حدثنا سحنون بن سعيد قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: « أن النبي على باليمين مع الشاهد ».

وأخبرنا خلف بن القاسم الحافظ قال حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلي قال حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ قال حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا ابن داود قال حدثنا أحمد بن عيسى قال حدثنا عبدالله بن وهب قالا جميعًا أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة: ﴿ أَن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ﴾.

وحدثنا خلف بن القاسم قال حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين ابن صالح السبيعي الحلبي بدمشق قال حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن عيسى الزهري قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن سهيل عن أبي هريرة: « أن النبي عَلَيْ قضى باليمين مع الشاهد الواحد» .

ورواه زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن زيد بن ثابت وهو خطأ والصواب عن أبيه عن أبي هريرة.

أخبرنا أحمد بن عبد الله قال حدثنا الميمون بن حمزة بن عبد الله الحسيني قال حدثنا أحمد بن محمد [أبو](١) سلامة بن جعفر الطحاوي قال حدثنا بحر بن نصر قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا عثمان بن الحكم عن زهيسر بن محمد عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن زيد بن ثابت "عن النبي عليه أنه قضى باليمين مع الشاهد» قال الطحاوي سألني عنه النسائي.

وحدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا محمد بن داود قال حدثنا أحمد بن عيسى وبحر بن نصر قالا حدثنا عبدالله بن وهب عن عشمان بن الحكم المدني عن زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن زيد ابن ثابت: « أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد».

قال أبو عمر: زهير بن محمد عندهم سيء الحفظ كثير الغلط لايحتج به (۲) وعثمان بن الحكم ليس بالقوي (۳) والصواب في حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وبالله التوفيق (٤). وقد رواه حماد بن سلمة عن سهيل وهو غريب من حديث حماد.

أخبرنا خلف بن القاسم وعلي بن إبراهيم قالا أخبرنا الحسن بن رشيق قال حدثنا محمد بن القاسم بن محمد بن عبد الرزاق الجمحي بمكة قال حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة المؤذن قال حدثنا المؤمل بن إسماعيل قال حدثنا

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [بن] .

⁽۲) قد احتج به صاحبا الصحيح، وكذلك أخرج حديثه الأربعة، ووثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وضعفه أبو زرعة، والنسائي وغيرهما وقال أبو حاتم: «محله الصدق وفي حفظه سوء، وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه » وقال أحمد، والبخاري والنسائي والعجلي نحو ذلك، وقال ابن عدى: «أرجو أنه لا بأس به».

⁽٣) عثمان بن الحكم مصرى وهو أول من قدم مصر بمسائل مالك، ووثقه أحمد بن صالح المصرى، وقال أبو حاتم: « شيخ ليس بالمتين ».

⁽٤) قد صحح أبو حاتم وأبو زرعـة حديث زيد بن ثابت العلل. (١/ ٤٦٩) . ولكن ما قاله ابن عبد البر أقرب .

حماد ابن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: «قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد».

قال أبو عسر: لا أعلمه روى عن حماد بن سلمة بغير هذا الإسناد، وهو غير محفوظ من حديث حماد بن سلمة والله أعلم. وقد روي عن أبي هريرة من غير حديث سهيل.

أخبرنا أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي قال أخبرنا أبو الحسن محمد بن العباس الحلبي قال أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الطائي بحمص قال حدثنا ابن المبارك قال حدثنا ابخيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: « أن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد »(١).

قال ابن المبارك: وحدثنا الدراوردي عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز وشريحًا قضيا باليمين مع الشاهد.

قال أبو عسمسر: المغيرة بن عبد الرحمن انفرد برواية هذا الحديث عن أبي الزناد بإسناده المذكور ولم يتابع عليه(٢).

أخبرني أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد قال حدثنا أبو بكر محمد بن معاوية القرشي قال حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن أحمد البغدادي بمصر قال حدثنا الحسن بن عرفة أبو علي قال حدثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري أبو محمد المدني عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن سعيد بن أبي

⁽۱) رواه البيهقي (۱۲۹/ ۱۰) .

⁽۲) المغيرة ضعفه ابن معين، وقال النسائى: ليس بالقوى، وحسن أمره أحمد وأبو داود وقال ابن عدى: « تفرد بأحاديث عامتها مستقيمة » ا هـ هذا وقد اعتمده الجـماعة فأخرجوا له، وقال ابن حجر: « ثقة له غرائب » .

وقد خالفه ابن عجلان فرواه عن أبي الزناد موقوقًا على شريح .

سعيد المقبري عن أبي هريرة «أن النبي الله قضى باليمين مع الشاهد »(١).

ورواه عمارة بن حزم عن النبي على اخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة قال أخبرنا مروان بن سالم اليزيدي قال أخبرنا معن بن عيسى القزاز قال أخبرنا عبد العزيز بن المطلب عن [عبد العزيز] (٢) بن عمر بن عبد العزيز عن شرحبيل بن معين بن سعد بن عبادة قال كتاب وجدته في كتب سعد بن عبادة أن عمارة بن حرم شهد « أن رسول الله على قضى باليمين مع الشاهد » .

ورواه سعد بن عبادة عن النبي على أخبرنا أبو القاسم يعيش بن سعيد بن محمد وأبو القاسم عبد الوارث بن سفيان قالا حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان بن داود المنقري قال حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري قال حدثنا إبراهيم بن محمد المدني قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أبي قال حدثنا عمرو بن شرحبيل بن سعيد ابن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده «أن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد» (٢).

وأخبرنا خلف بن سعيد قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أحمد بن خالد قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا القعنبي قال حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة عن إسماعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة عن أبيه أنهم

⁽١) إسناده ضعيف جدًا. عبدالله بن إبراهيم الغفاري متروك نسبه ابن حبان إلى الوضع-

 ⁽۲) كذا فـــى (أ) ووقع فى المطبوع: [عــبد الله] وهو خطأ لا يوجـــد لعمــر بن عــبد
 العزيز ابن يسمى عبد الله وعبد العزيز هو الذى يروي فى هذه الطبقة .

⁽٣) إسناده ضعيف، عمرو بن شرحبيل وأبيه لم يوثقهما أحد إلا ابن حبان وإسماعيل بن أبى أويس ضعيف، وإن كان قد أخرج له صاحبا الصحيح فقد ذكر ابن حجر في مقدمه الفتح (ص٤٤): « ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشىء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر به ١ ا هـ .

وجدوا في كتب سعد بن عبادة ا أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد الله ﷺ

وحدثنا خلف قال حدثنا عبد الله قال حدثنا أحمد قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أبي أويس قال حدثني أبي عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد في الحقوق».

أخبرنا أحمد بن قاسم بن عيسى قال أخبرنا عمر بن إبراهيم المقرىء قال حدثنا البغوي قال حدثنا الصلت بن مسعود قال حدثنا عبد العزيز الدراوردي قال حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن لسعد بن عبادة قال وجدنا في كتب سعد بن عبادة «أن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد»(٢).

وذكر ابسن وهب في موطأه عن سليسمان بن بلال عن ربيعة قسال أخبسرني إسماعيل بن عسمرو بن قيس بن سعد بن عبادة عن أبيسه أنهم وجدوا في كتاب سعد بن عبادة (أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد).

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٨٥)، والبيهقي (١٠/ ١٧١)، وانظر التعليق التالي .

⁽۲) أخرجه الدارقطنى (٤/ ٢١٤)، والبيهةى (١/ ١٧١)، وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص٣٤): « ظهر من روايه سليمان بن بالل - الماضية - ابن المبهم في رواية الدراوردى ابن ابن سعد، وهو عمرو بن قيس، وهي فائدة جليلة لكنى لم أر في كتب الأنساب لقيس بن سعد بن عبادة ذكر ولد اسمه عمرو، ولا لولده ابن اسمه إسماعيل، وإنما أعرف عمرو بن شرحبيل ابن سعيد بن سعد بن عبادة » - اسمه إسماعيل، وإنما أعرف عمرو بن شرحبيل ابن سعيد بن سعد بن عبادة » رواية ابن أبى أويس وهو من رجال التهذيب - وقال: « ثم راجعت المتفق للخطيب فوجدت فيه فيمن يقال له عمرو بن قيس خمسة ليس هذا منهم، فإن كان محفوظا فيستدرك عليه » .

قلت: ورواه الشافعى [الأم (٦/ ٣٧٩)]: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد ابن عبادة عن أبيه عن جده قال: ϵ وجدنا.... ϵ فذكره .

قال ابن وهب: وحدثني ابن لهيعة ونافع بن يزيد عن عمارة بن غزية عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة أنه وجد في كتب آبائه هذا ما رفع أو ذكر عمرو بن حزم والمغيرة بن شعبة قالا: «بينما نحن عند رسول الله على حمد في معال مع أحدهما شاهد له على حمقه فجعل رسول الله على حمد في عن صاحب الحق مع شاهده فاقتطع بذلك حقه»(۱).

ورواه عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي على: أخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن سليمان بن داود قال حدثنا عمرو بن محمد الناقد قال حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن خالد الرقي قال حدثني مطرف بن مازن عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده د أن النبي على قضى باليمين مع الشاهد الالها.

أخبرني أحمد ابن محمد بن أحمد قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن أحمد البغدادي قال حدثنا جعفر بن محمد الفريابي قال حدثنا أبو جعفر النفيلي قال حدثني محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: « أن النبي علي قضى باليمين مع الشاهد الشاهد

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا الحسن بن علي الأشناني قال حدثنا أبو جعفر النفيلي قال حدثنا محمد بن عبد

⁽١) أخرجه البيهقي (١٠ / ١٧١) رجاله ثقات إلا أنه منقطع -

⁽۲) في إسناده مطرف بن مازن ضعفه النسائي، والساجي، ونسبه هشام بن يوسف إلى الكذب، ولكن ابن حسجر رد ذلك في ترجسمته من التعسجيل، وقال: « لم يورد العقيلي ما ينكر إلا ما أخرجه من رواية إسسماعيل الرقبي عنه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قضى باليمين مع الشاهد، وذكر العقيلي أنه خطأ في السند غير محفوظ » . وقال ابن عدى: « لم أر له في حديثه متناً منكراً » . وقال أخرجه البيهقي (١٠/ ١٧٢) وقال: محمد بن عبد الله بن عمير ليس بالقوى .

الله بن عبيد بن عسمير عن عمرو بن شعبيب عن أبيه عن جده (أن رسول الله عن عبيد بن عسمير عن الشاهد) .

وحدثنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن أحمد قال حدثنا محمد بن معمر قال أيوب قال حدثنا يحيى بن حماد قال جويرية بن أسماء وأخبرنا إسماعيل ابن عبد الرحمن القرشي قال أخبرنا إبراهيم بن بكر بن عمران قال حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ الموصلي قال حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجرادي والحسن بن محمد بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن زياد الشعراني وأبو عروبة الحراني قالوا حدثنا يحيى بن حكيم المقوم قال حدثنا أبو قتيبة مسلم بن قتيبة قال حدثنا جويرية بن أسماء عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن رجل عن سرق « أن النبي علي قضى بشهادة رجل مع يمين الطالب ».

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن غالب التمتام قال حدثنا سهل ابن بكار قال حدثنا جويرية بن أسماء عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن رجل من المصريين عن رجل كان بين أظهرهم من أصحاب النبي عليه السلام يقال له سرق «أن النبي عليه السلام يقال له سرق «أن النبي عليه قيضى بيمين وشاهد».

وأخبرنا أحمد بن محمد قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا إسحاق بن أحمد قال حدثنا الحسن بن شاذان السواسطي قال حدثنا يزيد بن هارون قال

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۳۷۱) من طريق جويرة بن أسماء، ولم يذكر أن الرجل المبهم هو د ابن البيلماني ، وابن البيلماني ضعيف .

حدثنا جويرية بن أسماء عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن رجل من أهل مصر عن سرق مولى النبي عَلَيْقُ « أن النبي عَلَيْقُ قضى باليمين مع الشاهد وقال مرة أخرى قضى بشهادة رجل ويمين الطالب ».

قال أبو عمر: أصع إسناد لهذا الحديث إسناد حديث ابن عباس، وأما حديث أبي هريرة وحديث جعفر بن محمد وغيرها فحسان. وإنما ذكرنا في هذا الباب الآثار المرفوعة لاغير. ولو ذكرنا الأسانيد عمن قضى بذلك من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين لطال ذلك وعمن روى عنه القضاء باليمين مع الشاهد منصوصًا من الصحابة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب وعبـد الله بن عمر، وإن كـان في الأسانيـد عنهم ضعف فإنا لـم نذكرهم على سبيل الحجـة لأن الحجة قد لزمت بالسنة الثابتة ولاتحتـاج السنة إلى من يتابعها لأن من خالفها محجوج بها. ولم يأت عن أحد من الصحابة أنه أنكر اليمين مع الشاهد. بل جاء عنهم القول به وعلى القول به جمهور التابعين بالمدينة سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وعروة وسالم وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بـن عبد الله وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وعلي بـن حسين وأبو جعـفر محـمد بن علي وأبو الزناد وعـمر بن عـبد العزيز. ولم يختلف عن واحد من هؤلاء في ذلك إلا عـروة فإنه اختلف فـيه عنه. وكذلك اختلف فيه عن ابن شهاب فقال معمر سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء أحدثه الناس لابد من شهيدين. وقد روي عنه أنه أول ما ولي القيضاء حكم بشياهد ويمين وبه قال مالك وأصحابه، والشيافعي وأتباعه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبو عبيد، وأبو ثور، وداود بن علي، وجماعة أهل الأثر، هو الذي لايجوز عندي خلاف لتواتر الآثار به عن النبي ﷺ وعمل أهل المدينة به قرنًا بعد قرن.

وقال مالك رحمه الله: يقضي باليمين مع الشاهد في كل البلدان ولم يحتج في موطأه لمسألة غيرها. ولم يختلف عنه في القضاء باليمين مع الشاهد ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرها. ولايعرف المالكيون في كل بلد غير

ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس فإن يحيى بن يحيى تركه وزعم أنه لم ير الليث بن سعد يفتي به ولا يذهب إليه. وخالف يحيى مالكًا في ذلك مع خلافه السنة والعمل بدار الهجرة وقد كان مالك يقول لايقضي بالعهدة في الرقيق إلا بالمدينة خاصة أو على من اشترطت عليه. ويقضي باليمين مع الشاهد الواحد في كل بلد وقد أفرد الشافعي رحمه الله لذلك كتابًا بين فيه الحجة على من رده وأكثر من ذلك أصحابه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي: لايقضي باليمين مع الشاهد الواحد. وهو قـول عطاء والحكم بن عتـيبة وطائفة. وزعم عطاء أن أول من قضى به عـبد الملك بن مروان وهذا غلط وظن لا يغني من الحق شـيئًا. وليس من نفى وجهل كمن أثبت وعلم، وقد ذكرنا من سـمينا من الصحابة والتابعين وليس فيهم من يدع علمه لعبد الملك بن مروان.

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة أن مروان قفى بشهادة ابن عمر وحده لبني صهيب يعني مع إيمانهم. وزعم بعض من رد اليمين مع الشاهد أن الحديث المروي فيه منسوخ بقول الله عز وجل: ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ قالوا ولم يقل فإن لم يكن رجل وامرأتان فشهادة ويمين. ومن حجتهم أيضاً أن اليمين إنما جعلت للنفي لا للإثبات، وجعلها النبي سيني على المدعى عليه فلا سبيل للمدعى إليها.

قال أبو عسر: وفي هذا إغفال شديد وذهاب عن طريق النظر والعلم وسافي قوله عز وجل: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ ما يرد به قضاء رسول الله على ألية أنه لا يتوصل وإنما في هذا أن الحقوق يتوصل إلى أخذها بذلك وليس في الآية أنه لا يتوصل إليها ولاتستحق إلا بما ذكر فيها لاغير واليمين مع الشاهد زيادة حكم على لسان رسول الله على كنهيه عن نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قول الله : ﴿ وَاحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وكنهيه عن أكل لحوم الحمر وكل ذي ناب من السباع مع قول الله عز وجل: ﴿ قل لا أجد فيما أوحي إلي محرمًا على من السباع مع قول الله عز وجل: ﴿ قل لا أجد فيما أوحي إلي محرمًا على

طاعم يطمعه ﴾ الآية. وكالمسح على الخفين. والقرآن إنما ورد بغسل الرجلين أو مسحهما. ومثل هذا كثير ولو جاز أن يقال إن القرآن نسخ حكم رسول الله على باليمين مع الشاهد لجاز أن يقال إن القرآن في قوله عز وجل: ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وفي قوله: ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ ناسخ لنهيه عني عن المزابنة وبيع الغرر وبيع مالم يخلق إلى سائر ما نهى عنه في البيوع ولجاز أن يقال إن قول الله عز وجل: ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ناسخ لقول رسول الله على «لا صدقة في الخيل والرقيق». وهذا لايسوغ لاحد، لأن السنة مبينة للكتاب زائدة عليه ما أذن الله لرسوله على في الحكم به، ولو جاز ذلك لارتفع البيان والله عز وجل يقول: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ والله عز وجل يفترض في كتابه وعلى لسان رسوله ما شاء وقد أمر الله بطاعة رسوله أمرًا مطلقًا وأخبر أنه لاينطق عن الهوى ﴿ إن هو إلا وحي يوحى ﴾ وقال عن وجل: ﴿ واذكرن من آيات الله والحكمة ﴾ قالوا القرآن والسنة .

ومن القياس والنظر إنا وجدنا اليمين أقوى من المرأتين لأنهما لا مدخل لهما في اللعان، واليمين تدخل في اللعان ولما ثبت أن يحكم بشهادة امرأتين ورجل في الأموال كان كذلك اليمين مع شهادة رجل.

وفي الأصول إن من قوى سبب حلف واستحق ألا ترى أن الشيء إذا كان في يد أحد حلف صاحب اليد، فكذلك الشاهد الواحد.

وما ذكروا من أن الزيادة من حكم النبي على منسوخة بآية الدين ينتقض عليهم بالإقرار والنكول ومعاقر السقمط وأنصاب اللبن والجذوع الموضوعة في الحيطان فإنهم قد حكموا بكل ذلك وليس مذكوراً في الآية فإذا استجازوا أن يستحسنوا ويزيدوا على النص ذلك كله استحسانا، فكيف ينكرون الزيادة عليه بالأخبار الثابتة عن النبي علي وعن الخلفاء وجمهور العلماء وصحيح الأثر والنظر. والأمر في هذا أوضح من أن يحتاج فيه إلى إكثار، وفيما ذكرنا منه كفاية لمن فهم وبالله التوفيق.

أخبرنا أبو القاسم خلف بن القاسم قال حدثنا أبو محمد الحسن بن رشيق قال حدثنا محمد بن عبيد بن حساب وشيق قال حدثنا حماد ابن زيد قال حدثنا خالد أن إياس بن معاوية أجاز شهادة عاصم الجحدري وحده يعنى مع يمين الطالب .

وذكر إسماعيل قال حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد أن شريحًا أجاز شهادة رجل واحد مع يمين الطالب قال: وحدثنا سليمان حدثنا حماد حدثنا عبد المجيد بن وهب قال شهدت يحيى بن [سعيد](1) قضى بذلك؟ قال: وحدثنا إبراهيم الهروي أخبرنا هشيم أخبرنا حصين عن عبد الله بن عتبة ابن مسعود مثله قال: وأخبرنا أبو موسى حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا الأشعث عن الحسن مثله.

فهؤلاء قضاة أهل العراق أيضًا يقضون باليمين مع الشاهد في زمن الصحابة وصدر الأمة، وحسبك به عملاً متوارثًا بالمدينة.

قال إسماعيل بن إسمحاق حدثنا إبراهيم الهروي قلل أخبرنا هشيم قال أخبرنا المغيرة عن الشعبي قال أهل المدينة يقولون شهادة الشاهد ويمين الطالب.

وقال مالك يحلف مع شهادة المرأتين لأنهما بمنزلة الرجل فلما حلف مع الرجل حلف مع الرجل حلف معهما.

وقال الشافعي لا يمين إلا مع الشاهد الواحد العدل في الأمــوال خاصة إن شاء الله، والله الموفق للصواب.

* * *

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [معمر] .



٤ – باب ما جاء في الحنث على منبر النبي ﷺ

(۸۲/۲۲) ۱ – مالك، عن هاشم بن هاشم بن [عتبة](۱) بن أبي وقاص، عن عبد الله الله الله الله على قال: « من عبد الله الله على منبري آثمًا، تبوأ مقعده من النار »(۲).

* هاشم بن هاشــم

وهو هاشم بن هاشم بن عـتبـة بن أبي وقاص مـعروف، مـشهـور النسب شريف، وقبيل فيـه: هاشم بن هاشم بن هاشم (۲)، وقال بعضـهم إنه معروف النسب، مجهول في نفسه، وهذا - عندي - ليس بشيء؛ وقد روى عنه مالك والدراوردي وشجاع بن الوليد أبو بدر السكوني، وأبو ضمرة أنس بـن عياض ومكي بن إبراهيم، وأبو أسـامـة، ومـروان الفزاري. ذكـره أبو حـاتم الرازي

رواه أحمد (٣/ ٣٤٤)، وأبو داود (٣٢٤٦)، وابن ماجه (٢٣٢٥) وغيرهم من طرق عن هاشم بن هاشم به، وزاد بعضهم: « ولو على سواك أخضر » .

وعبد الله بن نسطاس وثقه النسائي، وقال الذهبي: لا يعسرف، ولكن قول الذهبي « لا يعرف » ليس بجسرح، وإنما يقوله فسيمن لم يجد له إلا روايا واحدًا، أشار إلى ذلك ابن حجسر في ترجمة « نهيك بن يسريم » من التهذيب، والشيخ شساكر في « المسند » تحت رقم [٦٤٩٥].

وللحديث طريق أخرى ضعيفة أخرجه أحمد (٣/ ٣٧٥).

وله شاهد من حدیث أبی هریرة، رواه أحمد (۲/ ۱۸،۳۲۹)، وابن ماجه (۲۳۲٦) وإسناده صحیح .

⁽١) كذا فى (د)، (حــ) وقع فى المطبوع: [عـقبـة] وهو خطأ كمـا سيذكـر على الصحيح في كلام ابن عبد البر بعد .

⁽٢) صحيح .

⁽٣) قال ابن حجر: وهو أصح؛ لأن هاشم بن عتبة قتل بصفين سنة سبع وثلاثين فيبعد أن يكون صاحب الترجمة ابنه لبعد ما بين وفاتيهما ١ هـ .

وقد وثقه النسائي، وابن معين وغيرهما، وقال أحمد: ﴿ ليس به بأس ﴾ .

وغيره. ويروي هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب، وعامر بن سعد، وعائمة بنت طلحة، وعبد الله بن نسطاس.

* عبدالله بن نسطاس

قـال مصـعب الزبيــري: عبــد الله بن نسطاس يروي عن أبــيه عن جــابر، ونسطاس مولى أبي بن خلف، كان جاهليًا(١).

قال أبو عسمسر: لم يختلف الرواة عن مالك في إسناد هذا الحديث ومتنه، إلا أن أكثر الرواة عن مالك يقولون فيه: من حلف على منبري هذا بيمين آثمة. - كذا قال ابن بكير، وابن القاسم، والقعنبي، وغيرهم.

وقال يحيى: من حلف على منبري آثماً. - والمعنى واحد، وفيه اشتراط الإثم، فالوعيد لايقع إلا مع تعمد الإثم في اليمين، واقتطاع حق المسلم بها؛ وهذا المعنى موجود في هذا الحديث، وفي حديث العلاء - على ما مضى في بابه من هذا الكتاب(٢)؛ ومذهبنا في الوعيد أنه غير نافذ في هذا وفي كل ما أوعد الله أهل الإيمان عليه النار والعذاب، فإن الله بالخيار في عبده المذنب: إن شاء أن يغفر له غفر، وإن شاء أن يعذبه عذبه، لقول الله - عز وجل -: ﴿ إِن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾. والتوبة تمحو السيئات كلها - كفراً كانت أوغير ذلك، قال الله - عز وجل-: ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾، إلا أن حقوق الآدميين لا بد فيها [بين المسلمين](٢) من القصاص بالحسنات والسيئات، وقد بينا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا هذا - والحمد لله.

وأما اليمين على منبر النبي عَلَيْقُ أو غيـره من المنابر، فقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب ذاهبون إلى أن اليمين عند المنبر وفي الجامع لا يكون في أقل من

⁽١) قال المـزى: عبـد الله بن نسطاس مولى كنده، وقـال ابن حجـر: فالذى يظـهر أن نسطاسًا والد عبد الله غير مولى أبي بن خلف » .

⁽٢) الحديث القادم .

⁽٣) زيادة في (د) .

ربع دينار، أو ثلاثة دراهم؛ فإذا كان ربع دينار أو ثلاثة دراهم، أو قيمة ذلك عرضًا – فما زاد؛ كانت اليمين فيه في مقطع الحق بالجامع من ذلك البلد، وهذه جملة مذهب مالك: قال مالك: يحلف المسلم في القسامة واللعان وفيما له بال من الحقوق – يريد ربع دينار فصاعدًا في جامع بلده في أعظم مواضعه، وليس عليه التوجه إلى القبلة – هذه رواية ابن القاسم.

وروى ابن الماجشون عن مالك - أنه يحلف قائمًا مستقبل القبلة، ولا يعرف مالك اليمين عند المنبر إلا منبر رسول الله وَ فَلَيْ فقط - يحلف عنده - في ربع دينار فأكثر؛ قال مالك: ومن أبى أن يحلف عند المنبر فهو كالناكل عن اليمين، ويجلب في أيمان القسامة عند مالك من كان من عمل مكة إلى مكة في حلف بين الركن والمقام، ويجلب في ذلك إلى المدينة من كان من عملها، في حلف عند المنبر. ومذهب الشافعي في هذا الباب كمذهب مالك في المنبر بالمدينة وبين الركن والمقام بمكة في القسامة واللعان؛ وأما في الحقوق، فلا يحلف عنده عند المنبر في أقل من عشرين دينارًا.

وذكر عن سعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج، عن عكرمة، قال: أبصر عبدالرحمن بن عوف قومًا يحلفون بين المقام والبيت فقال: أعلى دم؟ قيل لا، قال: أفعلى عظيم من الأمر؟ قيل: لا، قال: لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام! - هكذا رواه الزعفراني عن الشافعي: يتهاون الناس.

ورواه المزني والربيع في كتاب اليمين مع الشاهد فقالاً فيه: لقد خشيت أن يبهأ الناس بهذا المقام، وهو الصحيح عندهم؛ ومعنى يبهأ يأنس الناس به، يقال: بهأت به أي أنست به؛ ومنبر النبي ﷺ في التعظيم مثل ذلك، لما ورد فيه من الوعيد على من حلف عنده بيمين آثمة تعظيمًا له.

وذكر حديث مالك عن هاشم بن هاشم، وحديث مالك عن داود بن الحصين – أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري قال: اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار، فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر؛ فقال زيد: أحلف له مكاني، فقال له مروان: لا والله، لا والله إلا

عند مقطاع الحقوق؛ فجعل زيد يحلف إن حقه لَحَقّ، ويأبى أن يحلف على المنبر؛ فجعل مروان يعجب من ذلك(١)، قال مالك: كره زيد صبر اليمين.

قال الشافعي: وبلغني أن عمر بن الخطاب حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل، وأن عشمان - رضي الله عنه - ردت عليه اليمين على المنبر، فافتدى منها وقال: أخاف أن توافق قدر بلاء فيقال بيمينه.

قال الشافعي: واليمين على المنبر مالا اختلاف فيه عندنا بالمدينة ومكة في قديم ولا حديث؛ قال الشافعي: فعاب قـولنا هذا عائب ترك فيه موضع حجتنا بسنة رسول الله علي والآثار بعده عن أصحابه، وزعم أن زيد بن ثابت كان لا يرى اليسمين على المنبسر، وأنا روينا ذلك عنه وخمالفناه إلى قمول مسروان بغيسر حجة؛ قال الشافعي: هذا مروان يقول لزيد - وهو عنده من أحظى أهل زمانه وأرفعهم منزلة: لا والله إلا عنـ د مقاطع الحقوق. قال، فـ ما منع زيد بن ثابت لو لم يعلم أن اليمين على المنبر حق: أن يقول مقاطع الحقوق مجلس الحكم -كما قال أبو حنيفة وأصحابه: ما كان زيد ليمتنع من أن يقول لمروان ماهو أعظم من هذا، وقد قال لــه: أتحل الربا يا مروان؟ فقال مــروان: أعوذ بالله وماهذا؟ قال: فالناس يتبايعون الصكوك قبل أن يقبضوها، فبعث مروان الحرس ينتزعونها من أيدي الناس؛ فإذا كان مروان لا ينكر على زيد بهذا، فكيف ينكر عليه في نفسه أن يقول لاتلزمني اليمين على المنبر، لقد كان زيد من أعظم أهل المدينة في عين مروان وآثرهم عنده، ولكن زيدًا علم أن ما قضى به مروان هو الحق، وكسره أن يصب عينه على المنبر؛ قال الشافعي: وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيـه عندنا، والذي نقل الحديث فيه كأنه تكلف لاجتماعنا على اليمين عند المنبر قال: وقد روى الذين خالفونا في هذا حديثًا يشبتونه عندهم عن منصور عن الشعبي، وعن عاصم الأحول، عن الشعبي - أن عمر جلب قومًا من اليمن فأدخلهم الحجر فأحلفهم، فإن كان هذا ثابتًا عن عمر، فكيف أنكروا عَلَيْنَا أَنْ يَحَلُّفُ مِنْ بَكُمَّةً بِينَ الرَّكُنِّ وَالْقَـَّامِ، وَمِنْ بِالْمَدِينَةُ عَلَى المُنبِر؛ ونحن لا نجلب أحدًا من بلده، ولو لم يحتج عليهم بأكثر من روايتهم، أو بما احتجوا به

⁽١) إسناده صحيح. الموطأ (٧٢٨/٢) .

علينا عن زيد؛ لكانت الحجة بذلك لازمة، فكيف والحجة فيها ثابتة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه بعده، وهو الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا.

وذكر حديث أبي بكر الصديق في قصة قيس بن مكشوح فقال: أخبرني من أثق به عن الضحاك بن عثمان، عن المقبري عن نوفل بن مساحق العامري، عن المهاجر ابن أبي أمية، قال: كتب إلي آبو بكر أن أبعث إليه بقيس بن مكشوح في وثاق، فبعثت به إليه، فجعل قيس يحلف ما قتل دادويه، وأحلفه أبو بكر خمسين يمينًا مرددة عند منبر رسول الله عليه، بالله ما قتله ولا علم له قاتلاً ثم عفا عنه.

وذكر حديث مالك عن هاشم بن هاشم المذكور في هذا الباب بمثل لفظ ابن بكير وابن القاسم والقعنبي سواء.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال حدثنا محمد بن سعد، قال حدثنا أبو ضمرة، قال حدثني هاشم بن هاشم بن عتبة الزهري، عن عبد الله بن نسطاس، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله على يمين آثمة عند هذا المنبر إلا يتبوأ مقعده من النار ولو على سواك أخضر ٤.

وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم (۱)، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا مكي بن إبراهيم، قال حدثنا هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن نسطاس مولى كثير بن الصلت، عن جابر بن عبد الله – أنه سمع رسول الله على منبري هذا – ولو كان سواكا أخضر تبوأ مقعده من النار ».

ففي هذه الآثار دليل على أن اليمين تكون على المنبر لا في مجلس الحكم، واختلف الفقهاء في اليمين على المنبر وفي مقدار ما يحلف عليه عند المنبر على

 ⁽١) وقع هنا زيادة في (د): [قال حـدثنا محمد بن وضاح]؛ مع أن قـاسم بن أصبغ يروي مباشرة عن محمد بن إسماعيل الترمذي .

حسبما قدمنا، ونزيد ذلك بيانًا فنقول: مذهب مالك وأصحابه: أن لا يحلف على المنبر في مسجد من المساجد الجوامع إلا على منبر النبي رسول الله ما عداها، فيحلف في الجامع، ويحلف قائمًا ولا يحلف على منبر رسول الله ولا في المسجد الجامع بغيره من البلدان، إلا في ثلاثة دراهم فصاعدًا، ولا يحلف في القسامة والدماء والحقوق التي تكون بين الناس، إلا في المسجد الجامع دون المنبر من ذلك المصر إلا بالمدينة؛ فإنه يحلف في القسامة واللعان على منبر النبي وفي ثلاثة دراهم فصاعدًا.

وقال الشافعي: من ادعى مالاً أو ادعي عليه فوجبت اليمين في ذلك نظر: فإن كان عشرين: ديناراً فصاعداً، فإن كان بالمدينة حلف على منبر النبي عليه فإن كان بالمدينة حلف على منبر النبي عشرين وإن كان بمكة، حلف بين الركن والمقام - إذا كان ما يدعيه المدعي عشرين ديناراً فصاعداً؛ قال: ويحلف في ذلك على الطلاق والحدود كلها، وجراح العمد - صغرت أو كبرت، وجراح الحطأ - إن بلغ أرشها عشرين ديناراً؛ قال: ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه اليمين على منبر النبي على أو بين الركن والمقام فأحلفه في مكان آخر بمكة أو بالمدينة، ففيها قولان، أحدهما: أن لا تعاد عليه اليمين، والآخر أن تعاد عليه، واختار كثير من أصحابه أن لا تعاد عليه.

قال الشافعي: وإن كان ذلك في بيت المقدس أحلفناه في مواضع الحرمة من مسجدها وأقرب المواضع من أن يعظمها قياسًا على الركن والمقام والمنبر قال: ولا يجلب أحد من بلد به حاكم إلى مكة ولا إلى المدينة، ويحكم عليه حاكم بلده.

وقال مالك: لايجلب إلى المدينة للأيمان مَنْ بَعد عنها إلا في الدماء: أيمان القسامة، قال مالك: ويحلف الناس في غير المدينة في مسجد الجماعات ليعظم ذلك .

قال أبو عـمـــر: قد مضى في هذا الباب عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أنهما جلبا إلى المدينة ومكة في الأيمان في الدمــاء، فقــول مالك في ذلك أولى لما جاء عنهما - وبالله التوفيق.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: لا يجب الاستحلاف عند منبر النبي على أحد، ولا بين الركن والمقام على أحد - في قليل الأشياء ولا في كثيرها، ولا في الدماء ولا في غيرها؛ ولكن الحكام يستحلفون من وجبت عليه اليمين في مجالسهم.



ر ٢٦٣/٢٠) ٢- مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن معبد بن كعب بن مالك، عن أخيه، عن عبد الله بن كعب، عن أبي أمامة، أن رسول الله على قال: « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، حرم الله عليه الجنة، وأوجب له النار، قالوا: فإن كان شيئًا يسيرًا يا رسول الله؟ قال: وإن [كان](١) قضيبًا من أراك – قال ذلك ثلاث مرات »(٢).

قال أبو عمر : قد ذكرنا بني كعب بن مالك في باب ابن شهاب، وأبو أمامة هذا ليس هو أبو أمامة الباهلي، إنما هو أبو أمامة الحارثي الأنصاري أحد بني حارثة، قيل اسمه إياس بن ثعلبة، وقيل ثعلبة بن سهيل، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة بما يغني عن ذكره ههنا.

وفي هذا الحديث دليل على أن اليمين الغموس - وهي يمين الصبر التي يقتطع بها مال المسلم من الكبائر، لأن كل ما أوعد الله عليه بالنار أو رسوله عليه من الكبائر؛ وفي معنى هذا الحديث نزلت: ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا، أولئك لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ﴾.

وروي عن النبي عليه في تأويل هذه الآية حديث ابن مسعود، رواه الأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وعبد الملك بن أعين، وجامع بن شداد، عن أبي واثل. عن عبد الله، عن النبي عليه قال: « من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقتطع بها مال امرئ مسلم، لقي الله وهو عليه غضبان ». فقال الأشعث بن قيس: في نزلت هذه الآية كانت بيني وبين رجل خصومة وبعضهم قال فيه: وبين رجل يهودي خصومة في أرض، فقال رسول الله عليه الك بينة؟ » قلت: لا، قال: فيحلف صاحبك؟ فقلت: إذن يذهب بمالي، فنزلت هذه الآية »(٣).

⁽١) زيادة من (حـ)، (د)، (هـ) .

 ⁽۲) رواه مسلم في الإيمان (۱۳۷/ ۱۳۷/ ۲۱۹،۲۱۸)، والمنسائي (۲٤٦/۸)، وابن ماجه
 (۲۳۲٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٦٧٦، ٦٦٧٦)، ومسلم في الإيمان (١٣٨/ ٢٢٠-٢٢٢) وغيرهما.

وروى أبو الأحوص وأبو البختري عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «من حلف على يمين صبر متعمداً فيها لإثم، ليقتطع بها ما لا بغير حق، لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان».

وروى الشعبي عن الأشعث بن قيس، عن النبي ﷺ مثله [بمعناه](١).

وروى عدي بن [عميرة](٢) بن فروة، عن النبي ﷺ مثله(٣).

وروى واثل بن حجر، عن النبي ﷺ مثله(٤).

وروى معقل بن يسار عن النبي ﷺ مثله(٥).

وروى عــمران بن حــصين عن النبي ﷺ: « من حلف على يمين مصــبورة كاذبًا، فليتبوأ مقعده من النار ،(٦).

وروى جابر وأبو موسى الأشعري، وجابر بن عتيك، عن النبي ﷺ معناه.

وأما حديث أبي أمامة هذا، فيروى من وجوه من حديث العلاء وغيره:

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا عبد الله بن جعفر، قال حدثنا عبيد يوسف بن يزيد، قال حدثنا عبيد

⁽١) زيادة من (حـ)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع هنا ادخــال للسطر بعد التــالي فقمنا بحذفه كما في جميع النسخ .

⁽۲) كذا في (جـ)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [عمير] وهو خطأ انظر ترجمته في تهذيب الكمال .

⁽٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٩١ - ١٩٢) والبيهقي (١٠/ ٢٥٤)، وإسناده صحيح .

⁽٥) رواه أحمد (٩/ ٢٥)، والنسائى فى الكبرى (٣/ ٤٩٢)، وفى إسناده عياض أبو خالد البصرى مجهول .

⁽٦) صحيح.

رواه أحمد (٤/ ٤٣٦،٤٣٦)، وأبو داود (٣٢٤٢)، وإسناده على شرط مسلم .

الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، [عن](١) معبد بن كعب، عن أخيه عبد الله بن كعب، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله على الله على يمين فاجره ليقتطع بها مال امرى مسلم بغير حقه، حرم الله عليه الجنة، وأوجب له النار. فقلت: يا رسول الله: وإن كان شيئًا يسيرًا؟ قال: وإن كان قضيبًا من أراك ».

وحدثنا خلف بن جعفر، قال حدثنا عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد بدمشق، قال حدثنا علي بن محمد بن كأس - إملاء، قال حدثنا أحمد بن يحيى بن زكرياء، الأودي، قال حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب القرظي أن أخاه عبد الله بن كعب، أخبره أنه سمع أبا أمامة الحارثي يقول: قال رسول الله عليه إلا يقطتع رجل مال امرى مسلم بيمينه إلا حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار»، قيل: يا رسول الله، وإن كان شيئًا يسيرًا، قال: «وإن كان سواكًا من أراك».

كذا وقع في كتاب الشيخ خلف بن جعفر: محمد بن كعب القرظي، ومن قال: القرظي، فقد أخطأ، وإنما هو ابن كعب بن مالك الأنصاري.

وذكر إسماعيل بن إسحاق في كتابه في تفسير القرآن وإعرابه ومعانيه الكتاب الكبير، قال حدثنا العباس بن الوليد النرسي، قال حدثنا عيسى بن يونس، عن الوليد ابن كثير مولى لبني مخزوم من أهل المدينة، قال حدثني محمد بن كعب بن مالك، عن أخيه عبد الله بن كعب، أن أبا أمامة الحارثي حدثه أن النبي عليه قال: « مامن رجل يقتطع حق امرئ مسلم بيمينه إلا حرم الله عليه الجنة، وأوجب له النار ». قالوا: يا رسول الله - وإن كان شيئًا يسيرًا؟ قال: « وإن كان سواكًا من أراك ».

قال: وحدثنا علي، قال حدثنا عمر بن يونس اليمامي - وكان ثقة ثبتًا، عن عكرمة بن عمار أنه حدثهم قال: حدثني طارق بن عبد الرحمن، قال سمعت

⁽١) كذا في (حــ)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [بن] وهو خطأ ظاهر.

عبدالله بن كعب بن مالك - وأبوه كعب بن مالك، أحد الثلاثة الذين تخلفوا، قال حدثني أبو أمامة - وهو مسند ظهره إلى هذه السارية سارية من سواري مسجد الرسول، قال: كنت أنا وأبوك كعب بن مالك وأخوك محمد بن كعب قعودًا عند هذه السارية، ونحن نذكر الرجل يحلف على مال الآخركاذبًا يقتطعه بيمينه، فبينما نحن نتذاكر ذلك، إذ دخل علينا رسول الله على مال الآخر، «ما كنتم تذكرون؟ قالوا: يا نبي الله، كنا نذكر الرجل يحلف على مال الآخر، فيقتطعه بيمينه كاذبًا، فقال رسول الله على عند ذلك: أيما رجل حلف كاذبًا - يعني على مال - فاقتطعه بيمينه، فقد برثت منه الجنة، ووجبت له النار ».

قال: وحدثنا علي، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا محمد بن إسحاق، عن معبد بن كعب بن مالك، عن أخيه، عن أبي أمامة أحد بني حارثة، قال سمعت رسول الله عليه يقول: « لا يقتطع رجل مال أخيه المسلم ييمينه، إلا حرم الله عليه الجنة، فأوجب له النار، فقال رجل: يا رسول الله، وإن كان شيئًا يسيرًا؟ فقال رسول الله عليه أراك ».

ورواه ابن عيينة عن محمد بن إسحاق فخلط في إسناده.

وأما قول الوليد بن كثير فيه: محمد بن كعب، فخطأ، وإنماهو معبد بن كعب؛ فهذه الآثار كلها تدل على أن هذه اليمين من الكبائر.

وقد روي عن النبي ﷺ ذلك نصًا على ما قدمنا ذكره في باب زيد بن أسلم من هذا الكتاب.

وأجمع العلماء على أن اليمين إذا لم يقتطع بها مال أحد، ولم يحلف بها على مال، فإنها ليست اليمين الغموس التي ورد فيها الوعيد – والله أعلم. وقد تسمى غموساً على القرب، وليست عندهم كذلك، وإنما هي كذبة. ولاكفارة عند أكثرهم فيها إلا الاستغفار. وكان الشافعي وأصحابه ومعمر بن راشد، والأوزاعي، وطائفة يرون فيها الكفارة.

وروي عن جماعة من السلف أن اليمين الغموس لا كفارة لها، وبه قال

جمهور فقهاء الأمصار؛ وكان الشافعي والأوزاعي، ومعمر وبعض التابعين فيما حكى المروزي يقولون: إن فيها الكفارة فيما بينه وبين الله في حنثه، فإن اقتطع بها مال مسلم، فلاكفارة لذلك إلا أداء ذلك والخروج عنه لصاحبه، ثم يكفر عن يمينه بعد خروجه مما عليه من ذلك.

وقال غيرهم من الفقهاء منهم: مالك والثوري وأبو حنيفة: لا كفارة في ذلك؛ وعليه أن يؤدي ما اقتطعه من مال أخيه، ثم يتوب إلى الله، ويستغفره، وهو فيه بالخيار – إن شاء غفر له وإن شاء عذبه؛ وأما الكفارة فلا مدخل لها عندهم في اليمين الكاذبة إذا حلف بها صاحبها عمداً متعمداً للكذب، وهذا لا يكون إلا في الماضي أبداً. وأما المستقبل من الأفعال فلا، وسنذكر وجوه الأيمان التي تكفر، والتي لاتكفر ومعانيها في باب سهيل من كتابنا هذا – إن شاء الله.

وبما يدل على صحة ما ذهب إليه مالك ومن تابعه على قوله في هذا الباب، ماروى حماد بن سلمة، عن أبي السياح، عن أبي العالية رفيع[أن](١) ابن مسعود كان يقول: كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له - اليمين الغموس: أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبًا ليقتطعه.

وروى يونس عن الحسن، أنه تلا: ﴿إِنَ الذِّينَ يَشْتُرُونَ بِعَهِدُ اللَّهِ وَأَيَّانُهُمَ ثُمُّنَّا قَلِيلًا ﴾ - إلى آخر الآية، فقال: هو الذي يحلف ليقتطع مال أخيه:

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا ابن المسور، وبكير بن الحسن، قالا حدثنا يوسف بن يزيد قال حدثنا أسد بن موسى، قال حدثنا زيد بن أبي الزرقاء، عن جعفر بن برقان، قال سمعت ميمون بن مهران يقول: من حلف على يمين كاذبة وهو يعلم أنه كاذب حين حلف عليها فهو منافق.

وروى معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب في قوله: ﴿ إِنَّ الذَّينَ يَشْتُرُونَ بِعَهِدَ اللهِ وَأَيَّانُهُمُ ثُمِنًا قَلْيلاً ﴾ ، قال: هي اليمين الفاجرة، قال: واليمين الفاجرة من الكبائر، ثم تلا هذه الآية.

⁽١) كذا في (حـ)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع [رفيع بن مسعود] .

وروى الدراوردي عن ابن أخي الزهري، عن عمه، عن سعيد بن المسيب، أن اليمين الفاجرة من الكبائر، ثم تلا: ﴿ إِنَّ الذينَ يَشْتُرُونَ بِعَهِدُ اللهِ وَأَيَانَهُمُ ثُمنًا قَلِيلاً﴾ إلى آخر الآية.

وقد روى ابن عيينة وغيره، عن العلاء حديثًا يدخل في هذا الباب:

حدثناه محمد بن عبد الملك، قال حدثنا أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي، قال حدثنا سفيان، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الجهني عن أبيه، عن أبي هريرة يبلغ به [إلى](١) النبي قال: « اليمين الكاذبة، منفقة للسلعة، محقة للكسب »(٢).

华 华 杂

⁽١) زيادة من (د) .

 ⁽۲) وأخرجه البخارى (۲۰۸۷)، وأبو داود (۳۳۳۵) بلفظ: « الحلف منفقة للسلعة ممحقه للبركة »، ولمسلم فى البيوع (۱۳۱/۱۳۰۱) « ممحقة للربح » ولأبى داود، والنسائى (۷/۲۶۲) « ممحقة للبركة ».

وأخرجه أحمد (٢/ ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٣٥) بلفظ (اليمين الكاذبة) .



ه – باب ما لا يجوز من غلق الرهـــن

(٢٠/٦) ١ - مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله على قال: « لا يغلق الرهن »(١).

قال أبو عسمسر: هكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك فيما علمت، إلا معن بن عيسى، فإنه وصله فجعله عن سعيد عن أبي هريرة. ومعن ثقة إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الغضائري.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا علي بن الحسن بن علان، وأحمد بن محمد بن يزيد الحلبي، قالا: حدثنا علي بن عبد الحسيد الغضائري^(۲)، حدثنا مجاهد بن موسى، حدثنا معن بن عيسى، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يغلق الرهن وهو لصاحبه ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال حدثنا محمد بن العباس بن يحيى الحلبي، قال حدثنا علي بن عبد الحميد، وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي قال محمد بن العباس بن يحيى الحلبي، قال حدثنا أبو بكر بن جعفر وعلي بن عبد الحميد، قالا حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا معن بن عيسى، قال: حدثنا مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الأبهري، بإسناده: « له غنمه وعليه غرمه ». أبو عبد الله بن عمروس عن الأبهري، بإسناده: « له غنمه وعليه غرمه ». وهذه اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها: فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما في هذا الحديث، لكنهم رووه مرسلاً - على اختلاف في ذلك عن ابن أبي

⁽۱) رواه البيسهقى (٦/ ٣٩، ٤٠) والطحساوى (٢/ ٢٥٣)، والدارقطنى (٣٣/٣) مسرسلاً نحوه .

⁽٢) قال الذهبي في السير: ﴿ ثقة عابد، محدث حلب، ومسنِد الشام ﴾. ووثقه الخطيب. وحديثه أخرجه الحاكم (٢/٥١).

ذئب، نذكره - إن شاء الله. وروايـة معن عن مالك موافقـة لذلك، وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين أن هذا اللفظ ليس مرفوعًا.

روى سحنون، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن وهب قال: سمعت مالكًا، ويونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، يحدثون عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، أن رسول الله على قال: « لا يغلق الرهن ». وقال يونس: قال ابن شهاب: وكان سعيد بن المسيب يقول: الرهن عن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه. فتبين برواية ابن وهب عن يونس بن يزيد، أن هذا من قول سعيد بن المسيب ف الله أعلم، إلا أن معمرًا قد ذكره عن ابن شهاب مرفوعًا. ومعمر من أثبت الناس في ابن شهاب، وقد تابعه على ذلك يحيى بن أبي أنيسة، فرفع هذا اللفظ، ووصل الحديث عن أبي هريرة، ويحيى ليس بالقوي (۱).

وقد روي من حديث محمد بن كثير، ومن حديث زيد بن الحباب (٢)، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة قال: « قضى رسول الله ﷺ أن لا يغلق الرهن، له غنمه، وعليه غرمه ». ذكر ذلك شيخنا ابن قاسم، عن شيوخه عنهما. وذكره الدارقطني وغيره •

وقد حدثني إسماعيل بن عبد الرحمن، قال حدثنا محمد ابن العباس الحلبي، قال: حدثنا على بن عبد الحميد، قال: حدثنا عبد الله بن عبران العابدي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعيد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله على الله على الرهن، له غنمه وعليه غرمه (٣).

⁽١) ولا يصلح للمتابعة .

 ⁽۲) محمد بن كثير صدوق كثير الغلط، وحديثه أخرجه الخطيب في تاريخه (۳/ ١٦٥).
 وزيد بن الحباب ثقة بما وهم .

⁽٣) أخرجه الدارقطني (٣/ ٣٢)، والحاكم (٢/ ٥١) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وقال الدارقطني: « زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن =

وفيا أخبرني أبو عبد الله إجازة عن علي بن عمر الحافظ، قال: حدثنا علي بن أحمد بن إبراهيم بن يعقوب علي بن أحمد بن الفتح الوراق، حدثنا محمد بن إبراهيم بن أبي الأنطاكي، حدثنا محمد بن المبارك الأنباري، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينة الحبلي حدثنا مالك بن أنس عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله علي الله المناهدة المناهدة عن رهنه، له غنمه وعليه غرمه الاله

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبد الله بن عمران بن [رزين](٢) المكي، قال: حدثنا سفيان، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المكي، عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْ قال: « لا يغلق الرهن » .

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن العباس، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الطائي بحمص، قال: حدثنا محمد بن خالد بن خلي، قال: حدثنا بقية، عن إسماعيل بن عياش، عن عباد - يعني ابن كثير، عن محمد بن عبد الرحمن - يعني ابن أبي ذئب - عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله عليه قال: « لا يغلق الرهن، لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».

قال أبو عـمـر: أما حديث إسماعيل بن عياش، فهذا أصله. وقد روي

⁼ متصل »، وقال البيهقى (٦/ ٣٩): « قد رواه غير - العابدى - عن سفيان عن زياد مرسلاً، وهو المحفوظ » .

والعابدى صدوق قال أبو حاتم، وذكره ابن حبان فى الشقات وقال: « يخطئ ويخالف ». ولكن تابعه اسحاق بن عيسى الطباع عن ابن عيينة به، أخرجه ابن حبان وإسحاق بن عيسى صدوق.

⁽١) أخرجه الخطيب في التاريخ (٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤) .

⁽٢) وقع هنا في المطبوع: [زريق] والصواب [رزين] كما أثبتناه وهو أبو القاسم المكي أنظر ترجمته في تهذيب الكمال .

عن إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي ذئب^(۱)، ولم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب، وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب. وعباد بن كثير عندهم ضعيف لا يحتج به. وإسماعيل بن عياش عندهم أيضًا غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين، فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم - ما عدا الشاميين، ففي حديثه خطأ كثير واضطراب، ولا أعلم بينهم خلافًا أنه ليس بشيء - فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرت لك إن شاء الله.

وقد روى هذا الحديث، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي عليه (٢). ولو صح عن إسماعيل، لكان حسنًا، لكن أهل العلم بالحديث يقولون: إنه إنما رواه عن ابن أبي ذئب، ولم يروه عن الزبيدي، وقد أوضحت لك أصل روايته في هذا الحديث عن ابن أبي ذئب، إلا أنه قد روى عن ابن أبي ذئب من وجه صالح حسن غير هذا الوجه.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثني يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وجماعة من أهل الثقة، قالوا: حدثنا عبد الله بن نصرالأصم الأنطاكي، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يغلق الرهن، الرهن لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمه »(٣). ورواه عن شبابة هكذا جماعة.

⁽۱) أخرجه الحاكم (۲/ ۵۱)، والدارقطنى (۳/ ۳۳)، والبيهقى (٦/ ۳۹)، وابن أبى ذئب مدنى.

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٣/٣٣)، والحاكم (١/ ٥١)، والزبيدي حمصي .

⁽٣) أخرجه الحاكم (٢/ ٥١)، والدارقطني (٣/ ٣٣) وعبد الله بن نصر الأصم منكر الحديث قاله الذهبي، وأشار إلى ذلك ابن عدى .

وأما رواية ابن عيينة لهذا الحديث متصلاً عن زياد بن سبعد، فإن الأثبات من أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة، لايذكرون فيه أبا هريرة، ويجعلونه عن سعيد مرسلاً. وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة، فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لايرفعه أحد منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه - وبالله التوفيق.

قال أبو عسمسر: الرواية في هذا الحسديث: لا يغلق الرهن - برفع القاف على الخبر، أي ليس يغلق الرهن، ومعناه لا يذهب ويتلف باطلاً، والأصل في ذلك الهلك، والنحويون يقولون غلق الرهن إذا لم يوجد له تخلص. قال امرؤ القيس:

غلقن برهن من حبیب به أدعت سلیمی وأمسی حبلها قد تبتــرا وقال زهیر:

وفارقتك برهن لا فك الله يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا وقال آخر – وهو قعنب بن أم صاحب، وهو أحد المنسوبين إلى أمهاتهم، وهو قعنب بن حمزة أحد بنى عبد الله بن غطفان –:

بانت سعاد وأمسى دونها عـــدن وغلقت عندها من قبلك الرهـــن وقال آخر:

كأن القلب ليلية قيل يغدي بليلي العامرية أو يـــراح قطاة غرهـا شــرك فباتت تجاذبه وقـــد غلق الجناح وقال آخو:

أجارتنا من يجتمع يتفرق ومن يك رهنًا للحوادث يغلق وقال أعشى تغلب:

لما رأى أهلها أني علقــــت بها واستيقنوا أنني في حبلها غلق

بانت نواهم شطونا عن هواي لهم فما دلوفي ميسوراً ولا رفــــق

قال أبو عبيد: لا يجوز في كلام العرب أن يقال للرهن إذا ضاع: قد غلق، إنما يقال: وهذا كان من فعل أهل إنما يقال: وهذا كان من فعل أهل الجاهلية، فأبطله النبي عَلَيْ بقوله: « لا يغلق الرهن ». ثم ذكر نحو قول مالك وسفيان في تفسير هذا الحديث. وفسر مالك هذا الحديث بأن قال: وتفسير ذلك - في ما نرى والله أعلم - أن يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء، وفي الرهن فضل عما رهن به، فيقول الراهن للمرتهن: إن جئتك بحقك إلى أجل كذا - يسميه له، وإلا، فالرهن لك بما فيه.

قال مالك: فهذا لا يصلح ولا يحل، وهذا الذي نهى عنه، وإن جاء صاحبه بالذي رهن فيه بعد الأجل، فهو له، وأرى هذا الشرط منفسخًا، وعلى نحو هذا فسره الزهري، وسفيان الثوري، وطاوس، وإبراهيم النخعي، وشريح القاضى.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن طاوس، قال: إذا رهن الرجل الرهن فقال لصاحبه: إن لم آتك إلى كذا وكذا، فالرهن لك، قال ليس بشيء، ولكن يباع فيأخذ حقه ويرد ما فضل.

وروى عبد الرزاق وعبد الملك بن الصباح جميعًا، عن الثوري، عن ابن أبي ذئب عن الزهري، عن ابن أبي ذئب عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يغلق الرهن ممن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه ». زاد عبد الملك عن الثوري قال: إن لم يأته بماله، فلا يغلق الرهن.

قال أبو عسمسر: فعلى هذا التفسيسر أهل العلم في قوله: لا يغلق الرهن، أن ذلك إنما قصد به الرهن القائم. أي لا يستغلقه المرتهن فيأخذه بشرطه المذكور، إذ قد أبطلت ذلك الشرط السنة، وليس ذلك في الرهن يتلف عند المرتهن، لأن الذي تلف لايغلق، لأنه قد ذهب، وإنما قيل فيما كان باقيًا موجودًا لايغلق، أي لايأخذه المرتهن إذا حل الأجل بما له عليه، ولا يكون أولى به من صاحبه.

وروى هشيم عن مغيره، عن إبراهيم قال: إذا أقرض الرجل قرضًا ورهنه رهنا، وقال إن أتيتك بحقك إليّ كذا وكذا، وإلا فسهو لك بما فيه، فقال: ليس هذا بشيء، هو رهن على حاله لا يغلق.

قال أبو عسمسر: اختلف العلماء قديمًا وحديثًا، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين، في الرهن يهلك عند المرتهن ويستلف من غير جنايته منه ولاتضييع.

فقال مالك بن أنس والأوزاعي وعشمان البتي: إن كان الرهن بما يخفى هلاكه نحو الذهب والفضة والحلي والمتاع والثياب والسيوف، ونحو ذلك بما يغاب عليه ويخفى هلاكه، فهو مضمون إذا خفي هلاكه، ويترادان الفضل فيما بينهما إن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين، ذهب الدين كله، ورجع الراهن على المرتهن بفضل قيمة الرهن، وإن كانت قيمة الرهن مثل الدين، ذهب بما فيه، وإن كانت قيمته أقل من الدين رجع المرتهن على الراهن بباقي دينه، إلا أن مالكًا وابن القاسم يقولان: إن قامت البينة على هلاك ما يغاب عليه فليس بمضمون، إلا أن يتعدى فيه المرتهن أو يضيعه فيضمن.

وقال أشهب: كل ما يغاب عليه مضمون على المرتهن، خفى هلاكه أو ظهر، وهو قول الأوزاعي والبتي.

قال أبو عسمسر: فإن اختلف الراهن والمرتهن في قيسمة الرهن، فهو باب غيسر هذا، ولايجمل بنا ذكر مسائل الرهون كلها، لخروجـنا بذلك عن تأليفنا، وإنما نذكر من المسائل في كتابنا، ما كان في معنى الحديث المذكور لاغير. وقد جود مالك مذهبه في اختلاف الراهن والمرتهن في قيمة الرهن، وفي مقدار الدين جميعًا في كتابه الموطأ، وقد ذكرنا ما للعلماء من خلافه وموافقته، ووجه قول كل واحد منهم - في كتاب الاستذكار - والحمد لله.

فإن كان الرهن مما يظهر هلاكه نحو الدار والأرضين والحيوان، فهو من مال الراهن ومصيبته منه، والمرتهن فيه أمين، ودين المرتهن فيه ثابت على حاله، هذا كله قول مالك وعشمان البتي والأوزاعي، وروى هذا القول الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقال اب نأبي ليلى، وعبيد الله بن الحسن، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد: يترادان الفضل بينهما. مثل قول الأوزاعي ومالك والبتي سواء، إلا أنه لافرق عندهم بين ما يظهر هلاكه، وبين ما يخاب عليه، والرهن مضمون عندهم على كل حال: حيوانًا كان أو غيره، هو عندهم مضمون بنفسه يترادان الفضل فيه إن نقصت قيمته عن الدين أو زادت، والقول قول المرتهن في ذلك إن لم تقم بينه. ويروى هذا القول أو معناه عن علي بن أبي طالب، من حديث قتادة، عن خلاس، عن علي اله. ويروى أيضًا عن ابن عمر من حديث إدريس الأودي، عن إبراهيم بن عميرة - وهو مجهول عن ابن عمر (١).

⁽۱) أخرجه البيهقى (٣/٦) من طريق خلاس عن على قال: « إذا كان الرهن فضل فإن أصابت جائحة فالرهن بما فيه، فإن لم تصب جائحة فإنه يرد الفضل ». قال البيهقى: « وما رواه خلاس عن على أخذه من صحيفة ». وله نحوه عن على وفيه الحارث الأعور، وأخرجه أيضا من طريق عبد الأعلى بن عامر عن ابن الحنفية عنه قال: « إذا كان الرهن أقل رد الفضل، وإن كان أكثر فهو بما فيه ». إلا أن رواية عبد الأعلى عن ابن الحنفية صحيفة أيضاً وضعف أحاديثه عن ابن الحنفية الثورى .

⁽٢) ورواه البيهقى (٣/٦) من طريق مطر عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر قال: إذا كان الرهن أكثر مما رهن به فهو أمين في الفضل، وإذا كان أقل رد عليه ». ومطر حديثه عن عطاء ضعيف .

وقال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، والحسن بن حي: إن كان الرهن مثل الدين أو أكثر منه، فهو بما فيه، وإن كان أقل من الدين، ذهب من الدين بقدره، ورجع المرتها على الراهن بما نقص، والرهن عندهم مضمون بقيامة الدين فيما دون، وما زاد على الدين فهو أمانة. وروى مثل هذا القول كله أيضًا عن علي بن أبي طالب، من حديث عبد الأعلى، عن محمد بن الحنفية، عن علي - وهو أحسن الأسانيد في هذا الباب، عن علي.

وتأويل قوله: لـه غنمه وعليه غـرمه - عند هؤلاء: أبي حنيـفة وأصـحابه ومن قال بقولهم - أنه لايكون للمسرتهن، ويكون للراهن، وغنمه - عندهم ما فضل من الدين، وعليـه غرمـه ما نقص مـن الدين. وهذا كله عندهم في سلامة الرهن، لا في عطبه على ما تقدم ذكرنا له، فالرهن - عند هؤلاء - في الهلاك مضمون بالدين، لا بنفسه وقيمته. ومن حجتهم أن المرتهن لما كان أحق به من سائر الغرمـاء عند الفلس، علم أنه ليس كالوديعة، وأنه مـضمون، لأنه لو كان أمانة لم يكن المرتهن أحق به.

وقال شريح، وعامر الشعبي، وغير واحد من الكوفيين: يذهب الرهن بما فيه: كانت قيمته مثل الدين، أو أكثر منه أو أقل، ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء، وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين إلا أنهم إنما يجعلونه بما فيه، وإن قامت بينه على ما إذا هلك وعميست قيمته، ولم تقم ببينه على ما فيه، وإن قامت بينه على ما فيه، ترادا الفضل، وهكذا قال الليث بن سعد، مذهبه في هذا ومذهب السبعة سواء، قال الليث: وبلغني ذلك عن علي بن أبي طالب، والحيوان عند الليث لايضمن، إلا أن يتهم المرتهن في دعوى الموت والآباق. وقال الليث: يكون بالموت ظاهرًا معلومًا، قال: فإن أعلم المرتهن الراهن بإباقه أو موته، أو أعلم السلطان - إن كان صاحبه غائبًا، حلف وبرئ.

وقالت طائفة من أهل الحجاز، منهم: سعيد بن المسيب، والزهري، وعمرو بن دينار، ومسلم بن خالد، والشافعي وهو قول أحمد ابن حنبل، وأبي ثور، وعامة أصحاب الأثر، وداود بن علي: الرهن كله أمانة: قليله

وكثيره، ما يغاب عليه منه وما يظهر، إذا ذهب من غير جناية المرتهن، فهو من مال الراهن، ولا يضمن إلا بما يضمن به الودائع وسائر الأمانات، ودين المرتهن ثابت على حاله، قالوا: والحيوان في ذلك، والعقار والحلي، والثياب، وغير ذلك سواء. وحجتهم في ذلك حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قالوا: وهو مرفوع صحيح عن الرهن ممن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه، وقد وصله قوم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قالوا: وهو مرفوع صحيح عن النبي علية، ومراسيل سعيد- عندهم - صحاح. ومعنى قوله له غنمه أي له غلته ورقبته وفائدته كلها، وعليه غرمه: فكاكه ومصيبته. فعلى هذا المعنى هذا القول عندهم: غنمه لصاحبه، وغرمه عليه: قالوا والمرتهن ليس بمعتد في حسمه فيضمن، وإنما يضمن من تعدى، والأمانة لاتضمن بغير التعدي. فهو عند هؤلاء كله أمانة، وعند أبي حنيفة وأصحابه مازاد على قيمته فأمانة، وعند مالك ما لا يغاب عليه أمانة، لا تضمن به الأمانات من التعدي والتضييع، وكذلك ما يغاب عليه إذا ظهر هلاكه، لم يجب على المرتهن ضمانه.

والفرق بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه في المشهور من مذهب مالك وأصحابه، أن ما لا يغاب عليه من الرهون كالحيوان وشبهه، والعقار ومثله، إذا ادعى المرتهن هلاكه، ولم يتبين كذبه، قبل قوله، وإذا ادعى هلاك ما قد عاب عليه عند نفسه، لم يقبل قوله فيه، لأنه إنما أخذه وثيقة لنفسه، ولم يأخذه وديعة ليحفظه على ربه، فلا يقبل قوله في ضياعه، إلا ببينة وأمر ظاهر، وتلزمه قيمته يقاص بها من دينه، والقول قوله مع يمينه في قيمته - إن نزل فيها اختلاف بينهما وعميت، ويترادان الفضل في ذلك.

ومعنى قوله ﷺ: له غنمه عند مالك وأصحابه أي له غلته وخراج ظهره، وأجرة عمله؛ ومعنى قوله: غرمه أي نفقته، ليس الفكاك والمصيبة، قالوا لأن الغنم إذا كان الخراج والغلة، كان البغرم ما قبل ذلك من النفقة، قالوا: والأصل أن المرتهن غير مؤتمن ولامتعد، فيضمن ما خفى هلاكه من حيث

كتاب القضاء

ضمنه المستعير سواء. وفي معنى قوله له غنمه وعليه غرمه، قوله الرهن مركوب ومحلوب^(۱).

أي أجرة ظهره لربه، وكسبه له، ولا يجوز أن يكون ذلك للمرتهن، لأنه ربا من أجل الدين الذي له، ولايجوز أن يلي الراهن ذلك، لأنه يصير غير مقبوض حينئذ، والرهن لابد أن يكون مقبوضا، ولو ركبه لخرج من الرهن فقف على هذا كله، فهو مذهب مالك وأصحابه، وفرق مالك بين الولد، وبين الغلة والخراج، فجعل ولد الأمة وسخل الماشية رهنا مع الأمهات، كما هي في الزكاة تبعًا للأمهات، وليس كذلك صوفها ولبنها، ولاثمر الأشجار، لأنها ليست تبعًا لأصولها في الزكاة، ولا هي في صورتها ولا معناها، ولا تقوم مقامها ولها حكم نفسها لاحكم الأصل، وليس كذلك الولد والسخل – والله أعلم بصواب ذلك.

* * *

⁽۱) أخرجه الدارقطنى (۳٪ ۳٪). والحاكم (۲٪ ۵۲) وصححه من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا، وقال الحاكم: « لم يخرجاه لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش » وأعله أبو حاتم بالوقف، ورجح وقسف الترمذي (۳٪ ٥٤٦)، والدارقطني، والبيهقي (۲٪ ۳۸).

وللبخارى (٢٥١٢) وغيره من طريق زكرياء عن الشعبى عن أبى هريرة مرفوعًا قال: « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونًا، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهونًا، وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ». وهو مسارٍ لحديث أبى هريرة الموقوف من حيث المعنى وزيادة .

وأخرجه أحمد (٢٢٨/٢)، والدارقطني (٣٤/٣) من طريق زياد ابن أيوب كـلاهما عن هشيم عن زكـرياء به ولفظه (إذا كانت الدابة مـرهونة فعلى المرتهن علفـها... » الحديث.



٣- باب القضاء فيمن ارتك عن الإسلام

(٥/٤/٥) ١ - مالك، عن زيد بن أسلم، أن رسول الله على قال: «من غير دينه فاضربوا عنقه»(١).

قال أبو عسمسر: هكذا رواه جماعة رواة الموطأ مرسلاً، ولايصح فيه عن مالك غير هذا الحديث المرسل عن زيد بن أسلم. وقد روي فيه عن مالك، عن نافع، عن ابن عسمر، عن النبي قال: "من بدل دينه فاقتلوه". وهو منكر [الإسناد](٢) عندي والله أعلم. والحديث معروف ثابت، مسند صحيح من حديث ابن عباس:

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أسماعيل بن إبراهيم، قال أخبرنا أيوب، عن عكرمة، أن عليًا أحرق ناسًا ارتدوا عن

⁽١) وأخرجه النسائي (٧/ ١٠٤) مرسلاً عن الحسن البصري .

⁽٢) زيادة من (د) .

⁽۳) رواه البخاری (۳۰۱۷)، وأبو داود (۴۳۵۱)، والتسرمندی (۱٤۵۸)، وغیسرهم من طرق عن أبوب .

ورواه أحمد (١/ ٣٢٣ - ٣٢٣)، والنسائى (٧/ ١٠٥) من طريق قتادة عن أنس و أن عليًا أُتى بناس من الزط يعبدون وثنًا فأحرقهم، قال ابن عباس: إنحا قال رسول الله - عليه - من بدل دينه فاقتلوه » .

قال أبو عـمـــر: روي من وجـوه أن عليًا إنما حرقــهم بالنار بعد ضـرب أعناقهم. وسنذكر بعض الأخبار بذلك في آخر هذا الباب إن شاء الله.

وفقه هذا الحديث، أن من ارتد عن دينه حل دمه، وضربت عنقه؛ والأمة مجتمعة على ذلك، وإنما اختلفوا في استتابته: فطائفة منهم قالت: لايستتاب على ظاهر هذا الحديث، ويقتل. وطائفة منهم قالت: يستتاب بساعة واحدة، ومرة واحدة، ووقتًا واحدًا. وقال آخرون: يستتاب شهرًا. وقال آخرون يستتاب ثلاثًا - على ما روي عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود.ولم يستتب ابن مسعود ابن النواحة وحده، لقول رسول الله عليه: لولا أنك رسول لقتلتك. قال له: وأنت اليوم لست برسول؛ واستتاب غيره (١).

روى مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري، عن أبيه أنه قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري، فسأله عمر عن الناس؟ فأخبره؛ ثم قال له عمر: هل من مغربة خبر؟ قال نعم: رجل كفر بعد إسلامه، قال: فماذا فعلتم به؟ قال قربناه فضربنا عنقه، فقال عمر فهلا حبستموه ثلاثًا، وأطعمتموه كل يوم رغيفًا، واستتبتموه، لعله يتوب ويراجع أمر الله؛ اللهم إني لم أحضر، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني (٢).

⁽۱) صحيح. رواه الطبراني (۹/ ۱۹۵،۱۹۶) من طريق حارثه بن مضرب عن عبد الله . ورواه أحمد (۱/ ۳۹٦،۳۹۱)، وعبد الرزاق (۱۱/۱۰) وغيرهما من طرق عن عبد الله وبالفاظ مختلفة .

⁽۲) صحیح. آخرجه مالك فی الموطأ (۲/ ٥٦٥) والبیهقی (۲۰ ٦/۸) من طریقه عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاری عن أبیه، كذا قال .

وذكره ابن عبد البر في الاستذكار من طريق مسحمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن محمد كرواية مالك، وقال: « ورواه ابن عينة، فقال فيه: عن مسحمد بن عبد الرحمن عن أبيه، وقول مالك، وابن إسحاق الصواب إن شاء الله تعالى ١ هـ . =

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا ابن أبي العقيب، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري، عن أبيه قال: قدم وفد أهل البصرة على عمر، فأخبروه بفتح تستر؛ فحمد الله، ثم قال: هل حدث فيكم حدث؟ فقالوا لا والله يا أمير المؤمنين، إلا رجل ارتد عن دينه فقتلناه؛ قال: ويلكم أعجزتم أن تطبقوا عليه بيتًا ثلاثًا، ثم تلقوا إليه كل يوم رغيفًا، فإن تاب، قبلتم منه، وإن أقام، كنتم قد أعذرتم إليه؟ اللهم إني لم أشهد، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني.

وروى داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أنس بن مالك، أن نفرًا من بكر بن وائل، ارتدوا عن الإسلام يوم تستر، ولحقوا بالمشركين؛ فلما فتحت، قتلوا في القتال، قال: فأتيت عمر بفتحها، فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ فعرضت في حديث لأشغله عن ذكرهم، فقال [لا](١) ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قلت: قتلوا، قال: لأن أكون كنت أخذتهم سلمًا، أحب إلي عا طلعت عليه الشمس من صفراء وبيضاء؛ قلت: وهل كان سبيلهم إلا القتل: ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين؟ قال: كنت أعرض عليهم أن يدخلوا في الباب الذي خرجوا منه، فإن فعلوا، قبلت منهم؛ وإلا، استودعتهم السجن.

وروى أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، أن عليًا أتى بالمستورد العجلي – وقد ارتد عن الإسلام، فاستتابه، فأبى أن يتوب، فقتله.

وروى [قتادة] (٢) عن العلاء أبي محمد، أن عليًا أخــذ رجلاً من بكر بن وائل تنصر بعد الإسلام، فعرض عليه الإسلام شهرًا فأبي، فأمر بقتله.

⁼ قلت : بل الصواب كما فى رواية ابن عيينة - « محمد بن عبد الرحمن » وكذا رواه عبد الرزاق (١٠/١٦٤) عن معمر عنه . ورواية ابن عيينة أخرجها ابن أبى شيبة (٦/٤٨٥).

⁽١) زيادة من (د) ,

⁽٢) كذا في (أ)، (د) ووقع في المطبوع: [عبادة] .

ولا أعلم بين المصحابة خلاقًا في استهابة المرتد، فدل ذلك على أن معنى الحديث - والله أعلم - من بدل دينه وأقام على تبديله فاقتلوه .

وأما أقاويل الفقهاء: فروى ابن القاسم عن مالك قال: يعرض على المرتد الإسلام ثلاثًا فإن أسلم، وإلا قتل؛ قال: وإن ارتد سراً قتل ولم يستتب، كما تقتل الزنادقة؛ قال: وإنما يستتاب من أظهر دينه الذي ارتد إليه. قال مالك: ويقتل الزنادقة ولا يستتابون، والقدرية يستتابون؛ قال: فقيل لمالك: كيف يستتابون؟ قال يقال لهم: اتركوا ما أنتم عليه، فإن فعلوا، وإلا قتلوا. وقال ابن وهب عن مالك: ليس في استتابه أمر من جماعة الناس.

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا الحسن بن سلمة، قال: حدثنا عبد الله ابن الجارود، قال: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: المرتد يستتاب ثلاثًا، والمرتدة تستتاب ثلاثًا، والزنديق لا يستتاب. قال إسحاق: وقال لي إسحاق بن راهويه كما قال أحمد سواء.

قال أبو عمر: هذا مذهب مالك سواء. وقال الشافعي: يستناب المرتد ظاهرا، والنزنديق جميعًا؛ فمن لسم يتب منهما قتل. وفي الاستنابة ثلاثًا، قولان: أحدهما حديث عمر، والآخر أنه لايؤخر؛ لأن النبي على لله يأمر فيه بأناة، وهذا ظاهر الخبر. قال الشافعي: ولو شهد عليه شاهدان بالردة فأنكر، قتل؛ فإن أقر أن لاإله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتبرأ من كل دين خالف الإسلام، لم يكشف عن غيره.

والمشهور من قلول أبي حنيفة وأصحابه، أن المرتد لايقتل حتى يستتاب؛ وهو قول ابن علية. قالوا: ومن قتله قبل أن يستتاب، فقلد أساء، ولاضمان عليه.

وقد روى محمد بن الحسن في السير عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، أن المرتد يسعرض عليه الإسلام، فإن أسلم، وإلا قستل مكانه؛ إلا أن يسطلب أن يؤجل، فإن طلب ذلك أجل ثلاثة أيام؛ والزنديق عندهم والمرتد سواء، إلا أن أبا يوسف، لما رأى ما يصنع الزنادقة، وأنهم يعودون بعد الاستتابة؛ قال أرى

إذا أتيت بزنديق، أمرت بضرب عنقه، ولا أستتيبه؛ فإن تاب قبل أن أقتله، لم أقتله وخليته.

وقال الليث بن سعد وطائفة معه: لا يستتاب من ولد في الإسلام ثم ارتد إذا شهد عليه، ولكنه يقتل، تاب من ذلك، أو لم يتب، إذا قامت البينة العادلة.

وقــال الحسن: يــستــتــاب المرتد مائــة مرة، وقــد روي عنه إنه يقــتل دون استتابة.

وذكر سحنون أن عبد العنزيز بن أبي سلمة كنان يقول: يقبتل المرتد ولا يستتاب، ويحتج بحديث معاذ مع أبي موسى الأشعسري. وقد ذكرناه في آخر هذا الباب.

قال أبو عمر: ظاهرهذا الحديث، يشهد لما ذهب إليه الليث بن سعد، إلا أنه عم كل من بدل دينه، سواء ولد في الإسلام، أو لم يولد؛ والحديث عندي - فيه مضمر، وذلك لما صنعه الصحابة رضي الله عنهم من الاستتابة، لأنهم لم يكونوا يجهلون معنى الحديث؛ فكأن معنى الحديث - والله أعلم - من بدل دينه فاقتلوه - إن لم يتب.

وقال مالك رحمه الله: إنما عني بهذا الحديث من خرج من الإسلام إلى الكفر، وأما من خرج من اليهودية، أو النصرانية، أو من كفر إلى كفر؛ فلم يعن بهذا الحديث. وعلى قول مالك هذا جماعة الفقهاء، إلا أن الشافعي رحمه الله - قال: إذا كان المبدل لدينه من أهل الذمة، كان للإمام أن يخرجه من بلده، ويلحقه بأرض الحرب؛ وجاز له استحلال ماله مع أموال الحربيين، إن غلب على الدار؛ لأنه إنما جعل له الذمة على الدين الذي كان عليه في حين عقد العهد له. هكذا حكاه المزني وغيره من أصحابه عنه، وهو المعروف من مذهبه. وحكى عنه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أن الذمي إذا خرج من دين إلى دين، كان للإمام قتله بظاهر الحديث. والمشهور عنه ما قدمنا ذكره من رواية المزني والربيع وغيرهما عنه.

وقالت فرقة: إذا ارتد، استتيب؛ فإن تاب، قبل منه، ثم إن ارتد، فكذلك إلى الرابعة؛ ثم يقتل ولا يستتاب.

وروي عن الحسن أنه يقتل، إلا أن يتوب قبل أن يرفع إلى الإمام؛ وإن لم يتب حتى يصير إلى الإمام، قتل، وكانت توبته بينه وبين الله، جعله حدًا من الحدود، ولا يسع الإمام إلا أن يقيمه.

واختلف الفقهاء أيضًا في المرتدة، فقال مالك، والأوزاعي، وعثمان البتي، والشافعي، والليث بن سعد: تقتل المرتدة، كما يقتل المرتد سواء؛ وهو قول إبراهيم النخعي. وحجتهم ظاهر هذا الحديث، لأنه لم يخص ذكرًا من أنثى، وهم من تصلح للواحد والاثنين والجمع، والذكر والأنثى، وقال: لايحل دم المرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان. - فعم كل من كفر بعد إيمانه.

وقال الشوري، وأبو حنيفة وأصحابه: لاتقتل المرتدة. وهو قول ابن شبرمة، وإليه ذهب ابن علية. وقال ابن شبرمة: إن تنصرت المسلمة فتزوجها نصراني، جاز. وحجة من قال لا تقتل المرتدة، أن ابن عباس روى هذا الحديث وقال: لاتقتل المرتدة، ومن روى حديثًا كان أعلم بتأويله.

وقول ابن عباس في ذلك: رواه الثوري وأبو حنيفة عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس^(۱).

وروى قـتادة عن [خـلاس]^(۲)، عن علي مـثله^(۳)، وهو قول الحـسن، وعطاء.

ومن حجتهم أن رسول الله ﷺ: نهى عن قتل النساء والولدان، وأن أبا بكر - رضي الله عنه - سبى نساء أهل الردة. وقالوا: معنى قوله ﷺ: « من

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق (۱/۱۷۷)، وابن أبي شــيبة (٦/٥٨٥) وعاصم ثقة إلا أن في حفظه شيء.

⁽٢) كذا في (أ)، (د) ووقع في المطبوع: [خلاص] بالصاد وهو خطأ .

⁽٣) أحاديث خلاس عن على صحيفة، يخشى أن تكون صحيفة الحارث الأعور -

بدل دينه فاقتلوه »، إنما هو على كل من كان حكمه إذا قدر عليه القتل على كفره، والمرأة ليس حكمها القتل على كفرها؛ وإنما حكمها السبي والاسترقاق، فلا تدخل في تأويل هذا الحديث؛ لنهيه ﷺ عن قتل النساء والولدان، وسيأتي القول في هذا الحديث في موضعه من كتابنا هذا إن شاء الله(١).

وروى ابن المبارك عن معمر، عن الزهري في المرتدة قال: تقتل، وقال قتادة تسبى، لأن أبا بكر قتل أهل الردة وسبى نساءهم. قال معمر: كانت دار شرك.

أخبرنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا عبد الله بن أبي شيبة، حدثنا يعقوب بن الله بن أجمد بن عبد السلام، حدثنا عبد الله بن أبي شيبة، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، عن مجاهد بن سعيد، عن عامر الشعبي، قال: ارتدت بنو عامر، وقتلوا من كان فيهم من عمال رسول الله عليه، وحرقوهم بالنار؛ فكتب أبو بكر إلى خالد - رضي الله عنهما - أن يقتل بني عامر، ويحرقهم بالنار.

ولما ارتد الفجاة - واسمه إياس بن عبد الله بن عبد ياليل - بعث إليه أبو بكر الصديق الزبير بن العوام في ثلاثين فارسًا وبيتمه ليلاً فأخذه، فقدم به على أبي بكر؛ فقال أبو بكر: أخرجوه إلى البقيع - يعني إلى المصلى - فأحرقوه بالنار، فأخرجوه إلى المصلى فأحرقوه.

وزعم بعض أهل السير أنه رفع عليه أنه كان ينكح كما تنكح المرأة، ذكر ذلك كله يعقوب بن محمد الزهري في كتاب الردة. قال: وحدثني عبد العزيز بن أبي حازم، عن داود بن بكر، عن محمد بن المنكدر، أن خالدًا كتب إلى أبي بكر يذكر أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلاً ينكح كما تنكح المرأة؛ فاستشار فيه أبو بكر، فكان علي من أشدهم فيه قولاً، فقال إن هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة، صنع الله بها ما قد علمتم، أرى أن تحسرقوه بالنار، فأجسمع رأيهم على ذلك، فكتب أبو بكر إلى خالد،

⁽١) انظر كتاب الجهاد، باب (٣).

فحرقه. قال: وحدثني معن بن عيسى عن معاوية بن صالح، عن عياض بن عبد الله، قال: لما استشارهم أبو بكر قالوا نرى أن ترجمه، فقال على: أرى أن تحرقوه، فإن العرب تأنف من المثلة، ولا تأنف من الحدود، فحرقوه.

وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب، في ردة أسد وغطفان يوم بزاخة، قال فاقت تلوا - يعني هم والمسلمون قتالاً شديداً -، وقت للمسلمون من العدو بشراً كثيراً، وأسروا منهم أسارى؛ فأمر خالد بالحظيرة أن تبنى، ثم أوقد تحتها ناراً عظيمة فالقى الأسارى فيها. وروى شيبان عن قتادة عن أنس قال: قاتل أبو بكر أهل الردة، فقتل وسبى وحرق.

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا أيوب، قال: حدثنا عكرمة، قال: لما بلغ ابن عباس أن عليًا أحرق المرتدين يعني الزنادقة - قال: لو كنت أنا لقتلتهم، لقول رسول الله على الله على المعنى أن يعذب دينه فاقتلوه ولم أحرقهم، لقول رسول الله على المجلس بعذاب الله ولم أحرقهم، لقال عمار الدهني - وكان في المجلس مجلس عمرو بن دينار، وأيوب يحدث بهذا الحديث -: إن عليًا لم يحرقهم بالنار، إنما حفر لهم أسرابًا، فكان يدخن عليهم منها حتى قتلهم، فقال عمرو بن دينار: أما سمعت قائلهم وهو يقول:

لترم بي المنايا حيث شماءت إذا لم ترم بي في الحفرتين إذا ما أوقدوا حطبًا ونمارًا فذاك المموت نقدًا غير ديمن⁽¹⁾

وروى حامد بن يحيى، عن سفيان، عن مسعر، عن عطاء بن أبي مروان،

⁽۱) قال ابن حجر فی الفتح (٦/ ١٧٥): « وکأن عمرو بن دینار أراد بذلك الرد علی عمار الدهنی فی إنکاره أصل التحریت، ثم وجدت فی الجزء الثالث من حدیث أبی طاهر المخلص «حدثنا لوین حدثنا سفیان بن عیینة» فذکره عن أیوب وحده، ثم أورد عن عمار وحده، قال ابن عیینة: فذکرته لعمرو بن دینار؛ فأنکره وقال: فأین قوله: أوقدت ناری ودعوت قبرًا، قال ابن حجر فظهر بهذا صحة ما کنت ظننته » ا هه م

أن هذا الشعر للنجاشي، قاله إذ لحق بمعاوية فاراً في حين ضرب على له في الخمر مائة جلدة.

قال أبو عسمر: قد روينا من وجوه، أن عليًا إنما أحرقهم بعد قتلهم (١)؛ ذكر العقيلي قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا شبابة وذكره أبو زيد عمر بن شبة قال: حدثني محمد بن حاتم، قال: حدثنا شبابة بن سوار، قال: حدثنا خارجة ابن مصعب، عن سلام بن أبي القاسم، عن عثمان بن أبي عثمان الأنصاري، قال جاء ناس من الشيعة إلى علي فقالوا: يا أمير المؤمنين أنت هو؟ قال من أنا؟ قالوا أنت هو؟ قال: ويلكم من أنا؟ قالوا: أنت ربنا، قال ويلكم ارجعوا فتوبوا؛ فأبوا، فضرب أعناقهم، ثم قال: يا قنبر، ائتني بحزم الحطب، فحفر لهم في الأرض أخدودًا فأحرقهم بالنار؛ ثم قال:

لما رأيت الأمـــر أمرًا منكرًا أججت ناري ودعوت قنبرًا(٢)

قال أبو عمر: روى عثمان بن عفان، وسهل بن حنيف، وعبد الله بن مسعود، وطلحة بن عبيد الله، وعائشة، وجماعة من الصحابة، عن النبي ﷺ أنه قال: « لا يحل دم امرى مسلم، إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنى

⁽۱) رواه الطبرانى فى الأوسط [مجمع البحرين (٤/ ٢٥٧)] من طريق سويد بن غفلة أن عليًا بلغه أن قومًا ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأطعمهم، ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا، فحفرة حفيرة، ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها، ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال: صدوق الله ورسوله ٤. وفيه الحسن بن زياد اللؤلؤى متروك . إلا أنه قد ثبت أنه أحرق أناس من الزنادقة بالنار .

⁽٢) وذكر ابن حجر فى الفتح (٢٨ ٢٨٢) من وجه آخر، وحسن إسناده، وفيه العلم والمحلط والمحلط فطرحه بالنار فى الاخدود، وقال: إنى طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا، فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا، قال إنى إذا رأيت أمراً منكراً.... فذكره ولابن أبى شيسة (٦/ ٥٨٦) من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه أن عليا أتى بناس يعبدون الأصنام فى السر ويأخذون العطاء، فقالوا له: اقتلهم، فقال: لا بل أصنع بهم كما صنع بأبينا إبراهيم، فحرقهم بالنار ».

بعد إحسان، أو قتل نفس بغير نفس ه(١). فالقستل بالردة على ما ذكرنا، لا خلاف بين المسلمين فيه، ولا اخستلفت الرواية والسنة عن النبي ﷺ فيه، وإنما وقع الاختلاف في الاستتابة، وفيما ذكرنا من المرتدة.

قال أبو عمر: احتج من قال يقتل المرتد إذا ارتد ثالثة أو رابعة، بقول الله عز وجل: ﴿ إِن الدّين آمنوا ثم كفروا ﴾ - الآية . والقياس أن من ولد على الفطرة، أحق أن يستتاب؛ لأنه لا يعرف غير الإسلام. واحتج من لم ير استنابة المرتد وقال: يقتل على ظاهر هذا الحديث دون استنابة - بحديث أبي موسى الأشعري، أن رسول الله على المن، ثم اتبعه معاذ بن جبل؛ فقدم معاذ فوجد عنده رجلاً مقيداً بالحديد، فقال: ما شأن هذا؟ فقال هذا كان يهوديًا فأسلم، ثم ارتد وراجع دينه دين السوء؛ فقال معاذ: لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله. قال: فأمر به فقتل (٢).

رواه يحيى القطان، عن قرة بن خالد، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة، عن أبي موسى. وروي من وجوه عن أبي موسى، إلا أن بعضهم قال فيه: إنه قد كان استتيب قبل ذلك أيامًا.

واحتج من رأى الاستتابة بهذا الحديث، وهو ما حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن محمد المروزي، قال: حدثنا علي بن الحسين، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كان عبد الله بن سعد يكتب لرسول الله

⁽۱) حدیث عشمان: أخرجه أبو داود (۲۰۵۲)، والترمندی (۲۱۵۸)، والنسائی (۷/ ۱۰۵۸) وغیرهم، وله طرق عنه .وحدیث ابن مسعود: أخرجه البخاری (۲۸۷۸)، ومسلم فی الحدود (۲۲،۲۵/ ۲۲،۲۵) وغیرهما .

وحديث عائشة: أخرجه مسلم، وأبو داود .

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم في المغازي (١٥/١٧٣٣) وغيرهما .

عَلَيْقَ، فَأَرْلُهُ الشَّيْطَانُ فَلَحَقُ بِالْكَفَّارِ؛ فَأَمَرُ بِهُ رَسُولُ اللهُ عَلَيْقِ أَنْ يَقَـتُلُ يُومُ اللهُ عَلَيْقِ (١). اللهُ عَلَيْقِ (١).

وأما ميراث المرتد، فقد اختلف العلماء فيه، والصحيح عندنا أن ميراثه في بيت المال؛ لا يرثه أحد من ورثته، لقول رسول الله على: « لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر ». وسنبين ذلك، ونذكر أقاويل السلف فيه عند ذكرنا حديث ابن شهاب؛ عن علي بن حسين في كتابنا هذا إن شاء الله، والله المستعان (٢).

* *

⁽۱) أخرجـه أبر داود (٤٣٥٨)، والنسائى (١٠٧/٧) وفيـه ضعف، ولهمـا من حديث مصعب بن سعد عن أبيه نحوه، وإسناده ضعيف .

⁽٢) انظر كتاب الفرائض، باب ﴿ ميراث أهل الملل ﴾ .



(۲۰۳/۲۱) ۱ – مالك، عن سهيل بن أبي صالح السمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن سعد بن عبادة قال لرسول الشي أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً، أأمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: نعم(۱).

قال أبو عسمسر: في هذا الحديث النهي عن قتىل من هذه حاله تعظيمًا للدم، وخوفًا من التطرق إلى إراقة دماء المسلمين بغير ما أمرنا الله به من البينات، أو الإقرار الذي يقام عليه [الحد](٢)؛ وسدًا لباب الإفتيات على السلطان في الحدود التي جعلت في الشريعة إليه، وأمر فيها بإقامة الحق على الوجوه التي ورد التوقيف بها؛ وقد مضى في غير موضع من كتابنا هذا ذكرها.

وروى مالك - رحمه الله - عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن رجلاً من أهل الشام؛ يدعى ابن خيري وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلهما، فأشكل على معاوية القضاء فيه، فكتب إلى أبي موسى الأشعري يسأل له علي بن أبي طالب؛ فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالب، فقال له علي بن أبي طالب: إن هذا لشيء ما هو بأرضي، عزمت عليك لتخبرني؛ فقال أبو موسى: كتب إلي معاوية بن أبي سفيان أسألك عن ذلك، فقال على: أنا أبو الحسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته. فأدخل مالك في موطئه قول على هذا فأخذ حديثه المسند عن سهيل تفسيراً له، وكشفا عن معناه

⁽۱) رواه مسلم فی اللعان (۱۱ /۱۶۹۸/ ۱۵ – ۱۲)، وأبو داود (۲۵۳۲، ۵۳۳)، وغسیرهما من طرق عن سهیل به .

⁽٢) زيادة من (د) .

⁽٣) متفق عليه .

وعملا به؛ ولم يزد على ذلك في بابه، وهو كاف على ما وصفنا، وعلى ذلك جمهور العلماء.

وزعم أبو بكر البزار أن مالكًا انفرد بحديثه عن سهيل في هذا الباب، وأنه لم يروه غيره، ولا تابعه أحد عليه؛ وأظنه لما رأى حماد بن سلمة قد أرسله وأسنده مالك، ظن أنه انفرد به وليس كما ظن البزار.

وقد رواه سليمان بن بـلال، عن سـهيـل - مسنـدًا - عن أبيه، عن أبي هريرة - كما رواه مالك.

ورواه الدراوردي أيضًا عن سهيل بإسناده - نحو رواية سليمان بن بلال :

حدثنا سعيد نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا خالد بن مخلد، قال حدثنا سليمان بن بلال، قال حدثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال سعد بن عبادة لرسول الله على الله

قال أبو عسمر: فهذا سليمان بن بلال قد رواه مسندًا - كسما رواه مالك؛ ولو لم يروه أحد غير مالك - كسما زعم البزار، ما كان في ذلك شيء؛ [لأن](١) أكثر السنن والأحاديث قد انفرد بها الثقات، وليس ذلك بضائر لها ولا لشيء منها؛ والمعنى الموجود في هذا الحديث مجتمع عليه قد نطق به الكتاب المحكم، وقد وردت به السنة الشابتة، واجتمعت عليه الأمة؛ فأي انفراد في هذا؟ وليت كل ما انفرد به المحدثون كان مثل هذا.

وذكر مسلم بن الحجاج، قــال حدثنا قتيبة بن سعيد، قــال حدثنا عبدالعزيز -

⁽١) كذا في (د) ووقع في المطبوع وفي (حـ): [ولكن] .

كتاب القضاء

يعني الدراوردي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريسرة - أن سعد بن عبادة الأنصاري قال: « يا رسول الله، أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقتله؟ قال رسول الله على: لا. قال سعد: بلى والذي أكرمك بالحق. فقال رسول الله على: اسمعوا إلى ما يقول سيدكم ».

وذكر مسلم أيضًا حـديث مالك، وحديث سليمــان بن بلال، عن سهيل -على حسبما ذكرناهما ههنا.

قال أبو عسر: يريد - والله أعلم - أن الغيرة لا تبيح للغيور ما حرم عليه، وأنه يلزمه مع غيرته الانقياد لحكم الله ورسوله، وأن لا يتعدى حدوده، فالله ورسوله أغير؛ ولا خلاف - علمته - بين العلماء فيمن قبتل رجلاً ثم ادعى أنه إنما قتله، لأنه وجده مع امرأته بين فخذيها ونحو ذلك من وجوه زناه بها، ولم يعلم ماذكر عنه إلا بدعواه؛ أنه لا يقبل منه ما ادعاه، وأنه يقتل به إلا أن يأتي بأربعة شهداء يشهدون أنهم رأوا وطئه لها وإيلاجه فيها. ويكون مع ذلك محصناً مسلماً بالغا أو من يحل دمه بذلك؛ فإن جاء بشهداء يشهدون له بذلك نجا، وإلا قبتل؛ وهذا أمر واضح لو لم يجيء به الخبر، لأوجبه النظر؛ لأن الله حرم دماء المسلمين تحريًا مطلقاً، فمن ثبت عليه أنه قتل مسلماً فادعى أن المسلم قد كان يجب قتله، لم يقبل منه [دفعه](١) القصاص عن نفسه حتى يتبين ماذكر؛ وهكذا كل من لزمه حق لآدمي، لم يقبل قوله في المخرج منه إلا

⁽١) كذا في (حــ)، (د) ووقع في المطبوع: [رفعه] بالراء .

ببينة تشهد له بذلك [ألا ترى إلى قول علي بن أبى طالب فى هذه المسأله أنا أبو الحسن إن لم يأتي بأربعة شهداء يشهدون له بصحة ما ذكر وإلا قتل](١).

وفي حديث مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن علي في قصة ابن خيري الذي قدمنا بيان ما وصفنا. وقد رواه عن يحيى بن سعيد كما رواه مالك سواء: - معمر، والثوري، وابن جريج - ذكره عبد الرزاق عنهم [جميعًا عن يحيي بن سعيد أنه أخبرهم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول إن رجل من أهل الشام يدعى خيري وجد مع امرأته رجل فقتله أو قتلها قال الثورى فقتله وإن معاوية أشكل عليه القضاء فيه فكتب إلى أبي موسى أن يسأل له عليًا عن ذلك فسأل عليا فقال ما هذا ببلدنا لتخبرنى فقال له كتب إلى أن أمالك فقال أنا أبو الحسن يدفع برمته إن لم يأت بأربعة شهداء](٢).

قال: وأخبرنا معمر عن كثير بن زياد، عن الحسن في الرجل يجد مع امرأته رجلاً؛ قال: قال رسول الله عليه كليه: كفى بالسيف شا - يريد أن يقول شاهداً - فلم يتم الكلمة. قال: «إذا تتابع فيه السكران والغيران». فسر أبو عبيد التتابع قال: التهافت فعل الشيء بغير تثبت.

وذكر عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، قال: لما نزلت والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم . - قال سعد بن عبادة: أي لكع إن تفخذها رجل فذهبت أن أجمع الشهداء، لم أجمعهم حتى

⁽١) زيادة من (حـ)، (د) وبين النسختين بعض الاختلاف .

⁽۲) زيادة من (حـ)، (د).

يقضي حاجته؛ فقال رسول الله ﷺ: «ألا تسمعون إلى قول سيدكم.» - وذكر معنى حديث ابن شهاب إلى آخره، وقال: فقال النبي ﷺ (لا إلا بالبينة التي ذكر الله».

وقد روى أهل العراق في هذه المسألة عن عمر بن الخطاب أنه أهدر دمه - ولم يصح، وإنما يصح عن عمر أنه أهدر دم الذي أراد اغتصاب الجارية الهذلية نفسها، فرمته بحجر ففضت كبده فمات؛ فارتفعوا إلى عمر، فقال: ذلك قتيل الله، والله لايودي أبدًا. - ذكره معسمر عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عبيد بن عمير؛ قال الزهري: ثم قضت القضاة بعد بأن يودى.

قال أبو عــمـــر: ففي هذا جاء عن عمر أنه أهدر دمــه، لأنها دفعته عن نفسها، فأتى دفعها على روحه، لا في الذي وجد مع امرأته رجلاً.

وقد روى الشوري عن مغيرة بن النعمان، عن هانئ بن حرام - أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقـتلهما، فكتـب عمر بكتـاب في العلانية أن أقـيدوه، وكتـابًا في السر أن أعطوه الدية. وهذا لايـصح مثله عن عـمر - والله أعلم، ولم تكن في أخلاقه المداهنة في دين الله.

وقد روى هذا الحديث قبيصة بن عقبة، عن الشوري، عن المغيرة بن النعمان، عن مالك بن أنس، عن هانئ بن حزام. وهانئ بن حزام أو حرام مجهول (١)، وحديثه هذا لا حجة فيه لضعفه.

وذكر وكيع عن عاصم، عن الشعبي، قال: كان رجلان أخوان من الأنصار يقال لأحدهما أشعث، فغزا في جيش من جيوش المسلمين؛ قال: فقالت امرأة أخيه لأخيه: هل لك في امرأة أخيك معها رجل يحدثها؟ فصعد فأشرف عليه – وهو معها على فراشها وهي تنتف له دجاجة – وهو يقول:

وأشعث غره الإسلام منسي خلوت بعرسه ليسل التمسام

⁽۱) ذكره ابن ماكولا وقال: « ابن مهدى يقول فيه: حرام بالراء، والصواب قول من قال فيه بالزاى » الإكمال (٤١٧/٢) .

أبيت على [حشاياها](۱) ويمسي على دهماء لاحقة الحسرام كأن مواضع الربلات مسنها فثام قد جمعن إلى فشام

قال فوثب إليه الرجل فضربه بالسيف حتى قتله ثم ألقاه، فأصبح قتيلاً بالمدينة؛ فقال عمر: أنشد الله رجلاً كان عنده من [هذا علم](٢) إلا قام به، فقام رجل فأخبره بالقصة؛ فقال: سحقًا: وبعدًا.

قال أبو عمر: هذا خبر منقطع وليس فيه شهادة قاطعة على معاينة القتل، ولا إقرار القاتل، فلا حجة فيه؛ وقد روى هذا الخبر ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير، فجعله في غير هذه القصة، وأنشد الأبيات:

وأشعث غره الإسلام مني خلوت بعرسه ليل التمام أبيت على تراثبها ويطوى على حمراء مائلة الحرام كأن مواضع الربلات منها فثام [جمعن]^(r) إلى فثام

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن مجاهد أنه كان ينكر أن يكون عمر أهدر دمه إلا بالبينة.

قال ابن جريج: وقال عطاء: لا إلا بالبينة.

وقد جاء عن عمر في رجل وجد رجلاً في داره ملفوقًا في حصير بعد العتمة – أنه ضربه مائة جلدة. وأصح ما في هذا ما قاله علي – رضي الله عنه – إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته. – وهو معنى حديث النبي علي وقوله في ذلك: لا إلا بالبينة. وعلى هذا جمهور الفقهاء؛ وقد قال ابن القاسم في هذه المسألة: لو كان المقتول بكرًا حده الجلد فقتله، ثم أتى بأربعة شهداء أنهم رأوا ذلك كالمرود في المكحلة؛ قال ابن القاسم: يستحب في هذا أن تكون

⁽١) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [حسناياها] .

⁽٢) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [هو أعلم] .

⁽٣) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [يرجعون] .

الدية على القاتل في مالــه يؤديها إلى أولياء المقتول، وغــيره يرى عليه في ذلك القود، لأنه قتل من لم يجب عليه القتل.

وذكر عبد الرزاق عن الثوري، قال: إذا قطع رجل يد السارق، أو قال الزاني قبل أن يبلغ السلطان؛ فعليه القصاص، وليس على الزاني والسارق غير ذلك - قد أخذ منهما الذي كان عليهما؛ قال: وإذا قتل المرتد قبل رفعه إلى السلطان، فليس على قاتله شيء.

وقال معمر عن الزهري فيمن افتات على السلطان في حد عليه العقوبة ولايقتل.

قال أبو عسمسر: قول مالك وأصحابه وأكثر الفقهاء في هذا كسقول الزهري، وليس هذا الباب موضع ذكر هذه المسألة، وقد ذكرنا منها ما فيه والحمد لله - كفاية وشفاء، وقد مضى القول في أحكام اللعان ممهداً في باب ابن شهاب، وباب نافع من هذا الكتاب - والحمد لله(١).

张垛垛

⁽١) انظر كتاب الطلاق، باب ما جاء في اللعان .



٨– باب القضاء بإلحاق الولك بابيـــه

قال أبو عسر: هكذا روى مالك هذا الحديث، لاخلاف علمته عنه في إسناده ولا في لفظه، إلا أن ابن وهب، وأبا جعفر النفيلي، والقعنبي، في غير الموطأ، رووه مختصراً عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله على قال: « الولد للفراش، وللعاهر الحجر »، لم يذكروا قصة عبد بن زمعة، وعتبة، رواه هكذا عن ابن وهب ابن أخيه، ومحمد بن عبد الحكم، وبحر بن نصر، ويقال: إنه ليس عند يونس عن ابن وهب، وعند ابن وهب، والقعنبي أيضاً في الموطأ الحديث بتمامه، وهو أصل هذا الحديث عن مالك، وقد خالفه ابن عيينة في بعض لفظه، لم يقل فيه: وللعاهر الحجر، والقول قول مالك، وقد أتقنه وجوده.

حدثنا خلف بن قاسم حدثنا أحمد بن سليمان الرملي، حدثنا إبراهيم بن عبدالله البصري، حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد حدثنا مالك، عن ابن

⁽۱) رواه البخاری (۲۷٤۹)، ومسلم فی الرضاع (۳۲/۱٤٥۷) وغیرهما من طرق عن ابن شهاب .

شهاب عن عروة عن عائشة، أن عتبة بن أبي وقاص، عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص، أن ابن وليدة زمعة هو مني، فاقبضه إليك، فلما فتحوا مكة أخذه سعد، فقال عبد ابن زمعة، هذا أخي، وابن وليدة أبي، قال: فقضى رسول الله عليه بن زمعة، وقال: « الولد للفراش وللعاهر الحجر» وأمر سودة أن تحتجب منه، فما رآها حتى ماتت.

حدثنا سعيد بن انصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان. قال: حدثنا الزهري، قال: حدثنا عروة بن الزبير، أنه سمع عائشة تقول: اختصم عند رسول الله على سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة، في ابن أمة لزمعة، فقال سعد: يا رسول الله إن أخي عتبة أوصاني فقال: إذا قدمت مكة فانظر ابن أمة زمعة، فاقبضه فإنه ابني، وقال عبد بن زمعه: يا رسول الله! أخي، وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى رسول الله على فراش أبي فرأى رسول الله على فراش أبي فرأى رسول الله على عنه يا سودة!» قيل لسفيان: فإن يا عبد بن زمعة، الولد للفراش، واحتجبي منه يا سودة!» قيل لسفيان: فإن مالكا يقول فيه: وللعاهر الحجر، فقال سفيان: لكنا لم نحفظه من الزهري إنه قاله في هذا الحديث.

قال أبو عمر: قوله على: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، من أصح مايروى عن النبي على، من أخبار الآحاد العدول؛ وهذا اللفظ عند ابن عيينة من حديث ابن شهاب عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، حدثنا أحمد بن سعيد ابن بشر، قال: حدثنا وهب بن مسرة قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الفرضي، قال: حدثنا أبو عثمان عمرو بن محمد بن بكير الناقد، قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»(۱).

وهذا الحديث أيضًا عند معمر عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد ابن

⁽۱) أخرجه مسلم فى الرضاع (٣٧/١٤٥٨)، والترمذى (١١٥٧) وغيرهما من طرق عن سفيان به، إلا أنهم اختلفوا فمنهم من قال عن « سعيد » ومنهم من قال عن « سعيد وأبى سلمة » ومنهم من قال عن « سعيد أو أبى سلمة » .

المسيب عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْقُ ، مثله (١) ذكره عن معمر عبد الرزاق وغيره .

وروى شعبة، عن محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: « الولد للفراش، وللعاهر الحجر »(٢).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن عبد السلام قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده قال: لما فتحت مكة على عهد رسول الله عليه من أمر الجاهلية، الولد للفراش، رسول الله عليه: « لا دعوة في الإسلام، ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش، وللعاهر الأثلب، قالوا: وما الأثلب؟ قال: الحجر، (٢).

قال أبو عمسر: في هذا الحديث وجوه من الفقه، وأصول جسام، منها الحكم بالظاهر، لأن رسول الله على الله على ظاهر حكمه وسننه، ولم يلتفت إلى الشبه، وكذلك حكم في اللعان بظاهر الحكم، ولم يلتفت إلى ما جاءت به بعد قوله: (إن جاءت به كذا فهو للذي رميت به فجاءت به على النعت المكروه »، ومن ذلك قوله عليه السلام: (فأقضي له على نحو ما أسمع منه)، وفي هذا الحديث دليل على ما كان عليه أهل الجاهلية من

⁽۱) رواه مسلم، والنسائي (٦/ ١٨٠).

⁽۲) رواه البخاري (۲۷۰).

⁽٣) صحيح .

رواه أبو داود (۲۲۷٤) من طريق يزيد بن هارون عن حسين المعلم به، وحسن إسناده الحافظ في الفتح (۲۲/۲) .

استلحاق أولاد الزنا. وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام، ذكره مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام (١).

واختلف الفقهاء في المرأة يطلقها زوجها في حين العقد عليها بحضرة الحاكم أو الشهود فتأتي بولد لستة أشهر فصاعدًا من ذلك الوقت عقيب العقد، فقال مالك، والشافعي، لايلحق به، لأنها ليست بفراش له، إذ لم يمكنه الوطء في العصمة، وهو كالصغير أو الصغيرة، اللذين لايمكن منهما الولد، وقال أبوحنيفة: هي فراش له، ويلحق به ولدها.

واختلف الفقهاء في الأمة فقال مالك: إذا أقر بوطئها صارت فراشًا، فإن لم يدع استبراء لحق به ولدها، وإن ادعى استبراء حلف وبرىء من ولدها يمينًا واحدًا، واحتج بعسمر بن الخطاب في قوله: « لا تأتي وليدة يعتسرف سيدها إن قد ألم بها، إلا ألحقت به ولدها، فأرسلوهن بعد، أو أمسكوهن ».

وقال العراقيون لا تكون الأمة فراشًا بالوطء حتى يدعي سيدها ولدها، وأما

⁽١) إسناده صحيح. الموطأ (٢/ ٧٤٠) .

أن نفاه فلا يلحق به، سواء أقسر بوطئها أم لم يقسر، وسواء استبسرا أو لم يستبرىء.

وأجمع العلماء على أن لا لعان بين الأمة وسيدها، وأجمع جمهور الفقهاء أيضًا على أن لا يستلحق أحد غير الأب، لأن أحدًا لا يؤخذ بإقرار غيره عليه، وإنما يؤخذ بإقراره على نفسه، ولا يقر أحمد على أحد، ولو قبل استلحاق غير الأب، كان فيه إثبات حقوق على الأب بغير إقراره، ولا بينة تشهد عليه وقد أباه الله ورسوله، قال الله عز وجل: ﴿ وَلا تَزْرُ وَازْرَةٌ وَزْرُ أَخْرَى ﴾، ﴿ وَلا تكسب كل نفس إلا عليمها﴾، وقال ﷺ لأبي رمشة في ابنه: ﴿ إنك لا تجني عليه، ولا يجني عليك ١٥٠١). وفي هذا كله ما يــدلك على أن رسول الله ﷺ، إنما حكم بالولد لزمعة، لأن فراشه قد كان معروفًا عنده، والله أعلم، لا أنه قضى به لعبد بن زمعة بدعواه على أبيه، هذا أولى ما حمل عليه هذا الحديث، والله أعلم، لأن فيه قول عبد بن زمعة، أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه، فلم ينكر عليه رسول الله ﷺ، قوله ولد على فراشه، فدل على أنه علم بوطء زمعة لوليدته، فلذلك لم ينكر الفراش، وكانت سودة بنت زمعة زوجته ﷺ، ومثل هذا لايخفي من أفعال الصهر على صهره، فلما لم ينكر قبول عبد بن زمعة، ولد على فراشه، دل على أنه قد كان علم بأنها كانت فراشًا له بمسه إياها، فقضى بما علم من ذلك، ولولا ذلك لم يلحق الـولد بزمعـة، بدعوى أخيه: لأن سنته المجتمع عليها إنه لا يؤخذ أحد بإقرار غيره عليه.

إلا أن [فى هذا]^(٢) التأويل ما يوجب قضاء القاضي بعلمه، وهو مما يأباه مالك، وأكثر أصحابه.

وأما قول رسول الله ﷺ، في هذا الحديث: «احتجبي منه يا سودة»، فقد

⁽١) صحيح .

رواه أحمد (٢/ ٢٢٦ - ٢٢٨)، وأبو داود (٤٤٩٥) والبيهقي (٨/ ٢٧) وغيرهم. وله طرق عن أبي رمثة. وانظر شرح المسند لأحمد شاكر .

⁽٢) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [هذا في] .

أشكل معناه قديمًا على العلماء، فذهب أكشر القائلين بأن الحرام لا يحرم الحلال، وإن الزنى لا تأثير له في التحريم إلى أن قوله ذلك، كان منه على وجه الاختيار والتنزه، فإن للرجل أن يمنع امرأته من رؤية أخيها، هذا قول أصحاب الشافعي.

وقالت طائفة: كان ذلك منه لقطع الذريعة، بعد حكمه بالظاهر، فكأنه حكم بحكم بحكمين: حكم ظاهر، وهو الولد للفراش، وحكم باطن، وهو الاحتجاب من أجل الشبهة، كأنه قال: ليس بأخ لك يا سودة إلا في حكم الله بالولد للفراش، فاحتجبي منه، لما رأى من شبهه لعتبة قال ذلك بعض أصحاب مالك، وضارع في ذلك قول العراقيين .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الزنى يحرم، وإن له في هذه القصة حكمًا باطنًا أوجب الحجاب، والحكم الظاهر لحاق ابن وليدة زمعة بالفراش، وقد وافقهم ابن القاسم في أن الزنى يحرم من نكاح الأم والابنة ما يحرم النكاح، خلاف الموطأ، وقد قال المزني في معنى هذا الحديث غير ما تقدم.

حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبي محمد بن قاسم، قال: حدثني أبي، قال: سئل المزني عن حديث سعد بن أبي وقاص، وعبد ابن زمعة، حين اختصاما إلى رسول الله على أبي أبي ويلة زمعة، فقال: اختلف الناس في تأويل ماحكم به رسول الله على أن ذلك، فقال قائلون، وهم أصحاب الشافعي في قول رسول الله على: «احتجبي منه يا سودة»: إنه منعها منه، لأنه يجوز للرجل أن يمنع امرأته من أخيها، وذهبوا إلى أنه أخوها على كل حال، لأن رسول الله على ألحقه بفراش زمعة، وما حكم به فهو الحق الذي لاشك فيه، قال: وقال آخرون وهم الكوفيون: أن النبي به فهو الحق الذي لاشك فيه، قال: وقال آخرون وهم الكوفيون: أن النبي أخيها في الحكم، لأنه من زنى في الباطن، أخيها في الحكم، لأنه من زنى في الباطن، إذ كان شبيها بعتبة في غير الحكم، فجعلوه كأنه أجنبي، ولا يراها لحكم الزنى، وجعلوه أخاها بالفراش.

وزعم الكوفيون أن ما حرمه الحلال فالحرام له أشد تحرياً. قال المزني وأما أنا فيحتمل تأويل هذا الحديث عندي – والله أعلم –: أن يكون والله عن المسألة، فأعلمهم بالحكم أن هذا يكون إذا ادعى صاحب فراش، وصاحب زنى؛ لا أنه قبل على عتبة قول أخيه سعد، وعلى زمعة قول ابنه أنه أولدها الولد، لأن كل واحد منهما أخبر عن غيره، وقد أجمع المسلمون أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره، وفي ذلك عندي دليل على أنه حكم خرج على المسألة ليعرفهم كيف الحكم في مثلها إذا نزل، ولذلك قال لسودة: احتجبي منه لأنه حكم على المسألة، وقد حكى الله عز وجل، في كتابه مثل ذلك، في قصة داود والملائكة ﴿ إذ دخلوا على داود، ففزع منهم قالوا: لا تخف ﴾ الآية. ولم يكونا خصمين، ولا كان لواحد منهما تسع وتسعون نعجة، ولكنهم كلموه على المسألة، ليعرف بها ما أرادوا [تعريفه] (١)، فيحتمل أن يكون النبي وفي حكم في هذه القصة على المسألة، وإن لم يكن أحد يؤنسني على هذا التأويل، أو في هذه القصة على المسألة، وإن لم يكن أحد يؤنسني على هذا التأويل، أو كان، فإنه عندي صحيح، والله أعلم، قال المزني: قال الشافعي إن رؤية ابن زمعة سودة مباح في الحكم، ولكنه كرهه لشبهة، وأمر بالتنزه اختياراً.

قال المزني: لما لم يصح دعوى سعد لأخيه، ولادعوى عبد بن زمعة، ولا أقرت سودة أنه ابن أبيها فيكون أخاها، منعه من رؤيتها، وأمرها بالاحتجاب منه. ولو ثبت أنه أخوها ما أمرها أن تحتجب منه، لأنه علي بعث بصلة الأرحام، وقد قال لعائشة في عمها من الرضاعة: "إنه عمك، فليلج عليك»، ويستحيل أن يأمر زوجة أن لا تحتجب من عمها من الرضاعة، ويأمر زوجة له أخرى تحتجب من أخيها لأبيها، قال: ويحتمل أن تكون سودة جهلت ما علم أخوها عبد بن زمعة، فسكتت، قال المزني: فلما لم يصح أنه أخ لعدم البينة، أو الإقرار، ممن يلزمه إقراره، وزاده بعدا في القلوب، شبهه بعتبة أمرها بالاحتجاب منه، وكان جوابه على السؤال، لا على تحقيق زنى عتبة بقول أخيه، ولا بالولد إنه لزمعة بقسول ابنه، بل قال: الولد للفراش، على بقول أخيه، ولا بالولد إنه لزمعة بقسول ابنه، بل قال: الولد للفراش، على

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [تعرفه] .

قولك يا عبد بن زمعة، لا على ما قال سعد، ثم أخبر بالذي يكون إذا ثبت مثل هذا.

قال أبو عسر: لم يصنع المزني شيئًا، لأن المسلمين مجمعون أن حكم رسول الله ﷺ بين عبد بن زمعة، وسعد بن أبي وقاص، حكم صحيح، نافذ في تلك القصة بعينها، وفي كل ما يكون مثلها، وليس قصة داودﷺ، مع الملكين كذلك، لأنهما إنما أرادا تعريفه لا الحكم عليه، وكان أمرا قد نفذ، فعرفاه بما كان عليه في ذلك، وحكم رسول الله ﷺ، ليس كذلك، لأنه حكم استأنفه وقضى به ليمتثل في ذلك، وفي غيره.

وقال محمد بن جرير الطبري: معنى قوله ﷺ في هذا الحديث: « هو لك ياعبد بن زمعة »، أي هو لك عبد ملكا؛ لأنه ابن وليدة أبيك، وكل أمة تلد من غير سيدها فولدها عبد، يريد إنه لما لم ينقل في الحديث اعتراف سيدها بوطئها، ولا شهد بذلك عليه وكانت الأصول تدفع قبول قول ابنه عليه، لم يبق إلا القضاء بأنه عبد، تبع لأمه، وأمر سودة بالاحتجاب منه؛ لأنها لم تملك منه إلا شقصاً.

وهذا أيضًا من الطبري تحكم، خلاف ظاهر الحديث، ومن قال له إنها ولدت من غير سيدها؟ وهو يرى في الحديث قول عبد بن زمعة، أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فلم ينكر رسول الله على قوله: وقضى بالولد للفراش. وقد قدمت لك من الإجماع على أن الولد لاحق بالفراش، وأن ذلك من حكم رسول الله على أن الولد لاحق بالفراش، وأن ذلك من حكم رسول الله على أن الولد الزنى في الإسلام، لا يلحق بإجماع، ما يقطع العذر، وتسكن إليه النفس؟ لأنه أصل، وإجماع، ونص، وليس التأويل كالنص.

وقال أبوجعفر الطحاوي: ليس قول من قال: إن دعوى سعد في هذا الحديث كلا دعوى بشيء؛ لأن سعدًا إنما ادعى ما كان معروفًا في الجاهلية من لحوق ولد الزنى بمن ادعاه، وقد كان عمر يقضي بذلك في الإسلام، فادعى

سعد وصية أخيه بما كان يحكم في الجاهلية به، فكانت دعواه لأخيه كدعوى أخيه لنفسه، غير أن عبد بن زمعة قابله بدعوى توجب عتقاً للمدعى، لأن مدعيه كان يملك بعضه، حين ادعى فيها ما ادعى، ويعتق عليه ما كان يملك فيه، فكان ذلك هو الذي أبطل دعوى سعد، ولما كان لعبد بن زمعة شريك فيما ادعاه، وهو أخته سودة، ولم يعلم منها في ذلك تصديق له، ألزم رسول الله على عبد بن زمعة، ما أقربه في نفسه، ولم يجعل ذلك حجة على أخته، إذ لم تصدقه، ولم يجعله أخاها، وأمرها بالحجاب منه. قال: وأما قوله على إذ لم تصدقه، ولم يجعله أخاها، وأمرها بالحجاب منه. قال: وأما قوله على إذ لم تعدل عليه كل من سواك منه، كما قال في اللقطة: هي لك [في يدك](١) عليها تدفع غيرك عنها، حتى يجىء صاحبها. ليس على أنها ملك له. قال: عليها تدفع غيرك عنها، حتى يجىء صاحبها. ليس على أنها ملك له. قال: محال، لا يجوز أن يجعله رسول الله على النبى عليه السلام.

[قال أبو عسمسر: قد قدمت لك من إجماع العلماء على أن الولد لاحق بالفراش على حسب ما وصفت لك وإن ذلك من حكم رسول الله على مجتمع عليه وأن هذا انقطع على صحته، وينقطع العار به، وليس كذلك حديث ابن زمعة لأنه من أخبار الآحاد العدول والأقوى يجب أن يكون أصلاً للأضعف، وبالله التوفيق] (٢).

واختلف الفقهاء في معنى هذا الحديث، في نكاح الرجل ابنته من زنى، أو أخته بنت أبيه من زنى، فحرم ذلك قوم، منهم ابن القاسم، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وأجاز ذلك قوم آخرون منهم عبد الملك بن الماجشون، وهو قول الشافعي على كراهة، قال وأحب إلى التنزه عنه؛ لقوله: احتجبي منه يا سودة وهو لايفسخه إذا نزل، وقد روى عن مالك مثل ذلك. وحجته: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر». فنفى أن يكون الولد لغير فراش. وأبعد أن يكون

⁽١) زيادة من: (١) .

⁽٢) زيادة من: (١) .

للزاني شيء، وكذلك اختلفوا في الرجل يزني بالمرأة فترضع بلبنه صبية، هل له أن يتزوجها؟ فمذهب جماعة عن قال بتحريم لبن الفحل من العراقيين، والكوفيين، وغيرهم، إنه لايجوز له نكاحها.

وحدثنا محمد بن عبد [الملك] (١) ، قال حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي ، قال: حدثنا سعدان بن نصر قال: حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، قال: أعطاني جابر بن زيد صحيفة ، فيها مسائل ، اسأل عنها عكرمة ، فكأني تبطأت فانتزعها من يدي وقال: هذا عكرمة مولى ابن عباس ، هذا أعلم الناس ، قال وكان فيها: رجل فجر بامرأة فرآها ترضع جارية ، أيحل له أن يتزوجها ؟ قال: لا وقاله جابر بن زيد .

قال أبو عسمسر: أجاز نكاحها طائفتان من الحجازيين، إحداهما تقول: إن لبن الفحل لايحرم شيئًا، والأخرى تقول: إن الزنى لا يؤثر تحريبًا، ولاحكم له، وإنما الحكم للوطء الحلال، في الفراش الصحيح. وسنذكر اختلاف الفقهاء في التحريم بلبن الفحل في هذا الكتاب، إن شاء الله(٢).

قال أبو عمر: وقد ظن [ظان] (٣) أن عمر بن الخطاب كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم، كان هناك فراش أم لا، وذلك جهل، وغباوة، وغفلة مفرطة. وإنما الذي كان عمر يقضي به، أن يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم، إذا لم يكن هناك فراش، وفيما ذكرنا من قول رسول الله عليه: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»، ما يكفي ويغني، ونحن نزيد ذلك بيانًا بالنصوص عن عمر رحمه الله، وإن كان مستحياً أن يظن به أحد أنه خالف بحكمه حكم رسول الله عليه، في الولد للفراش، وللعاهر الحجر، إلا جاهل، بسيما مع استفاضة هذا الخبر! عند الصحابة، ومن بعدهم.

⁽١)- كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [المالك] -

⁽٢) انظر كتاب الرضاع .

⁽٣)- زيادة من (١) .

حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني، قال حدثنا أبو جعفر: أحسد بن محمد بن سلامة الطحاوي، قال حدثنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، قال: حدثنا الشافعي، عن سفيان بن عيبنة، عن عبدالله ابن أبي يزيد، عن أبيه، قال: أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شيخ من بني زهرة، من أهل دارنا، فذهبت مع الشيخ إلى عمر، وهو في الحجر فسأله عن ولد من ولاد الجاهلية، قال: وكانت المرأة في الجاهلية إذا طلقها زوجها أو مات عنها نكحت بغير عدة، فقال الرجل: أما النطفة فمن فلان، وأما الولد فعلى فراش فلان، فقال عمر: صدقت! ولكن قضى رسول فلان، وأما الولد للفراش (١) ، فلما لم يلتفت إلى قول القائف مع الفراش، كان أحرى أن لا يلتفت معه إلى الدعوى .

وحدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوي قال: سمعت أبا الرداد: عبد الله بن عبد السلام يقول: سمعت عبد الملك بن هشام النحوي يقول: هو زمعة بالفتح.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن قال: حدثنا محمد بن عمر بن علي قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول: نرى رسول الله ﷺ، إنما قضى بالولد للفراش، من أجل نوح عليه السلام.

وروى شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن سعيد بن المسيب، قال: أول قضاء علمته من قضاء رسول الله ﷺ، رد دعوة زياد. يعني والله أعلم قوله عليه العاهر الحجر،

وفي قـوله ﷺ وللعاهر الحـجر، إيجـاب الرجم على الزاني، لأن العـاهر الزاني، والعـهر الزني، وهذا معـروف عند جـماعـة أهل العلم فـأهل الفقـه لايختلفون في ذلك، إلا أن العاهر في هذا الحديث، المقصود إليه بالحجر، هو المحصن، دون البكر. وهذا أيضًا إجمـاع من المسلمين أن البكر لا رجم عليه،

⁽١) إسناده ضعيف .

وقد ذكرنا أحكام الرجم. والإحصان، وما في ذلك للعلماء من المنازع، في باب ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله، والحمد لله(١).

وقد قيل: أن قول على: « الولد للفرش، وللعاهر الحجر »، أي إن الزاني لاشيء له في الولد ادعاه أو لم يدعه، وإنه لصاحب الفراش دونه، ولا ينتفي عنه أبداً إلا بلعان، في الموضع الذي يبجب فيه اللعان، وهذا إجماع أيضًا من علماء المسلمين أن الزاني لا يلحقه ولد من زنى، ادعاه أو نفاه قالوا: فقوله وللعاهر الحجر، كقولهم بفيك الحجر، أي لا شيء لك، قالوا ولم يقصد بقوله: وللعاهر الحجر الرجم، إنما قصد به إلى نفي الولد عنه واللفظ محتمل للتأويلين جميعًا، وبالله التوفيق.

ذكر إسماعيل بن إسحاق، عن ابن أبي أويس، عن مالك، في الرجل يطأ أمته، وقد زوجها عبده فتحمل منه، فقال مالك: يعاقب ولا يلحق به الولد، وإنما الولد للفراش.

وقال مرة أخرى: إن كان العبد غاب غيبة بعيدة، ثم وطُّعها السيد، فالولد له.

قال مالك في الرجل يدعي الولد من المرأة ويقول قد نكحتها وهي امرأة أو كانت امرأتي وهذا ولدي منها، ولم يعلم ذلك، قال مالك: لا يجوز هذا في حياته، ولا عند مماته، إذا لم يعلم ذلك. وقال مالك في الرجل يدعى الولد المنبوذ، بعد أن يوجد فيقول: هذا ابني. قال مالك: لا يلحق به. وهذا كله من أجل أن الفراش غير معروف والله أعلم.

^{* * *}

⁽١) انظر كتاب الحدود، باب (١) ما جاء في الرجم، الحديث رقم (٦).

٩ - باب القضاء في عمارة المــوت

(۲۲/ ۲۲۰) ۱ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه - أن رسول الله على قال: «من أحيى أرضًا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق».

قال أبو عسمسر: وهذا الحديث مسرسل عند جماعة السرواة عن مالك، لايختسلفون في ذلسك، واختلف فسيه على هشسام: فروته عنسه طائفة عسن أبيه مرسلاً – كما رواه مالك، وهو أصح ما قيل فيه – إن شاء الله.

وروته طائفة عن هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد .

وروته طائفة عن هشام، عن وهب بن كيسان، عن جابر. وروته طائفة عن هشام، عن عبيد الله بن عبد الرحمان بن رافع، عن جابر. وبعضهم يقول فيه عن هشام، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن جابر – وفيه اختلاف كثير.

ذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن هسام بن عروة، قال: خاصم رجل إلى عمر بن عبد العزيز في أرض حازها فقال عمر: من أحيا من ميت الأرض شيئًا فهو له، فقال له عروة: قال رسول الله ﷺ: « من أحيا شيئًا من ميت الأرض فهو له، وليس لعرق ظالم حق ».

والعرق الظالم: أن ينطلق الرجل إلى أرض غيره فيغرسها.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبوب، داود، قال حدثنا محمد بن المثنى، قال حدثنا عبد الوهاب، قال حدثنا أبوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي عليه قال: «من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق، (۱).

⁽۱) صحيح .

أخرجه أبو داود (۳۰۷۳)، والترمذی (۱۳۷۸)، والبیسهقی (۱۲۲/۲) من طریق عبد الوهاب به .

قال الدارقطني: ﴿ تَفُردُ بِهُ عَبِدُ الْوَهَابِ النَّقْفَى...، واختلف فيه على هشام ﴾ .

ولعروة عن سعيد بن زيد حديث آخر أيضًا في أبيه زيد بن عمرو بن نفيل إنه يبعث أمة وحده.

حدثنا محمد بن إبراهيم، وأحمد بن قاسم، قالا حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، قال حدثنا خلف بن هشام، عن حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن جابر أن النبي عليه قال: « من أحي أرضًا ميتة فهي له، وما أكلت العافية فهو له صدقة (۱).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبخ، قال حدثنا عبدالله بن عمرو بن محمد العثماني بالمدينة، قال حدثنا عبدالله بن نافع بن ثابت الزبيري، عن عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن عبيد الله بن أبي رافع الأنصاري، أنه أخبره عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله عليه قال: «من أحيا أرضًا ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العافية منها فهو له صدقة» (٢).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبي رافع، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أحيا أرضًا ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العافية كان له فيها صدقة).

قال أبو عسر: ليس في حديث جابر هذا فهي له وإنما فيه فلمه فيها أجر، وهما عندي حديثان عند هشام، أحدهما عن أبيه، والآخر عن عبيد الله ابن أبي رافع، ولفظهما مختلف، فهما حديثان ـ والله أعلم (٣).

⁽١) صحيح. وله طرق عن جابر .

أخرجه الترمذي (١٣٧٩)، وأحمد (٣/ ٣٣٨،٣٠٤). وإسناده على شرطهما .

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٢٦،٣١٣ – ٣٢٦،٣٢٧)، والدارمي (٣٤٦/٢)، وعبيد الله بن أبي رافع مجهول .

⁽٣) وهذا يبن أن ختـ لاف الرواه فيه على هشام لا يـضره، فعلى ما يبدو أن لـهشام فيه عدة أسانيد .

وأما لفظ حديث سعيد بن زيد، فعلى لفظ حديث مالك، وهو لهشام، عن أبيه. وقد روى هذا الخبر يحيى بن عروة، عن أبيه - مثله عن رجل - لم يسمه من الصحابة، فصار الحديث مسندًا من هذه الرواية أيضًا وفيه زيادة هي تفسير لمعنى الحديث - إن شاء الله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا هناد بن السري قال حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عروة بن الزبير، عن أبيه - أن رسول الله ﷺ قال: « من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق ».

قال عروة: ولقد حدثني الذي حدثني هذا الحديث - أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها وإنها لتضرب أصولها بالفؤوس، وإنها لنخل عم حتى أخرجت منها(١).

قال أبو داود: وحدثنا أحمد بن سعيد الدارمي، قال حدثنا وهب بن جرير، عن أبيه، عن ابن إسحاق بإسناده ومعناه، إلا أنه قال فكان الذي حدثني هذا الحديث، فقال الرجل من أصحاب النبي عليه وأكثر ظني أنه أبو سعيد الحديث، فأنا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن عبدة الآملي، قال حدثنا عبد الله بن عثمان، قال حدثنا عبدالله بن المبارك، قال أخبرنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، قال: أشهد أن رسول الله عليه قضى أن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، ومن أحيا مواتًا فهو أحق به، جاءنا بهذا عن النبي عليه الذين جاءوا بالصلوات عنه.

وأخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال أخبرنا مسلمة بن قاسم، حدثنا

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٠٧٤)، وحسن إسناده الحافظ في بلوغ المرام (٨٤٤) .

جعفر بن محمد بن الحسن بن سعيد الأصبهاني، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود الطيالسي، قال حدثنا زمعة بن صالح، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله على العباد عباد الله والبلاد بلاد الله، فمن أحيا من موات الأرض شيئًا فهوليس لعرق ظالم حق الأراب.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الورث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (_) وحدثنا عبيد ابن محمد، قال حدثنا عبد الله بن مسرور، قال حدثنا عيسى بن مسكين، قال حدثنا ابن سنجر، قالا حدثنا خالد بن مخلد، قال حدثنا كثير بن عبد الله وهو ابن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده قال: سمعت رسول الله عقول: ومن أحيا مواتا من الأرض في غير حق مسلم فهو له، وليس لعرق ظالم عقه (٢).

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن الحداد، حدثنا بهلول بن إسحاق بن بهلول الأنباري - بالأنبار، قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس،

⁽۱) أخرجه الطيالسي (۱۶٤٠)، والبيهقيي (۱/۱۶۲)، واستنكسره أبو حاتم [العلل (۱/۱۶۲)] وزمعة بن صالح ضعيف، وقال النسائي: « كثير الغلط عن الزهري » وقال أبو زرعة: « حديثه عن الزهري مناكير » .

وأخرج البخارى (٢٣٣٥) من وجه آخر عن عائشة مرفوعًا: د من أعمرا أرضًا ليست لأحد فهو أحق ٤ .

⁽٢) أخرجه البيهقي (٦/ ١٤٢) وغيره. وكثير بن عبد الله ضعيف .

قال حدثنا كثير، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ﷺ قال: « من أحيا مواتًا من الأرض في غير حق مسلم فهو له، وليس لعـرق ظالم حـق».

وأما قوله: «وليس لعرق ظالم حق»، فقد فسره هشمام بن عروة، ومالك ابن أنس بما لا أعلم فيه لغيرهما خلافًا .

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن السرح، قال أخبرنا ابن وهب، قال أخبرني مالك، قال: قال هشام: العرق الظالم: أن يغرس الرجل في أرض غيره ليستحقها بذلك. قال مالك: العرق الظالم كلما أخذ واحتفر وغرس في غير حق.

قال أبو عسمر: لم يختلف فيما ذكره مالك من الأعيان المغصوبات، وكذلك عند مالك: من غصب أرضًا فزرعها أواكتراها، أو غصب دارًا فسكنها، أو أكراها ثم استحقها ربها: أن على الغاصب كراء ما سكن ورد ما أخذ في الكراء. واختلف قوله إذا غصبها فلم يسكنها، ولم يزرع الأرض وعطلها، فالمشهور من مذهبه: أنه ليس عليه فيما لم يسكن ولم يكر ولم يزرع شيء، وقد روي عنه أن عليه كراء ذلك كله واختاره الوقار – وهو مذهب الشافعي، ومن حجته: قوله عليه اليس لعرق ظالم حق ».

وأما العروض الحيوان والثياب، فليس هذا الباب موضع ذكر شيء من ذلك.

قال أبو عسمسر: أجمع العلماء على أن ما عرف ملكًا لمالك غير منقطع، أنه لايجوز إحياؤه وملكه لأحد غير أربابه، إلا أنهم اختلفوا في إحياء الأرض الموات بغير أمر السلطان؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما تحيى بأمر الإمام، وسواء عندهم في ذلك ما قرب من العمران وما بعد، وهذا قول أبي حنيفة .

وقال مالك: أما ماكان قريبًا من العمران - وإن لم يكن مملوكًا فلا يحاز ولا يعمر إلا بإذن الإمام؛ وأما ماكان في فيافي الأرض فلك أن تحييه بغير إذن

الإمام، قال: والإحياء في مسيت الأرض: شق الأنهار، وحفر الآبار، والبناء، وغرس الشمير، والحسرث، فما فعل من هذا كله، فهمو إحيماء له، هذا قول مالك، وابن القاسم.

وقال أشهب: ولو نزل قوم أرضًا من أرض البرية فجعلوا يرعون ما حولها، فذلك إحياء وهم أحق بها من غيرهم ما أقاموا عليها.

قال ابن القاسم: ولا يعسرف مالك التحجير إحياء، ولا ما قسيل من حجر أرضًا وتركها ثلاث سنين، فإن أحسياها، وإلا فسهي لمن أحياها، لايعرف ذلك مالك. قال مالك: ومن أحيا أرضًا ثم تركها حتى دثرت وطال الزمان وهلكت الأشجار وتهدمت الآبار، وعادت كأول مرة ثم أحياها غيره، فهي لمحييها آخرًا، بخلاف ما ملك بخطة أو شراء.

وقال المزني عن الشافعي: بلاد المسلمين شيئان، عامر، وموات، فالعامر لأهله، وكل ما أصلح به العامرون من طريق، وفناء، ومسيل ماء، وغيره، فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بإذنهم.

والموات شيئان: موات قد كان عامرًا لأهله معروفًا في الإسلام، ثم ذهبت عمارته فصار مواتًا، فذلك كالعامر لأهله لايملك إلا بإذنهم، والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عمارة ملك في الجاهلية إذا لم يملك، فذلك الموات الذي قال رسول الله عليه: « من أحيا أرضًا ميتة فهي له، ومن أحيا مواتًا فهو له ». قال: والإحياء ما عرفه الناس إحياء لمثل المحيى إن كان مسكنًا فبان يبني بناء مثله أو ما يقرب. قال: وأقل عمارة الأرض: الزرع فيها، والبئر يحفر، ونحو ذلك، قال: ومن اقتطع أرضًا وتحجرها فلم يعمرها، رأيت للسلطان أن يقول له: إن أحييتها، وإلا خلينا بينها وبين من يحييها، فإن تأجله رأيت أن يفعل.

قال أبو عمر ... من رأى التحجير إحياء، فحجته ما رواه شعبة وغيره من أصحاب قتادة، عن قـتادة عن الحسن عـن سمرة أن رسـول الله ﷺ قـال:

«من أحاط حائطًا على أرض فهي له» (١)، والحسن عندهم لم يسمع من سمرة، وإنما هي فيما زعموا [صحيفة](٢)، إلا أنهم لم يسختلفوا أن الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، لأنه وقف على ذلك، فقال: سمعته من سمرة.

وقد روى الترمذي عن البخاري أن سماع الحسن من سمرة صحيح .

وقد ذكر عبد الرزاق قال أخبرنا معمر وابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال: «كان الناس يتحجرون على عهد عمر في الأرض التي ليست لأحد، فقال عمر: من أحيا أرضًا فهي له»(٣).

وأما قول في حديث جابر: وما أكلت العافية فهو لـ صدقة، فالعافية والعوافي سباع الوحش والطير والدواب.

وأما قوله في حديث عروة، وإنها لنخل عم، فالعم: التامة الكاملة.

* * *

⁽۱) رواه أبو داود (۳۰۷۷) .

⁽٢) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع: [صحيحة].

⁽٣) إسناده صحيح. وأخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٤٤) .



١٠ – باب القضاء في المياه

(٤٠٧/١٧) ١- مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه بلغم أن رسول الله على قال في سيل مهزور ومذينيب: « يمسك حتى الكعبين، ثم يرسل الأعلى على الأسفل»(١).

قال أبو عمـــر: لا أعلم هذا الحديث في سيل مــهزور ومذينيب، هكذا يتصل عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه، وأرفع أسانيده:

ما حدثناه خلف بن القاسم، حدثنا بكر بن عبد الرحمن بن محمد أبو العطار بمصر، حدثنا يحيى بن سليمان بن صالح بن صفوان، حدثنا أبو صالح الحراني عبد الغفار بن داود، حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن أبي مالك بن ثعلبة، عن أبيه، أن النبي عليه أتاه أهل مهزور فقضى: ﴿ إِنْ اللَّهِ إِلَى الكعبين لم يحبس الأعلى (٢).

⁽۱) حسن .

أخرجه أبو داود (٣٦٣٩)، وابن ماجه (٢٤٨٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحسن إسناده الحافظ في الفتح (٥/٤٩) .

ولابن ماجه (٣٤٨٣) من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله على قسضى فى شرب السخل من السيل أن الأعلى فالأعلى يشرب قبل الاسفل، ويتسرك الماء إلى الكعبين، ثم يسرسل الماء إلى الاسفل الذى يليه، وكذلك حتى تنقضى الحوائط أو يفنى الماء، وفي إسناده ضعف.

⁽۲) إسناده ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٦٣٨) من طريق الوليد بن كثير عن أبى مالك بن ثعلبة عن أبيه أنه سمع كبراههم يذكرون أن رجلاً من قريش كان له سهم فى بنى قريظة فخاصم إلى رسول الله - عليه في مهزوز ... الحديث فلذكر نحوه. وأبو مالك مجهول الحال، وثعلبة بن أبى مالك ذكر ابن معين أن له رؤية، وقال أبو حاتم: «هو من التابعين »، ورواية أبى داود تشير إلى أنه لم يسمعه من النبي النها فعف. ورواه ابن ماجه (٢٤٨١) من وجه آخر عن ثعلبه بن أبى مالك، وفي إسناده ضعف.

قال أبو عمسر: سئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب، فقال: لست أحفظ فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ حديثًا يثبت.

قال أبو عسر: في هذا المعنى - وإن لم يكن بهذا اللفظ - حديث ثابت مجتمع على صحته، رواه ابن وهب، عن الليث بن سعد، ويونس بن يزيد جميعًا عن ابن شهاب، أن عروة بن الزبير حدثه: أن عبد الله بن الزبير حدثه عن الزبير: أنه خاصم رجلاً من الانصار قد شهد بدراً مع رسول الله على رسول الله في شراج الحرة، كانا يسقيان به كلاهما النخل، فقال الانصاري: سرح الماء، فأبى عليه، فقال رسول الله على: استى يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك، فغضب الانصاري فقال: يا رسول الله، إن كان ابن عمتك، فتلون وجه رسول الله على ثم قال: يا زبير، استى ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، قال الزبير: لا احسب هذه الآية أنزلت إلا في ذلك: ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ الآية أن

ومعنى هـذا الحديث: أن رسول الله على كان قد أشار على الزبير بما فيه السعة للأنصاري، فلما كان منه ما كان من الجفاء، استوعب للزبيـر حقه في صريح الحكم، والله أعلم.

⁽۱) رواه النسائى (۸/ ۲۳۸ - ۲۳۹) من هذا الوجه، وأخسرجه البخارى (۲۳۹۱) من طريق الزهرى عن عروة عن أبيه، وله (۲۳۵۹)، ولمسلم فى الفضائل(۲۳۵۷)۱۹۹۱ ولغيرهما من طريق الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير به، تفرد به الليث فجعله من مسند عبد الله .

كتاب القضاء

وقد حدثنا محمد، حدثنا علي بن عمر الحافظ، عن أبي محمد بن صاعد، وعلي بن محمد الإسكافي قالا: حدثنا أبو الأحوص: محمد بن الهيشم القاضي، حدثنا أحمد بن صالح المصري، حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا مالك، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة أن رسول الله عليه من من أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة أن رسول الله عليه المعلى إلى سيل مهزور ومذينيب أن يمسك الأعلى إلى الكعبين ثم يرسل الأعلى إلى الأسفل (۱)، وهذا إسناد غريب جدًا عن مالك، لا أعلمه يروى عن مالك بهذا الإسناد من غير هذا الوجه.

قال أبو عمسر: حديث سيل مهزور ومذينيب، حديث مدني مشهور عند أهل المدينة، مستعمل عندهم، معروب، معمول به، ومهرور: واد بالمدينة، وكذلك مذينيب واد أيضًا عندهم، وهما جميعًا يسقيان بالسيل، فكان هذا الحديث متوارثًا عندهم العمل به، وذكر عبد الملك بن حبيب: أن مهزور ومـذينيب واديان من أودية المدينة يسـيــلان بالمطر، ويتنافس أهل الحــوائط في سيلهما، فقضى به رسول الله ﷺ للأعلى فالأعلى، والأقرب فالأقرب إلى ذلك السيل، يدخل صاحب الحائط الأعلى اللاصق به السيل جميع الماء في حائطه، ويصرف مجراه إلى بيته فيسيل فيسها ويسقي به، حتى إذا بلغ الماء من قاعــة الحائط إلى الكعبين من القائــم، أغلق البيبة وصــرف ما زاد من الماء على مقدار الكعبين إلى من يليه لحائطه، فيصنع فيه مثل ذلك، ثم يصرفه إلى من يليه أيضًا، هكذا أبدًا يكون الأعلى فالأعملي أولى به على هذا الفعل، حتى يبلغ ماء السيل إلى أقسى الحواثط، قسال؛ وهكذا فسسره لي مطرف وابن الماجشون عند سؤالهما عن ذلك، وقاله ابن وهب، قال: وقد كان ابن القاسم يقول: إذا انتهى الماء في الحائط إلى مقدار الكعبين من القائم: أرسله كله إلى من تحـته، وليس يحـبس منه شيـئًا في حائطه، وقـول مطرف وابن الماشـجون أحب إليّ في ذلك، وهما أعلم بذلك، لأن المدينة دارهما، وبها كانت القصة، وفيها جرى العمل بالحديث .

⁽١) أخرجه الحاكم (٢/ ٦٢) وصححه، وأعله الدارقطني بالوقف.

وروى زياد، عن مالك، قال: تفسير قسمة ذلك: أن يجري الأول الذي حائطه أقرب إلى الماء مجرى الماء في ساقيته إلى حائطه، بقدر ما يكون الماء في الساقية إلى حد كعبيه، فيجري كذلك في حائطه حتى يرويه، ثم يفعل الذي يليه كذلك، ثم الذي يليه كذلك، ما بقي من الماء شيء قال: وهذه السنة فيهما وفيسما يشبههما عما ليس لأحد فيه حق معين: الأول أحق بالتبدية، ثم الذي يليه، إلى آخرهم رجلاً.

قال أبو عمر: ظاهر الحديث يشهد لما قاله ابن القاسم، لأن فيه: ثم يرسل الأعلى على الأسفل، ولم يقل: ثم يرسل بعض الأعلى، وفي الحديث الآخر: ثم يحبس الأعلى، وهذا كله يشهد لابن القاسم، ومن جهة النظر أيضًا: أن الأعلى لو لم يرسل إلى ما زاد على الكعبين: لا نقطع ذلك الماء في أقل مدة، ولم ينته حيث ينتهي إذا أرسل الجميع، وفي إرسال الجميع بعد أخذ الأعلى منه ما بلغ الكعبين أعم فائدة وأكثر نفعًا فيما قد جعل الناس فيه شركاء، فقول ابن القاسم أولى على كل حال، وفي المسألة كلام، ومعارضات، لا معنى للإتيان بها، والصحيح ما ذكرنا، وبالله توفيقنا.

قال أبو عمر: حكم الأرحي وسائر المنافع من النبات والشجرات فيما كان أصل قوامه وحياته من الماء الذي لا صنع فيه لآدمي، كماء السيول وما أشبههما، كحكم ما ذكرنا لافرق بين شيء من ذلك في أثر ولا نظر، وأما ما استحق بعمل، أو ملك صحيح، واستحقاق قديم، وثبوت مالك: فكل على حقه، على حسب مامن ذلك بيده، وعلى أصل مسألته، والله الموفق للسداد، لا شريك له.

(١/١٩) Υ مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله (1/١٩) قال: « لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ (1/١٩).

قال أبو عمر: قد مضى القول في معنى هذا الحديث مبسوطاً ممهداً في باب أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن من كتابنا هذا عند قسول رسول الله باب أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن من كتابنا هذا عند قسول رسول الله بين نقع بثر "(٢). وفي هذا الحديث دليل على أن الناس شركاء في الماء والنار والكلا ". الكلا، وهو في معنى الحديث الآخر: « الناس شركاء في الماء والنار والكلا ". إلا أن مالكا - رحمه الله - ذهب إلى أن ذلك في كلا الفلوات والصحاري، وما لا تملك رقبة الأرض فيه، وجعل الرجل أحق بكلا أرضه - إن أحب المنع منه، فإن ذلك له. وغيره يقول: الكلا حيث صار غير مملوك، ومن سبق إليه بالقطع كان له في أرض مملوكة أو غير مملوكة.

قال أبو عمر: لما نهي الرجل عن منع فضل ماء قد حازه بالاحتفار لئلا يمنع ما ليس له منعه، دل على أن ذلك - والله أعلم - كما قبال مالك أنه فيما لا يملك من الفلوات، وأن ذلك الماء ماء الآبار المحتفرة هناك لسقي المواشي في أرض غير مملوكة من الموات دون الفلوات، فيكون لحيافر البشر هناك حق التبدئة، ولا يمنع فضل ذلك الماء؛ لأن في منعه ذلك حمي ما ليس يملكه من الكلأ هنالك، وقد مضى ما للعلماء في هذا المعنى في باب أبي الرجال - والحمد لله.

وقد ذكر عبد الملك بن حبيب عمن لقي من أصحاب مالك أن تأويل قوله-عليه السلام - «لايمنع نقع بثر»، وتأويل الحديث الآخر: «لايمنع رهو بثر»، وقوله - عليه الله ينع فضل الماء ليسمنع به الكلا»، - معنى هذه الشلاثة الأحاديث واحد، قال: فأما تأويل قوله: لايمنع نقع بثر، فهو أن يحتفر الرجل البئر في الفلاة من الأرض التي ليست ملكًا لأحد، وإنما هي مرعى للمواشي،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٥٣)، ومسلم في المساقاة (٣٦/١٥٦٦) وغيرهما .

⁽٢) الحديث الآتي .

فيريد أن يمنع ماشية غيره أن تسقى بماء تلك البئر؛ قال: وفيها قال رسول الله على الله عنع عافر تلك البئر الله الله الله يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا الذي حول البئر، لأن أحدًا لا فضل مائها بعد ري ماشيتها، فقد منع الكلا الذي حول البئر، لأن أحدًا لا يرعى حيث لايكون لماشيته ماء تشربه، قال: ويجب على حافر البئر أن لا يمنع من له ماشية ترعى في ذلك الكلا والفلاة - أن يسقوا ماشيئهم من فضل ماء تلك البئر التي انفرد بحفرها دونهم، قال: ويجبر على ذلك وإن لم يكونوا أعانوه على حفر تلك البئر، إلا أنه المبدأ بسقي ماشيئه؛ لأن رسول الله على حمله المبدأ في ذلك الماء أن يسقي ماشيئه قبل غيره، ولا يمنع فضله غيره. قال: وذريته وذرية ذريته على مثل حاله في تقديمهم على غيرهم، ولا بيع لهم في ذلك ولاميراث، إلا التبدئة بالانتفاع في مائها. قال: وأما الرجل يحتفر في أرض نفسه وملكه بئرًا، فله أن يمنع ماءها أوله وآخره، ولا حق لأحد فيها معه إلا أن يتطوع، كذلك فسر لي في جميع ذلك من لقيت من أصحاب مالك.

قال أبو عسمسر: أما قوله: إن معنى حديث النبي على الايمنع نقع برا، وحديثه الآخر: لايمنع فضل الماء ليسمنع به الكلا، تأويلهما ومعناهما واحد، فهو كما قال. ولكن قوله على: « لا يمنع فضل الماء ليسمنع به الكلاً» لم يختلف قول مالك أنها آبار الماشية في الفلوات ومواضع الكلاً، قال: لأنه إذا منع فضل ماء بثر الماشية، لم يستطع أحد أن يرعى في الكلاً بغير ماء يسقى به ماشيته، ولو منع من فضل ذلك الماء، منع فضل الكلاً الذي حوله، قال مالك: ولا أرى أن يحل بيع ماء بثر الماشية.

قال: وأما بثر الزرع فلا بأس ببيع مائها، وقال في بثر الزرع وبئر النخل إنه لايكره ربها على أن يسقي فضل مائها غيره ، وأنه لحسن أن يفعل؛ إلا إن [تغور](١) بثر جاره، فهو يكره على أن يسقيه فيضل مائه، لشلا يهلك زرعه ونخله حتى يصلح بئره .

قال ابن وهب: وسمعت مالك وسئل عن تفسير قول النبي ﷺ: ﴿ لَا يُمنع

⁽١) كذا في (هـ) ووقع في المطبوع: [تعذر] .

نقع بثر "، فقال مالك: بشر الرجل تنهار فيقل ماؤها، فلا يمنعه جار أن يسقي أرضه من بشره حتى يصلح بشره؛ وقال: هذا تفسيره في رأيي. قال: وسئل مالك عن قول النبي على الله لا يمنع فضل الماء ليسمنع به الكلا "، فقال مالك: يكون الكلا بالموضع، ويكون فيه الماء للرجل، فيأتي آخر بغنمه ليرعى في ذلك الكلا، فيمنعه ذلك أن يسقي من مائه. قال: ولو قدر الناس على هذا لحموا بلادهم ولم يدعوا أحدًا يدخل عليهم في الكلا، وقد تقدم القول في ذلك كله بلادهم ولم يدعوا أحدًا يدخل عليهم والأقوال والاعتبال والاعتبار في باب أبي الرجال من كتابنا هذا، فمن تأمله هناك اكتفى به - إن شاء الله.

قال ابن وهب: قال مالك: لاتباع مياه الماشية، إنما تشرب منها الماشية وأبناء السبيل، ولايمنع منها أحد، وقد كان يكتب على من احتفرها أن أول من يشرب منها أبناء السبيل، قال وكذلك جباب البادية التي تكون للماشية، فقيل لمالك: أفرأيت الجباب التي تجعل لماء السماء؟ قال: فذلك أبعد.

(١٢٣/١٣) ٣- مالك، عن أبي الرجال: محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته، أن رسول الله على قال: «لايمنع نقع بتر» (١).

قال أبو عمر: زاد بعضهم عن مالك، في هذا الحديث بهذا الإسناد: يعني فيضل مائها، وهو تفسير لم يختلف في جملته، واختلف في تنفسيره، ولاأعلم أحدًا من رواة الموطأ عن مالك أسند عنه هذا الحديث، وهو مرسل عند جميعهم، فيما علمت هكذا.

وذكره الدارقطني عن [ابن] (٢) صاعد عن أبي علي الجرمي عن أبي صالح: كاتب الليث، عن الليث بن سعد، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (٣)، عن مالك بن أنس، عن أبي الرجال: محمد بن عبد الرحمين بن حارثة، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، أن رسول الله عليه الرحمن، عن عائشة، أن رسول الله عليه المحمن، عن عائشة المحمن، عن عائشة المحمن الله المحمن المحم

وهذا الإسناد وإن كان غريبًا عن مالك فقد رواه أبو قرة موسى بن طارق عن مالك أيضًا (٤) . كذلك، إلا أنه في الموطأ مرسل عند جميع رواته، والله أعلم.

وقد أسنده عن أبي الرجال محمد بن إسحاق وغيره.

وقال ابن وهب في تفسير قول النبي ﷺ لايمنع نقع بئر: هو مــا تبقى فيها من الماء بعد منفعة صاحبها.

⁽١) وصله ابن ماجه (٢٤٧٩) مــن طريق حارثة بن أبى الرجال عن عــمرة، عن عائشة نحوه مرفوعًا، وحارثة ضعيف .

 ⁽۲) كذا في "ك"، ووقع فــي المطبوع: [أبي] خطأ، انظــر ترجمة يحيى بن مــحمد بن صاعد من التذكرة: (۲/۲۷۷).

⁽٣) سعيمد بن عبد الرحمن وإن كان صدوقها إلا أن له أوهام، فقال ابسن عدى: (له غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يسهم في الشيء بعد الشيء فيرفع موقوقًا ويصل مرسلاً لا عن تعمد) ا هـ .

⁽٤) موسى بن طارق ثقة إلا أن الدارقطني ذكر أن كتبه أصابتها علة وقال: «فكان يتورع أن يصرح بالإخبار» .

كتاب القضاء

وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد ابن [عمرو] (۱)، وحدثنا عبيد بن عمرو ومحمد بن عبد الملك، قالا: حدثنا عبد الله بن مسرور [قالا] حدثنا محمد بن عبدالله بن سنجر الجرجاني، قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي. قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن عبدالرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة قالت: « نهى رسول الله عليه أن يمنع فضل مائها» (۲).

هكذا جماء هذا التفسير في نسق الحديث مسنماً، وهو كما جماء فيه، لا خلاف في ذلك بين العلماء، فيما علمت على ما قال ابن وهب وغيره .

وفيما أذن لنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأخميمي أن نرويه عنه وأجاز لنا ذلك وأخبرنا به بعض أصحابنا عنه - قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن موسى ابن أبي مالك المعافري قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود البرنسي قال: حدثنا محمد بن إسحاق، البرنسي قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة قالت: «نهى رسول الله على أن يمنع نقع بثر يعنى فضل مائها».

أخبرنسا عبد العزيز بن عبد السرحمن، قال: حدثنا أحمد بن مطرف. وحدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، [قالا]: حدثنا سعيد بن عثمان قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بسن صالح، قال: حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة، قالت: «سمعت رسول الله عليه عنه أن يمنع نقع بئر، يعنى فضل الماء».

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا إسماعيل ابن إسحاق المقاضي، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا

⁽١) كذا في "ك"، ووقع فـي المطبوع: [عمر] خطأ، انــظر ترجمة أحمد بــن عـمرو بن منصور من جذوة المقتبس: (ص: ١٣٩).

⁽٢) أخرجه ابن حبان [موارد الظمآن (١١٤١)] .

خارجة بن عبد الله بن سليمان، عن أبي الرجال عن أمه عمرة، عن عائشة زوج النبي ﷺ، أنه نهى أن يمنع نقع ماء بئر(١).

قال أبو عسمسر: وقد روي عن النبي ﷺ، أنه نهى عن بيع فضل الماء في وجوه أيضا صحاح، والمعنى فيها كلها متقارب فمن ذلك حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاً). ومنها حديث جابر:

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن أبن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: (نهى رسول الله عليه)، عن بيع فضل الماء)(٢).

ومنها حديث داود العطار، عن عمرو بن دينار، عن أبي المنهال، عن إياس ابن عـبد، أن النبـي ﷺ نهى عـن بيع فـضل الماء؛ هكـذا قال داود العـطار، وخالفه سفيان بن عيينة، عن عمرو بإسناده فقال عن بيع الماء(٣).

⁽١) أخرجه أحمد (٢٥٢/٦) ثنا عبد الملك قال ثنا خارجه به .

هذا إسناد جيــد في المتابعات، فخارجه ضـعفه أحمد، وقال أبو حاتم: شــيخ حديثه صالح، وقال ابن عدى: ﴿ لا بأس به وبرواياته عندى ﴾ .

⁽٢) رواه مسلم في المساقاة (١٥٦٥/ ٣٥،٣٤)، وابن حبان (٢٤٧٧) .

⁽٣) صحيح .

⁻ اخرجه أبو داود (۳٤۷۸)، والـــترمذى (۱۲۷۱) والنسائـــى (۳۰۷/۷) من طريق داود العطار به، وتابعــه ابن جريج قال: أخبرنى عمرو بن دينار بإســناده ولفظه. أخرجه النسائي .

أما حديث سفيان: فأخرجه النسائي (٧/٧٪)، وابن ماجه (٢٤٧٦) .

حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا داود العطار، قال: حدثنا عمرو بن المنهال، عن إياس بن عبد، قال لرجل: لاتبع الماء، فإن رسول الله علية نهى عن بيع الماء.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحسم بن زهير، قال: حدثنا أحسم بن عينة عن عمرو أخبره أبو المنهال أن إياس بن عبد قال لرجل: لا تبع الماء فإن رسول الله

وأخبرنا خالد بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن العسكري: أنبأنا الربيع بن سليمان، أنبأنا الشافعي، أنبأنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن أبي المنهال، عن إياس بن عبد، أنه قال: لاتبيعوا الماء فإن رسول الله عن بيع الماء. قال سفيان: لايدري عمرو أي ماء هو.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبدالواحد بن رياد، عن الأعمش: سمعت أبا صالح يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله عليه: • ثلاثة لاينظر الله إليهم يوم القيامة، ولايزكيهم، ولهم عذاب أليم، رجل كان له فضل ماء فمنعه ابن السبيل، وذكر الحديث.

أخبرنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا محمد بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا أحمد بن مسعود الزبيري، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وحدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا الطحاوي، قال حدثنا المزني، قالا جميعًا: أخبرنا السافعي بمعنى واحد قال: معنى حديث النبي على إنه نهى عن بيع الماء، وعن بيسع فضل الماء، وأنه نهى عن منع فضل الماء، هو _ والله أعلم _ أن يباع الماء في المواضع التي جعله الله فيها، وذلك أن

⁽۱) رواه البخاري (۲۳۲۹)، ومسلم في الإيمان (۱۰۸/ ۷٤،۱۷۳) .

ودلت السنة على أن مالك الماء أحق بالـتقدم في السقي من غيره؛ لأنه أمر بأن لايمنع الفضل، والفضل هو الفضل عن الكفاف، والكفاية.

ودلت السنة على أن المنع الذي ورد في فضل الماء، هو منع شفاه الناس والمواشي أن يشربوا فضلاً عن حاجة صاحب الملك من الماء، وأن ليس لصاحب الماء منعهم.

وأحاديث رسول الله على في ذلك متفقة. تفسرها السنة المجتمع عليها، وإن كانت الأحاديث بألفاظ شتى، قال: وإن كان هذا في ماء البئر كان فيما هو أكثر من ماء البئر أولى أن لا يمنع من الشفة. قال: ولو أن رجلاً أراد من رجل له بئر فضل مائه من تلك البئر، ليسقي بذلك زرعه لم يكن له ذلك، وكان لمالك البئر منعه من ذلك؛ لأن النبي على أباحه في الشفاه التي يخاف مع منع الماء منها المتلف عليها، ولاتلف على الأرض؛ لأنها ليست بروح، فليس لصاحبها أن يسقي إلا بإذن رب الماء، قال: وإذا حمل الرجل الماء على ظهره فلا بأس أن يبيعه من غيره؛ لأنه مالك لما حمل منه، وإنما يبيع تصرفه بحمله، قال: وكذلك لو جاء رجل على شفير بئر فلم يستطع أن ينزع بنفسه، لم يكن بأساً أن يعطي رجلاً أجراً وينزع له لأن نزعه إنما هو إجارة ليست عليه، هذا كله قول الشافعي.

وأما جملة قول مالك وأصحابه في هذا الباب، فذلك أن كل من حفر في أرضه أو داره بثرًا فله بيعها، وبيع مائها كله، وله منع المارة من مائها إلا بثمن، إلا قوم لاشمن معهم، وإن تركوا إلى أن يردوا ماء غيره هلكوا، فإنهم لا يمنعون، ولهم جهاده إن منعهم ذلك، وأما من حفر من الآبار في غير ملك معين لماشية أو شفة، وما حفر في الصحاري كمواجل المغرب، وأنطابلس، وأشباه ذلك، فلا يمنع أحد فضلها، وإن منعوه حل لهم قتالهم، فإن لم يقدر المسافرون على دفعهم حتى ماتوا عطشًا، فدياتهم على عواقل المانعين، والكفارة عن كل نفس على كل رجل من أهل الماء المانعين مع وجيع الأدب.

وكره مالك بيع فضل ماء مثل هذه الآبار من غير تحريم. قال: ولاباس ببيع فضل ماء الزرع من بئر أو عين، وبيع رقابهما، قال: ولايباع أصل بئر الماشية، ولاماؤها، ولافضله يعني الآبار التي تحفر في الفلاة للماشية والشفاه، وأهلها أحق بريهم، ثم الناس سواء في فضلها، إلا المارة، أو الشفة أو الدواب فإنهم لا يمنعون.

قال أبو عسر: أما البئر تنهار للرجل وله عليها زرع أو نحوه من النبات الذي يهلك بعدم الماء الذي اعتاده، ولابد له منه، وإلى جنبه بئر لجاره يمكن أن يسقي منها زرعه، فقد قال مالك وأصحابه: إن صاحب تلك البئر يجبر على أن يسقي جاره، بفضل مائه، زرعه الذي يخاف هلاكه إذا لم يكن على صاحب الماء فيه ضرر بين، وعلى هذا المعنى تأول مالك قوله ﷺ: «لا يمنع نقع بئر». يعني بئر الزرع.

واختلف أصحابه هل يكون ذلك بثمن، أو بغير ثمن، فقال بعضهم: يجبر ويعطى الثمن، وقال بعضهم: يجبر ويعطى الثمن، وقال بعضهم: يجبر ولاثمن له، وجعلوه كالشفاه من الأدميين والمواشي. فتدبر ما أوردت عن الشافعي ومالك تقف على المعنى الذي اختلفا فيه من ذلك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه في هذا الباب كقول الشافعي سواء، وقالوا: لكل من له بنر في أرضـه المنع من الدخول إليها، إلا أن يكون لـــلشفاه والحيوان إذا لم يكن لهم ماء يسقيهم. قالوا: وليس عليه سقي زرع جاره، وقال سفيان الثوري: إنما جاء الحديث في منع الماء لشفاه الحيوان، وأما الأرضون فليس يجب ذلك على الجار في فضل مائه.

وذكر ابن حبيب قال: وعما يدخل في معنى « لايمنع نقع بئر» ولايمنع وهو بئر - البئر تكون بين الشريكين يسقي منها هذا يومًا وهذا يومًا، وأقل وأكثر، فيسقي أحدهما يومه فيروي نخله أو زرعه في بعض يومه، ويستغني عن السقي في بقية اليوم، أو يستغني في يومه كله عن السقي، فيريد صاحبه أن يسقي في يومه ذلك، قال: ذلك له، وليس لصاحب اليوم أن يمنعه من ذلك؛ لأنه ليس له منعه مما لاينفعه حبسه ولايضره تركه.

قال أبو عسمسر: قول ابن حبيب هذا حسن، ولكنه ليس على أصل مالك، وقد قال على أله عن طيب نفس منه». وقد مضى القول في هذا المعنى وما للعلماء فيه من التنازع في باب ابن شهاب عن الأعرج من كتابنا هذا (1) _ والحمد لله.

قال ابن حبيب: ومن ذلك أيضًا أن تكون البئر لأحد الرجلين في حائطه، فيحتاج جاره، وهو لاشرك له في البئر، إلى أن يسقي حائطه بفضل مائها، فذلك ليس له، إلا أن تكون بئره تهورت فيكون له أن يسقي بفضل ماء جاره، إلى أن يصلح بئره، ويقضي له بذلك، وتدخل حينئذ في تأويل الحديث: «لا يمنع نقع البئر» قال: وليس للذي تهورت بئره أن يؤخر إصلاح بئره، ولايترك والتأخير، وذلك في الزرع الذي يخاف عليه الهلاك، إن منع السقي إلى أن يصلح البئر، قال: فأما إن يحدث على البئر عملاً من غرس أو زرع ليسقيه بفضل ماء جاره إلى أن يصلح بئره فيلس ذلك له. قال: وهكذا فسره لي بفضل ماء جاره إلى أن يصلح بئره فيلس ذلك له. قال: وهكذا فسره لي مطرف، وابن الماجشون، عن مالك، وفسره لي أيضًا ابن عبد الحكم، وأصبغ بن الفرج، وأخبرني أن ذلك قول ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب وروايتهم عن مالك.

⁽١) انظر الباب التالي، حديث رقم: (٢).

واختسلفوا أيسضًا في الستفاضل في الماء، فقسال مالك: لا بسأس ببيسع الماء متفاضلًا، وإلى أجل، وهو قول أبي حنسيفة، وأبي يوسف. وقال مسحمد بن الحسن: هو مما يكسال ويوزن فعلى هذا القول لايجوز عنده فيه التفاضل، ولا النسا وذلك عنده فيه ربا؛ لأن علته في الربا الكيل، والوزن.

131

وقال الشافعي: لايجور بيع الماء متفاضلاً، ولايجور فيه الأجل، وعلته في الربا أن يكون مأكولاً جنسًا.

وقد مضى السقول في أصولهم فسي علل الرابا؛ في غسير موضع من كتسابنا هذا، فلا وجه لإعادته ها هنا.





١١ – باب القضاء في المرفق

(۱۰۷/۲۰) ۱ - مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: « لا ضرر و لا ضرر »(۱).

(١) صحيح بطرقه وشواهده .

روی من حدیث جابر بن عبد الله، وأبی لبابة، وابن عـباس، وأبی سعید الخدری، وعبادة بن الصامت، وأبی هریرة، وثعلبة بن أبی مالك، وعائشة.

أما حديث جابر:

فأخرجه الطبراني في الأوسط [مجمع البحرين (٥/٤ -٦) من طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عنه به . وذُكِرَ أن ابن إسحاق تفرد به عن محمد بن يحيى . وقال ابن رجب في « جامع العلوم » إسناده مقارب وهو غريب، وأعلمه بما خرجه أبو داود في المراسيل من رواية عبد الرحمن بن مغراه عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه

عبد الرحمن بن معراء عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبال عن عمه واسع بن حبان عن أبى لبابة عن النبى على قال: « لا ضرر في الإسلام، ولا ضرر» وذكر فيه قصة. وقال ابن رجب: « هذا أصع » .

وقال ابن حجر في الدراية (٢/ ٢٨٢): ﴿ هُو مَنْقَطَعُ بِينَ وَاسْعُ وَأَبِي لَبَابَةٍ ﴾ .

أما حديث ابن عباس فيأتي وكذا حديث أبي سعيد .

أما حديث عبادة بن الصامت :

فاخرجه أحمد (٣٢٦/٥ - ٣٢٦)، وابن ماجه(٢٣٤٠) من طريق موسى بن عقبة حدثنا إسحق بن يحيى بسن الوليد بن عبادة عن جد أبيه عبادة بن الصامت مرفوعًا به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة، وكما أنه لم يرو عنه غير موسى بن عقبة، ولم يوثقة أحد إلا ابن حبان، وقال ابن عدى: « أحاديثه غير محفوظة » .

أما حديث أبى هريرة : فأخرجه الدارقطنى (٢٢٨/٤) من طريق أبى بكر بن عياش قال: أراه عن ابن عطاء عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعًا: لا ضرر، ولا ضرورة » . وابن عطاء هو يعتقوب ضعفه غير واحد، وقال أبو حاتم: « ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال ابن عدى فيه. نحو ذلك .

قال أبو عسمسر: لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث وإرساله - هكذا، وقد رواه الدراوردي عن عسمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سسعيد الحدري، عن النبي ﷺ. ورواه كثير بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ. وإسناد كثير هذا عن أبيه، عن جده-غير صحيح (١).

وأما معنى هذا الحديث فصحيح في الأصول، وقد ثبت عن النبي الله أنه قال: حرم الله من المؤمن دمه وماله وعرضه، وأن لا يظن به إلا الخير. وقال: " إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام " - يعني من بعضكم على بعض. وقال حاكيًا عن ربه عز وجل: " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي فلا تظالموا ". وقال الله عز وجل: "وقد خاب من حمل ظلمًا "، وأصل الظلم وضع الشيء غير موضعه، وأخذه من غير وجهه ومن أض بأخيه المسلم أو بمن له ذمة فقد ظلمه، والظلم ظلمات يوم القيامة كما ثبت في الأثر الصحيح.

وقد روى عبد الرزاق، عن معمر، عن جابر الجعفي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا ضرر ولاضرار، وللرجل أن يغرز خشبه في جدار جاره »(۲).

⁼ أما حديث ثعلبة بن أبى مالك: فأخرج الطبرانى (٨٦/٢) وفى إسناده إسحاق بن إبراهيم بن سعيد الصواف لينه أبو حاتم، وقال أبو زرعة: « منكر الحديث ليس بقوى » .

أما حــديث عائشة : فأخــرجه الدارقطنى (٢٢٧/٤) وفى إسناده الواقدى . وأخــرجه الطبرانى فى الأوســط [مجمع البــحرين (٦/٤)] . من وجهين ضــعيــفين جدًا عن القاسم عنها .

⁽١) كثير بن عمرو ضعيف إلا أن البخاري مشاه، وتبعه الترمذي .

⁽۲) أخرجه أحمد (۳۱۳/۱)، وابن ماجه (۲۳٤۱) من طريق جابر الجعفى . ورواه الدارقطنى (۲۸۸/٤) من طريق داود بن الحمصين عن عكرمة به. وداود ضعيف فى عكرمة .

ورواه ابن أبي شيبة من طريق سماك عن عكرمة به، وفي رواية سماك عن عكرمة =

قال أبو عمسر: كان شعبة والثوري يثنيان على جابر الجعفي ويصفانه بالحفظ والإتقان، وكان ابن عيينة يذمه ويحكي عنه من سوء مذهبه ما يسقط روايته، واتبعه على ذلك أصحابه: ابن معين، وعلى، وأحمد، وغيرهم؛ فلهذا قلت إن هذا الحديث لا يستند من وجه صحيح – والله أعلم.

وأما قـوله ﷺ: « لاضرر ولا ضرار »، فقـيل إنهما لفظتـان بمعنى واحد، تكلم بهما جميعًا على وجه التأكيد.

وقال ابن حبيب: الضرر عند أهل العربية: الاسم، والضرار الفعل؛ قال: ومعنى لا ضرر: لا يدخل على أحد ضرر لم يدخله على نفسه، ومعنى لا ضرار لايضار أحد بأحد، هذا ما حكى ابن حبيب.

وقال الخسني: الضرر: الذي لك فيه منفعة، وعلى جارك فيه مسضرة؛ والضرار: المنذي ليس لك فيه منفعة، وعلى جارك فيه المضرة؛ وهذا وجه حسن المعنى في الحديث والله أعلم.

⁼ المقال المعروف .

⁻ والحديث حسنه النووى فى « الأربعين » وقال: له طرق يقوى بعضها بعضًا » ووافقه ابن رجب فى « شرحه » وذكر عن أبى عمرو بن الصلاح أن مجموع طرقه يقوي الحديث ويحسنه، وقال: « وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به » .

وقال العلائى: « للحديث شواهد، ينتهى مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به » ا هـ .

⁽١) قال ابن القطان في « كتابه »: « عبد الملك هذا لا يعرف له حال، ولا يعرف من =

وقال غيره: الضرر والضرار مثل القتل والقتال، فالمضرر: أن تضر بمن لا يضرك، والضرار أن تضر بمن قد أضر بك من غير جهة الاعتداء بالمثل، والانتصار بالحق؛ وهو نحو قوله ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك »(۱). وهذا معناه عند أهل السعلم: لا تخن من خانك بعد أن انتصرت منه في خيانته لك، والنهي إنما وقع على الابتداء، أو ما يكون في معنى الابتداء كأنه يقول: ليس لك أن تخونه - وإن كان قد خانك؛ كما من لم يكن له أن يخونك أولاً؛ وأما من عاقب بمثل ماعوقب به وأخد حقه، فليس بخائن، وإنما الخائن من أخذ ما ليس له أو أكثر مما له.

وقد اختلف الفقهاء في الذي يجحد حقًا عليه لأحد ويمنعه منه، ثم يظفر المجحود بمال الجاحد قد ائتمنه عليه ونحو ذلك: فقال منهم قائلون: ليس له أن يأخذ حقه من ذلك ولايجحده إياه، واحتجوا بظاهر قوله: أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولاتخن من خانك

⁼ ذكره " نصب الراية (٤/ ٣٨٥) -

ورواه الحاكم (٢/ ٥٧ - ٥٨)، والسيهقى (٦/ ٦٦) من طريق عشمان بن محمد بن عشمان بن ربيعة بن أبى عبد الرحمن ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى به، وعثمان بن محمد ضعيف .

أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذى (١٢٦٤)، والحاكم (٢/٢١) وغيرهم من طريق طلق بن غنام عن شريك وقسيس عن أبسى حصين عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا به .

وصححه الحاكم، وقال الترمذي: حسن غريب، قال ابن القطان: « والمانع من تصحيحه أن شريكًا وقيس بن الربيع مختلف فيهما » ا هـ .

وله شاهد من حديث أنس أخرجه الحاكم (٢/ ٤٦) وغيره، وفيه أيوب بن سويد ضعيف .

وأخرجه أبو داود (٣٥٣٤) عن رجل من الصحابة، وفي إسناده راوٍ لم يسم، وبقية رجاله ثنات .

وقال آخـرون: له أن ينتـصف منه ويأخذ حـقه من تحت يده، واحـتجـوا بحديث عائشة في قصة هند مع أبي سفيان .

واختلف قول مالك في هذه المسألة على الوجهين المذكورين: فروى الرواية الأولى عنه ابن القــاسم، وروى الأخرى عنه زياد بن عــبد الرحــمن وغــيره؛ وللفقهاء في هذه المسألة وجوه واعتلالات ليس هذا باب ذكرها، وإنما ذكرنا ههنا لما في معنى الضرار من مداخلة الانتصار بالإضرار عن أضر بك، والذي يصح في النظر ويثبت في الأصول: أنه ليس لأحد أن يضر بأحد سواء أضر به قبل أم لا، إلا أن له أن ينتصر ويعاقب- إن قدر بما أبيح له من السلطان؛ والاعتداء بالحق الذي له هو مثل ما اعتدى به عليه، والانتصار ليس باعتداء ولا ظلم ولا ضرر إذا كان على الوجه الذي أباحيته السنة؛ وكذلك ليس لأحد أن يضر بأحد من غير الوجه الذي هو الانتصاف من حقه، ويدخل الضرر في الأموال من وجوه كثيرة لها أحكام مختلفة؛ فمن أدخل على أخيه المسلم ضررًا منع منه، فإن أدخل على أخيه ضرراً بفعل ما كسان له فعله فيما له، فأضر فعله ذلك بجاره أو غير جاره؛ نظر إلى ذلك الفعل، فإن كان تركه أكبر ضررًا من الصرر الداخل على الفاعل ذلك في ماله إذا قطع عنه ما فعله، قطع أكبر الضررين وأعظمهما حرمة في الأصول؛ مثال ذلك رجل فتح كوة يطلع منها على دار أخيه - وفيها العيال والأهل، ومن شأن النساء في بيوتهن إلقاء بعض ثيابهن، والانتشار في حواثجهن؛ ومعلوم أن الإطلاع على العورات محرم قد ورد فيه النهي، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال لرجل اطلع عليه من خلال باب داره، لو علمت أنك تنظر، لفقات عينك، إنما جعل الاستشذان من أجل النظر(١). وقد جعل جماعة من أهل العلم من فقئت عينه في مثل هذا هدراً للأحاديث الواردة بمعنى ما ذكرت لك؛ وأبى ذلك آخرون وجعلوا فيه القصاص، منهم: مالك وغيره، فلحرمة الإطلاع على العورات، رأى العلماء

⁽١) متفق عليه من حديث سهل بن سعد، وله ألفاظ.

أن يغلقوا على فاتح الكوة والباب ما فتح مـا له فيه منفعة وراحة - وفي غلقه عليه ضرر، لأنهم قصدوا إلى قطع أعظم الضررين-إذا لم يكن بد من قطع أحدهما؛ وكذلك من أحدث بناء في رحا ماء أو غير رحا، فيبطل ما أحدثه على غيره منفعة قد استحقت وثبت ملكها لصاحبها، منع من ذلك؛ لأن إدخاله المضرة على جاره بما له فيه منفعة؛ كإدخاله عليه المضرة بما لا منفعة فيه، ألا ترى أنه لو أراد هدم منفعة جاره وإفسادها من غير بناء يبنيه لنفسه، لم يكن ذلك له؛ فكذلك إذا بني أو فعل لنفسه فعلاً يضر به بجاره، ويفسد عليه ملكه، أو شيئًا قد استحقه وصار ساله؛ وهذه أصول قد بانت عللها، فقس عليها ما كان في معناها تصب إن شاء الله. وهذا كله باب واحد متقارب المعانى متداخل، فاضبط أصله؛ ومن هذا الباب وجه آخر من الضرر منع منه العلماء كــدخان الفــرن والحمــام، وغــبار الأندر والأنتــان، والدود المتــولدة من الزبل المبسـوط في الرحاب، ومـا كان مثل ذلك كـله؛ فإنه يقطع منه مـا بان ضرره وبقى أثره وخشي تماديه؛ وأما ما كان ساعة خيفيفة مثل نفض التراب والحصر عند الأبواب، فإن هذا مما لا غنى بالناس عنه، وليس مما يستحق به شيء يبقى؛ والضرر في منع مثل هذا أكبر وأعظم من الصبر على ذلك ساعة خفيفة؛ وللجار على جاره في أدب السنة: أن يصبر من أذاه على ما يقدر، كما عليه أن لا يؤذيه، وأن يحسن إليه؛ ولقد أوصى به رسول الله ﷺ حتى كاد أن يورثه: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾ ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه، فأولئك ما عليهم من سبيل، إنما السبيل على الذين يظلمون الناس)؛ ﴿ ولاتعتدوا إن الله لا يحب المعتدين).

أخبرنا خلف بن القاسم، قال حدثنا أبو بكر أحمد بن صالح بن عمر المقرىء، قال حدثنا سعيد بن المقرىء، قال حدثنا أبو على الحسن بن الطيب الكوفي، قال حدثنا سعيد بن أبي الربيع السمان البصري قال حدثنا عنبسة بن سعيد، قال حدثنا فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق، قال: قال رسول الله عليه:

«ملعون من ضار مسلمًا أو ماكره »(١).

حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حامد البغدادي المعروف بابن ثرثال، قال حدثنا الحسن بن الطيب بن حمزة الشجاعي البلخي، قال حدثنا سعيد بن أبي الربيع السمان، قال حدثنا عنبسة بن سعيد، قال حدثنا فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق، قال: قال رسول الله عليه: « ملعون من ضار أخاه المسلم أو ماكره ». وهذا حديث في إسناده رجال معروفون بضعف الحديث، فليس مما يحتج به، ولكنه مما يخاف عقوبة ما جاء فيه .

وعما يدخل في هذا الباب: مسألة ذكرها إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك – أنه سئل عن امرأة عرض لها – يعني مسا من الجن، فكانت إذا أصابها زوجها أو جنبت أو دنا منها، اشتد ذلك بها؛ فقال مالك: لا أرى أن يقربها، وأرى للسلطان أن يحول بينه وبينها؛ قال: وقال مالك: من مثل بامرأته فرق بينهما بتطليقة. قال: وإنما يفرق بينهما – مخافة أن يعود إليها فيمثل بها أيضًا – كالذي فعل أول مرة؛ وإنما ذلك في المثلة البينة التي يأتيها متعمدًا مثل فق العين، وقطع اليد، وأشباه ذلك؛ قال: وقد يفرق بين الرجل وامرأته بما هو أيسر من هذا وأقل ضررًا – إن شاء الله.

* * *

⁽١) إسناده ضعيف.

أخرجه الترمـذى(١٩٤١) من طريق فرقد السبخى به. وأخرجـه البزار من طريق عبد الواحد بن زيد عن أسلم الكوفى عن مرة عن زيد بن أرقم عن أبى بكر. وعبد الواحد بن زيد ضعيف، وفى طبقته عبد الواحـد بن زياد وهو ثقة متقن حديثـه مخرج فى الصحيحين .

(۲۱۰/۱۰) ۲- مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره»، ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم (۱).

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث جماعة رواة الموطأ عن مالك بهذا الإسناد كما رواه يحيى .

ورواه خالد بن مخلد عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وقد يحتمل أن يكون عند مالك بالإسنادين جميعًا، ولكنه في الموطأ – كما ذكرت لك.

ورواه أكثر أصحاب ابن شهاب عنه عن عبد الرحمان الأعرج، عن أبي هريرة كما رواه مالك، إلا معمراً فإن عنده فيه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة (٢).

حدثني سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا هشام الدستوائي، قال: حدثنا معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا يمنعن أحدكم جاره أن يغرز خشبة على حائطه».

وبهذا الإسناد كان هذا الحديث عن عقيل، ورواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، ولم يتابع على ذلك عن ابن شهاب - والله أعلم.

⁽۱) رواه البخارى (۲٤٦٣)، ومسلم في البيوع (۱۹ · ۱/ ۱۳۲) وغيرهما من طرق عن ابن شهاب به .

⁽٢) ورواه أيضًا كبقية أصحاب بن شهاب عنه عن الأعرج، أخرجه أحمد (٢/٤٢) -

وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر حديث الأعرج، وهو المحفوظ، ورواه هشام بن يوسف الصنهاجي، عن معمر، ومالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

فوهم فيه - والله أعلم. وليس يصح فيه عن مالك ولا عن معمر - ذكر أبي سلمة فيما ذكره الدارقطني، قال: وقد روي عن بشر بن عمر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. والصواب فيه عن مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وقال يعقوب: سمعت علي بن المديني يـقول: قال لي معن بن عيسى أتنكر الزهري - وهو يتمرغ في أصحاب أبي هريرة، - أن يروي الحديث عن عدة؟

حدثنا الميموني بن حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال: حدثنا الميموني بن حمزة الحسيني، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال: حدثني المزني، قال حدثنا الشافعي، قال: حدثنا سفيان بن عيبنة، عن الزهري، عن عبد الرحمن الأعرج. قال سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله على : « إذا استأذن أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره، فلا يمنعه ». فلما حدثهم أبوهريرة، نكسوا رؤوسهم، فقال: مالي أراكم عنها معرضين، أما والله - لأرمين بها بين أكتافكم. هكذا يقول ابن عيبنة في هذا الحديث: إذا استأذن، وكذلك رواية ابن أبي حفصة، وعقيل، وسليمان بن كثير: إذا سأل أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره، فلا يمنعه.

هكذا روى هؤلاء هذا الحديث على سوّال الجار جاره، واستئذانه إياه أن يجعل خشبة على جداره؛ – ولم يذكر معمر، ومالك بن أنس، ويونس، في هذا الحديث السؤال، والمعنى – عندي – فيه واحد – والله أعلم. وسنذكر اختلاف العلماء في ذلك وفي سائر معنى الحديث – إن شاء الله.

وروى الليث بن سعد هذا الحديث عن مالك، فقال فيه من سأله جاره: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن الحسن الرازي، حدثنا هارون بن كامل – وحدثنا خلف، حدثنا محمد بن أحمد بن المسور، حدثنا مطلب بن شعيب،

قالا: حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا الليث بن سعد، حدثني مالك عن ابن شهاب، عن عبد الرحمان بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « من سأله جاره أن يغرز خشبة في جداره، فلا يمنعه ».

قال الليث: هذا - إن شاء الله - مالنا عن مالك، وآخره: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد بن حجاج، قال حدثني محمد بن رمح، ومحمد بن سفيان بن زياد العامري، قالا؛ حدثنا الليث بن سعد عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمان الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « من سأله جاره أن يغرز خشبة في جداره، فلا يمنعه » .

وحدثنا خلف، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي، حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: « من سأله جاره أن يغرز خشبة في جداره، فلا يمنعه ».

قال سعيد بن عنفيسر: سمعته من الليث، عن مالــك - ومالك حي، ثم سمعته من مالك.

قال أبو عمسر: لذلك جاء به على لفظ الليث، لا على لفظ الموطأ؛ قال أبو جعفر الطحاوي: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: سألت ابن وهب عن خشبة - أو خشبه - في هذا الحديث، فقال: سمعت من جماعة خشبة يعني على لفظ الواحدة.

قال أبو عمر: قد روي اللفظان جميعًا في الموطأ عن مالك، وقد اختلف علينا فيهما الشيوخ في موطأ يحيى على الوجهين جميعًا، والمعنى واحد؛ لأن الواحد يقوم مقام الجمع في هذا المعنى – إذا أتى بلفظ النكرة عند أهل اللغة والعربية؛ وكذلك اختلفوا علينا في أكتافكم، وأكنافكم، والصواب فيه – إن شاء الله – وهو الأكثر – التاء.

واختلف الفقهاء في معنى هذا الحديث، فقال منهم قوم: معناه الندب إلى بر الجار، والتجاوز له والإحسان إليه، وليس ذلك على الوجوب؛ وبمن قال ذلك مالك، وأبو حنيفة؛ ومن حجتهم قوله ﷺ: « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه الله الله عن طيب نفس منه الله الله عن طيب نفس منه الله الله عن طيب نفس منه اله عن طيب نفس منه الله عن الله عن طيب نفس منه الله عن طيب نفس منه الله عن اله عن الله عن ا

أخبرنسي عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع بمصر، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الله بن عبد الحكم، عن مالك، قال: ليس يقضي على رجل أن يغرز خشبه في جداره لجاره، وإنما نرى أن ذلك كان من رسول الله على الوصاة بالجار.

قال: ومن أعار صاحبه خشبة يغرزها في جداره ثم أغضبه، فأراد أن ينزعها، فليس ذلك له، وأما إن احتاج إلى ذلك لأمر نزل به، فذلك له؛ قال: وإن أراد بيع داره فقال: انزع خشبك، فليس ذلك له.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: معنى الحديث المذكور – عندنا – الاختيار والندب في إسعاف الجار وبره – إذا ساله ذلك، على نحو قول الله – عز وجل: – ﴿ والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم، فكاتبوهم ﴾.

ولم يختلف علماء السلف، أن ذلك على الندب، لا على الإيجاب؛ فكذلك معنى هذا الحديث - عندهم، وحملوه على معنى قوله - عليه: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد، فلا يمنعها» (٢).

وهذا معناه عند الجميع الحض والندب - على حسب ما يراه الزوج من الصلاح والخير في ذلك.

⁽۱) صحيح .

ورواه أحمد (٥/ ٤٢٥)، والبيهقى (٦/ ١٠٠) من حديث أبى حميد الساعدى بلفظ « لا يحل لامرىء أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه، وذلك لشدة ما حرم الله مال المسلم على المسلم ».

وإسناده صحيح، وهو أصح شيء في الباب، وانظر التلخيص (٣/ ٤٥ – ٤٦). (٢) رواه البخاري (٨٦٥)، ومسلم في الصلاة (٤٤٢/ ١٣٤–١٤٠) من حديث ابن عمر.

وقال أصبغ بن القاسم: لا يؤخذ بما قضى به عمر على محمد بن مسلمة في الخليج، ولا ينبغي أن يكون أحق بمال أخيه منه، إلا برضاه. قال: وأما ما حكم به لعبد الرحمن بن عوف بتحويل الربيع من موضعه إلى ناحية أخرى من الحائط، فإنه يؤخذ به ويعمل بمثله؛ لأن مجرى ذلك الربيع كان لعبد الرحمن ثابتًا في الحائط، وإنما أراد تحويله إلى ناحية هي أقرب عليه، وأرفق بصاحب الحائط فلذلك حكم له عمر بتحويله.

قال ابن القاسم: سئل مالك عن حديث النبي ﷺ: « لا يمنعن أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره ». فقال مالك: ما أرى أن يقضى به، وما أراه إلا من وجه المعروف من النبي ﷺ.

قال ابن القاسم: سئل مالك عن رجل كان له حائط، فأراد جاره أن يبني عليه سترة يستتر بها منه: قال: لا أرى ذلك له، إلا أن يأذن صاحبه.

وقـال آخـرون: ذلك على الوجـوب - إذا لم تكن في ذلك مـضـرة على صاحب الجدار وممن قال بهذا: الشـافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن علي، وأبو ثور، وجماعة من أهل الحديث.

وحجتهم قول أبي هـريرة: والله لأرمين بها بين اكتافكم، وأبو هريرة أعلم بمعنى مـا وسع، وما كـان ليوجب عليـهم غير واجـب؛ وهو مذهب عـمر بن الخطاب. وحكى مالك، عن المطلب - قاض كان بالمدينة - كان يقضي به.

ومن حجتهم أيضًا أن قالوا: هذا قضاء من رسول الله على بالمرفق، وقوله على الله على الله على الله على الله عن طيب نفس منه ». إنما هو على التمليك والاستهلاك، وليس المرفق من ذلك، وكيف يكون منه والنبي على فرق بين ذلك، فأوجب أحدهما، ومنع من الآخر.

واحتجوا أيضًا بأن عمر بن الخطاب قضى بذلك على محمد بن مسلمة ، للضحاك ابن خليفة في ساقية يسوقها الضحاك في أرض محمد بن مسلمة ،

وقال له: والله ليمرن بها ولو على بطنك، - لامتناعه من ذلك، ولو لم يكن ذلك واجبًا عند عمر، ما أجبره على ذلك؛ ولو كان من باب لايحل مال امرىء مسلم إلا عن طيب نفس منه، ما قفى به عمر على رغم محمد بن مسلمة. وكذلك قفى عمر لعبدالرحمن ابن عوف على عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري - جد عمرو بن يحيى المازني، مثل ما قضى به للضحاك بن خليفة على محمد بن مسلمة.

وهذا يدلك على أن ذلك من قضاء عمر مستفيض متردد.

روى مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن الضحاك بن خليفة ساق خليسجًا له من العريض، فأراد أن يمر به، في أرض محمد بن مسلمة، فأبي محمد، فقال له الضحاك: لم تمنعني؟ وهو لك منفعة، تشرب منه أولاً وآخرًا ولايضرك فأبي محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب، فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد: لا، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه، وهو لك نافع، تسقي به أولاً وآخرًا وهو لا يضرك؟ فقال محمد: لا والله. فقال عمر: والله ليمرن به ولو على بطنك.

وروى مالك أيضًا عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أنه كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف، فأراد عبد الرحمن بن عوف أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه، فسمنعه صاحب الحائط، فكلم عبد الرحمن عمر ابن الخطاب، فقضى لعبد الرحمن بن عوف بتحويله، قال مالك: والربيع: الساقية.

ومما احتج به أيضًا من ذهب مذهب الشافعي في هذا الباب، حديث يروى عن الأعمش، عن أنس، قال: استشهد منا غلام يوم أحد، فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول: أبشر، هنيئًا لك الجنة. فقال لها النبي ﷺ: «وما

⁽١) إسناده صحيح. الموطأ (٢/ ٧٤٦).

يدريك، لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه، ويمنع ما لا يضره؟ $^{(1)}$.

وهذا الحديث ليس بالقبوي، لأن الأعمش لا يصبح له سماع من أنس، وكان مدلسًا عن الضعفاء.

ومما احتج به أيضًا من ذهب مد هب الشافعي، ما وجدته في أصل سماع أبي رحمه الله أن محمد بن أحمد بن قاسم حدثهم، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا نصر بن مرزوق، قال حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا قيس بن الربيع، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله على الله على حائط جاره (٢).

قال أسد: وحدثنا قيس بن الربيع، عن منصور بن دينار، عن أبي عكرمة المخزومي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: « لا يحل لامريء مسلم أن يمنع جاره خشبات يضعها على جداره ». ثم يقول أبو هريرة: لأضربن بها بين أعينكم وإن كرهتم (٣).

قال أسد: وحدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن أبي

(١) إسناده ضعيف.

(٢) إسناده ضعيف .

رواه أحمد (١/ ٢٣٥) من طريق سفيان عن سماك به مـرفوعًا، قال: ﴿ من بنى بناء فليدعمه حائط جاره ﴾. وراية سماك عن عكرمة معروفة بالاضطراب .

ولكن له شاهد جيد أخرجه ابن ماجه (٢٣٣٧) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا قال: « لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة على جداره » .

(٣) إسناده ضعيف .

أبو عكرمة مجهول، ومنصور بن دينار ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم: « ليس به بأس « وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدى: « له أحاديث قليله وهو مع ضعفه يجمع حديثه، وقد روى عنه قوم ثقات » .

هريرة، أن رسول الله ﷺ: « نهى أن يمنع الرجل جاره أن يضع خشبة على جداره »(١) .

وزعم الشافعي أنه لم يرو عن أحد من المصحابة خلاف عمر في هذا الباب، وأنكر على مالك تركه لكل ما أدخل في موطئه من الآثار في باب القضاء بالمرفق، وقال: جعل في أول باب القضاء بالمرفق من موطئه حديث عمرو بن يحيى، عن أبيه، أن رسول الله على قال: «لا ضرر ولا ضرار». ثم أردفه بحديث ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي على المذكورين في في هذا الباب، وهو حديث ثابت؛ ثم أردف ذلك بحديثي عمر المذكورين في قصة ابن مسلمة، وقصة المازني مع الضحاك، وعبد الرحمن بن عوف؛ وكأنه جعل هذه الأحاديث مفسرة لقوله والله على الله ضرر ولا ضرار ». قال : ثم ترك ذلك كله.

قال أبو عمر: أما قول الشافعي إنه لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف ما روي عن عمر بن الخطاب في هذا الباب، فليس كما ظن، لأن محمد بن مسلمة من كبار الصحابة، وجلة الأنصار، وبمن شهد بدرًا. قد خالف عمر بن الخطاب في ذلك، وأبى مما رآه، وقال: والله لايكون ذلك. ومعلوم أن محمد بن مسلمة، لو كان رأيه ومذهبه في ذلك، كمذهب عمر، ما امتنع من ذلك؛ ولو علم أن ذلك من قضاء الله، أو من قضاء رسوله على الإيجاب للجار، لما خالفه؛ ولكن رآه على الندب خلافًا لمذهب عمر.

وإذا وجد الخلاف بين الصحابة في ذلك، وجب النظر، والنظر في هذه المسألة، يدل على صحة ما ذهب إليه مالك، ومن قال بقوله؛ والدليل على ذلك، قول رسول الله على : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم على بعض، ذلك، عني أموال بعضكم على بعض، ودماء بعضكم على بعض، وأعراض بعضكم على بعض حرام. وقال على إن الله حرم من المؤمن دمه وأعراض بعضكم على بعض حرام. وقال على الله عن الموال المرىء وماله وعرضه، وأن الإيظن به إلا الخير ». وقال على الله عن طيب نفس منه ».

⁽١) رواه البخاري (٥٦٢٧)، وأحمد (٢/ ٢٧٤) وغيرهما .

والأصول في هذا كثير جدًا، ولهذه الأصول الجسام، ولمثلها من الكتاب والسنة؛ حمل أهل العلم هذا الحديث على الندب والفضل والإحسان، لاعلى الوجوب، لتستعمل أخباره وسنته - يَهِ حَلَها، وهكذا يجب على العالم - ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

وأما قسول من قال في حديث أبي هريرة: لا يحل لامرىء أن يمسنع جاره؛ ونهى أن يمنع الرجل جاره، أن يضع خشبة في جداره، فليس بمن يحتج بنقله على مثل مالك ومن تابعه.

ويحتمل أن يكون: لا يحل في حقوق الجار منعه من ذلك، لأن منع ما لايضر، ليس من أخلاق الكرام من المؤمنين.

ومن الدليل أيضًا على صحة ما ذهب إليه مالك، وعملى أن الخلاف في هذه المسألة لم يزل من زمن عمر؛ قول أبي هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، وذلك في زمن الأعرج والتابعين؛ وهذا يدل على أن الناس لم يتلقوا حديثه على الوجه الذي ذهب إليه أبو هريرة من إيجاب ذلك، ومذهب أبي هريرة في هذا، كمذهب عمر؛ وفي المسألة كلام لمن خالفنا وعليهم، لم أذكره مخافة التطويل.

وقول عمر: لم تمنع أخاك ما لا يضرك؟ قال: وقد قبضى مالك للجار إذا

تغورت بئره، أن يسقي نخله وزرعه ببئر جاره، حتى يصلح بئره؛ وهذا أبعد من غرز الخشبة في جدار الجار - إذا لم يكن ضرر بالجدار، إلا أن يخاف عليه أن يوهن الجدار ويضر به، لم يجبر صاحب الجدار، وقيل لصاحب الخشب: احتل لخشبك.

ومثله حديث ربيع عبد الرحمن بن عوف في حائط المازني - قال: والربيع الساقية؛ فأراد عبد الرحمن بن عوف أن يحوله إلى موضع من الحائط، هو أقرب إلى أرضه؛ فمنعه صاحب الحائط، فقضى عمر لعبد الرحمن بتحويله.

قال: وهذا أيضاً يجبر عليه بالقضاء من أجل أن مسجرى ذلك الربيع، كان ثابتًا في الحائط لعبد الرحمن، وقد استحقه فأراد تحويله إلى ناحية أخرى، هي أقسرب عليه وأرفق بسصاحب الحائط. قال: وأما الحديث الشالث في قصة الضحاك بن خليفة مع محمد بن مسلمة، فلم أجد أحداً من أصحاب مالك وغيره، يرى أن يكون ذلك لازمًا في الحكم لأحد على أحد؛ قال: وإنما كان ذلك تشديداً على محمد بن مسلمة، ولاينبغي أن يكون أحق أحد بمال أخيه منه إلا برضاه؛ قال وليس مثل هذا حكم عمر في ربيع عبد الرحمن بن عوف لأن هذا لم يكن له في حائط محمد بن مسلمة طريق ولا ربيع، قال: وهذا أحسن ما سمعت فيه.

قال أبو عسمسر: هذا كله كلام ابن حبيب، والخطأ فيه والتناقض، أوضح من أن يحتاج إلى الكلام عليه – وبالله التوفيق.

,		
		,
		1

١٢ – باب القضاء في قسم الأموال

الك، عن ثور بن زيد الديلي أنه بلغه أن رسول الله على قال: «أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية، وأيما دار أو أرض أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام»(١).

قال أبو عسمسر: هكذا هذا الحديث في الموطأ لم يتجاوز به ثور بن زيد أنه بلغه عند جماعة رواة الموطأ والله أعلم.

ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ثور ابن زيد عن عكرمة عن ابن عباس تفرد به عن مالك بهذا الإسناد، وهو ثقة.

وقد روى هذا الحديث مسندًا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ رواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس.

ورواه ابن عيينة عن عمرو عن النبي ﷺ مرسلاً.

أخبرنا عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن مسرور قال حدثنا عيسى بن مسكين قال حدثنا ابن سنجر قال حدثناموسى بن داود قال حدثنا محمد بن مسكين قال حدثنا ابن سنجر قال حدثناموسى عن ابن عباس قال رسول مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «كل قسم قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وكل شيء أدركه الإسلام ولم يقسم فهو على قسم الإسلام».

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى قـال أخبرنا محمد بن عمر بن علي بن حرب قال أخبرنا علي بن حرب قال حدثنا سـفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار

⁽۱) صحيح .

أخرجه البيهـقى (٩/ ١٢٢) موصولا من طريق إبراهيم بن طهمـان عن مالك وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن ماجه (٢٧٤٩) وفيه ابن لهيعة، وهو V بأس به فى الشواهد .

قال، قال النبي عليه السلام: « أيما ميراث من الجاهلية اقتسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية، وما أدرك الإسلام فهو على قسم الإسلام».

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا إبراهيم ابن عبد الرحيم قال حدثنا موسى بن داود قال حدثنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله عنه « كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام ولم يقسم فهو على قسم الإسلام» (١).

قال أبو عمر: قال المزني: سألت الشافعي عن أهل دار الحرب يقتسمون ميرانًا من العقار وغيره ويملك بعضهم على بعض بذلك القسم ثم يسلمون فيريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسم على قسم الإسلام فقال: ليس ذلك له. فقلت له: وما الحجة في ذلك؟ فقال: الاستدلال بمعنى الإجماع والسنة. قلت: وأين ذلك؟ فذكر حديث مالك عن ثور بن زيد هذا. قال: ونحن نرويه متصلاً ثابتًا بهذا المعنى قال: وأما الإجماع فإن أهل دار الحرب إذا سبا بعضهم بعضًا وقتل بعضهم بعضًا ثم أسلموا أهدرت الدماء وملك كل واحد منهم ما كان قد ملكه قبل الإسلام من الرقيق الذي استرقهم، وسائر الأموال، فما ملكوه بالقسم في الجاهلية حق وأولى أن يثبت من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حراً.

وقال ابن وهب: سألت مالكًا عن تفسير حديث النبي ﷺ: « أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية » فقال لي: هو كذلك، أيما دار في الجاهلية قسمت ثم أسلم أهلها فهم على قسمتهم يومئذ، وأيما دار في الجاهلية لم تزل بأيدي أصحابها لم يقتسم وها حتى كان الإسلام فاقتسموها في الإسلام فهو على قسم الإسلام؟ فقلت لمالك: أرأيت النصراني يموت ويترك ولدا نصرانيًا ثم يموت فيسلم بعض ولده قبل قسم ميراثهم، فقال مالك: ليس

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۹۱٤)، وابن ماجه (۲٤۸٥) من طريق مـحمد بن مسلم الطائفي وهو صدوق يخطئ، وسفيان ابن عيينة أوثق منه في عمرو بن دينار .

هذا من هذا في شيء. إنما يقسم هؤلاء من أسلم منهم ومن لم يسلم على حال قسمهم يوم مات أبوهم .

وقال إسماعيل بن إسحاق في كتاب الفرائض له: معنى هذا الحديث والله أعلم أن أهل الجاهلية كانوا يقتسمون المواريث عملي خلاف فرائضنا، فإذا اقتسموا ميرانًا في الجاهلية ثم أسلموا بعد ذلك فهم على ما أسلموا عليه، كما يسلم على ما صار في يد كل واحد منهم وحازه من المغصوب والدماء وغيير ذلك، فكذلك كلما اقتسموا من المواريث. فإذا أسلموا قبل أن يبرموا في ذلك شيئًا، عملوا فيه بأحكام المسلمين. وأما مواريث أهل الإسلام فقد استقر حكمها يوم مات الميت قسمت او لم تقسم، وهم فيما لم يقسم على حسب شركتهم وعلى قدر سهامهم. قمال إسماعيل: وأحسب أهل الجاهلية لم يكونوا يعطون الزوجـة ما نعطيهـا، ولا يعطون البنات ما نعطيـهن، وربما لم تكن لهم مواريث معلومة يعملون عليها. قال: وقد حدثنا أبو ثابت عن ابن القاسم قال سألنا مالكًا عن الحديث الذي جاء أيما دار قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وأيما دار أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام فقال مالك: الحديث لغير أهل الكتاب، وأما النصاري واليهود فهم على مواريثهم، لا ينقل الإسلام مواريشهم التي كانوا عليها، قال إسماعيل: قول مالك هذا، على أن النصاري واليهود لهم مواريث قلد تراضوا عليها وإن كانت ظلمًا. فإذا أسلموا على ميراث قد مضى فهم كـما لو اصطلحوا عليه، ثم يكون ما يحدث من مواريثهم بعد الإسلام على حكم الإسلام.

حدثنا خلف بن قاسم قال حدثنا محمد بن أحمد بن كامل قال حدثنا أبن وهب قال أحمد أبن محمد بن الحجاج قال حدثنا زيد بن البشر قال حدثنا أبن وهب قال سمعت الليث يقول في قول النبي على إلى المالام قسم الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما كان من قسم أدركه الإسلام قبل أن يقسم فهو على قسم الإسلام» إن ذلك يكون أبدًا في الإسلام. فلو أن نصرانيًا هلك وترك ولدًا له نصرانيًا ثم أسلموا جميعًا قبل القسم، قسم بينهم الميراث على قسم مواريث المسلمين. ولو أنهم قسموا قبل أن يسلموا لكانت مواريثهم على قسم الجاهلية.

قال وإن أسلم بعضهم ولم يسلم بعض فإن القسم بينهم على قسم الجاهلية لأنهم إنما ورثوه يوم مات وهم على دينهم.

قال أبو عسمسر: اختلف أصحاب مالك في معنى هذا الحديث فروى ابن القاسم عن مالك أنه قال إنما ذلك في مشركي العرب والمجوس فقط وأما اليهود والنصارى فهم على قسمتهم.

قال أبو عسر: فالوثني والمجوسي ومن لا كتاب له عنده في هذه الرواية إذا مات وله ورثة على دينه فلم يقتسموا ميراثه حتى أسلموا، اقتسموه على شريعة الإسلام، لأنهم في وقت القسمة مسلمون. ولا كتاب لهم في قتسمون ما وجب لهم من ميراثهم عليه. وأما الكتابي على هذه الرواية إذا مات وله ورثة على دينه فلم يقتسموا ميراثه حتى أسلموا، فإنهم يقتسمونه على حسب ما وجب لكل واحد منهم في دينه وشريعته في حين موت موروثهم، لأن الميراث حيتذ وجب، واستحق كل واحد منهم ما استحقه بموت موروثه لا يزاح أحد منهم عما استحقه في دينه الذي قد أقررناه عليه.

وروى ابن نافع وأشهب وعبد الملك بن عبد العنزيز ومطرف عن مالك أن ذلك في الكفار كلهم، المجوس ومشركي العرب وأهل الكتاب وجميع أهل الملل. وهذا أولى لما فيه من استعمال الحديث على عمومه في أهل الجاهلية، ولأن الكفر لا تفترق أحكامه لاختلاف أديانه ألا ترى أن من أسلم من جميعهم أقر على نكاحه ولحقه ولده. وعند مالك وجميع أصحابه أن أهل الكفر كلهم سواء مجوسًا كانوا أو كتابيين في مقاتلتهم وضرب الجزية عليهم وقبولهم منهم وإقرارهم على دينهم. وقد جمعهم الله عز وجل في الوعيد والتخليد في النار، وشملهم اسم الكفر فلا يفرق بين شيء من أحكامهم، إلا ما قام الدليل عليه، فيكون مخصوصًا بذلك الدليل الذي خصه، كأكل ذبائح الكتابيين ومناكحتهم دون سائر أهل الكفر بما نص عليه من ذلك ومحال أن يكونوا جماعة مؤمنين كلهم يقتسمون ميراثهم على شريعة الطاغوت ومنهاج الكفر وهذا قول ابن كلهم يقتسمون ميراثهم على شريعة الطاغوت ومنهاج الكفر وهذا قول ابن

وكل من قال بهذا الحديث لم يفرق بين الكتابيين وغيرهم إلا ماذكرنا. وقد أبى قوم من القول به، والحجة تلزمهم به. لأنه حديث قد وصله من ليس به بأس وهو معمول به عند أهل المدينة ومكة.

وقد روى أصبغ عن ابن القاسم أنه سئل عن قــول رسول الله ﷺ: «أيما دار قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وأيما دار أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام»، قلت: أيسريد بهذا مشركي العرب أم يكون في اليهود والنصاري، فقال: تفسيره عندي أن كل ورثة ورثوا دارًا على مجوسية أو يهودية أو نصرانية فلم يقسموا حـتى أسلموا، فإن مواريثهم ترجع في قسم الدار على سنة فرائض الإسلام. وإن كانوا قد اقـتسموا وهم على يهوديتهم أو مجوسيتهم مضى ذلك القسم ولم يعد بينهم اتباعًا للحديث وأخذا به. قلت له: فإن أسلم بعضهم قبل أن يقتسموا فدعا من أسلم منهم إلى أن يقتسموا على فسرائض الإسلام، ودعما من لم يسلم منهم إلى التمسك بفرائض أهل دينهم كيف الحكم بينهم؟ فقال: يقرون عملي قسم أهل دينهم ما بقي منهم واحد لم يسلم ولايجبرون على غيير ذلك إلا أن يتراضوا على حكم من حكام المسلمين فحكم بينهم بكتاب الله. هكذا ذكره ورواه مطروح بن محمد بن شاكر عن أصبغ. وروى ابن وهب قال: قلت لمالك: النصراني يموت وله ولد نصارى فيسلم بعض ولده بعد موته قبل قسم الميراث فقال: من أسلم منهم ومن لم يسلم على حال واحدة في قسمتهم يوم مات أبوهم. إن كان للذكر في قسمتهم مـثل حظ الأنثى لم يكن لمن أسلم إلا ذلك؟ إنما يقسمـون علـى قسم النصرانية. وإن كان قد أسلم بعضهم فلا يقسم لمن أسلم منهم إلا ما وجب له قبل أن يسلم يوم مات أبوه. قال: وقال مالك في النصراني يموت وله أولاد مسلمون ونصارى فيسلم النصراني منهم قبل قسم الميراث فقال: إنما يكون ميراثه لمن كان على دينه يوم مات وليس لمن كان مسلمًا قبل موته شيء. ولو أسلم النصراني وله أولاد مسلمون ونصارى ثم مات فأسلم ولده النصارى بعد موته قبل القسم لم يكن لهم من ميسراته شيء، فقلت لمالك والعتاقة كذلك فقال نعم. من أعتق بعد الموت فلا شيء له وإن كان قبل القسم ؟. قال أبو عسمر: بهذا قال الشافعي وجمهور أهل العلم وروي ذلك عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وسليسمان بن يسار والزهري، كلهم يقول: من أسلم أو أعتق بعد الموت فيلا ميراث له ولا قسم، والزهري، كلهم يقول: من أسلم أو أعتق بعد الموت فيلا ميراث له ولا قسم، لأن الميراث قد وجب في حين الموت لمن وجب من عصبة أو بيت مال المسلمين أو سائر ورثته، وهو قول الكوفيين والحجازيين وجمهور العلماء أن الميراث إنما يقع ويجب بموت الموروث في حين موته، كالرجل المسلم بموت وله أولاد نصارى ثم يسلمون بعد، فلا حق لهم في ميراثه وقد وجب بموته لوارث مسلم إن كان له غيرهم، وإلا فلبيت مال المسلمين، إلا ما روي عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري وطائفة من فقهاء التابعين بالبصرة خاصة. فإن ابن أبي عمر ذكر عن ابن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت أبا الشعثاء يقول إذا مات الرجل وتبرك ابنًا له مملوكًا فأعتق أو نصرانيًا فأسلم من قبل أن يقتسم ميراثه ورثته. قال سفيان سمعت عمرو بن دينار يقول أظن أبا الشعثاء أخذه من قبل رسول الله ﷺ: «أيما ميراث من ميراث الجاهلية اقتسم في الجاهلية فهو على قسم الإسلام » .

قال سفيان بن عيينة: حدثنا داود بن أبي هند قال سألت سعيد بن المسيب عن الميراث إذا أسلم أو أعتق الـوارث بعد الموت، فقال سعيد يرد الميراث إلى أهله. يقول لايرث وإن أعتق قبل أن يقسم الميراث، لأن أباه وهو عبد مملوك.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قراءة مني عليه أن قاسم بن أصبغ حدثهم قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد السلام قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا شعبة قال سألت الحكم وحمادًا عن رجل أسلم على ميراث، فقالا ليس له شيء.

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وابن أبي ليلى إن مات مسلم وله ولد نصارى ثم أسلموا ولم يقسم ميراثه حتى أسلموا فلا حق لهم، وقعت المواريث قبل أن يسلموا. قال وأخبرنا معمر عن الزهري سمعه يقول إذا وقعت المواريث فمن أسلم على ميراث فلا شيء له ومن حديث شعبة قال أخبرني

كتاب القضاء

حصين قال رأيت شيخًا يتوكأ على عصا فقيل لي هذا وارث صفية بنت حيي بن أخطب أسلم على ميراثها بعد موتها قبل أن يقسم فلم يورث.

قال أبو عـــمـــر: على هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث ومن قال بقولهم.

وقد جاء عن عمر وعثمان رضي الله عنهما في هذا الباب شيء موافق لقول أبي الشعثاء ليس عليه العمل عند الفقهاء فيما علمت. وهو حديث حدثناه أحمد بن فتح قال حدثنا ابن أبي رافع قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن أبي قلابة عن حسان ابن بلال المزني عن يزيد بن قتادة أن إنسانًا مات من أهله وهو على غير دين الإسلام قال فورثته ابنته دوني، وكانت على دينه. ثم إن جدي أسلم وشهد مع رسول الله على خينًا فتوفي وترك نخلاً فأسلمت فخاصمتني في الميراث إلى عثمان بن عفان، فحدث عبد الله بن الأرقم أن عمر قضى أنه من أسلم على عيراث قبل أن يقسم فإنه يصيبه، فقضى له عثمان فذهبت بالأولى وشاركتني في الأخرة. قال إسماعيل هذا حكم لايحتمل فيه على مثل حسان بن بلال ويزيد بن قتادة (۱) لأن فقهاء الأمصار من أهل المدينة والكوفة على خلافه، ولأن ظاهر القرآن يدل على أن الميراث يجب لأهله في حين موت الميت.

قال أبو عسمسر: كان عثمان رحمه الله يقول في هذا الباب بما عليه الفقهاء اليوم حتى حدثه عبد الله بن أرقم عن عمر بن الخطاب أنه ورث قومًا أسلموا قبل قسم الميراث وبعد موت الموروث فرجع إلى هذا القول وقال به، وتابعه على ذلك ثلاثة من فقهاء التابعين بالبصرة، وهم الحسن وجابر بن زيد وقتادة .

⁽۱) حسان بن بلال وثقه على بن المدينى، وروي عنه جماعة. أما يزيد بن بن قستادة العنزى فقد ذكره البخارى فى تاريخه، وكذا ابن أبى حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وهذا الأثر أخرجه سعيد بن منصور من طريق يزيد بن قتادة .

وقال الحسن: فإن قسم بعض الميراث ثم أسلم ورث مما لم يقسم ولم يرث مما قسم وحجة من قال هذا القول حديث هذا الباب.

وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان ابن بلال عن يزيد بن قتادة العنزي عن عبد الله بن الأرقم كاتب عمر أن عمر بن الخطاب قال من أسلم على ميراث قبل أن يقسم صار الميراث له بإسلامه واجبًا. وروى عبد الوارث عن كثير بن شنظير عن عطاء أن رجلاً أسلم على ميراث على عهد النبي علي قبل أن يقسم، فأعطاه رسول الله علي نصيبه منه.

وروى يزيد ابن زريع عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن زيد بن قتادة قال توفيت أمنا مسلمة ولي إخوة نصارى فأسلموا قبل أن يقسم الميراث، فدخلنا على عثمان فسأل كيف قضى في ذلك عمر فأخبر فأشرك بيننا. وروى وهيب عن يونس عن الحسن قال من أسلم على ميراث قبل أن يقتسم فهو أحق به.

قال أبو عمر: حكم من أعتق عندهم قبل القسم كحكم من أسلم .

واختلف في ذلك عن الحسن، فقال مرة: هو بمنزلة من أسلم، وقال مرة أخرى من أسلم ورث ومن أعتق لم يرث، لأن الحديث إنما جاء فيمن أدرك الإسلام. وهو قول إياس بن معاوية وحميد وروى أبو زرعة الرازي قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن حميد عن الحسن قال العبد إذا أعتق على ميراث قبل أن يقسم فهو أحق به. وبه قبال أبو زرعة فيمن أسلم على ميراث قبل أن يقسم أنه له. وخالفه أبو حاتم فقال ليس له من الميراث شيء. وروى أبو نعيم عن محمد بن راشد عن مكحول في المملوك يموت ذو قرابته ثم يعتق قبل أن يقسم الميراث فإنه يرثه. وروى ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري في العبد يعتق على الميراث قال ليس له شيء. وروى عن معمر عن الزهري في العبد يعتق على الميراث قال ليس له شيء. وروى خماد بن سلمة عن حميد قال: كان إياس بن معاوية يقول: أما النصراني يسلم فنعم وأما العبد يعتق فلا. قال وبه قال حميد فيمن أعتق أو أسلم على ميراث قبل أن يقسم، يعني أنه فرق بين العتق والإسلام في ذلك.

قال أبو عسمسر: لا حجة في هذا الحديث لمن قال بقول جابر بن زيد، لأنه إنما ورد في كيفية قسمة من أسلم على ميراث لا في توريث من لا يجب له ميراث، وقد قال علي الله لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم الوعلى هذا الحديث العسمل عند جماعة الفقهاء بالحجاز والعراق والشام والمغرب. وسيأتي ذكر هذا الحديث في باب ابن شهاب عن علي بن حسين من هذا الكتاب إن شاء الله (۱). وذكر إسماعيل قال حدثنا محمد بن المنهال قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم قال: من أسلم على ميراث قبل أن يقسم أو أعتق على ميراث قبل أن يقسم فليس لواحد منهما شيء. وجبت الحقوق لأهلها حيث مات. قال وحدثنا حجاج بن منهال قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا داود عن سعيد بن المسيب قال: إذا مات الميت يرد الميراث لأهله.

قال أبو عسمر: وحكم العين والمتاع وسائر الأموال حكم العقار المذكور في حديث مالك الدار والأرض، لأن رسول الله والما قي غير حديث مالك مما قد ذكرناه في هذا الباب. « وأيما شيء وأيما ميراث من ميراث الجاهلية » وذلك عام في كل ما وقع عليه اسم شيء واسم ميراث وهذا لا خلاف فيه بين العلماء فأغنى ذلك عن الكلام فيه.

* * *

⁽١) تقدم. انظر كتاب الفرائض، باب (٣) ميراث أهل الملل .



١٣ – باب القضاء في الضواري والحريســـة

(۱/۱۱) ۱- مالك، عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى رسول الله وان على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها(۱).

قال أبو عسمسر: هكذا رواه جميع رواة الموطأ فيما علمت مرسلا، وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب عن ابن شهاب أيضاً هكذا مرسلا، إلا أن ابن عينة رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وحرام بن سعد بن محيصة، أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم فذكر مثله بمعناه، وجعل مع حرام بن سعد، سعيد بن المسيب^(۲) ورواه ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، أنه بلغه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم مثل حديث مالك سواء. ولم يصنع ابن أبي ذئب شيئًا لأنه أفسد إسناده.

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حـرام بن محيصة عن أبيه عن النبي عليه المراه النبي عليه المراه النبي المراه النبي المراه النبي المراه الله عبد الرزاق على ذلك، وأنكروا عليه قوله فيه عن أبيه.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر بن عبدالرزاق التمار قال: سمعت أبا داود يقول: لم يتابع أحد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن أبيه.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۵۷۰)، وابن ماجه (۲۳۳۲) وغيرهما من طريق ابن شهاب عن حرام عن البراء بن عازب به، وحرام لم يسمع من البراء قاله ابن حبان .

⁽٢) وأخرجه النسائى فى الكبرى (٤١٢/٣) من طريق محمد بن ميسرة عن الزهرى عن سعيمد بن المسيب، وقال: « محمد بن ميسرة ضعيف ». ولكن ابن معين وثقه، وعلى ابن المدينى، وأبو داود، وقال ابن عدى: « هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم ».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٥٦٩) وغيره .

هكذا قال أبو داود لم يتابع عبد الرزاق، قال محمد بن يحيى الذهلي، لم يتابع معمر على ذلك، فجعل محمد بن يحيى الخطأ فيه من معمر، وجعله أبو داود من عبد الرزاق. على أن محمد بن يحيى لم يرو حديث معمر هذا، ولا ذكره في كتابه في علل حديث الزهري، إلا عن عبد الرزاق لاغير.

ثم قال محمد بن يحيى ، اجتمع مالك، والأوزاعي، ومحمد بن إسحق وصالح بن كيسان، وابسن عيينة، على رواية هذا الحديث عن الزهري عن حرام، لم يقولوا عن أبيه، إلا معمراً فإنه قال فيه عن أبيه، فيما حدثنا عنه عبد الرزاق، إلا أن ابن عيينة جمع إلى حرام سعيد بن المسيب، قال وأما حديث كسب الحجام فمحفوظ فيه عن أبيه، وقال فيه محمد بن إسحق عن أبيه عن جده، هذا كله كلام محمد بن يحيى.

قال أبو عسر: هذا الحديث وإن كان مسرسلاً، فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة، وحدث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقوه بالقبول، وجرى في المدينة به العمل، وقد زعم الشافعي أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب، فألفاها صحاحًا. وأكثر الفقهاء يحتجون بها. وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث.

حدثني عبد الله بن محمد قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال: حدثنا المقدام بن داود قال: حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال مالك: وماأفسدت المواشي والدواب من الزروع والحوائط بالليل فضمان ذلك على أهلها. وما كان بالنهار فلا شيء على أصحاب الدواب، ويقوم الزرع الذي أفسدت بالليل على الرجاء والخوف، قال والحوائط التي تحرس والتي لا تحرس سواء. والمحظر عليه وغير المحظر سواء. يغرم أهلها ما أصابت بالليل بالغًا ما بلغ وإن كان أكثر من قيمتها.

قال مالك فإذا انفلتت دابة بالليل فوطئت على رجل نائم لم يغرم صاحبها شيئًا، وإنما هذا في الحوائط والزرع والحرث.

قال: وإذا تقدم إلى صاحب الكلب الضاري أو البعير أو الدابة فما أفسدت

كتاب القضاء

ليلاً أو نهارً فعليهم غرمه، وقال ابن القاسم ما أفسدت الماشية بالليل فهو في مال ربها، وإن كان أضعاف قيمتها، لأن الجناية من قبله، إذ لم يربطها وليست الماشية كالعبيد. حكاه سحنون وأصبغ وأبو زيد عن ابن القاسم.

وحدثني أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي قال: حدثني أبي قال: حدثنا أسلم بن عبد العزيز قال: حدثني المزني قال: قال الشافعي، والضمان عن البهائم بوجهين، أحدهما ما أفسدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها، وما أفسدت بالنهار لم يضمنوا. واحتج بحديث مالك، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة المذكور في هذا الباب، وبحديث ابن عيينة فيه على حسب ما أوردناه عنه.

قال والوجمه الثاني إذا كسان الرجل راكبًا فسأصابت بيدها، أو بسرجلها، أو فيها، أو ذنبها، من كسر وجسرح فهو ضامن له، لأن عليه منعها في تلك الحال من كل ما تتلف به أحدًا.

قال أبو عسمسر: قد مضى القول في ضمان ماجنته البهائم مستوعبًا كافيًا مهذبًا في باب ما رواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب من هذا الكتاب عند قوله ﷺ جرح العجماء جبار، فأغنى عن إعادته ههنا(۱).

فأما فساد الزروع والحوائط والكروم فقال مالك والشافعي وأهل الحجاز في ذلك ما ذكرناه عنهم، في هذا الباب، وحجتهم حديث البراء بن عازب المذكور فيه مع مادل عليه القرآن في قصة داود وسليمان ﴿إِذَ يحكمان في الحرث إِذَ نفشت فيه غنم القوم ﴾ ولا خلاف بين أهل اللغة أن النفش لايكون إلا بالليل. وكذلك قال جماعة العلماء بتأويل القرآن. وقال الله عز وجل لمحمد عليه عند ذكر من ذكر من أنبيائه في سورة الانعام: ﴿ أُولئك الذين هدى الله فبهداهم أقتده ﴾ فجاز الاقتداء بكل ما ورد به القرآن من شرائع الأنبياء، إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له، من نسخ في الكتاب أو سنة واردة عن النبي عليه ذلك مايجب التسليم له، من نسخ في الكتاب أو سنة واردة عن النبي عليه

⁽١) انظر كتاب العقول، باب جامع العقل .

بخلاف ذلك تبين مراد الله، فيعلم حينئذ أن شريعتنا مخالفة لشريعتهم، فتحمل على ما يجب الاحتمال عليه من ذلك وبالله التوفيق.

وهذه مسئلة من مسائل الأصول قد ذكرناها في موضعها، وأوردنا الاختلاف فيها والله المستعان، لا شريك له.

وقد قال جمهور فقهاء الحجاز بحديث البراء بن عازب في هذا الباب.

وقال الليث بن سعد: يـضمن رب الماشيـة كلما أفـــدت بالليل والــنهار، ولا يضمن أكثر من قــيمة المـاشية، ولا أعلم من أين قــال الليث هذا، إلا أن يجعله قيــاسًا على العبد الجاني، إنه لا يفتك بأكثر من قيمته، ولا يلزم سيده جنايته بأكثر من قيمته، وهذا ضعيف الوجه.

واختلف فيه عن الشوري، فروى ابن المبارك عنه، أن لا ضمان على صاحب الماشية، وروى الواقدي عنه في شاة وقعت في غزل حائك بالنهار، أنه يضمن، وقال الطحاوي تصحيح الروايتين عن الثوري، أنه إذا أرسلها سائبة ضمن، وإذا أرسلها محفوظة لم يضمن بالليل ولا بالنهار.

واختلف أصحاب داود في هذا الباب، فقال بعضهم بقول مالك والشافعي، وقال بعضهم لا ضمان على رب الماشية والدابة، لا في ليل ولا في نهار، ولا على الراكب والسائق والقائد، إلا أن يتعدى في إرسالها وربطها في موضع لايجب له ربطها فيه، أو يعنف عليها في السياق فيضمن بجناية نفسه، وأما إذا لم يكن له في ذلك سبب فلا ضمان عليه، لقوله على العجماء جبار إنما معناه على ما قدمنا في بعض المتلفات دون بعض لحديث البراء بن عازب. وهو حديث مشهور وصحيح من حديث الاثمة الثقات مع عمل أهل المدينة به، وسائر أهل الحجاز، وهم يروون حديث « العجماء جرحها جبار »، وعنهم نقل، وليس له مخرج إلا عن أهل المدينة، فكيف يجهلون معناه وهم رواته، مع علمهم وموضعهم من الفقه والفهم. هذا ما لا يظنه ذو فهم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا ضمان على أرباب البهائم فيما تفسده أو تجنى

كتاب القضاء كتاب القضاء

عليه لافي ليل ولا في نهار، إلا أن يكون راكبًا أو سائقًا أو قائدًا. وحجتهم في ذلك قوله على: «العجماء جرحها جبار» ومن حجتهم أيضًا أن الذمة بريئة لايثبت فيها شيء إلا بما لا مدفع فيه، وجعلوا حديث جرح العجماء جبار معارضًا لحديث البراء بن عازب، وليس كما ذهبوا إليه، لأن التعارض في الآثار، إنما يصح إذا لم يمكن استعمال أحدهما إلا بنفي الآخر. وحديث العجماء جرحها جبار معناه على الجملة لم يخص حديث البراء، وتبقى له أحكام كثيرة على حسب ما ذكرناها فيما سلف من كتابنا هذا. لأن رسول الله وأحكام كثيرة على حديث واحد العجماء جرحها جبار نهارًا لا ليلاً. وفي الزرع والحوائط والحرث دون غيره لم يكن هذا مستحيلاً من القول. فكيف يجوز أن يقال في هذا متعارض. وإنما المتعارض والمتضاد المتنافي الذي لايثبت بعضه إلا بنفي بعض. وإنما هذا من باب المجمل والمفسر. ومن باب العموم والخصوص. وقد بين ذلك في كتاب الأصول بما فيه كفاية.

والفرق عند أهل العلم في حديث البراء وحديث أبي هريرة في العجماء وبين ما تتلفه العجماء ليلاً من الزرع والحرث وبين ما تتلفه نهاراً أن أهل المواشي، بهم ضرورة إلى إرسال مواشيهم لترعى بالنهار، ولأهل الزرع حقوق في أن لا تتلف عليهم زروعهم. والأغلب عندهم أن من له الزرع يتعاهده بالنهار ويحفظه عمن أراده. لانتشار البهائم للرعي وغيره، فجعل حفظ ذلك بالنهار على أهل الزرع، لأنه وقت التصرف في المعاش والرعي، وحفظ الأموال، وإرسال الدواب، والمواشي، وإذا أتلفت بالنهار من الزرع شيئا فصاحب الزرع إنما أوتي من قبل نفسه حيث لم يحفظه في الوقت الذي فصاحب الزرع إنما أوتي من قبل نفسه حيث لم يحفظه في الوقت الذي الأغلب من الناس أنهم يحفظونه فيه عن أراده. إذ لو منع الناس من ترك مواشيهم للرعي من أجل الزرع للحقتهم في ذلك مضرة ومشقة، فإذا جاء الليل فقد جاء الوقت الذي يرجع كل شيء إلى مواضعه، ويرجع أهل الزرع إلى منازلهم، ويرد أهل الماشية ماشيتهم إلى مواضعهم ليحفظوها فيها، فإذا الركوها ليلاً حتى أفسدت فالجناية من أهل المواشي، لا من أهل الزرع، لأن الأغلب أن الناس لايحفظون زروعهم بالليل لاستغنائهم عن ذلك، وعلمهم أن

المواشي بالليل ترد إلى أماكنها. فإذا فرط صاحب الماشية في ردها إلى منزله، أو فرط في ضبطها وحبسها عن الانتشار بالليل حتى أتلفت شيئًا، فعليه ضمان ذلك. إلا أن تكون الماشية ضالة أو نافرة، فلا يتهيأ لصاحبها ضمها ولا ردها إلى مكانها. فإذا كان كذلك لم يلزمه ضمان ما أتلفت بالليل - كما لا يلزمه ضمان ما أتلفت بالنهار. وأما السائق والسراكب والقائد فإنهم يضمنون ما أصابت الدابة استدلالاً بحديث البراء، لأن ذلك في معنى ما أتلفت بالليل. لأن الراكب يتهيأ له حفظ الدابة فعليه حفظها، ولامشقة عليه في ذلك وكذلك سائقها وقائدها، والأغلب أن الناس إذا ركبوا أو ساقوا أو قادوا، منعوا الدابة على أرادت من إتلاف أو غيره، فإذا لم يفعلوا ذلك فإنما أوتوا من قبل أنفسهم، فعليهم الضمان، إلا أن تكون الدابة قد غلبت الراكب أو القائد أو السائق، فلم يقدر عليها، فإذا كان كذلك فلا غرم عليه، ولا ضمان يلزمه، لأنه مغلوب عن حفظ ما أمر بحفظه، ولم يمكنه الدفع.

وخبر البراء بن عازب هذا في طرح الضمان عن أهل المواشي، فيما أتلفت ماشيتهم من زروع الناس نهارًا إنما معناه عند أهل العلم إذا أطلقت للرعي، ولم يكن معها صاحبها، وأما إذا كانت ترعى ومعها صاحبها فلم يمنعها من زرع غيره، وقد أمكنه ذلك حتى أتلفته فعليه الضمان. لأنه لا مشقة عليه في معنى الراكب والسائق وبالله العصمة والتوفيق.

أخبرنا خلف بن سعيد قال حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا أحمد ابن خالد قال: حدثنا إسحق بن إبراهيم قال: أنبأنا عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن محيصة عن أبيه أن ناقة للبراء دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى النبي على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل.

وبه عن عبد الرزاق قال: أنبأنا ابن جريج عن ابن شهاب قال: حدثني أبو أمامة ابن سهل بن حنيف، أن ناقة دخلت في حائط قوم فأفسدت فيه فذهب أصحاب الحائط إلى النبي عَلَيْ ، فقال النبي عَلَيْ : «على أهل الأموال حفظ

أموالهم نهاراً»(١)، بما معناه عند أهل العلم حفظ أموالهم بالنهار وعلى أهل الماشية حفظ ماشيتهم بالليل، وعليهم ما أفسدته .

قال: وأخبرنا معمر عن قتادة عن الشعبي، أن شاة وقعت في غزل حائك فاختصموا إلى شريح فقال الشعبي، انظروه. فإنه سيسألهم أليلاً وقعت فيه أم نهارًا؟ ففعل. ثم قال إن كان بالليل ضمن، وإن كان بالنهار لم يضمن، ثم قرأ شريح ﴿ إِذْ نَفْسَت فيه غنم القوم ﴾ قال: فالنفش بالليل. والهمل بالنهار، قال وأخبرنا معمر عن الزهري قال: النفش بالليل والهمل بالنهار، وقال معمر وابن جريج بلغنا أن حرثهم كان عنبًا.

قرأت على أحمد بن عبد الله بن محمد، حدثكم الميمون بن حمزة؟ قال: نعم. حدثنا قال حدثنا الطحاوي قال: أنبأنا المزني قال، حدثنا الشافعي قال: أنبأنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وحرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله على أهل الأموال حفظ أموالهم بالنهار وعلى أهل المأشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل، أو قال ما أصابت مواشيهم بالليل.

وحدث عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا محمد بن بكر بن محمد قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا محمود بن خالد قال: حدثنا الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء بن عازب قال: كانت لنا ناقة ضارية فدخلت حائط قوم فأفسدت فيه فكلم رسول الله على فقضى أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها، وإن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل، قال أبو داود وكذلك رواه الوليد عن الأوزاعي، قال ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه عن النبي عبد الرزاق، ولم يتابع أحد عبدالرزاق على رواية عن حرام بن محيصة عن أبيه، ذكره أبو داود في كتابه المفرد، وفي رواية الأوزاعي، عن الزهري، في

⁽١) إسناده صحيح. رواه عبد الرزاق (١٠/ ٨٢) .

هذا الحديث كانت لنا ناقة ضارية. ولاأعلم وجهًا لمن فرق من أصحابنا بين الضارية وغيرها من جهة الأثر. ولا صحيح النظر، وأما من تقدم إليه بالنهي فلم ينته عن كف عادية ضارية فمن قبله أتى لامن قبل ضارية والله أعلم.



١٤ – باب ما لا يجوز من النحل

۱- مالك، عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير: أن أباه أتى به رسول الله على فقال: إني نحلت ابني هذا غلامًا كان لي، فقال رسول الله على: « أكل ولدك نحلته مثل هذا؟» قال: لا، قال رسول الله على: « فارجعه»(۱).

قال أبو عمر: قال صاحب كتاب العين: النحل والنحلة العطاء بلا استعاضة، ونحل المرأة مهرها.

وقال أبو عبيدة: صدقاتهن مهورهن عن طيب نفس منكم، وقال غيره: نحلة أي هبة من الله يعني أن المهور هبة من الله للنساء، وفريضة عليكم.

وهكذا روى هذا الحديث جماعة من أصحاب ابن شهاب بهذا الإسناد، وهذا المعنى، كلهم يقول فيه أن النبي و الله قال له: «فارجعه» وربما قال بعضهم: «فاردده» ولفظ حديث ابن شهاب هذا قوله: «فارجعه» قد تابعه عليه هشام بن عروة عن أبيه عن النعمان بن بشير، على اختلاف عن هشام في ذلك، وهذا حديث قد رواه جماعة عن النعمان بن بشير، منهم الشعبي. وغيره بألفاظ مختلفة توجب أحكامًا سنذكرها في هذا الباب إن شاء الله.

فأما حديث عروة بن الزبير فحدثناه عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار قال حدثنا أبو داود قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: حدثني النعمان بن بشير، قال: أعطاه أبوه غلامًا، قال له رسول الله على « ما هذا الغلام؟ » قال: غلام أعطانيه أبي، قال: «أفكل إخوتك أعطاهم كما أعطاك؟» قال: لا، قال:

⁽١) رواه البخاري (٢٥٨٦)، ومسلم في الهبة (٩/١٦٢٣) وغيرهما من طريق مالك .

«فاردده»(١) ففي هذا الخبر: أنه خاطب بهذا القول النعمان بن بشير، وفي حديث ابن شهاب أنه خاطب بذلك أباه بشيرًا المعطي، وهو الأكثر والأشهر.

حدثنا محمد بن عبد الملك قال حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا سعدان بن نصر، قال: حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة عن أبيه عن النعمان بن بشير: أن أباه نحله نحلاً، فقالت أمه: أشهد عليه لابني رسول الله عليه النبي عليه النبي عليه الله مثل ما أعطيت هذا؟ قال: لا، قال: فكره رسول الله عليه أن يشهد له (٢).

ورواه سعد بن إبراهيم، فخالفه في هذه اللفظة.

قرأت على عبد الوارث أن قاسم ابن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا أبو قلابة قال حدثنا عبد الصمد قال حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن عروة بن الزبير عن النعمان بن بشير: أن أباه نحله نحلة فأتى النبي عليه ليشهده، فقال: «أكل بنيك أعطيت مثل هذا؟» قال: لا، فأبى أن يشهد له.

وفي هذا الحديث من الفقه جواز العطية من الآباء للأبناء وهذا في صحة الآباء لأن فعل المريض في ماله وصية، والوصية للوارث باطلة. وهذا أمر مجتمع عليه، يستغني عن القول فيه، وقد بينا هذا المعنى في باب ابن شهاب عن عامر بن سعد^(٣).

وفيه التسوية بين الأبناء في العطاء، لقوله: « أكل ولدك أعطية مثل هذا؟». واختلف الفقهاء في هذا المعنى: هل هو على الإيجاب أو على الندب؟ فأما مالك والليث والثوري والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه فأجازوا أن يخص بعض ولده دون بعض بالنحلة والعطية على كراهية من بعضهم، على ما يأتي من أقاويلهم في هذا الباب، والتسوية أحب إلى جميعهم.

⁽١) رواه مسلم في الهبة (١٦/١٦٢٣)، وأبو داود (٣٥٤٣) .

⁽٢) رواه النسائي (٦/ ٢٥٩).

⁽٣) كتاب الرصية، باب (٢) .

وكان مالك يقول: إنما معنى هذا الحديث الذي جاء فيه، فيمن نحل بعض ولده ماله كله (۱)، قال: وقد نحل أبو بكر رضي الله عنه عائشة دون سائر ولده (۲)، حكى ذلك عنه ابن القاسم وأشهب.

وقال الشافعي: ترك التفضيل في عطية الأبناء، فيه حسن الأدب ويجوز له ذلك في الحكم. قال: وله أن يرجع فيما وهب لابنه، لقول النبي على ذلك في الحكم. واستدل الشافعي بأن هذا الحديث على الندب، بنحو مااستدل به مالك رحمه الله، من عطية أبي بكر عائشة. وبما رواه داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان بن بشير، قال: نحلني أبي نحلاً، وانطلق بي إلى النبي الشعبي عن النعمان بن بشير، قال: «أكل ولدك نحلته مثل هذا؟» فقال: لا، قال: «أيسرك أن يكونوا لك في البر كلهم سواء؟» قال: نعم، قال: «فأشهد على هذا غيري» (٢) قال: وهذا يدل على صحة الهبة، لأنه لم يأمره بردها، وإنما أمره بتأكيدها بإشهاد غيره عليها، وإنما لم يشهد عليها لتقصيره عن أولى الأشياء به، وتركه الأفضل (٤).

وقال الثوري: لا بأس أن يخص الرجل بعض ولده بما شاء.

وقال أبو يوسف: لا بأس بذلك إذا لم يرد الإضرار، وينبغي أن يسوي بينهم: الذكر والأنثى سواء، وقد روي عن الثوري: أنه كره أن يفضل الرجل بعض ولده على بعض في العطية، وكره عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل: أن يفضل بعض ولده على بعض في العطايا. وكان إسحاق يقول مثل هذا، ثم

⁽١) وقد تعقب مالك في هذا انظر ما سننقله عن القرطبي بعد صفحات .

⁽٢) سياتي .

 ⁽۳) أخرجه البخارى (۲۰۸۷)، ومسلم فـــى الهبــة (۱۲۲۳/ ۱۳ - ۱۸)، وأبــى داود
 (۳) من طرق عن الشعبــى .

⁽٤) بل قد أمر ﷺ. برده، وأما قوله: «أشهد على هذا غيرى » فليس إذن بذلك، بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع « كذا قال ابن حجر ونقل عن ابن حبان أن: قوله « أشهد » صيغة أمر والمراد به نفى الجواز، وهو كقوله لعائشة « اشترطى لهم الولاء » ا هـ الفتح (٥/٤٥٢).

رجع إلى مثل قول الشافعي. وكل هـؤلاء يقول: إن فعل ذلك أحد نفذ، ولم يرد.

واختلف في ذلك عن أحمد بن حنبل، وأصح شيء عنه في ذلك ماذكره الخرقي في مختصره عنه، قال: وإذا فاضل بين ولده في العطية أمر برده، كما أمر رسول الله ﷺ فإن فات ولم يردده فقد ثبت لمن وهب له إذا كان ذلك في صحته .

وقال طاوس: لايجوز لأحد أن يفضل بعض ولده على بعض، فإن فعل لم ينفذ وفسخ، وبه قال أهل الظاهر، منهم داود وغسيره. وروي عن أحمد بن حنبل مثله.

وحجتهم في ذلك حديث مالك عن ابن شهاب المذكور في هذا الباب، قوله: «فارجعه» حملوه على الوجوب، وأبطلوا عطية الأب لبعض ولده دون بعض، لقوله على المرجعه، ولقوله في حديث جابر في هذه القصة: «هذا لا يصلح ولا أشهد إلا على حق»(۱) قالوا: وما لم يكن حقًا، فهو باطل، وقد قال بعضهم في هذا الحديث عن النعمان: «هذا جبور ولا أشهد على جور» ونحو هذا عما احتج به أهل الظاهر.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد ابن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يعلى، قال: حدثنا أبو حباب عن الشعبي عن النعمان بن بشير بهذا الحديث، قال: فقال رسول الله على : « يا بشير ألك ابن غير هذا؟ » قال: نعم، قال: « فوهبت له مثل الذي وهبت لهذا؟ » قال: « فلا تشهدني على جور » .

قال أحمد: وحدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد، عن حاجب بن الفضل بن المهلب عن أبيه، قال: سمعت النعمان بن بشير يخطب قال: قال

⁽١) رواه مسلّم في الهبة (١٩/١٦٢٤)، وأبو داود (٣٥٤٥) .

رسول الله ﷺ: ﴿ اعدلوا بين أبنائكم ﴾(١) حملوا هذا على الوجوب.

وحدثني محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن، قال حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل الأيلي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن طاوس قال: كان إذا سألوه عن الرجل يفضل بعض ولده، يقرأ: ﴿افحكم الجاهلية يبغون﴾.

قال سفيان: ونقلت عن طاوس أنه قال: لايجوز للرجل أن يفضل بعض ولده ولو كان رغيفًا محترقًا وبهذا الإسناد عن سفيان عن مالك بن مغول عن أبي معشر الكوفي، قال: قال إبراهيم:كانوا يحبون أن يسووا بينهم حتى في القبلة.

قال أبو عسمسر: أكثر الفقهاء على أن معنى هذا الحديث السندب إلى الخير والبر والفضل، لا أن ذلك واجب فسرضًا أن لا يعطي الرجل بعض ولده دون بعض، على ما ذهب إليه أهل الظاهر. والدليل على أن ذلك كذلك على الندب لاعلى الإيجاب عما احتج به الشافعي وغيره: إجماع المعلماء على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده، فإذا جاز أن يخرج جميع ولده عن ماله، جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم (٢).

وأما قصة النعمان بن بشير هذه، فقد روى في حديث الفاظ مختلفة، أكثرها تدل على أن ذلك على الندب لاعلى الإيجاب^(٣)، منها ما رواه داود بن أبي هند عن الشعبي عنه، مما قدمنا ذكره. ورواية حصين عن الشعبي في هذا الحديث نحو ذلك.

حدثنا عبد الله بن محمد بن راشد قال: حدثنا سعيد بن عشمان بن

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٥٤٤)، والنسائي (٦/ ٢٦٢) وإسناده صحيح .

⁽٢) قال في الفتح: ٩ ولا يخفي ضعفه لأنه قياس مع وجود النص .

 ⁽٣) اختلاف الألفاظ في هـذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد، وأما أن أنها تدل
 على الندب فلا يخفى ما في هذا القول .

السكن قال: حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا البخاري قال حدثنا حامد بن عمر، قال: حدثنا أبو عوانة عن حصين عن عامر، قال: سمعت النعمان بن بشير وهو على المنبر، يقول: أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله، فأتى رسول الله على فقال: إن ابني من عمرة ابنة رواحة أعطيته، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله، قال: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» أمره أن يرجع فرجع فرد عطيته فلم يذكر في هذا الحديث أن رسول الله عليه أمره أن يرجع في عطيته وإنما فيه رجع فرد عطيته.

وأخبرني عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار البصري بالبصرة، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا سيار ومغيرة وداود ومجالد وإسماعيل بن سالم عن الشعبي عن النعمان بن بشير، قال: نحلني أبي نحلاً، قال إسماعيل بن سالم من بين القوم نحلة غلامًا له، قال: فقالت له أمي عمرة بنت رواحة: الت رسول الله على فأشهده، قال: فأتى النبي على فذكر ذلك له، فقال: إنى نحلت ابني النعمان، نحلاً، وإن عمرة سألتني أن أشهدك على ذلك، فقال: المخلق الله ولد سواه؟ قلت: نعم، قال: «فكلهم أعطيته مثل ما أعطيت جور » وقال بعضهم: «هذه تلجئة فأشهد على هذا غيري »، وقال المغيرة في حديثه: «أليس يسرك أن يكونوا في البر واللطف سواءًا؟ » قال: نعم، قال: «فأشهد على هذا غيري »، وقال المغيرة في البر واللطف سواءًا؟ » قال: نعم، قال: أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك ».

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا ابن حمدان، حدثنا عبد الله بن أحمد حدثنا أبي حدثنا يحيى بن سعيد، عن مجالد، قال:حدثنا عامر، قال سمعت النعمان بن بشير بهذا الحديث، قال فقال رسول الله ﷺ: « إن لبنيك عليك

⁽١) تقدم .

من الحق أن تعدل بينهم فلاتشهدني على جور » فهذه الألفاظ كلها مع قوله: «أشهد على هذا غيري » دليل واضح على جواز العطية (١) .

وأما رواية من روى عن الشعبي عن النعمان بن بشير في هذا الحديث: «أكل ولدك أعطيته؟» قال: لا، قال: « فإني لا أشهد إلا على حق » وكذلك رواية جابر عن النبي ﷺ في قصة النعمان بن بشير هذه، فيحتمل أن لايكون مخالفًا لما تقدم، لا حتماله أن يكون أراد الحق الذي لاتقصير فيه عن أعلى مراتب الحق، وإن كان ما دونه حقًا.

فصح بهذا كله مذهب مالك والشوري والشافعي ومن قال بقولهم في استحباب ترك التفضيل بين الأبناء في العطية، وإمضائه إذا وقع، لأن غاية ما في ذلك ترك الأفضل، كما لو أعطى لغير رحمه، وترك رحمه، كان مقصراً عن الحق، وتاركاً للأفضل، ونفذ مع ذلك فعله، على أن حديث جابر، يدل على أن مشاورة بشير بن سعد، لرسول الله على في هذه القصة، إنما كانت قبل الهبة، فدله رسول الله على الأولى به والأوكد عليه، وما فيه الفضل له، وحديث جابر هذا حدثنيه سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا أبو الزبير عن جابر، قال: قالت امرأة بشير انحل ابنك غلامًا، وأشهد لي رسول الله على أن قال: فأتى رسول الله على أن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلامًا، وقالت: أشهد رسول الله على مقال: لا أشهد إلا على حق النه العلم أعطيته فقال: لا فقال: لا ليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق النه المنه الله المنه الله المنه الله المنه الله المنه وقال: لا المنه على حق النه المنه المنه المنه المنه المنه الله المنه المنه المنه الله المنه الله المنه المنه المنه المنه المنه الله المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه الله المنه الله المنه الله المنه الم

⁽۱) بل تدل هذه الألفاظ على عدم جواز العطية في هذه الصورة، فقد أوجبت الفاظ الحديث السعدل بين الأبناء، وأيضًا ما وقع بلفظ: «سووا بينهم» و«اعدلوا بينهم»، وكذلك إطلاق الجور على عدم التسوية، والظلم قد حرمه الله بين عباده.

كما أن التسوية بينهم تعد من مقدمة الواجب، وذلك لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدى إليهما .

⁽٢) تقدم.

وذكر الطحاوي هذا الخبر، ثم قال: حديث جابر، أولى من حديث النعمان بن بشير، لأن جابرًا أحفظ لهذا المعنى وأضبط له، لأن النعمان كان صغيرًا قال وفي حديث جابر: أن بشير بن سعد، ذكر ذلك لرسول الله ﷺ قبل أن يهب فأخبره رسول الله ﷺ بأجمل الأمور وأولاها.

وأما قوله ﷺ في حديثنا المذكور في هذا الباب «أكل ولدك نحلته مثل هذا» فإن العلماء مجمعون على استحباب التسوية في العطية بين الأبناء، إلا ما ذكرنا عن أهل الظاهر من إيجاب ذلك.

ومع إجماع الفقهاء على ما ذكرنا من استحبابهم، فإنهم اختلفوا في كيفية التسوية بين الأبناء في العطية، فقال منهم قائلون: التسوية بينهم أن يعطي الذكر، مثل ما يعطي الأنثي. وعمن قال بذلك سفيان الشوري وابن المبارك قال ابن المبارك ألا ترى الحديث يروى عن النبي علي قال: «سووا بين أولادكم فلو كنت مؤثرا أحداً آثرت النساء على الرجال»(١). وقال آخرون: التسوية أن يعطي الذكر مثل حظ الأنثيين، قياسًا على قسم الله الميراث بينهم، فإذا قسم في الحياة، قسم بحكم الله عز وجل. وعمن قال هذا القول عطاء بن أبي رباح، رواه ابن جريج عنه، وهو قول محمد بن الحسن، وإليه ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ولا أحفظ لمالك في هذه المسألة قولاً.

وأما قوله « فارجعه » ففيه دليل على أن للأب أن يسرجع فيما وهب لابنه ، على ظاهر حديث ابن شهاب وغيره ، وهذا المعنى قد اختلف فيه الفقهاء : فذهب مالك وأهل المدينة: أن للأب أن يعتصر ما وهب لابنه ، ومعنى الاعتصار عندهم: الرجوع في الهبة ، وليس ذلك لغير الأب عندهم ، وإنما ذلك للأب وحده ، وللأم أيضًا إن وهبت لابنها شيئًا وأبوه حي: أن ترجع ، فإن كان يتيمًا ، لم يكن لها الرجوع فيما وهبت له ، لأن الهبة لليتيم كالصدقة التي

⁽١) ضعيف .

رواه البيهقى (٦/١٧٧) من حديث ابن عباس، وفيه سعيد بن يوسف الرحبي، ضعفه غير واحد، وقال ابن عدي: • ليس له أنكر من حديث ابن عباس ساووا بين أولادكم.... الحديث » .

لارجوع فيسها لأحد. فإن وهبت لابنها وأبوه حي، ثم مات وأرادت أن ترجع في هبتها تلك. فقد اختلف أصحاب مالك في ذلك، والمشهور من المذهب أنها لا ترجع. وأما الأب فله أن يرجع أبدًا في هبت لابنه، هذا إذا كان الولد الموهوب له، لم يستحدث دينًا يداينه الناس ويأمنونه عليه من أجل تلك الهبة أو ينكح، فإذا تداين أو نكح لم يكن للأب حينئذ الرجوع فيما وهب له، وهذا إنما يكون في الهبة، فإن كانت صدقة، لم يكن له فيها رجوع، لأن الصدقة إنما يراد بها وجـه الله، فلا رجوع لأحد فيـها، أبا كان أو غيــره، وقول مالك في الهبة للثواب أن الواهب على هبته إذا أراد بها الثواب حستى يثاب منها، أبأ كان أو غيره إلا أن تتغير بزيادة أو نقصان عند الموهوب له أو تهلك، فإن كان ذلك، وطلب الواهب الثواب فإنما له قيمتها يوم قبضها. وكان إسحاق بن راهويه يذهب إلى هذا، وكان مالك يذهب إلى أن قول رسول الله ﷺ في حديثه في هذا الباب «فارجعه» أمر إيجاب لا ندب وكان يسقول: إنما أمره رسول الله ﷺ بذلك، لأنه نحله من بين سائر بنيه ماله كله، ولم يكن له مال غير ذلك العبد. حكى ذلك أشهب عن مالك، قال أشهب: فقيل لمالك فإذا لم يكن للناحل مال غيره أيرتجمعه بعد النحلة؟ فيقال: إن ذلك ليبقال، وقد قبضي به عندنا، بالمدينة. وقال غير مالك: لا يعرف ما ذكره مالك من أن بشيرًا لم يكن له مال غير ذلك العبد، قال: وإنما أمره رسول الله ﷺ برد تلك العطية، من أجل ما يولد ذلك من العداوة بين البنين، وربما أبغضوا أباهم على ذلك فكره ذلك رسول الله علي الله علي لا من جهة التحريم، قال: ولو كان ذلك حرامًا، مانحل أبو بكر عائشة من بين سائر ولده(١). وقال أبو حنيـفة وأصحابه والشـوري وأكثر العراقيين: من وهب هبة لذي رحم ولدًا كان أو غيره، فلا رجوع له فيها.

⁽۱) قال القرطبى: « ومن أبعد التأويلات أن النهى إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون، وكأنه لم يسمع فى نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلامًا، وأنه وهبه له لما سألته الأم الهبة من بعض ماله، قال: وهذا يعلم منه القطع أنه كان له مال غيره ١٤ هـ .

وأما ما نـحل أبو بكر عائشة فقـد أجاب عروة عنه بأن إخوتهـا كانوا راضين بذلك الفتح .

لأنها والصدقة سواء إذا أراد بها صلة الرحم، وهو قول إسحاق بن راهويه في مراعاة السرحم المحرم، وأنه لا يسعتسسر ولا يرجع من وهب هبة لذي رحم محرم، وإنها كالصدقة لله، لا يرجع في شيء منها.

وجملة قول الكوفيين أنهم قالوا: من وهب لولده هبة مقسومة معلومة، فإن كان الولد صغيرًا غلامًا أو جارية، فالهبة له جائزة، وليس للوالد أن يرجع في ذلك ولايعتصره، وإن كان الولد كبيرًا لم تجز الهبة حتى يقبضها الولد، فإذا قبضها فهي له جائزة، وليس للوالد أن يرجع فيها. ولايعتصرها، قالوا: وكذلك النحل والصدقة. والزوجان عندهم فيما يهب بعضهما لبعض كذي الرحم المحرم، لايجوز لأحدهما أن يرجع في شيء مما أعطى صاحبه. ومن حجتهم فيما ذهبوا إليه من ذلك ما رواه مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان بن الحكم: أن عمر بن الخطاب، قال: من وهب هبة يرى أنه أراد بها الشواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها (رحم أو قرابة، وليس في حديث عمر ذكر الزوجين.

وقولهم في الهبة للثواب، إنها جائزة على نحو ما قاله مالك، إلا أنها إن زادت عند الموهوب له للشواب أو نقصت أو هلكت لم يكن فيها رجوع عندهم، وهو قول الثوري، وهبة المشاع، عندهم غير صحيحة، لأن الهبة لا تصح إلا بالقبض ولا سبيل إلى قبض المشاع، فيما زعموا ولو قبض الجميع، لم يكن قبضًا عندهم، وإنما القبض عندهم، أن يقبض مفروزا مقسومًا، وهذا كله فيما ينقسم فلم يقسم، وما لم يكن قبض فهي عندهم عدة، لا تلزم الواهب. وأما مالك فإنه يجيز هبة المشاع إذا قبض الموهوب له جميع الشيء المشاع، وبان به، وتصح الهبة عنده بالقول وتتم بالقبض، وللموهوب له أن يطالب الواهب بها، ولورثته أن يقوموا في ذلك مقامه بعده، فإن مات الواهب قبل قبض الهبة، فهي باطلة حينئذ، لأنهم أنزلوها حين وهب ولم يسلم ما

⁽۱) صحیح. رواه مالك (۲/ ۷۵٤) والبیهقی (٦/ ۱۸۲) من طریقه. وللبیهقی (٦/ ۱۸۱) نحوه من وجه آخر عن عمر وإسناده صحیح .

وهب حتى مات على أن الهبة لم تكن في الباطن صحيحة، وإنما هو كلام تكلم به الواهب لتكون الهبة بيده، كما كانت، حتى إذا مات خرجت عن ورثته، فالهبة على هذا باطل. وهو معنى حديث عمر عندهم الذي رواه مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري: أن عمر بن الخطاب قال، ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلاً ثم يمسكونها، فإن مات ابن أحدهم قال: هو لابني، قد أحدهم قال: مالي بيدي، لم أعطه أحدًا، وإن مات هو، قال: هو لابني، قد كنت أعطيته إياه، من نحل نحلة فلم يحزها الذي نحلها حتى يكون إن مات لورثته فهى باطل (١).

وقال الشافعي: ليس لأحد أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما وهب لبنيه، وليس في الصدقة رجوع، لأنه أريد بها وجه الله عز وجل، وهبة المشاع عنده جائزة، والقبض فيها كالقبض في البيوع، والهبة للشواب عنده باطل، لأنها معاوضة على مجهول، وذلك بيع لايجوز، ولا معنى عنده للهبة على الثواب، وهي مردودة ليست بشيء.

وحجته فيما ذهب إليه من تخصيص الولد بالرجوع في الهبة، حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن ابن عمر وابن عباس جميعًا، عن النبي عَلَيْنُ أنه قال: « لا يحل لأحد أن يرجع في هبته إلا الوالد » ومن حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه مثله (٢) ومن مراسيل طاوس عن النبي عليه ولاتصح الهبة عند الشافعي لكل أجنبي، ولكل ابن بالغ إلا بالقبض على نحو قول العراقيين سواء.

⁽١) صحيح. رواه مالك (٢/ ٧٥٣)، والبيهقي (٦/ ١٧٠).

⁽٢) صحيح .

أخرجه أحمد (٢/ ٢٣٧)، وأبو داود (٣٥٣٩)، والترمذى (١٢٩٩) وغيرهم من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب به. وهذا إسناد صحيح إلا أنه اختلف على عمرو بن شعيب فيه، فرواه عامر الأحول عنه عن أبيه عن جده مرفوعًا، أخرجه النسائي (٦/ ٢٦٤ - ٢٦٥)، وابن ماجه (٢٣٧٨) وقال الدارقطني: « لعل الإسنادين =

قال محمد بن نصر أبو عبد الله المروزي: وقد اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى، على أن الهبة لاتجوز إلا مقبوضة.

قال أبو عسر: وللأب عند الشافعي أن يرجع فيما وهب لبنيه، وسواء أستحدث الابن دينًا أو نكح أو لم يفعل شيئًا من ذلك، فإن كان الابن صغيرًا، في مذهب الشافعي، فإشهاد أبيه وإعلانه بما يعطيه حيازة له، لا يشركه فيها أحد من ورثة أبيه، إن مات. وهي للصغير أبدًا، وإن كبر وبلغ رشيدًا. ولا يحتاج فيها إلى قبض آخر، ومالم يرجع فيها أبوه بإشهاد، يبين به رجوعه في تلك الهبة، فهي للابن، وعلى ملكه فإن رجع فيها الأب بالقول والإعلان، وعرف ذلك، كان ذلك له، وإلا فهي للابن وعلى ملكه على أصل إشهاده بالهبة له، وهو صغير، ولايضره موته، وهي بيده، لأنها قد نفذت له، وهو صغير فيما لم يرجع فيها الأب بالقول، فهي على ذلك الأصل في مذهبه عندي، والله أعلم. وسنذكر قول مالك في ذلك، بعد هذا إن شاء الله.

وقال أبو ثور وأحمد بن حنبل: تصح الهبة والصدقة غير مقبوضة، سواء كانت الهبة مشاعًا أو غير مشاع. والقبض فيهما عندهما، كالقبض في البيع. وروى عن علي بن أبي طالب أن الهبة تجوز وتصح وإن لم تقبض، من وجه ضعيف لانحتج بمثله. ولم يختلف قول أبي ثور في ذلك، في شيء من كتبه.

وأما أحمد بن حنبل فقد اختلف عنه في ذلك، وأصح شيء في ذلك عن أحمد: أن الهبة والصدقة فيما يكال أو يوزن، لا يصح شيء منها إلا بالقبض، وماعدا المكيل والموزون، فالهبة صحيحة جائزة بالقول، وإن لم يقبض، وذلك كله إذا قبلها الموهوب له، والمشاع وغير المشاع في ذلك سواء كالبيع، وقال أبو ثور كل من عدا الأب فليس له أن يرجع في هبته سواء أراد بها الثواب، أو لم

⁼محفوظان » . وقال: « ورواه أسامة أسامة بن زيد، والحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى - ﷺ - فى العائد فى «الهبة » دون ذكر « الولد يرجع فى هبته » ا هـ .

قلت: حدیث أسامة بن زید أخرجه أبو داود، وأما حدیث الحجاج فأخرجه النسائی. (٦/ ٢٦٨،٢٦٥) .

يرد. وحجته في ذلك كحجة الشافعي: حديث ابن عباس المذكور عن النبي على الله الوالد، وهو قول طاوس على الله الوالد، وهو قول طاوس والحسن، وأما أحمد بن حنبل فقال: لا يحل لواهب أن يرجع في هبته، ولا لهد أن يرجع في هديته، وإن لم يثب عليها.

واحتج بقول رسول الله على: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»(۱) وهو قول قتادة، قال قتادة: لا أعلم القيء إلا حرامًا. والجد عند أبي ثور كالأب. وقالت طائفة: يرجع الوالدان والجد فيما وهبوا، ولا يرجع غيرهم. وقال إسحاق: ماوهب الرجل لامرأته فليس له أن يرجع فيه، وما وهبت المرأة لزوجها، فلها أن ترجع فيه، وهو قول شريح وغيره من التابعين. ويحتج من لزوجها، فلها أن ترجع فيه، وهو قول شريح وغيره من التابعين. ويحتج من ذهب هذا المذهب بحديث مروان عن عمر بن الخطاب قال: إن النساء يعطين رغبة ورهبة وأجاز إسحاق الهبة للثواب على نحو قول مالك وأبي حنيفة ومن تابعهم.

وأجمع الفقهاء: أن عطية الأب لابنه الصغير، في حجره لا يحتاج فيها إلى قبض وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض، وأنها صحيحة، وأن وليبها أبوه لخصوصه بذلك، ما دام صغيراً على حديث عثمان، إلا أنهم اختلفوا من هذا المعنى في هبة الورق والذهب للولد الصغير، فقال قوم: إن الإشهاد يغني في ذلك كسائر الأشياء. وقال آخرون: لا تصح الهبة في ذلك إلا بأن يعز لها ويعينها. قال مالك: الأمر عندنا أن من نحل ابنًا له صغيرًا ذهبًا أو ورقًا ثم هلك وهو يليه، أنه لا شيء للابن من ذلك إلا أن يكون عز لها بعينها، أو دفعها إلى رجل وضعها لابنه، عند ذلك الرجل. فإن فعل ذلك، فهو جائز للابن.

قال أبو عسمسر: في حديث عثمان الذي هو أصل هذه المسألة عندهم: اشتراط الإشهاد، في هبة الرجل لابنه السعفير، وذلك أن يشهد على الشيء

⁽١) رواه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم في الهبة (١٦٢٢/ ٥–٨) وغيرهما .

بعينه، شهودًا يقفون عليه ويعينونه إذا احتيج إلى شهادتهم وإن كان شيئًا يطبع عليه طبع الشهود عليه دون الأب وما لم يقف الشهود عليه في حين الإشهاد، فليس بشيء. وحديث عثمان .

رواه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: أن عثمان بن عفان، قال: « من نحل ولدًا له صغيرًا لم يبلغ أن يحوز نحله، فأعلن ذلك وأشهد عليها فهي جائزة، وإن وليها أبوه »(۱). ولا أعلم خلافًا أنه إذا تصدق على ابنه الصغير، بدار أو ثوب أو سائر العروض أن إعلان ذلك بالإشهاد عليه، يدخله في ملك الابن الصغير، ويخرجه عن ملك الأب، وتصح بذلك العطية للابن الصغير من هبة أو صدقة أو نحلة إلا أن يبلغ القبض لنفسه ببلوغه ورشده، فلا يقبض تلك الهبة بما يقبض به مثلها، وتتمادى في يد الأب كما كانت حتى عوت فإن كان كذلك، بطلت حيثذ الهبة، عند مالك وأصحابه.

فإن بلغ الابن رشداً، ومنعه الأب منها، كان له مطالبته بها عندهم، حتى يقبضها ويحوزها لنفسه، فإن ادعى الأب أنه رجع فيها، ولم يكن على الابن دين يمنع من رجوعها، كان له ذلك في الهبة، إذا لم يقل فيها: إنها لله، فإن قال: إنها لله: كانت كالصدقة، ولا رجوع له فيها، وأجبر على تسليمها إلى ابنه إذا بلغ رشدًا، هذا كله قول مالك وأصحابه. وقد مضى قول الشافعي وغيره في ذلك.

قال مالك: وإذا وهب لابنه دنانيس أو دراهيم فأخرجها عن نفسه إلى غيره وعينها وجعلها لابنه على يد غيره، فهي جائزة نأفذة، إذا مات الأب، وفي حياته بحيازة القابض لها للابن .

واختلف أصحاب مالك إذا وهب لابنه الصغير دنانير أو دراهم فجعلها في ظرف معلوم، وختم عليها. وتوجد عنده مختومًا عليها، فروى ابن القاسم عن

⁽١) إسناده صحيح. الموطأ .

مالك: أنها لا تجوز إلا أن يخرجها عن يده إلى غيره وسواء طبع عليها أو لم يطبع لاتجوز حتى يخرجها إلى غيره. وقال ابن الماجشون ومطرف: هي عطية جائزة إذا وجدت بعينها، وهو ظاهر حديث عثمان، وظاهر قول مالك في موطئه على ماذكرناه هنا من قوله: الأمر عندنا. وقد أجمعوا أنه إذا تصدق على ابن له صغير، بدين له على رجل، ثم اقتضاه: أنه للابن، وأن ذلك بمنزلة العبد يتصدق به على ابن له صغير، ثم يبيعه، فالشمن للابن. وأجمعوا أن الولد لا يعتصر الفرج إذا وهبه لابنه فوطئه ولا أعلم أحدًا قال: أن الولد يعتصر أيضًا ما وهب لوالده إلا ربيعة ذكره ابن وهب عن يونس عنه، فهذا ما يقوم من معاني حديث هذا الباب، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر النبي على المنجاشي مسكًا، وقال لأهله: « أحسبه مات فإن كلثوم: أن النبي على المنجاشي مسكًا، وقال لأهله: « أحسبه مات فإن رجع إلي أعطيتكم منه ه (١) فكان كذلك، ووجد قد مات، فرجع المسك إليه، فأعطاهن منه، ولو كانت الهبة والعطية تحتاز بالكلام، لما رجع النبي على في فأعطاهن منه، ولا هديته. وكيف كان يتصرف في ذلك وهو القائل: «ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه» وجاء عن أبي بكر الصديق وعائشة مثل هذا المعنى، من حديث مالك وغيره عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وعن عمر مثله أيضًا، وقد ذكرناه. فهذا كله يدل على أن الهبات لا تتم إلا بالقبض، وقد أجمعوا على ثبوت ملك الواهب واختلفوا في زواله من جهة الهبة بالقول وحده فهو على أصل ملك الواهب حتى يجمعوا، ولم يجمعوا إلا معاليض. وكان أبو ثور يقول: لاتجوز الهبة إلا معلومة، وإن كانت مشاعة، فيكون الجزء معلومًا. وإلا لم تصح. قال: وإنما بطلت عطية أبي بكر رضي فيكون الجزء معلومة. قال الم تكن معلومة، ولا سهمًا من سهام معلومة. قال: وكل الله عنه لعائشة لأنها لم تكن معلومة، ولا سهمًا من سهام معلومة. قال: وكل هبة أو صدقة على هذا فغير جائزة. فهذا كله في معنى حديث النعمان بن بشير

⁽١) ضعيف. رواه أحمد (٦/ ٤٠٤) .

المذكور في هذا الباب، وهو محمول على أنه كان صحيحًا والناس على الصحة، حتى يثبت المرض الطاريء، وللقول في هبات المريض، موضع غير هذا من كتابنا، وبالله توفيقنا.



ه ١ – باب القضاء في العمرى

۱۱۲/۷ ۱ – مالك، عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله على قال: « أيما رجل أعمر عمري له ولعقبه فإنها للذي أعطيها لا يرجع إلى الذي أعطاها » لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث(۱).

قال أبو عسر: هكذا هو هذا الحديث عند كل الرواة عن مالك، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله، قال: إنما العمرى التي أجاز رسول الله ﷺ: أن يقول هي لك ولعقبك، فأما إذا قال، هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. قال معمر وكان الزهري يفتى بذلك .

قال محمد بن يحيى الذهلي، في حديث معمر هذا: إنما منتهاه إلى قوله: هي لك ولعقبك، وما بعده عندنسا من كلام الزهري قال: وما رواه أبو الزبير عن جابر يوهن حديث معمر هذا، قال: وقد رواه ابن أبي ذئب ومالك وابن أخي الزهري وليث على خلاف ما رواه معمر.

قال أبو عسر: أما رواية ابن أبي ذئب، فرواه في موطئه عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي عليه الله الله قضى فيمن أعمر عمرى له ولعقبه فهي له بتلة لايجوز للمعطي فيها شرط ولا مثنوية قال أبو سلمة: لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث فقطعت المواريث شرطه - وهذا خلاف ما قاله الذهلي، وقد جوده ابن أبي ذئب، فبين فيه موضع الرفع، وجعل سائره من قول أبي سلمة، لامن قول الزهري.

ورواه الأوزاعي، قال: حـدثني أبو سلمة. قـال: حدثني جـابر عن النبي

⁽١) رواه مسلم في الهبة (١٦٢٥/ ٢٠ – ٢٤) من طرق عن ابن شهاب .

عَلَيْ قال: « العمرى لمن أعمرها هي له ولعقبه » هكذا حدثناه الوليد بن مسلم وغيره عنه .

ورواه الليث عن ابن شهاب بإسناده، قال: « من أعمر رجلاً عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعمرها ولعقبه ». حدثنا بحديث الليث أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثني الزهري عن أبي سلمة عن جابر، قال: سمعت رسول الله عقول، فذكره حرفًا بحرف.

قال أبو عسمر: فهذا ما في حديث ابن شهاب، والمعنى في ذلك متقارب يشد بعضه بعضًا. لكن مالك رحمه الله لم يقل بظاهر هذا الحديث لما رواه عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم: أنه سمع مكحولاً الدمشقي، يسأل القاسم بن محمد عن العمري؟ وما يقول الناس فيها؟ فقال القاسم: ما أدركت الناس إلا على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا والقاسم قد أدرك جماعة من الصحابة وكبار التابعين.

وقال مالك الأمر عندنا أن العمرى ترجع إلى الذي أعمرها إذا لم يقل لك ولعقبك، ترجع إلى والعقبك إذا مات المعمر، وكذلك إذا قال: هي لك ولعقبك، ترجع إلى صاحبها أيضًا بعد انقراض عقب المعمر، لأنه على شرطه في عقب المعمر، كما هو على شرطه في المعمر، ورقبتها عند مالك وأصحابه على ملك صاحبها أبدًا، ترجع إليه إن كان حيًا أو إلى ورثته بعده، وضمانها منهم ولا يملك بلفظ العمرى والأعمار عند مالك رقبة شيء من العطايا، وإنما ذلك عنده كلفظ السكنى والإسكان سواء، لا يملك بذلك إلا المنافع دون الرقاب، وهي ألفاظ عندهم لايملك بها الرقاب، وإنما يملك بها المنافع، منها العمرى والسكنى والإطراق والمنحة والأحبال والأفقار وما كان مثلها .

قال أبو إسحاق الحربي: سمعت ابن الأعرابي يقول: لم تختلف العرب في أن هذه الأسماء على ملك أربابها، ومنافعها لمن جعلت له العمرى والرقبى والأفقار والأحبال والعرية والسكنى والأطراق.

ومما احتج به أصحاب مالك فيما ذهبوا إليه من رد حديث جابر هذا، بأن قالوا: هو حديث منسوخ، ولم يصحب العمل. وقال بعضهم لعل حامله وهم، ومثل هذا من القول، لايعترض به الأحاديث الثابيتة عند أحد من العلماء، إلا بأن يتبين النسخ بما لا مدفع فيه. ومما احتجموا به أيضًا: ما رواه ابن القاسم وغيره عن مالك، قال: رأيت محمدًا وعبدالله ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم فسمعت عبد الله، يعاتب محمدًا، ومحمد يسومئذ قاض، فيـقول له: مالك لا تقضي بالحـديث الذي جاء عن رسول الله عَلَيْقٍ في العمرى حديث ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر؟ فيقول له محمد: يا أخي لم أجمد الناس على هذا، وأباه الناس، فهو يكلمه ومحمد يأباه. قال مالك: ليس عليه العمل ولوددت أني محي. ومن أحسن ما احتجوا به أن قالوا: ملك المعمر المعطي ثابت بإجماع قبل أن يحدث العمرى. فلما أحدثها، اختلف العلماء. فقال بعضهم: قد أزال لفظه ذلك ملكه عن رقبة ما أعمره، وقال بعضهم: لم يزل ملكه عن رقبة ماله بهذا اللفظ، والواجب بحق النظر: أن لايزول ملكه إلا بيـقين، وهو الإجمـاع، لأن الاختلاف لايــثبت به يقين، وقد ثبت أن الأعمال بالنيات، وهذا الرجل لم ينو بلفظـه ذلك إخراج شيء عن ملكه، وقد اشترط فيه شــرطًا فهو على شرطه لقول رسول الله ﷺ: « المسلمون على شروطهم ».

قال أبو عــمـــر: نحن نذكر اختلاف الفقهاء في هذا الباب، على شرطنا في هذا الكتاب، لنبين بذلك موضع الصواب، وبالله التوفيق.

فأما مالك رحمه الله، فقد ذكرنا أن العمرى والسكنى عنده سواء، وهو قول الليث وقول القاسم بن محمد ويزيد بن قسيط، قال مالك: فإذا أعمره حياته، وأسكنه حياته، فهو شيء واحد. فإن أراد المعمر أن يكريها فإنه يكريها قليلاً قليلاً، ولا يبعد الكراء قال: وللمعمر أن يبيع منافع الدار وسكناه فيها، من الذي أعمره، ولا يبيعها من غيره.

وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما وهو قول الشوري والحسن بن حي وابن شبرمة وأحمد بن حنبل وأبي عبيد: العمرى بهذا اللفظ هبة مبتوتة،

يملكها المعمر ملكًا تامًا رقبتها ومنافعها، واشترطوا فيها القبض على أصولهم في الهبات. قـالوا: ومن أعمر رجلاً شيئًا في حـياته، فهو له حيـاته، وبعد وفاته لورثته، لأنه قد ملك رقبتها، وشـرط المعطي وذكره العمرى والحياة باطل، لأن رسول الله ﷺ أبطل شـرطه، وجعلهـا بتلة للمعطي، وسـواء قال: هي ملك حياتك، وهي لك، ولعقبك بعدك عمرى، حياتهم أو ما عشت وعاشوا، كل ذلك باطل، لأن رســول الله ﷺ أبطل الشـرط في ذلك، وإذا بـطل شـرطه لنفسه في حياة المعمر، فكذلك حياة عقبه الشرط أيضًا باطل، وكل شرط أبطله الله أو رسوله، فهو مردود، لأن في إنفاذه تحليل الحرام، وقد قال رسول الله عَمِيْكَةِ: « المؤمنون على شروطهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا » وقال: « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » يعني ليس في حكم الله، وفيما أباحه الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أنه من أعطى شيئًا حياته فهو له ولـورثته فأمسكوا عليكم أمـوالكم، قالوا: والسكني عارية، لايملك بها رقبة، إنما يملك بها المنافع على شروط المسكن. ومن حجتهم فما ذهبوا إليه في العمرى ما رواه ابن جريج والثوري وجماعة عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول الله عَلَيْ قال: ﴿ مِن أَعمر شيئًا حياته فهو له حياته وموته.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن هشام، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عليه: «العمرى لمن وهبت له»(١) فجعلها هبة، والفائدة في هذا الخطاب في تملكه الرقبة، لأن المنافع أوضح من أن يحتاج إلى أن تعرف لمن هي في ذلك؟ والله أعلم.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا محمد بن سابق، قال: حدثنا إبراهيم بن

⁽۱) رواه البخاري (۲٦۲٥)، ومسلم في الهبة (۲۵/۱٦۲٥) .

طهمان، عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله على الله على الناس أمسكوا عليكم أموالكم ولاتعمروا أحداً شيئًا فإن من أعمر أحداً شيئًا حياته فهو له حياته ومماته ها(). وذكر الشافعي، عن ابن علية عن الحجاج بن أبي عثمان عن أبي الزبيس عن جابر، قال: قال رسول الله على الأنصار أمسكوا عليكم أموالكم ولاتعمروا أحداً شيئًا فإن من أعمر شيئًا حياته فهو لمن أعمره حياته ومماته ه.

وروى حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر مثله سواء، وهو قول جابر وابن عباس.

ذكر معمر عن أيوب بن حبيب بن أبي ثابت، قال: سمعت ابن عمر وسأله أعرابي أعطى ابنه ناقة له حياته، فأنتجها فكانت إبلاً، فقال ابن عمر: هي له حياته وهاته، قال: أفرأيت إن كان تصدق عليه؟ قال: فذلك أبعد له. وهذا الخبر يدل على أن مذهب ابن عمر في العمرى أنها خلاف السكنى ذلك أنه ورث حفصة بنت عمر دارها، قال: وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت فلما توفيت ابنة زيد قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى أنه له. وقوله: ورث حفصة دارها، يريد من حفصة دارها.

ومن هذا قول أبي الحجناء.

أضحت جياد ابن قعقاع مقسمة في الأقربين بلا من ولا ثمـــن ورثتهم فتسلوا عنك إذ ورثــوا وما ورثتك غـير الهم والحــزن أي ما ورثت منك غير الهم.

وقالت زينب الطبرية ترثي أخاها إدريس:

مضى وورثناه دريس مفاضة وأبيض هندي طويل مماثله وعلى هذا أكثر العلماء وجماعة أهل الفتـوى في الفـرق بين العمـرى

⁽١) رواه مسلم في الهبة (١٦٢٥/ ٢٧،٢٦).

والسكنى، وقالوا: لا تنصرف إلى صاحبها أبدًا. وكان الشعبي يقول: إذا قال: هو لك سكنى حـتى تموت فهـو له حياتـه وموته. وإذا قال داري هذه أسكـنها حتى تموت، فإنها ترجع إلى صاحبها.

وأما قول جابر، فذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: «أعسرت امرأة بالمدينة حائطًا لها، ابنًا لها، ثم توفي، وترك ولدًا، وتوفيت بعده وتركت ولدين أخوين سوى المعمر، أظنه قال: فقال ولد المعمرة يرجع الحائط إلينا، وقال ولد المعمر: بل كان لأبينا حياته وموته، فاختصموا إلى طارق مولى عشمان، فدخل جابر، فشهد على رسول الله على العسمرى لصاحبها، فقضى بذلك طارق، ثم كتب إلى عبد الملك: فأخبره بذلك وأخبره بشهادة جابر، فقال عبد الملك صدق جابر، وأمضى ذلك طارق، وقال: ذلك الحائط لبني المعمر حتى اليوم الهوم.

وروى يعلى بن عبيد وغيره عن الثوري عن أبي الزبير، عن طاوس عن ابن عباس قال: لا تحل العمرى ولا الرقبى، فمن أعمر شيئًا فهو له. ومن أرقب شيئًا فهو له. وهو قول طاوس ومجاهد وسليمان بن يسار، وبه كان يقضي شريح، وقال من ذهب إلى هذا القول: أنه لا يصح لأحد أن يدعى العمل في هذه المسألة بالمدينة، لأن الحلاف في المدينة فيها قديمًا وحديثًا أشهر من أن يحتاج إلى ذكره، واحتجوا أيضًا بما حدثناه عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا محمد بن مسعود، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سعيد، عن قتادة، عن النبي عن أبي هريرة عن النبي عن قال: عن النبي عن النبي عن النبي عن المعمرى جائزة لأهلها أو ميراث لأهلها هولا).

وروى حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن

⁽١) رواه مسلم في الهبة (٢٨/١٦٢٥) .

⁽۲) رواه البخارى (۲۲۲٦)، ولم يذكر « أو ميسرات لأهلها » ورواه مسلم في الهبة (۲) رواه البخارى (۳۲/۱۲۲۶).

الحنفية عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ قال: « العمرى جائزة لأهلها»(١) .

وحدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله: أن النبي عليه قال: «العمرى ميراث الأهلها» (٢).

وحدثني أحمد بن قاسم قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة قال: حدثنا سفيان، عن أبي أسامة قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سليمان بن يسار، قال: قضى طارق بالمدينة: العمرى للوارث، على قول جابر بن عبد الله: أن رسول الله على قول جابر بن عبد الله: أن رسول الله على قول جابر بن عبد الله:

وحدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا المحمد إبراهيم بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الزرقي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الزرقي، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحسمن يعني الطفاوي، قال: حدثنا أيوب عن أبسي الزبير، عن جابر بن عبد الله: أن المهاجرين لما قدموا على الأنصار، جعل الأنصار يعمرونهم دورهم حياتهم، فبلغ ذلك رسول الله عليهم في فقال للأنصار: « أمسكوا عليكم أموالكم لا تعمروها فإنه من أعمر شيئًا فهو له ولورثته إذا مات ».

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عمرو بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمرو بن دينار، أنه سمع طاوسًا(٤) يحدث عن حجر المدري، عن زيد بن ثابت: أن

⁽۱) إسناده ضعيف . رواه أحمد (٤/ ٩٩،٩٧) وفيه عبد الله بن مـحمد بن عقيل سيئ الحفظ .

⁽٢) رواه مسلم في الهبة (٣١/١٦٢٥)، وله وللبخاري (٢٦٢٦) بلفظ « العمري جائزة».

⁽٣) رواه مسلم في الهبة (٢٦٢٥/ ٢٩) .

⁽٤) كذا كما في مسند الحسميدي (٣٩٨) ووقع في المطبوع وفي (أ) [طارقًا] وهو خطأ انظر ترجمة حجر المدري في تهذيب الكمال .

رسول الله ﷺ قضى بالعمرى للوارث(١).

وفي هذه المسألة، قول ثالث، قاله أبو ثور وداود بن على وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن وابن شهاب وابن أبي ذئب قالوا: إذا قال الرجل هذه الدار، وهذا الشيء، لك عسرى أو عسرك أو حياتي أو حياتك فإن ذلك ينصرف إلى المعطي، إذا مات المعطي وانقضى الشرط، فإن مات المعطى، قبل انقضاء الشرط انصرف إلى ورثته، وليس في هذا تمليك شيء من الرقاب، حتى يكون فيه ذكر العقب، وإذا قال المعطى: هو لك ولعقبك زال ملك المعطى عنها وصارت ملكًا للمعطى يورث عنه.

وقد روي عن يزيد بن قسيط مثل هذا القول أيضاً. وحجة من ذهب إليه حديث أبي سلمة عن جابر من رواية مالك وغيره عن ابن شهاب وقد تقدم ذكره، قالوا: فهذا هو الثابت عن النبي على من رواية الشقات الفقهاء الأثبات، قالوا: وليس حديث أبي الزبير، مما يعارض به حديث ابن شهاب، ولا في حديث أبي هريرة وزيد ابن ثابت ومعاوية بيان، وهي محتملة للتأويل، وحديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر، حديث مفسر، يرتفع معه الإشكال. لأنه جعل لذكر العقب حكماً، وللسكوت عنه حكماً يخالفه، وبه أفتى أبو سلمة، وإليه كان يذهب ابن شهاب، وهم رواة الحديث، وإليهم ينصرف في تأويله، مع موضعهم من الفقه والجلالة، وليس من خالفهم من يقاس بهم. قالوا: وحديث معمر حديث صحيح، لامعنى لقول من تكلم فيه لأن معمراً من أثبت الناس في ابن شهاب، وأحسنهم نقلاً عنه، لا سيما ما حدث به باليمن من كتبه، وإنما وجد عليه شيئاً من الغلط فيما حدث به من حفظه بالعراق، وحديثه هذا من رواية أهل اليمن عنه صحيح. هذا كله معنى ما احتج به القوم ومن ذهب مذهبهم وبالله التوفيق.

⁽١) صحيح .

أخسرجه النسائي (٦/ ٢٧٢،٢٧١،٢٧٠)، وابن مــاجــه (٢٣٨١) من طريق حجــر المدري وللنسائي مثله من طريق طاوس عن زيد بن ثابت .

حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد كاتب الأوزاعي، قال: قلت للزهري: الرجل يقول للرجل: جاريتي هذه لك حياتك أيحل له فرجها؟ قال: لا، فقال: فإن قال: هي لك عمري، أيحل له فرجها؟ قال: لا، حتى يبتها له، إنما العمرى التي لايكون للمعطي فيها شيء: أن يعطيها للرجل ولعقبه، ليس للمعطي فيها مثنوية.

* * *



١٦- باب القضاء في اللقطـة

(۱۰٦/٣) 1- مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله عن اللقطة فقال: « اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها »، قال: فضالة الغنم يارسول الله، قال: « لك أو لأخيك، أو للذئب »، قال: فضالة الإبل، قال « مالك [ولها](١)؟ معها سقاؤها، وحذاؤها ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها »(٢).

قال أبو عسمسر:والعفاص هنا: الخرقة المربوط فيها الشيء المستقط. وأصل العفاص ما سد به فم الآنية فهو عفاص. يقال منه عفصت المقارورة وأعفصتها. وقال أبو عبيدة: هو جلد تلبسه رأس القارورة.

والوكاء الخيط الذي يشد به، يقال منه: أوكيتها إيكاء.

وأما الصمام فهو ما يدخل في فم القارورة، فيكون سدادًا لها.

قال أبو عسمسر: في هذا الحديث معان اجتمع المعلماء على القول بها، ومعان اختلفوا فيها.

فمما اجتمعوا عليه أن عفاص اللـقطة ووكاءها من إحدى علاماتها، وأدلها عليها.

وأجمعوا أن اللقطة مــا لـم تكن تافهًا يسيرًا، أو شيئًا لا بقــاء له فإنها تعرف حولًا كاملاً.

وأجمعوا على أن صاحبها إذا جاء فهو أحق بسها من ملتقطها إذا ثبت له أنه صاحبها.

⁽١) زيادة من "ك".

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٤٢٩)، ومسلم في اللقطة (١٧٢٢/١) .

وأجمعوا أن ملتقطها إن أكلها بعد الحول وأراد صاحبها أن يضمنه فإن ذلك له، وإن تصدق بها فصاحبها مخير بين التضمين، وبين أن ينزل على أجرها، فأي ذلك تخير كان ذلك له بإجماع، ولا تنطلق يد ملتقطها عليها بصدقة ولاتصرف قبل الحول.

وأجمعوا أن أخذ ضالة الغنم في الموضع المخوف عليها له أكلها.

واختلفوا في سائر ذلك على ما نلكره - إن شاء الله - فمن ذلك أن في الحديث دليلاً على إباحة التقاط اللقطة، وأخذ الضالة ما لم تكن إبلاً؛ لأنه عليه السلام أجاب السائل عن اللقطة بأن قال: اعرف عضاصها، ووكاءها كأنه قال: احفظها على صاحبها، واعرف من العلامات ما تستحق به إذا طلبت، وقال في الشاة: هي لك، أو لأخيك، أو للذئب، يقول: خذها فإنما هي لك، أو لاخيك، أو للذئب، يقول: خذها فإنما هي لك، أو لاخيك، أو للذئب، إن لم تأخذها، كأنه يسحضه على أخذها، ولم يقل في شيء من ذلك دعوه حتى يضيع، أو يأتيه ربه، ولو كان ترك اللقطة أفضل لأمر به رسول الله عليه فيها، كما قال في ضالة الإبل - والله أعلم.

ومعلوم أن أهل الأمانات لو اتفقوا على ترك اللقطة لـم ترجع لقطة، ولا ضالة إلى صاحبها أبدًا؛ لأن غير أهل الأمانات لا يعرفونها بل يستحلونها، ويأكلونها.

واختلف الفقهاء في الأفضل من أخد اللقطة، أو تركها، فروى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن اللقطة يجدها الرجل، أيأخذها؟ فقال: أما الشيء الذي له بال، فإني أرى ذلك فقال له الرجل: إني رأيت شنفًا، أو قرطًا مطروحًا في المسجد فتركته. فقال مالك: لو أخذته، فأعطيته بعض نساء المسجد كان أحب إلى، قال: وكذلك الذي يجد الشيء فإن كان لايقوى على تعريفه، فإنه يجد من هو أقوى على ذلك منه عمن يثق به يعطيه فيعرفه فإن كان الشيء له بال، فأرى أن يأخذه.

وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم عن مالك أنه كره أخذ اللقطة،

والآبق جميعًا. قال: فإن أخذ أحد شيئًا من ذلك فأبق الآبق، أو ضاعت اللقطة من غير فعله، ولم يضيع لم يضمن.

قال مالك فيمن وجد آبقًا: إن كان لجار، أو لأخ، رأيت له أن يأخذه، وإن كان لمن لم يعرف فلا يقربه، وهو في سعة من ترك مال لجاره، أو لأخيه.

وجملة مذهب أصحاب مالك أنه في سعة إن شاء أخذها، وإن شاء تركها. هذا قول إسماعيل بن إسحاق ـ رحمه الله، وهو ظاهر حديث زيــد بن خالد هذا ـ إن شاء الله.

قال أبو عسمسر: إنما جعلمه مالك - والله أعلم - في سعمة من ذلك لما في أخذ الآبق والحيوان الضوال من المئون، ولم يكلف الله عباده ذلك. فإن فعلم فاعل فقد أحسن، وليست اللقطة كذلك؛ لأن المؤونة فيها خفيفة، لأنها لاتحتاج إلي غلاء، ولا اهتبال حرز، ولا يخشى غائلتها، فيحتفظ منها كما يصنع بالآبق.

وقال السليث في اللسقطة: إن كسان شيء لسه بال فأحسب إلى أن يساخذه، ويعرفه، وإن كسان شيئًا يسيرًا، فإن شساء تركه، وأما ضالة الغسنم فلا أحب أن يقربها إلا أن يحوزها لصاحبها.

قال ابن وهب: وسمعت الليث، ومالكًا يقولان في ضالة الإبل في القرى: من وجدها يعرفها، وإن وجدها في الصحاري فلا يقربها.

وأصحاب مالك يـقولون في الذي يأخذ اللـقطة، ثم يردها إلى مكـانها في فوره أو قريبًا من ذلك أنه لا ضمان عليه.

قال ابن القاسم: إن تباعد ثم ردها ضمن.

وقال أشهب: لايضمن، وإن تباعد، ولا وجه عندي لـقول أشهب؛ لأنه رجل قد حصل بيده مال غيره ثم عرضه للضياع والتلف.

وقال المزني عـن الشافعي: لا أحب لأحد تــرك لقطة وجدها إذا كــان أمينًا

عليها. قال: وسواء قليل اللقطة وكثيرها، واحتج بقول رسول الله ﷺ في ضالة الغنم: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب». يقول: إن لم تحفظها بنفسك على أخيك أكلها الذئب، فاحفظ على أخيك ضالته الضائعة.

وذكر بعض أصحابه ما حدثناه عبد الله بن محمد بن أسد، وخلف بن قاسم بن سهل، قالا: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا مقدام بن داود، قال: حدثنا ذويب بن عمامة السهمي، قال: حدثنا هشام بن السعد] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: « أن النبي على سئل عن ضالة الغنم فقال: « هي لك، أو لأخيك، أو للذئب فرد على أخيك ضالته ». وسئل عن ضالة الإبل فقال: «مالك ولها؟ معها سقاؤها، وحذاؤها، ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها». وسئل عن حريسة الجبل، فقال: « فيها جلدات نكال، [وغرامة] مثلها، فإذا أواه المراح فالقطع فيما بلغ ثمن المجن» (٢).

فقوله في هذا الحديث: « فرد على أخيك ضالته »، يعني ضالة الغنم في الموضع المخموف عليها، دليل على الحض على أخذها؛ لأنها لا تسرد إلا بعد أخذها، وحكم اللقطة في خوف التلف عليها، والبدار إلى أخذها، وتعريفها كذلك. والله أعلم.

واختلف العلماء في اللقطة، والمضالة، وكان أبو عبيد المقاسم بن سلام وجماعة من العلماء يفرقون بين اللقطة، والضالة، قالوا: الضالة لاتكون إلا في الحيوان، واللقطة في غير الحيوان.

قال أبو عبيد: إنما الضوال ما ضل بنفسه، وكان يقول: لا ينبغي لأحد أن يدع اللقطة، ولايـجوز لأحد أخذ الضالة، ويحتج بـحديث الجارود، وحديث

⁽١) كذا في "ك" وقع فى المطبوع: [سعيد] والصواب ما أثبتناه؛ لأن هشام بن سعد هو الذي يروي عن عمرو بن شعيب وليس فى الرواه عن عمرو من يسمى هشام بن سعيد، وهكذا أخرجه النسائي (٨٦/٨) .

⁽٢) صحيح . رواه أحمد (٢/ ١٨٦،١٨٠) من طريق عمرو بن شعيب بنحوه مطولاً .

عبد الله بن الشخير، عن النبي عَلَيْقُ أنه قال: «ضالة المؤمن حرق النار»(١). وبحديث جرير عن النبي عَلَيْقُ: « لا يؤوي الضالة إلا ضال »(٢).

وقالت طائفة من أهل العلم: اللقطة والضوال سواء في المعنى، والحكم فيها سواء.

وكان أبو جعفر الطحاوي يذهب إلى هذا، وأنكر قول أبي عبيد: الضال ماضل بنفسه، وقال هذا غلط؛ لأنه قد روي عن النبي على في حديث الإفك قوله للمسلمين: « أن أمكم ضلت قلادتها » فأطلق ذلك على القلادة. وقال في قوله على القلادة . وقال في قوله على قاله المؤمن حرق النار »، قال: وذلك لأنهم أرادوها للركوب والانتفاع بها، لا للحفظ على صاحبها، فلذلك قال لهم على « ضالة المؤمن حرق النار ». قال وذلك بين في رواية الحسن عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه، قال: قدمنا على رسول الله على فقال: « ألا أحملكم؟ » قلنا: نحن نجد في الطريق ضوال من الإبل نركبها فقال رسول الله على: « ضالة على الشركة المؤمن حرق النار » .

وقال في قوله: « لا يؤوي الضالة إلا ضال »، قال: هذا محمول على أنه يؤويها لنفسه لا لصاحبها، ولا يعرفها.

وذكر الطحاوي أيضًا عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة عن أبي سالم الجيشاني عن زيد بن خالد الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: « من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها»(٢).

⁽۱) صحیح . حدیث الجارود بن المعلی اخرجه أحمد (۵/ ۸۰)، والنسائی فی الكبری من طریق أبی مسلم الجذمی عن الجارود به، وأبو مسلم لم یوثقه إلا ابن حبان. وأما حدیث عبد الله بن الشخیر :

فرواه أحمد (٢٥/٤)، وابن حبان (٢٥٠٢) من طريق الحسن عن مطرف عنه به. وإسناده صحيح .

 ⁽۲) ضعیف. رواه أحمد (٤/ ۲٦۲،۳٦٠)، وأبو داود (۱۷۲۰)، والبیهقی (٦/ ۱۹۰).
 (۳) رواه مسلم فی اللقطة (۱۷۲۹/۱۲) .

قال أبو عمر: في قول رسول الله على في ضالة الغنم: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب »، وفي ضالة الإبل: «مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها » دليل واضح على أن العلة في ذلك خوف التلف والذهاب، لا جنس الذهاب فلا فرق بين ما ضل بنفسه، وبين ما لم يضل بنفسه إذا خشى عليه التلف - عندي والله أعلم - بظاهر الحديث الصحيح في الفرق بين ضالة الغنم، وضالة الإبل؛ ألا ترى أن رسول الله عن سئل عن ضالة الإبل غضب، واشتد غضبه، ثم قال فيها ما ذكرنا.

وقد قيل: إن الإبل تصبر على الماء ثلاثة أيام، وأكثر، وليس ذلك بحكم الشاة، لأنه يقول: إن لم تأخذها، ولا وجدها أخوك صاحبها، أو غيره أكلها الذئب، يقول فخذها، وهذا محفوظ من رواية الثقات.

حدثني محمد بن إبراهيم قراءة مني عليه، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا يعقوب الأيلي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، قال سفيان: فلقيت ربيعة، فسألته، فقال: حدثني يزيد، عن زيد بن خالد الجهني (عن النبي عليه أنه سئل عن ضالة الإبل، فغضب، واحمرت وجنتاه، وقال: «مالك ولها؟ معها الحذاء والسقاء ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها، وسئل عن ضالة الغنم، فقال: «خذها فإنما هي لك، أو للذئب، وسئل عن اللقطة، فقال: «أعرف عفاصها ووكاءها وعرفها سنة، فإن اعترفت، وإلا فاخلطها بمالك».

كذا قال ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة، وخالفه سليمان بن بلال، وحماد بن سلمة، فروياه عن يحيى بن سعيد، وربيعة جميعًا، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

أخبرنسا خلف بن القاسم الحافظ قراءة مني عليه أن عبد الله بن جعفر بن الورد حدثهم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البرا الله بن محمد البران أبر محمد البرطاري، قال: أخبرنا سليمان بن بلال، قال: حدثني

يحيى بن سعيد، وربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد ابن خالد الجهني، قال: « سئل رسول الله على عن اللقطة الذهب أو الورق؟ قال: « اعرف وكاءها، وعفاصها، ثم عرفها سنة، فإن لم تعرف فاستعن بها، ولتكن وديعة عندك، فإن جاء طالبها يومًا من الدهر فأدها إليه »، وسئل عن ضالة الإبل، فقال: « مالك ولها؟ دعها. معها حذاؤها، وسقاؤها، ترد الماء، وترعى الشجر، حتى يجدها ربها »، وسأله عن الشاة، فقال: « خذها فإنما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب »، وكذلك رواه القعنبي عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد، وربيعة جميعًا، عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهنبي عن النبي عن النبي عن النبي الله عن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الحين مالة الإبل، وفي اللقطة، إلا أنه قال: «عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفع بها، ولتكن وديعة عندك ».

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد، وربيعة، عن يريد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهنبي أن رجلاً سأل النبي عليه عن ضالة الإبل، فقال: «مالك ولها؟ معها سقاؤها، وحذاؤها، دعها تأكل الشجر، وترد الماء، حتى يأتيها باغيها ». ثم سأله عن ضالة الغنم فقال: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب ». ثم سأله عن اللقطة، فقال: « اعرف عفاصها، وعدتها فإن جاء صاحبها فعرفها، فادفعها إليه، وإلا فهي لك ».

واختلف الفقهاء في التافه اليسير الملتقط هل يعرف حولاً أم لا؟

فقال مالك: إذا كان تافهًا يسيرًا تـصدق به قبـل الحول، قال ابن حـبيب كالدرهم ونحوه.

وذكر ابن وهب عن مالك أنه قال في اللقطة مثل المخلاة والحبل، والدلو، وأشباه ذلك أنه كان ذلك في طريق، وضعه في أقرب الأماكن إليه، ليعرف وإن كان في مدينة انتفع به وعرفه، ولو تصدق به كان أحب إليّ، فإن جاء صاحبه كان على حقه.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ما كان عشرة دراهم فصاعدًا، عرفها حولاً، وإن كان دون ذلك عرفها على قدر ما يرى. وقال الحسن بن حي كقولهم سواء إلا أنه قال: ما كان دون عشرة دراهم عرفه ثلاثة أيام.

وقال الثوري: الذي يجد الدرهم يعرفه أربعة أيام، رواه عنه أبونعيم.

وقال الشافعي: يعرف القليل والكثير حولاً كاملاً، ولاتنطق يده على شيء منه إلا بعد الحول، فإذا عرفه حولاً أكله بعد ذلك، أو تصدق به، فإذا جاء صاحب كان غريمًا في الموت والحياة، قال: وإن كان طعامًا لايبقى، فله أن يأكله، ويغرمه لربه.

قال المزنى: « ومما وجد بخطه: أحب إلى أن يبيعه ويقيم على تعريفه حولاً، ثم يسأكله، هذا أولى به؛ لأن النبي عليه السلام لم يقل للملتقط فشأنك بها، إلا بعد السنة، ولم يفرق بين القليل، والكثير.

قال أبو صمــر: التعريف عند جماعة الفقهاء فيما علمت لايكون إلا في الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع العامة، واجتماع الناس.

وروي عن عمر، وابن عباس، وابن [عَـمْرو]^(۱)، وجماعة من السلف يطول ذكرهم أن اللقطة يعرفها واجدها سنة، فإن لم يأت لها مستحق، أكلها واجدها إن شاء، أو تصدق بها، فإن جاء صاحبها وقد تصدق بها فهو مخير بين الأجر، والضمان، وبهذا كله أيضًا قال جماعة فقهاء الأمصار، منهم: مالك، والثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والليث، والشافعي، ومن تبعهم إلا ما بينا عنهم في كتابنا هذا من تفسير بعض هذه الجملة مما اختلفوا فيه.

وأجمعوا أن الفقير له أن يأكلها بعدالحول، وعليه الضمان.

واختلفوا في الغني فقال مالك: أما النغني فأحب إلى أن يتصدق بها بعد الحول، ويضمنها إن جاء صاحبها.

⁽١) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع: [عمر].

وقال ابن وهب: قلت لمالك في حديث عمر بن الخطاب حين قال للذي وجد الصرة: «عرفها ثلاثًا ثم احبسها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها» (١). ما شأنه بها؟ قال: يصنع بها ما شاء، إن شاء أمسكها، وإن شاء تصدق بها، وإن شاء استفقها. فإن جاء صاحبها أداها إليه.

وقال الأوزاعي: إن كان مالاً كثيرًا جعله في بيت المال بعد السنة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يأكلها الغني السبتة بعد الحول، وإنما يسأكلها الفقير، ويستصدق بها الغني، فإن جاء صاحبها كان مخيرًا على السفقير الآكل، وعلى الغني المتصدق في الأجر أو الضمان.

وقال الشافعي: يأكل اللقطة الغني والفقير بعد الحول، وهو تحصيل مذهب مالك وقوله؛ لأن رسول الله ﷺ في حديث زيد بن خالد الجهني قد قال لواجدها شأنك بها بعد السنة، ولم يفرق بين الغني والفقير وعلى من أكلها أو تصدق بها الضمان إن جاء صاحبها.

قال أبو عسمسر: احتج بعض من يرى أن الغني لا يأكل اللقطة بعد الحول بما ذكره ابن عيينة في حديث زيد بن خالد المذكور عنه في هذا الباب بقوله: « وعرفها سنة فإن عرفت وإلا فاخلطها بمالك »، قالوا: فهذا دليل على أن السائل عن حكم اللقطة، والضالة في ذلك الحديث كان غنيًا فخرج الجواب عليه من قوله: «فشأنك بها»، وقوله: «فاخلطها بمالك»، وقوله: «ولتكن وديعة عندك»، ونحو هذا، فما روي من اختلاف الفاظ الناقلين لهذا الجديث من الألفاظ الموجبة لاتكون عنده مرفوعة لصاحبها، وهي تفسير معنى قوله: «شأنك بها».

وحجة من أجاز للغنى أكلها ظاهر الحديث بقوله: «شأنك بها»، «واخلطها

⁽۱) رواه مالك (۲/ ۷۵۷ – ۷۵۷)، والبيهقى (۱۹۳/٦) وفيه معاوية بن عبد الله ابن بدر قال الحسينسى: فيه نظر، وذكره ابن حبان فسى الثقات وقال: «كان يفتسى بالمدينة » ۱ هـ. وأبوه عبد الله بن بدر صحابى .

بمالك، ولم يسأله أفقير هو أم غني؟ ولا فرق له بين الفقير والغني، ولو كان بين الفقير والغني فرق في حكم الشرع لبينه رسول الله بين والفقير قد يكون له مال لايخرجه إلى حد الغنى فيجوز أن يقال له: اخلطها بمالك، وفي ذلك دليل على انطلاق يده عليها بما أحب كانطلاق يده في ماله؟ ألا ترى إلى قوله ولي خديث عياض بن حمار: «فإن جاء صاحبها فهو أحق بها، وإلا فهو مال الله يوتيه من يشاء ها()، وهذا معناه انطلاق يد الملتقط وتصرفه فيها بعد الحول، ولكنه يضمنها إن جاء صاحبها واجب ذلك بإجماع المسلمين؛ لأنه مستهلك مال غيره، وقد أجمعوا أن من استهلك مال غيره وأنفقه بغير إذنه غرمه وضمنه، ومن استهلك لغيره شيئًا من المال ضمنه بأي وجه استهلك، وهذا ما لا خلاف فيه فأغنى ذلك عن الإكثار.

واختلفوا في دفع اللقطة إلى من جاء بالعملامة دون بينة، فقال مالك: تستحق بالعلامة، قال ابن القاسم: ويجبر على دفعها إليه فإن جاء مستحق فاستحقها ببينة لم يضمن الملتقط شيئًا.

قال مالك: وكذلك اللصوص إذا وجد معهم أمتعة فجاء قوم فادعوها، وليست لهم بينة إن السلطان يتلوم في ذلك فإن لم يأت غيرهم دفعها إليهم، وكذلك الآبق، وهمو قول الليث بن سعد والحسن بن حي أنها تدفع لمن جاء بالعلامة، والحجة لمن قال بهذا القول لقوله على (اعرف عفاصها، ووكاءها، وعدتها، فإن جاء صاحبها فعرفها فادفعها إليه). وهذا نص في موضع الخلاف يوجب طرح ما خالفه.

وقال أبو حنيفة، والـشافعي: لاتستحق إلا ببينة، ولا يجـبر على دفعها إلا من جاء بالعلامة، ويسعه أن يدفعها إليه فيما بينه وبينه دون قضاء.

وذكر المزني عن الشافعي قال: فإذا عرف طالب اللقطة العفاص، والوكاء، والعدد، والوزن وحلاها بحليتها، ووقع في نفس الملتقط إنه صادق كان له أن

⁽١) انظر التعليق التالي .

يعطيه إياها، [ولا]^(۱) أجبره، لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها، قال: ومعنى قول النبي ﷺ: «اعرف عفاصها ووكاءها» والله أعلم لأن يؤدي عفاصها ووكاءها معها، وليعلم إذا وضعها في ماله أنها لقطة، وقد يكون ليستدل على صدق المعترف، أرأيت لو وصفها عشرة أيعطونها؟ نحن نعلم أن ليستدل على واحدًا بغير عينه، يمكن أن يكون صادقًا.

قال أبو عسمسر: القول بظاهر الحديث أولى، ولم يؤمر بأن يعرف عفاصها ووكاءها، وعلاماتها إلا لذلك.

وقال العلامة في حرفها فادفعها إليه ». هكذا قال حماد بن سلمة في حديثه، ومن كان أسعد بالظاهر أفلح، وبالله التوفيق.

واختلفوا فيمن أخــذ لقطة، ولم يشهد على نفسه أنه التــقطها. وإنها عنده يعرفها ثم هلكت عنده، وهو لم يشهد:

فقال مالك، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد: لا ضمان عليه إذا هلكت عنده من غير تضييع منه، وإن كان لم يشهد، وهو قول عبد الله بن شبرمة.

وقال أبو حنيفة، وزفر: أن أشهد حين أخذها أنه يأخذها، ليعرفها لم يضمنها إن هلكت، وإن لم يشهد ضمنها، وحجتهما في ذلك ما حدثني أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل الدينوري، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن عبد الحكم القطري، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا شعبة عن خالد الحذاء، قال: سمعت يزيد بن عبد الله بن الشخير أبا العلاء يحدث عن أخيه مطرف ابن عبدالله بن الشخير عن عياض بن حمار، قال: قال رسول الله عن أخيه مطرف ابن عبدالله بن الشخير عن عياض بن حمار، قال: قال رسول الله عن التيه، فإن جاء صاحبها فهو أحق بها، وإلا فهو مال الله وليعرف، ولا يكتم، ولا يغيب، فإن جاء صاحبها فهو أحق بها، وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء هرد).

⁽١) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع: [وإلا].

⁽٢) صحيح . رواه أحمد (٤/ ١٦٢)، وأبو داود (١٧٠٩)، وابن ماجه (٢٥٠٥) .

قال الطحاوي: وهذا الحديث يحتمل أن يكون مراده في الإشهاد: الإشادة والإعلان، وظهور الأمانة، قال ولما لم يكن الإشهاد في الغصوب يخرجها عن حكم الضمان، وكان الإشهاد في ذلك وترك الإشهاد سواء وهي مضمونة أبدًا أشهد، أم لم يشهد، وجب أن تكون اللقطة أمانة أبدًا، لقوله على أنه إذا أشهد لم يضمن، وكذلك إذا لم يشهد.

قال أبو عسمسر: معنى هذا الحديث عندي - والله أعلم -: أن ملتقط اللقطة إذا عرفها، وسلك فيها سنتها ولم يكن مغيبًا، ولا كاتمًا، وكان معلنًا معرفًا، وحصل بفعله ذلك أمينًا، لا يضمن إلا بما يضمن به الأمانات، وإذا لم يعرفها، ولم يسلك بها سنتها، وغيب، وكتم، ولم يعلم الناس أن عنده لقطة، ثم قامت عليه البينة بأنه وجد لقطة ذكروها وضمها إلى بيته، شم ادعى تلفها ضمن؛ لأنه بذلك الفعل خارج عن حدود الأمانة ـ وبالله التوفيق.

وقال بعض أهل العلم في قول رسول الله على للسائل عن اللقطة: «اعرف عفاصها، ووكاءها فإن جاء صاحبها وعرفها» - يعني بعلاماتها - دليل بين على إسطال قول كل من ادعى علم الغيب في الاشياء كلها من الكهنة، وأهل التنجيم، وغيرهم؛ لأنه لو علم على أنه يوصل إلى علم ذلك من هذه الوجوه لم يكن لقوله على في معرفة علاماتها وجه ـ والله أعلم.

فهذا ما في الحديث من أحكام اللقطة، ووجوه القول فيها.

وأما حكم الضوال من الحيوان فإن الفقهاء اختلفوا في بعض وجوه ذلك: فقال مالك في ضالة الغنم: ما قرب من الـقرى فلا يأكلها، ويضمها إلى أقرب القرى تعرف فيها، قال: ولا يأكلها واجدها، ولا من تركت عنده حتى تمر بها سنة كاملة، هذا فيما يوجد بقرب القرى، وأما ما كان في الفلوات، والمهامة فإنه يأخذها ويأكلها، ولا يعرفها، فإن جاء صاحبها فليس له شيء؛ لأن النبي قال: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب »، والبقر بمنزلة الغنم إذا خيف عليها السباع، فإن لم يخف عليها السباع فبمنزلة الإبل، وقال في الإبل: إذا وجدها في فلاة فلا يتعرض لها فإن أخذها، فعرفها، فلم يجيء صاحبها خلاها

في الموضع الذي وجدها فيه. قال: والخيل، والبغال، والحمير يعرفها، ثم يتصدق بثمنها، لأنها لا تؤكل.

قال مالك: لا تسباع ضوال الإبل، ولكن يردها إلى موضعها التسي أصيبت فيه، وكذلك فعل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه.

واتفق قول مالك، وأصحابه: أن الإمام إذا كان غير عدل، ولامأمون، لم تؤخذ ضوال الإبل، وتركت مكانها، فإن كان الإمام عدلاً، كان لــه أخذها، وتعريفها، فإن جاء صاحبها، وإلا ردها إلى المكان، هذه رواية ابسن القاسم، وابن وهب عن مالك.

وقال أشهب: لا يردها، ويبيعها، ويمسك ثمنها على ما روي عن عثمان.

وقال ابن وهب عن مالك فيمن وجد شاة أو غنمًا بجانب قرية أنه لا يأكلها حتى تمر بها سنة أو أكثر فإن كان لها صوف أو لبن، وكان قربه من يشتري ذلك الصوف واللبن فليبعه، وليدفع ثمنه لصاحب الشاة إن جاء.

قال مالك: ولا أرى بأسًا أن يصيب من نسلها ولبنها بنحو قيامه عليها.

قال ابن وهب عن مالك فيمن وجد تسيسًا قرب قرية: إنه لابئاس أن يتركه ينزو على غنمه ما لم يفسده ذلك.

وقال الأوزاعي في الشاة: إن أكلها واجدها ضمنها لصاحبها.

وقال الشافعي: تؤخذ الشاة، ويعرفها آخذها، فإن لم يجيء صاحبها أكلها ثم ضمنها لحصاحبها إن جاء. قال ولايعرض للإبل والبقر، فإن أخذ الإبل ثم أرسلها ضمن.

وقال مالك، وأبــو حنيفة: من وجد بعــيرًا في بادية أو غيرهــا فأخذه، ثم

أرسله، لم يضمنه، بخلاف اللقطة، وشبهه بعض أصحابهما بالصيد يصيده المحرم، ثم يرسله إنه لا شيء عليه .

فأما الشافعي فالضالة عنده ها هنا كاللقطة لاجتماعهما في أنه مال هالك معين قد لزمه حفظه بعد أخذه، فوجب أن يصير بإزالة يده عنه ضامنًا كالوديعة.

قال أبو جعفر الأزدي هو الطحاوي جواب رسول الله و في ضوال الإبل بغيرما أجاب في ضالة الغنم إخبار منه عن حال دون حال، وذلك على المواضع المأمون عليها فيها التلف، فإذا تخوف عليها التلف فهي والغنم سواء. قال: ولم يوافق مالكا أحد من العلماء على قوله في الشاة إن أكلها لم يضمنها إذا وجدها في الموضع المخوف. قال: واحتجاجه بقوله عليه السلام: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب »، لامعنى له، لأن قوله هي لك ليس هو على معنى التمليك، كما إنه إذا قال: أو للذئب لم يرد به التمليك، لأن الذئب يأكلها على ملك صاحبها، فكذلك الواجد إن أكلها أكلها على ملك صاحبها، فيضمنها، واحتج بحديث سليمان بن بلال في اللقطة: « ولتكن وديعة عندك » قال: وذلك يوجب ضمانها إذا أكلها.

قال أبو عسمر: في قوله على الرد على أخيك ضائته "، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص - دليل على أن الشاة على ملك صاحبها، وذلك يوجب الضمان على آكلها، وقد قال مالك وهو الذي لا يرى على آكلها في الموضع المخوف شيئًا: إن ربها لو أدركها لحمًا في يد واجدها، وفي يد الذي تصدق بها عليه وأراد أخذ لحمها كان ذلك له، ولو باعها واجدها كان لربها ثمنها الذي بيعت به. وهذا يدل على أنها على ملك مالكها عنده. فالوجه تضمين آكلها إن شاء الله، لأنه لافرق بين أكل الشاة في الوقت الذي أبيح له أخذها، وبين أكل اللقطة، واستهلاكها، بعد الحول، لأنهما قد أبيح لكل واحد منهما أن يفعل بها ما شاء، ويتصرف فيها بما أحب، ثم أجمعوا على ضمان اللقطة لصاحبها إن جاء طالبها فكذلك الشاة، وبالله التوفيق.

ومن حجة مالك قوله على: (هي لك، أو لأخيك)، لانه يحتمل أن يريد بذكر الأخ صاحبها، ويحتمل أن يريد لك، أو لغيرك من الناس الواجدين لها، وأي الوجهين كان فالظاهر من قوله: أو للذئب، يوجب تلفها، أي إن لم تأخذها أنت، ولا مثلك، أكلها الذئب. وأنت ومثلك أولى من الذئب، فكان النبي على جعلها طعمة لمن وجدها. فإذا كان ذلك كذلك فلا وجه للضمان في طعمة أطعمها رسول الله على وقد شبهها بعض المتأخرين من أصحابه بالركاز، وهذا بعيد؛ لأن الركاز لم يصح عليه ملك لأحد قبل.

هذا مما يمكن أن يحتـج به لمالك في ذلك، وفي المسئلة نظـر، والصحيح ما قدمت لك، وبالله التوفيق.

وقد قال سحنون في المستخرجة: إن أكل الشاة واجدها في الفلاة، أو تصدق بها، ثم جاء صاحبها ضمنها، وهو الظاهر من قول مالك إن من أكل طعامًا قد اضطر إليه لغيره لزمه قيمته، والشاة أولى بذلك. والله أعلم.

وروى أشهب عن مالك في الضوال من المواشي يتصدق بها الملتقط بعد التعريف ثم يأتي ربها: إنه ليس له شيء. قال: وليست المواشي مثل الدنانير.

واختلف الفقهاء أيضًا في النفقة على الضوال، واللقيط.

فقال مالك ـ فيما ذكر ابن القاسم عنه: إن أنفق الملتقط على الدواب، والإبل، وغيرها، فله أن يرجع على صاحبها بالنفقة، وسواء أنفق عليها بأمر السلطان، أو بغير أمره، قال: وله أن يحبس بالنفقة ما أنفق عليه، ويكون أحق به كالرهن. قال: ويرجع على صاحب اللقطة بكراء حملها.

وقال مالك في الـلقيط إذا أنفق عليه المـلتقط، ثم أقام رجل البيـنة إنه ابنه فإن الملـتقط يرجع عـلى الأب إن كان طرحه مـتعمدًا، وكان مـوسرًا، وإن لم يكن طرحه ولكن ضل منه، فلا شيء على الأب، والملتلقط متطوع بالنفقة.

وقال الشافعي ـ في ما رواه عنه الربيع في البويطي: إذا أنفق على الضوال من أخذها فهو متطوع، فإن أراد أن يرجع على صاحبها فليذهب إلى الحاكم حتى يفرض له النفقة، ويوكل غيره بأن يقبض تلك النفقة منه، وينفق عليها، ولايكون للسلطان أن يأذن له أن ينفق عليها إلا اليوم واليومين، فإن جاوز ذلك أمر بيعها.

وقال المزني عنه: إذا أمر الحاكم بالنفقة كانت دينًا، وما ادعى قبل منه إذا كان مثله قصدًا، وقال المزني: لا يقبل قوله وليس بالأمين.

وقال ابن شبرمة: إذا أنفق على العبد رجع على صاحبه على كل حال، إلا أن يكون قد انتفع به وخدمه، فتكون النفقة بمنفعة، وقال في الملتقط: إن أنفق عليه الملتقط احتسابًا لم يرجع، وإن كان على غير ذلك احتسب بمنفعته، وأعطى نفقته بعد ذلك.

وقال الحسن بن حي: لا يـرجع على صاحبه من نفقتـه بشيء في الحكم، ويعجبني في الورع، والأخلاق إن يرد عليه نفقته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا أنفق على اللقطة، والآبق بغير أمر القاضي فهو متطوع، وإن أنفق بأمر القاضي فهو دين على صاحبها إذا جاء، وله أن يحبسها بالنفقة إذا حضر صاحبها. والنفقة عليها ثلاثة أيام ونحوها حتى يأمر القاضي ببيع الشاة وما أشبهها، ويقضي بالنفقة. وأما الغلام والدابة فيكرى وينفق عليها من الأجرة.

قالوا: وما أنفق على اللقيط فهو متطوع إلا أن يأمره الحاكم.

وقال ابن المبارك عن الثوري: أن من أنفق بأمر الحاكم في الضالة واللقيط كان دينًا.

وقال الليث في اللـقيط: أنه يرجع الملتقط بالنفقة على أبيه إذا ادعاه، ولم يفرق، وهو معنى قول الأوزاعي؛ لأنه قال: كل من أنفق عـلى من لاتجب له عليه نفقة رجع بما أنفق.

* * *



١٧ - باب هدقة الحي عن الهيت

(٩) ١- مالك، عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة، عن أبيه، عن جده أنه قال: خرج سعد بن عبادة مع رسول الله على في بعض مغازيه، فحضرت أمه الوفاة بالمدينة، فقيل لها أوصي، فقالت: فيم أوصي - وإنما المال مال سعد، فتوفيت قبل أن يقدم سعد؛ فلما قدم، ذكر ذلك له فقال سعد: يا رسول الله، هل ينفعها أن أتصدق عنها؟ فقال رسول الله على : نعم، فقال سعد : حائط كذا وكذا صدقة عنها- لحائط سماه (١).

* سعيد بن عمرو بن شرحبيل

وهو سعيمد بن عمرو بن شرحبيل بمن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، قد ذكرنا نسب جده سعد بن عبادة في كتاب الصحابة بما يغني عن ذكره ههنا. وسعيد هذا ثقة، عدل فيما نقل.

قال أبو عسمسر: هكذا قال يحيى: سعيد بن عمرو، وعلى ذلك أكثر الرواة، منهم: ابن القاسم، وابن وهب، وابن كثير، وأبو المصعب، وقال فيه القعنبي: سعد بن عمرو.

وكذلك قال ابن البرقي: سعد بن عمرو بن شرحبيل – كـما قال القعنبي، والصواب فيه: سعيد بن عمرو – والله أعلم.

وعلى ذلك أكثر الرواة، وهذا الحديث مسند، لأن سعيد بن سعد بن عبادة له صحبه (۲)، قد روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وغيره، وشرحبيل ابنه غير نكير أن يلقى جده سعد بن عبادة؛ على أن حديث سعد بن عبادة هذا في

⁽١) صحيح. رواه النسائي (٦/ ٢٥٠).

⁽٢) وذكره البغوى، وابن منده، وأبو نعيم وغيــرهم في الصحابة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكره أيضا في الصحابة .

قصة أمه قد روي مسندًا من وجوه، ومقطوعًا أيضًا بألفاظ مختلفة، وقد ذكرناها في أبواب سلفت من كتابنا هذا، منها باب ابن شهاب عن عبيد الله(۱)، ومنها باب عبد الرحمن ابن أبي عمرة(۲)؛ وقد يشبه أن يكون حديث هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة من رواية مالك وغيره في صدقة الحي عن الميت - هو حديث سعد بن عبادة هذا - والله أعلم.

وأما معنى هذا الحديث، فمجتمع عليه في جواز صدقة الحي عن الميت الايختلف العلماء في ذلك، وأنها مما ينتفع الميت بها، وكفى بالاجتماع حجة، وهذا من فضل الله على عباده المؤمنين أن يدركهم بعد موتهم عمل البر والخير بغير سبب منهم، والايلحقهم وزر يعمله غيرهم، والا شر إن لم يكن لهم فيه سبب يسببونه أو يبتدعونه، فيعمل به بعدهم.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا أحمد بن عبد العزيز بن أبي عبيد اللؤلؤي البغدادي بمكة، قال حدثنا علي بن حرب، قال حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة، قال حدثنا مالك بن أنس، عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل، عن أبيه، عن جده، عن سعد بن عبادة، أنه خرج مع رسول الله على بعض مغازيه، وحضرت أمه الوفاة، فقيل لها: أوصي، فقالت: بم أوصي؟ إنما المال كله لسعد. قال: فلما قدمت، أخبرت بذلك، فقلت للنبي على الاتصال – وهو الأغلب منه – والله أعلم.

وكذلك حديث الدراوردي في ذلك:

أخبرنا أحمد بن عبد الله أن أباه أخبره قال حدثنا عبد الله بن يونس، قال حدثنا بقي بن مخلد، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل، عن سعيد بن سعد بن عبادة، عن

⁽١) أول كتاب النذور والأيمان .

⁽٢) انظر كتاب العتق، باب (٤) عتق الحي عن الميت .

أبيه، أن أمه توفيت - وهو غائب - فسأل النبي ﷺ أينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: « نعم ».

وقد روي متصلاً من حديث أنس: حدثناه أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثنا يعقوب^(۱) قال حدثني أبي، حدثنا عبد الله بن يونس، حدثنا بقي، قال حدثنا يعقوب^(۱) بن حميد بن كاسب، قال حدثنا مروان، قال حدثنا حميد الطويل، عن أنس قال: قال سعد بن عبادة: يا رسول الله، إن أم سعد كانت تحب الصدقة، أفينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: « نعم وعليك بالماء »^(۲).

قال: وحدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمارة ابن غزية، عن حميد بن أبي الصعبة، عن سعيد بن سعد بن عبادة - أن النبي عليه أمر سعد بن عبادة أن يسقى عنها الماء (٣).

وسئل ابن عباس: أي الصدقة أفضل؟ فقال: الماء، ثم قال: ألم تروا إلى أهل النار حين استخاثوا بأهل الجنة: ﴿أَنْ أَفْيَـضُوا عَلَيْـنَا مِنَ المَاءُ أَوْ مُمَا رزقكم اللهُ ﴾.

* * *

⁽۱) وقع هنا فى (هـ)، (حـ)، (د) [حميد بن كــاسب] والصواب ما فى المطبوع لأن يعقوب بن حميد بن كاسب هو الذي يروي عن مروان الفزاري ويروي عنه بقي بن مخلد .

⁽٢) فيه يعقبوب بن حميد ضعف أبو حائم، والنسائى، وتكلم فيه غير واحد وقال أبو عبد الله الحاكم: ﴿ لَمُ يَتَكُلُم فِيهُ أَحَـد بَحْبَجَةٌ ﴾ وقال ابن عبدى: ﴿ لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث، كثير الغرائب ﴾. وقال ابن حجر: ﴿ صدوق ربما وهم ﴾ . وسناده ضعيف. حميد بن أبى الصعبة عن سعد مرسل قاله ابن ماكولا .

وروى نحوه أبو داود (١٦٨٠)، والنسائي (٦/ ٢٥٥،٢٥٤) من طريق ابن المسيب والحسن عن سعد بن عبادة، وهو مرسل.

ولأبي داود (١٦٨١) من طريق أبي أسحاق عن رجل عن سعد أنه قال: يا رسول الله، إن أم سعد ماتت فأى الصدقة أفضل؟ قال: « الماء » قال: فحفر بثراً وقال: هذه لأم سعد .

(۱۵۳/۲۲) ٢ – مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة – أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: « إن أمي افتلتت نفسها، وأراها لو تكلمت تصدقت، أفأتصدق عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: « نعم»(١).

قال أبو عسمر: وهذا الحديث أيضًا مجتمع على القول بمعناه، ولاخلاف بين العلماء أن صدقة الحي عن الميت جائزة، مسرجو نفعها وقبولها إذا كانت من طيب فإن الله لا يقبل إلا الطيب، وليس الصدقة عندهم من باب عمل البدن في شيء، فلا يجوز لأحد أن يصلي عن أحد، وجائز له أن يتصدق عن وليه وعن غيره؛ وهذا مما ثبتت به السنة، ولم تختلف فيه الأمة؛ ويقولون إن الرجل المذكور في هذا الحديث، هو سعد بن عبادة، وقد مضى القول في قصة سعد بن عبادة وصدقته عن أمه في غير موضع من كتابنا هذا-والحمدالله .

وأما قوله: افتلتت نفسها، فإنه أراد اختلست نفسها وماتت فجأة.

قال الشاعر:

من يأمن الأيام بعد صبيرة القرشي ماتا

سبقت منيته المشيب وكان ميتته افتلاتا

وقال خالد بن يزيد:

بأكرم علقى منبر وسريـــر

فإن تفتلتها فالخلافة تنفلت

وقال أبو بكر بن شاذان: سألت أبا زيد النحوي عن قول عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة، فقال: أراد فجأة؛ وأنشد قول الشاعر:

وكان ميتته افتلاتـــا

قال: وتقول العرب - إذا رأت الهلال بغير قصد إلى ذلك: - رأيت الهلال فلتة.

⁽۱) رواه البخاری (۲۷۲۰)، ومسلم فی الزکاة (۱۰۰۶/۵)، وفسی الوصیة (۲۰۰۶/ ۱۰۰۶) ۱۳٬۱۲).

٣٠٦/٢٤) ٣- مالك، أنه بلغه أن رجلاً من الأنتصار من بني الحارث بن الخزرج تصدق على أبويه بصدقة فهلكا، فورث ابنهما المال - وهو نخل، فسأل عن ذلك رسول الله على فقال: قد أجرت في صدقتك، وخذها بميراثك.

قال أبو عسمسر: وهذا الحديث في رجوع الصدقة بالميراث، روي من وجوه عن النبي ﷺ أحسنها؛ حديث بريدة الأسلمي، وقد تكلمنا على معنى رجوع الصدقة إلى المتصدق بالميراث، والشراء، وبالهبة، ونحو ذلك؛ وذكرنا مذاهب العلماء في ذلك عند ذكر قصة لحم بريرة في باب ربيعة من هذا الكتاب، فلا وجه لتكرير ذلك ههنا(۱).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه - أن امرأة أتت رسول الله على أمي بوليدة، وأنها ماتت وتركت تملك الوليدة؛ قال: « وجب أجرك ورجعت إليك بالميراث »(٢).

قال أبو عسر: على القول بجواز رجوع الصدقة إلى الوارث بالميراث جمهور العلماء على ما في هذا الخبر، إلا فرقة شذت وكرهت ذلك، وفرقة استحبت للوارث أن يتصدق بها. لا معنى للاشتغال بحكاية قولها مع مخالفة السنة لها، وماتوفيقى إلا بالله.

وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن زيـد بن عبـد ربه، عن النبي ﷺ بإسناد فيه لين ولكنه احتمل .

张 朱 张

⁽١) أنظر كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار .

⁽۲) رواه مسلم في الصيام (۱۱٤٩/ ۱۵۸،۱۵۷)، وأبو داود (۲۸۷۷)، والتـرمــذي (٦٦٧).



		•			
	·				
•					

كتاب الوصية

١ - باب الأمر بالوصية

(۲۹۰/۱٤) ۱- مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله على قال: «ماحق امرى مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة»(۱).

قال أبو عمسر: لا خلاف عن مالك في لفظ هذا الحديث، ولا في إسناده، وكذلك رواه أيوب، وعبيد الله بن عمر، وهشام بن الغازي، وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على النبي على ابن عمر - مثله - عن في إسناده. وكذلك رواه الزهري، عن سالم، عن ابن عمر - مثله - عن النبي على الا أن في حديث الزهري: (يبيت ثلاثًا إلا وصيته مكتوبة عنده). قال ابن عمر: (فما بت ليلة مذ سمعتها إلا ووصيتي عندي) (۱)، وقال فيه ابن عينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على: (ما حق امرئ يؤمن بالوصية) - وفسره فقال: يؤمن بانها حق. وقال فيه سليمان بن

⁽۱) رواه البخاري (۲۷۳۸)، ومسلم في الوصية (۱/۱۲۲۷ ـ ۳) .

 ⁽۲) رواه مسلم فى الوصية (۲/۱۲۲۷)، والنـسائى (۲/۲۳۹). والبيهقى (٦/۲۷۲) من طريق حماد بن زيد عن أيوب « يبيت ليلة أو ليلتين » .

قال ابن حسجر فى الفستح (٥/ ٤٢٢): ﴿ وَكَانَ ذَكُرُ السَّلِيَاسِينَ وَالثَّلَاتُ لَرَفْسِعِ الحُرِجِ لتزاحم أشغال المرء التى يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا التحديد. والمعنى لا يمضى عليه زمان وإن كان قلسيلاً إلا ووصيته مكتوبة. وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسسير، وكان الثلاث غاية التأخير ١ ا ه. .

وأشار إلى هذا المعنى ابن دقيق العيد في الإحكام (العده (٤/ ١٥٥)] .

موسسى، عن نافع، إنه يحدثه عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: « لا ينبغي لأحد عنده مال يوصى فيه أن يأتي عليه ليلتان إلا وعنده وصيته ».

وكذلك قال فيه عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي عَلَيْق: « قال ما حق امريء يبيت وعنده مال يوصى فيه إلا ووصيته مكتوبة عنده ». وقد مضى في باب ثور بن زيد تفسير المال(١١)، وقول من قال مال، أولى عندي من قول من قال شيء، لأن الشيء قليل المال وكثيره.

وقد أجمع العلماء على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال، أنه لايندب إلى الوصية.

وقال ابن عون عن نافع، عن ابن عمر، قال رسول الله ﷺ «لايحل لامريء مسلم له مال يوصى فيه» - الحديث. هكذا - قال: لا يحل، ولم يتابع على هذه اللفظة - والله أعلم.

ففي هذا الحديث الحض على الوصية والستأكيد في ذلك، وهذا على الندب الاعلى الإيجاب عند الجميع، لا يختلفون في ذلك؛ وقد أجمع العلماء على أن الوصية غير واجبة على أحد إلا أن يكون عليه دين، أو تكون عنده وديعة، أو أمانة، فيوصي بذلك؛ وفي إجماعهم على هذا، بيان لمعنى الكتاب والسنة في الوصية، وقد شذت طائفة فأوجبت الوصية (٢) لا يعدون خلافًا على الجمهور، واحتجوا بظاهر القرآن، وقالوا: المعروف واجب، كما يجب ترك المنكر؛ قالوا وواجب على الناس كلهم أن يكونوا من المتقين.

قال أبو عمر : ليس في كتاب الله ذكر الوصية إلا في قوله عز

⁽١) انظر كتاب الجهاد، باب ما جاء في الغلول .

⁽۲) عمن قال بالسوجوب الزهرى، وأبو مجلز، وعسطاه، وطلحة بن مصسرف فى آخرين وحكاه البيهقى عن الشافعى فسى القديم، وبه قال إسحاق، وداود، واختاره أبو عوانه الإسفراينى، وابن جرير وآخرون. فتح البارى .

وجل: ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقًا على المتقين ﴾، وهذه الآية نزلت قبل نزول الفرائض والمواريث، فلما أنـزل الله حكم الوالدين وسائر الوارثين فـي القرآن، نسخ ما كان لهم من الوصية، وجعل لهم مواريث معلومة على حسبما أحكم من ذلك – تبارك وتعالى.

وقد روي عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، والحسن، أن آية المواريث نسخت الوصية ﴿ للوالدين والأقربين ﴾ الوارثين(١)، وهو مذهب الشافعي، وأكثر المالكيين، وجماعة من أهل العلم؛ وروي عن النبي ﷺ أنه قال: (لا وصية لوارث (٢)، وهذا بيان منه ﷺ أن آية المواريث نسخت الوصية للوارثين؛ وأما من أجاز نسخ القرآن بالسنة من العلماء، فإنهم قالوا هذا

روى عن عدة من الصحابة، وقد جزم الشافعي بتواتره، انظر الرساله، وذهب إلى ذلك ابن حزم أيضًا، فقال في المحلى (٣١٦/٩): ﴿ الكواف نقلت أن رسول الله ﷺ قال: ﴿ لا وصية لوارث ﴾. وقال السيوطي، وغيره أيضا بتواتره .

وقد روى هذا الحسديث أثنا عشر صحابيا هم: أبو أمامة الساهلي، وابسن عباس، وعمرو بن خارجة، وعسمرو بن شعيب-ويأتي الكلام عليها-، ومن حديث أنس، وجابر، وعلى بن أبي طالب، وزيد بن أرقم، والسبراء، وابن عمر انظر الكلام على هذه الأحاديث وتخريجها في نصب الراية (٤/ ٤٠٤ - ٥٠٥)، والإرواء (١٦٥٥). ومن حديث معقل بن يسار: رواه ابن عدى (٥/ ٢١١) وأعله بعلى بن الحسن السامي وقال: (هذا الحديث باطل من هذا الوجه، وهو ضعيف جداً).

⁽١) رواه أبو داود (٢٨٦٩) وإسناده حسن .

وأخرج البخارى (٢٧٤٧) عن ابن عباس قال: « كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنشيين، وجعل للأبوين لكل لواحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع،.

قال ابن حجر (٤٣٨/٥): (هو موقوف لفظًا، إلا أنه... في حكم المرفوع) . واعتبره الشيخ أحمد شاكر مرفوعًا نصًا، لأنه حكاية عـما كان عليه الحـكمان - المنسوخ والناسخ - في عهده ﷺ.

⁽٢) صحيح .

الحديث نسخ الوصية للورثة، وللكلام في نسخ القرآن بالسنة موضع غير هذا؛ ومما يدل على أن الحديث في الحض على الوصية ندب لا إيجاب، أن رسول الله وسنة للم يسوص مع ما ذكرنا مسن إجماع الذين لايسجوز عمليهم السهو، والغلط، ولا الجهل بمعنى كتاب الله وسنة رسوله والمخلقة:

واستدل بعض العلماء بقوله عز وجل في آية الوصية ﴿ حقًا على المتقين ﴾ - على أنها ليست بواجبة، وجعلها مشل قوله ﴿ متاعًا بالمعروف حقًا على المحسنين ﴾. قال: والمعروف هو التطوع بالإحسان، والمتقون وغيرهم في الواجب سواء

وروى الثوري، عن جابر، عن الشعبي، قال: الوصية ليست بواجبة من شاء أوصى، ومن شاء لم يوص، وعن إبراهيم، والسربيع بن خيشم - مثله، وعليه الناس، وهو قول الجمهور من العلماء؛

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا مسدد، ومحمد بن العلاء؛ وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن عبد السلام، قال حدثنا محمد

ومن حديث خارجة بن عمرو: أخرجه الطبراني (٢٠٢/٤) وفيه عبد الملك ابن قدامة الجمحى ضعيف، وقال أبو حاتم: «يحدُّث بالمناكير عن الثقات». قلت: ولعل هذا الحديث أصله عن عمرو بن خارجة فانقلب عليه .

⁽۱) رواه البخاري (۲۷۶۰)، ومسلم في الوصايا (۱۲۳۶/ ۱۲،۱۲) .

بن المثنى؛ قالوا حدثنا أبو معاوية، قال حدثـنا الأعمش، عن شقـيق بن أبي وائل، عن مسـروق، عن عائشة، قالت: «ما تـرك رسول الله ﷺ دينارًا، ولا درهمًا، ولا شاة، ولا بعيرًا، ولا أوصى بشىء»(١).

قال أبو عسم الله المركه على الوصية وندبه أمته إليها، فإنه على كأحد من أمته في هذا، لأن ما تخلفه هو فصدقة، قال على الا نورث ما تركنا فهو صدقة "(٢). وإذا كان ما تخلفه صدقة، فكيف يوصي منه بثلث؟ أو كيف يشبه في ذلك بغيره - وغيره لا تجوز له الوصية إلا بالثلث ؟ - خاصة، وما تخلفه همو على بعده فصدقة كله على ما قال على وجه آخر وهو قول الله عز وجل: ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الموصية للوالدين ﴾ والخير - ههنا المال، لا خلاف بين أهل العلم في ذلك؛ ومثل قوله عز وجل: ﴿ إنى أحببت حب الخير ﴾ وقوله: ﴿ وإنه لحب الخير لشديد ﴾ وقوله: ﴿ وإنه أحبب الخير لشديد ﴾ وقوله: ﴿ إني أحببت حب الخير ﴾ وقوله: ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ الخير في هذه الآيات كلها المال، وكذلك قوله عز وجل حاكيا عن خيراً ﴾ الخير في هذه الآيات كلها المال، وكذلك قوله عز وجل حاكيا عن شعيب على أراكم بنخير ﴾ ، يعني الغنى، ورسول الله على لم يترك دينارا، ولا درهما، ولا بعيراً ولا شاة؛ وقال: « ما تركت بعدي صدقة » . وقد مضى تفسير وقال: « إنا معشر الأنبياء لانورث، ما تركنا فهو صدقة » . وقد مضى تفسير ذلك في باب ابن شهاب، عن عروة من كتابنا هذا - والحمد لله (٢).

واختلف السلف في مقدار المال الذي تستحب فيه الوصية، أو تجب عند من أوجبها؛ فروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: ستمائة درهم، أو سبع مائة درهم، ليس بمال فيه وصية؛ وروي عنه أنه قال: ألف درهم مال فهيه وصية. وهذا يحتمل لمن شاء.

وقال ابن عباس: لا وصية في ثمانمائة درهم .

⁽١) رواه مسلم في الوصايا (١٦/١٦٣٥)، وأبو داود (٢٨٦٣) .

⁽٢) متفق عليه .

⁽٣) انظر كتاب الجامع، باب ما جاء في تركة النبي - ﷺ - .

وقالت عائشة رضي الله عنها في امرأة لـها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها.

وقال إبراهيم النخعي: ألف درهم من خمسمائة درهم .

وقال قتادة في قـوله عز وجل: ﴿ إِن تَرَكُ خَيْرًا الـوصية ﴾ قال الخير الف فما فوقها .

وعن على بن أبي طالب قال: «من ترك مالاً يسيراً فليدعه لورثته، فهو أفضل».

وعن عائشة في من ترك ثمانائة درهم لم يترك خيراً، فلا يوصي، أو نحو هذا من القول؛ وهذا كله يدلك على أن الأمر بالوصية في الكتاب والسنة على الندب لا على الإيجاب، ولو كانت الوصية واجبة في الكتاب للوالدين والاقربين، كانت منسوخة بآية المواريث؛ ثم ندب رسول الله على الأمر وبان، لغير الوالدين وحض عليها، وقال: «لا وصية لوارث»، فاستقام الأمر وبان، والله المستعان؛ فالوصية مندوب إليها، مرغوب فيها، غير واجب شيء منها.

واتفق فقهاء الأمصار على أن الوصية جائزة في كل مال – قل أو كثر، وقد مضى القول في الوصية بالثلث، وأنه لا يتعدى ولا يتجاوز في الوصية، وما استحب من ذلك؛ وتلخيص وجوه القول فيه مستوعبًا في باب ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص – من كتابنا هذا(!!)، فلا وجه لإعادته ههنا.

قرأت على عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، أن محمد بن بكر حدثهم، قال حدثنا على بن قال حدثنا على بن على حدثنا أبو داود، قال حدثنا على بن حسين بن واقد، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿إِنْ تَرِكُ خَيْرًا الوصية للوالدين والأقربين﴾، فكانت الوصية كذلك حتى نسختها آية الميراث) .

⁽١) انظر الباب الآتي .

⁽٢) تقدم .

وقرأت على أحمد بن قاسم، وعبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا عبد الله بن صالح، قال حدثني معاوية بن [صالح](۱)، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: «وقوله: ﴿ إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ﴾. فكان لا يرث مع الوالدين غيرهم إلا وصية إن كان للأقربين، فأنزل الله بعد هذا، ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾. فبين سبحانه ميراث الوالدين، وأقر وصية الأقربين في ثلث مال الميت (۱).

قال أبو عسر : مذهب مالك وسائر الفقهاء، أن الوصية نسخت الوارثين خاصة الوالسدين منهم والأقربسين، وبقي منها ما كان لغير الوارثسين - والدين كانوا أو أقربين.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (_) وحدثنا محمد بن خليفة، قال حدثنا سليمان بن محمد بن الحسين، قال حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي (_) وحدثنا محمد بن عبد الله بن حكم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال حدثنا هشام بن عمار (_) وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، قالوا كلهم: حدثنا إسماعيل بن داود، قال حدثنا عبد الوهاب بن مسلم، سمعه يقول سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله علي خطبته عام حجة الوداع «إن الله قلد يقول: سمعت رسول الله علي خطبته عام حجة الوداع «إن الله قلد

⁽١) وقع فى المطبوع "ك": (أبى صالح) والصواب مـعاوية بن صالح وهو ابن حدير، انظر ترجمته فى تهذيب الكمال .

⁽٢) منقطع. على بن أبى طلحة لم ير ابن عباس .

 ⁽٣) كذا في "ك" ووقع فى المطبوع [عباس] والصواب ما اثبتناه وكذا هو في الرواية عند
 من أخرج الحديث .

أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث ١٥١١ اللفظ بحديث ابن أبي شيبة.

وأخبرنا محمد بن عبد الملك، قال حدثنا أحمد بن محمد بن زياد بن الاعرابي أبو سعيد، قال حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، قال حدثنا يزيد بن هارون() وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن الجهم، والحارث بن أبي أسامة، قالا حدثنا عبد الوهاب، قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، أن النبي على خطبهم - وهو على راحلته - فقال: « إن الله قد قسم لكل وارث نصيبه من الميراث، فلا تجوز وصية لوارث » ()

وأخبرنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن الحسن، قال حدثنا إبراهيم بن الهيثم الناقد، قال حدثنا أبو معمر القطيعي، قال حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال قال رسول الله ﷺ: « لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة ١٤٠٠).

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۸۷۰)، والترمذى (۲۱۲۰)، وأحمد (۲۲۷/٥) وغيرهم من طريق إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولانى الحمصى، وإسناده حسن. وأخرجه ابن الجارود (ص٤٢٤) قال: حدثنا أبو أيوب بسن عبد الحميد البهرانى قال: ثنا يزيد بن عبد ربه قال: ثنا الوليد بن مسلم قال: ثنا ابن جابر وحدثنى سليم بن عامر وغيره عن أبى أمامة وغيره ممن شهد خطبة رسول الله - عليه لوارث ١٠ وصحح تكلم به: ألا إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه، ألا لا وصيمه لوارث ١٠ وصحح هذا الإسناد الشيخ أحمد شاكر، والألبانى .

⁽۲) رواه أحمد (۲۱۲) ۱۸۷، ۱۸۲)، والترمذي (۲۱۲۱)، وابن ماجه (۲۷۱۲) وغيرهم وفيه شهر بن حوشب فيه ضعف .

ورواه البيهقى (٦/ ٢٦٤) من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمرو بن خارجة مرفوعًا نحوه، وزاد (إلا أن يجيز الورثة) وقال البيهقى: «ضعيف» قلت: إسماعيل بن مسلم ضعيف، وشهر أحسن منه حالاً.

⁽٣) ضعيف بهذا اللفظ.

روى من حديث ابس عباس ، وعمرو بن شعب عن أبيه عن جده ، وعمرو ابن =

قال أبو عسر: هذا إجماع من علماء المسلمين، فارتفع فيه القول، ووجب التسليم؛ ولا خلاف بين العلماء أن الوصية للأقارب أفضل من الوصية لغيرهم إذا لم يكونوا ورثة، وكانوا في حاجة؛ وكذلك لا خلاف علمته بين العلماء في جواز وصية المسلم لقرابته الكفار، لأنهم لا يرثونه؛ وقد أوصت صفية بنت حيى لأخ لها يهودي(١).

= أما حديث ابن عباس :

فأخرجه البيهقى (٦/ ٢٦٣) من طريق ابن جريج، وقال: ﴿ عطاء هذا هو الخراساني، لم يدرك ابن عباس، ولم يره، ، وقد روى منه وجه آخر عنه عــن عكرمة عن ابن عباس ﴾ .

قلت: رواه من هــذا الوجه الدارقطني (٩٨/٤)، والبــيهقي من طريقه عــن يونس بن راشد عن عطاء الخراساني به. وقال: « عطاء غير قوى » .

وكأن الحافظ استنكره من هذا الوجه فقد ذكره في التلخيص (٣/ ٩٢) من مرسل عطاء الحراساني، وموصولاً من طريق يونس بن راشد، وقال: «المعروف المرسل» ١ هـ . ورواه الدارقطني (٤/ ٩٨) من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن طاوس عن أبيه

عنه مرفوعًا بلفظ « لا وصية لوارث ، ولـيس فيه « إلا أنَّ يجيزهـــا الورثة ، . وقد حسن إسناده الحافظ في التلخيص (٣/ ٩٢) .

أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

فرواه الدارقـطنی (۹۸/۶) وفیـه سهل بن عـمار كذبه الحـاكم، وقال ابن حـجر: « إسناده واهی » .

وقد أخرجـه ابن عدى فى الـكامل (٢/ ٤١٠) من طـريق حبيـب المعلم عـن عمرو شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا « لا تجوز وصية لوارث. . . الحديث » وليس فيه « إلا أن يجيزها الورثة » .

وهذا إسناد حسن، فحبيب وثقه أبو زرعة، وقال النسائي: ليس بــالقوى وقال ابن عدى: « أرجو أنه مستقيم الرواية » .

أما حديث عمرو بن خارجه: فرواه البيهقي (٦/ ٢٦٤) وضعفه. كما مر آنفاً .

(١) صحيح .

رواه البيهقي (٦/ ٢٨١) وابن أبي شيبة (٧/ ٢٨٧) .

واختلفوا فيمن أوصى لغير قرابته وترك قرابته الذين لا يرثون، فروي عن عمر أنه أوصى لأمهات أولاده لكل واحدة بأربعة آلاف، وروي عن عائشة أنها أوصت لمولاة لها بأثاث البيت، وروي عن سالم مثل ذلك. قال الضحاك: إن أوصى لغير قرابته فقد ختم عمله بمعصية. وقال طاوس: من أوصى فسمى غير قرابته - وترك قرابته محتاجين، ردت وصيته على قرابته. ذكره عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه - وهو مشهور عن طاوس وروي عن الحسن البصري - مثله، وقال الحسن أيضًا وجابر بن زيد، وسعيد بن المسيب: إذا أوصى لغير قرابته وترك قرابته، فإنه يرد إلى قرابته ثلثي الثلث ويمضي ثلثه لمن أوصى له:

أخبرنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا أبو بكر بن أبي داود، حدثنا المثنى بن أحمد، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا أبو هلال، حدثنا قتادة، عن الحسن، وسعيد بن المسيب، وجابر بن زيد – فذكره.

وبه قال إسحاق بن راهوية، ذكره إسحاق الكوسج عنه: حدثناه أحمد بن محمد بن أحمد، وعبيد بن محمد، قال حدثنا الحسن بن سلمة، قال حدثنا عبد الله بن الجارود، قال حدثنا إسحاق بن منصور، عن إسحاق – فذكره.

وقال مالك، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم: إذا أوصى لغير قرابته وترك قرابته محتاجين، أو غير محتاجين، جاز ما صنع وبنسما فعل - إذا ترك قرابته محتاجين وأوصى لغيرهم. وبه قال أحمد بن حنبل، وهو قول عمر، وعائشة، وابن عباس، وعطاء، ومجاهد، وقتادة، وسعيد ابن جبير، وجمهور أهل العلم .

واحتج الشافعي وغيره في جواز الوصية لغير الأقارب بحديث عمران بن حصين في الذي أعتق ستة أعبد له عند موته في مرضه لا مال له غيرهم، فأقرع رسول الله ﷺ بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة (١). فهذه وصية لهم في ثلثه، لأن أفعال المريض كلها وصية في ثلثه، وهم لا محالة من غير قرابته،

⁽١) رواه مسلم في الأيمان (١٦٦٨/ ٥٥،٥٥)، وأبو داود (٣٩٥٨، ٣٩٦٠) .

وحسبك بجماعة أهل الفقه والحديث يسجيزون الوصية لغير القرابة، وفي ذلك ما يبين لك المراد من معانى الكتاب ـ وبالله العصمة والتوفيق.

ذكر حماد بن سلمة، عن قتادة، عـن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر – في رجل أوصى بثلثه في غير قرابته، قال يمضي حيث أوصى.

وذكر حماد بن سلمة أيضًا، عن حميد الطويل، أن ثمامة بن عبد الله، كتب إلى جابر يسأله عن رجل أوصى بثلثه في غير قرابته؛ فكتب جابر: أن امضه كما قال - وأن أمر بثلثه أن يلقى في البحر. قال حميد: وقال محمد بن سيرين: أما في البحر فلا، ولكن يمضى كما قال.

وذكر وكيع عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، قال للرجل ثلثه عند موته يطرحه في البحر - إن شاء، ووكيع عن طلحة بن عمرو الحضرمي، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ﷺ: ﴿ إِن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم - زيادة لكم في أعمالكم »(١).

(١) ضعيف .

أخرجه ابن ماجه (٢٧٠٩) من طريق وكيع عن طلحة بن عمرو، وطلحة متروك قاله ابن حجر، وضعفه غير واحد .

ورواه الدارقطنــى (٤/ ١٥٠) من طريق إسماعــيل بن عياش ثنــا عتبة بن حمــيد عن القاسم عن أبى أمامة عن معاذ بن جبل نحوه مرفوعًا .

وهذا من رواية إسماعيل عن غير الشاميين، ورواية عن غير أهل بلده ضعيفه. وعتبة ابن حميد ضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: صالح الحديث .

وقد خالفه عبد الأعلى فرواه عن برد عن مكحول عن معاذ موقوقًا، أخرجه ابن أبى شيبة عنه، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل .

وفی الباب عن أبی الدرداء، رواه أحمد (٦/ ٤٤١) مــن طریق أبی بكر ابن أبی مریم عن ضمرة بن حبیب عنه به، وإسناده ضعیف .

ولابن عــدى (٣٦٨/٢) من حديث أبــى بكر الصــديق، وفيه حــفص بن عمــر ابن ميروك .

ومن حدیث خالد بن عبید السلمی مرفوعًا نحوه، رواه السطبرانی (۱۹۸/۶) وإسناده ضعیف، وخالد السلمی مختلف فی صحبته . والمبارك بن حسان عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله على الله عن ابن آدم، اثنتان لم يكن لك واحدة منهما، جعلت لك نصيبًا من مالك حين أخذت بكظمك لأطهرك وأزكيك، وصلاة عبادي عليك المالك .

ودرست بن زياد، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال كنا عند رسول الله ﷺ، فقالوا يا رسول الله، مات فلان، قال: « أو ليس كان عندنا آنفًا؟ قالوا بلى، قال سبحان الله، أخذه أسف على غضب، المحروم من حرم وصيته (٢). وثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، قال: قال أبو بكر الصديق: إن الله تصدق علينا بثلث أموالنا زيادة في أعمالنا.

قال أبو عمسر: تركت الأسانيد بيني وبين رواة هذه الأحاديث، وهي أحاديث حسان، وليست فيها حجة من جهة الإسناد، لأن في نقلتها ضعفًا؛ أو أصح منها:

ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود.

وحدثنا عبد الورث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر ابن حماد، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال حدثنا عمارة ابن القعقاع، عن أبي زرعة عمرو بن جرير، عن أبي هريرة، قال: قال رجل: يارسول الله، أى الصدقة أفضل؟ قال: « أن تصدق وأنت صحيح حريص، تأمل البقاء، وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت لفلان كذا، ولفلان كذا، ... زاد عبد الورث: وقد كان لفلان ...

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال حدثنا

⁽۱) ضعیف. رواه ابن ماجه (۲۷۱۰) .

⁽۲) ضعیف. رواه ابن ماجه (۲۷۰۰) .

⁽٣) رواه البخاري (٢٧٤٨)، ومسلم في الزكاة (١٠٣٢/ ٩٣،٩٢).

قتادة، عن مطرف، عن أبيه، قال أتيت النبي - عليه السلام - وهو يقرأ: ﴿ أَلَهَاكُمُ التَكَاثُرُ ﴾ ، فقال: ﴿ يقول ابن آدم: مالي مالي، ومالك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت (١) ورواه شعبة وسعيد ابن أبي عروة، عن قتادة، عن مطرف بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي عليه مثله سواء.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن صالح، قال حدثنا ابن أبي فديك، قال أخبرني ابن أبي ذئب، عن شرحبيل بن سعد، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله على قال: «لأن يتصدق المرء في حياته بدرهم، خير من أن يتصدق بمائة عند موته»(٢).

وروى موسى بن عقبة، وشعبة، والشوري، عن أبي إسحاق، عن أبي حبيبة الطائي، قال سمعت أبا الدرداء يقول: سمعت رسول الله عليه يقول: «مثل الذي يعتق عند الموت، مثل الذي يهدي إذا شبع الآل. ورواه أبو الأحوص، وجماعة، عن أبي إسحاق بإسناده _ [مثله]. ومن حديث أبي سفيان، عن جابر، عن النبي عليه عنه .

وذكر وكيع، عن الشوري، والأعمش، عن [زبيد](٤) ، عن مرة، عن عبدالله بن مسعود في قوله: ﴿ وَآتِي المال على حبه ﴾. قال: «أن تؤتيه وأنت صحيح شحيح، تأمل العيش وتخشى الفقر، (٥) .

⁽١) رواه مسلم في الزهد والرقائق (٣/٢٩٥٨).

⁽٢) إسناده ضعيف. رواه أبو داود (٢٨٦٦) .

⁽٣) إسناده ضعيف .

⁽٤) كذا في "ك^{ناء}، ووقع في المطبوع: [زيد] خطأ، انظـر ترجمة زبيد بن الحارث اليامي من التهذيب.

أخرجه أبو داود (۳۹۲۸)، والترمذي (۲۱۲۳)، والنسائي (۲۸۸۲) .

⁽٥) رواه البيسهقى (٤/ ١٩٠) من طريق شعبة عن زبيد الأيامى عن مرة به مموقوقًا. وإسناده صحيح على شرط مسلم ، ورواه الحاكم (٢/ ٢٧٢)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي .

وذكر حماد بن سلمة قال: حدثنا داود بن أبي هند، عن الشعبي، قال: من أوصى بوصية فلم يضار فيها ولم يجنف، كانت بمنزلة ما لو تصدق بها وهو صحيح.

حدثنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن الحسين، قال حدثنا إبراهيم ابن موسى، قال حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: الأضرار في الوصية من الكبار، ثم قرأ ﴿ غير مضار وصية من الله ﴾ _ إلى قوله: ﴿ ومن يعص الله ورسوله ﴾ قال في الوصية، ﴿ ومن يطع الله ورسوله ﴾ قال في الوصية الم

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، حدثنا عبدة بن عبد الله، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال نصر بن علي الحداني، قال حدثنا الاشعث بن جابر الحداني، قال حدثنا شهر بن حوشب، أن أبا هريرة حدثه أن رسول الله على قال: ﴿إن الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين أو سبعين سنة، ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية، فتجب لهما النار، وقرأ أبو هريرة: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار﴾(٢). وفي رواية معمر أن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة، ثم يعدل في وصيته، فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة، ولم يقل معمر: ابن جابر الحداني (٣).

⁽۱) صحبیح موقسوقًا. رواه الدارقسطنی (۳/ ۱۵۱)، والسیهقسی (۲/ ۲۷۱) وغیرهـما . واخرجاه مرفوعًا من طریق عمر بن المغیرة عن داود بن أبی هند .

وصحح البيهقي وفقه، وقال: « رفعـه ضعيف » ا هـ، ورواه جماعة عن داود بن أبي هند موقوقًا، انظر تفسير الطبري .

⁽۲) إسناده ضعيف. رواه أبو داود (۲۸۲۷)، والترمذي (۲۱۱۷) وغيرهما .

⁽٣) رواية معمر أخرجها أحمد (٢٨٧/٢)، وابن ماجه (٢٧٠٤)، وابن جابر هو: أشعث بن عبد الله بسن جابر، الحُدَّاني أبو عبد الله الأعمى، وقد ينسب إلى جده، فيقال: « أشعث بن جابر » وقد وثقه ابن معين والنسائي. و « الحداني » بضم الحاء، وقتح الدال المشددة، نسبه إلى « حدان » بطن من الأزد .

وروى الثوري، ومعمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: [الحنّفُ](١) أن يوصي لابن ابنته وهو يريد ابسنته. ويقول طاوس إن رسول الله ﷺ قال: « لاوصية لوارث » .

وروي عن ابن عباس في تفسير [الحِنّفُ](١) مثل قول طاوس. فقال الحسن هو أن يوصي لــلأجانب ويترك الأقارب. وأصــل [الحِنّفُ](١) في اللغــة الميل، ومعناه في الشريعة الإثم.

قال أبو عمر : جمهور العلماء على أن الوصية لاتجوز لوارث على حال من الأحوال، إلا أن يجيزها الورثة بعد موت الموصي؛ فإن أجازها الورثة بعد الموت، فجمهور العلماء على جوازها؛ وعن قال ذلك: مالك، وسفيان، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور .

وقال ابن خواز بنداد: اختلف أصحابنا في الوصية للوارث، فقال بعضهم هي وصية صحيحة ـ وللوارث الخيار في إجازتها أوردها؛ فإن أجازوا فإنما هو تنفيذ لما إوصى به الميت. وقال بعضهم: ليست وصية صحيحة، فإن أجازوا، فهي عطية منهم مبتدأة .

وقال المزني، وداود، وأهل الظاهر: لاتجوز وأن أجازها الورثة، وحسبهم أن يعطوه من أموالهم ما شاءوا. وحجتهم أن رسول الله علمي قال: «لاوصية لوارث»، ولم يقل: إلا أن يجيزها الورثة، وسائر العلماء من التابعين، ومن بعدهم من الخالفين يحيزونها؛ لأنهم يرونها عطية من الورثة بعضهم لبعض، فلذلك اعتبروا فيها الجواز بعد موت الموصى؛ لأنه حينئذ يصح ملكهم وتصح عطيتهم. واختلف الفقهاء في إجازه الورثة الوصية في حياة الموصى إذا أوصى لوارث، أو بأكثر من ثلثه واستأذنهم في ذلك وهو مريضٍ. فقال مالك: إذا كان مريضًا واستأذن ورثبته في أن يوصي لوارث، أو يوصي بأكثر من ثلثه، فأذنوا

⁽١) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع: [الجنف]، وقد تكرر ذلك.

له _ وهو مريض محجور عن أكثر من ثلثة، لزمهم ما أجازوا من ذلك _ وقال الثوري، وأبو حينيفة، والشافعي، وأصحابهم، وأحمد، وأكثر أهل العلم: لايلزمهم حتى يجيزوا بعد موته، وسواء أجازوا ذلك في مرضه أو صحته _ إذا كان ذلك في حياته؛ وأجمعوا أنهم لو أجازوا ذلك _ وهو صحيح - لم يلزمهم؛ وأجمعوا أنهم إذا أجازوا ما أوصى به موروثهم لوارث منهم، أو أجازوا وصيته بأكثر من الثلث بعد موته، لزمهم ذلك، ولم يكن لهم أن يرجعوا في شيء منه _ قبض أو لم يقبض؛ وأن هذا لايحتاج فيه إلى قبض عند جميعهم. فهذه أصول مسائل الوصايا، وأما الفروع فتتسع جداً _ والحمد لله على كل حال.

وأما قوله عز وجل: ﴿ فمن بدله بعد ماسمعه ﴾ الآية، فمعناه عند جماعة العلماء، تبديل ما أوصى به المتوفى إذا كان ذلك مما يجوز إمضاؤه، فإن أوصى بما لايجوز مثل أن يوصى بخمر، أو خنزير، أو بشيء من المعاصي؛ فهذا يجوز تبديله ولايجوز إمضاؤه، كما لا يجوز إمضاء ما زاد على الثلث، أو لوارث.

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال حدثنا محمد بن أبي دليم، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا يعقوب بن كعب، قال حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، عن ابيه، عن مكحول قال: كان في وصية أبي الدرداء: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به أبو الدرداء، أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الله يبعث من في القبور، وأنه يؤمن بالله، ويكفر بالطاغوت على ذلك يحيا ويموت إن شاء الله؛ وأوصى فيما رزقه الله بكذا وكذا، وأن هذه وصيته إن لم يغيرها قبل الموت (۱).

اخبرنا عبد الله بن أحمد، حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا هشيم، عن مجالد، عن

⁽١) إسناده ضعيف .

الشعبي، قال: كتب عمر في وصيته لا يقر عامل أكثر من سنة ـ إلا الأشعري ـ يعني أبا موسى، فأقروه أربع سنين(١) .

قال أبو عمر: لا يختلف العلماء أن للإنسان أن يغير وصيته ويرجع فيما شاء منها، إلا أنهم اختلفوا من ذلك في المدبر، فقال مالك - رحمه الله -: الأمر المجتمع عليه عندنا، أن للإنسان أن يغير من وصيته ما شاء من عتاقة وغيرها إلا التدبير، وله أن ينقض وصيته كلها، ويبدلها بغيرها، ويصنع من ذلك ماشاء إلا التدبير، فإنه لا يتصرف فيه. قال أبو الفرج: المدبر في [القياس](٢) كالمعتق إلى شهر، لأنه أجل آت لا محالة. وقد أجمعوا أنه لا يرجع في اليمين بالعتق، والعتق إلى أجل، فكذلك المدبر.

وقال الثوري وسائر الكوفيين: إذا قال الرجل: إن مت ففلان حر، فليس له أن يرجع؛ وإن قال: إن مت من مرضي هذا، ففلان حر؛ فإن شاء أن يبيعه باعه، فإن لم يبعه فمات عتق؛ فإن صح فلا شيء له .

قال أبو عمسر: وإن قال الرجل لعبده: فلان حر بعد موتي - وأراد الوصية، فله الرجوع عند مالك في ذلك؛ وإن قال: فلان مدبر- بعد موتي، لم يكن له الرجوع فيه؛ وإن أراد التدبير بقوله الأول، لم يرجع أيضاً عند أكثر أصحاب مالك؛ واختلف ابن القاسم، وأشهب - فيمن قال عبدي حر بعد موتي - ولم يرد الوصية، ولا التدبير؛ فقال ابن القاسم: هو وصية، وقال أشهب: هو مدبر - إن لم يرد الوصية.

وأما الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، فكل هذا عندهم وصية، والمدبر عندهم وصية يرجع فيها، والمدبر وغير المدبر من سائر ما ينفذ بعد الموت في الثلث من الوصايا عندهم سواء، يرجع صاحبه في ذلك كله، وفيما شاء منه؛ إلا أن الشافعي قال: لايكون الرجوع في المدبر إلا بأن يخرجه من ملكه

⁽١) إسناده ضعيف .

⁽٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [العتاقة].

ببيع، أو هبة، وليس قوله قد رجعت رجوعًا؛ وإن لم يخرج المدبر من ملكه حتى يموت، فإنه يعتق بموته؛ وقال في القديم: يرجع في المدبر بما يرجع في الوصية. وأجازه المزني - قياسًا على إجماعهم على الرجوع فيمن أوصى بعتقه. وقال أبو ثور: إذا قال قد رجعت في مدبري فلان، فقد بطل التدبير، فإن مات لم يعتق؛ وحجة الشافعي ومن قال بقوله في أن المدبر وصية، إجماعهم على أنه في الثلث كسائر الوصايا، وفي إجازتهم وطء المدبرة ما ينقض قياسهم على المعتق إلى أجل؛ وقد ثبت أن النبي عليه المعتق إلى أجل؛ وهو قول جابر، وابن المنكدر، ومجاهد، وجماعة من التابعين.

* * *

⁽۱) رواه البخاري (۲۲۳۰)، ومسلم في الزكاة (۹۹۷/ ٤١) .

⁽٢) صحيح .

الموطأ [رواية محمد بن الحسن (ص٢٩٩ - ٣٠٠)]، ولم يذكره ابن عــبد البر فى التجريد .

ورواه البيهيقى (٣١٣/١٠) من طريق الشافيعى عن مالك عن أبى السرحال عن أمه عمسرة بنت عبد الرحمن: « أن عائشة دبرت جارية لها، فسحرتها، فاعتسرفت بالسحر، فأمرت بها عائشة أن تباع بمن يسيىء ملكتها فبيعت » وهو فى الموطأ أطول من هذا، وفيه: «أنها اشترت بثمنها رقبة ثم أعتقتها».

ورواه أحمد (٦/ ٤)، والحاكم (٤/ ٢١٩ - ٢٢٠) من طريق أبى الرجال به، وقال الحاكم: « صحيح على شرط الشيخين »، وأقره الذهبى .

٧_ باب الوصيــة في الثلث لا تتعدى

الله عن الله عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: «جاءني رسول الله على يعودني عام حجة الوداع، وبي وجع قد اشتد بي، فقلت: يارسول الله! قد بلغ مني الوجع ما تري، وأنا ذو مال، ولا ترثني إلا ابنة لي، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: فالشطر؟ قال: لا. قلت: تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله، إلا أجرت فيها، حتى ما تجعل في في امرأتك. قال: قلت يارسول الله! اخلف بعد أصحابي؟ قال: إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به رفعة ودرجة، ولعلك إن تخلف حتى ينتفع بك أقوام، ويضربك آخرون. اللهم امض لأصحابي هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم. لكن البائس سعد بن خولة «يرثى هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم. لكن البائس سعد بن خولة «يرثى

* عامر بن سعد

قال أبو عسمسر: وهو عامر بن سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص: مالك، بن أهيب، بن عبد مناف، بن زهرة، القرشي الزهري. وقد ذكرنا أباه في كتابنا في الصحابة بما فيه كفاية. وعامر هذا أحد ثقات التابعين. وهم خمسة إخوة كلهم روى الحديث. عامر بن سعد هذا، سكن المدينة، ومات بها سنة أربع ومائة. وقيل: إنه توفى في خلافة الوليد بن عبد الملك.

⁽۱) رواه البخاری (۱۲۹۵)، وقد ذکره فی ثمانیــة مواضع أخری من کتابه، ورواه مسلم فی الوصایا (۱۲۲۸/۵) وغیرهما من طرق عن عامر بن سعد.

ومصعب بن سعد، سكن الكوفة ومات بها. وروى عنه أهلها، وكانت وفاته سنة ثلاث ومائة .

ومحمد بن سعد بن أبي وقــاص، خرج مع ابن الأشعث، وقتله الحجاج. وابنه إسماعيل بن محمد روى عنه العلم روى عنه مالك وغيره.

وموسى ابن سعد، روى عنه الحديث وعن ابنه مجاهد بن موسى .

وعمر بن سعد، ولى قتل الحسين ثم قتله المختار بن أبي عبيد، وقتل معه ابنه حفص بن عمر. وأبو بكر بن حفص بن عمر أحد رواة الحديث وثقاتهم، وفقهائهم، وأهل العلم بالسير والخبر منهم، وكل بنى سعد من حملة العلم من التابعين (١).

وفي هذا الحديث دليل على أن أي واحد منهم لم يدرك النبي على القوله: ولا ترثني إلا ابنة لي أو إلا ابنتي، على ما روي من اختلاف ألفاظ نقلة حديثه هنا، وذلك يومئذ لأنه توفى وله بنات (٢)، ومرضه ذلك في حجة الوداع، فيما ذكر أكثر أصحاب ابن شهاب عنه، في هذا الحديث، وقال فيه ابن عيينة عنه: عام الفتح. ولا أعلم أحداً من أصحاب الزهري قال ذلك فيه عنه، غير ابن عيينة، وسنذكر روايته في ذلك. وقول من وافقه عليه من غير رواة ابن شهاب بعد في هذا الباب إن شاء الله .

⁽١) حديث مصعب بن سعد: أخرجه مسلم في الوصايا (١٦٢٨/ ٧،٦).

وأما حديث محمد بن سعد: فرواه أحمد (١٧٣/١)، والنسائي (٦/٤٤٢) وإسناده صحيح ،

وروته عنه أيضًا ابنته عائشة بنت سعد، أخرجه البخاري (٥٦٥٩) .

هذا وقد ذكر له ابن سعد في طبقاته (٣/ ١٣٧ - ١٣٨) غيير هؤلاء الخمسة أكثر من ثلاثة عشر من الذكور .

⁽۲) ذكر له ابن سعد ثنتى عشرة بنتا. وقال ابن حجر فى الفتح (٥/ ٤٣٣): "وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى، وأملها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن رهرة،....، فالظاهر أن البنت المشار إليها هى أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأمها، ولم أر من حرر ذلك ١ هد.

قال أبو عمر: هذا حديث قد اتفق أهل العلم على صحة إسناده، وجعله جمهور الفقهاء أصلاً في مقدار الوصية، وأنه لا يتجاوز بها الثلث إلا أن في بعض ألفاظه اختلاقًا عند نقلته، فمن ذلك أن ابن عيينة قال فيه: عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبيه: مرضت عام الفتح. انفرد بذلك عن ابن شهاب فيما علمت وقد روينا هذا الحديث من طريق معمر، ويونس بن يزيد، وعبد العزيز بن أبي سلمة، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وابن أبي عتيق، وإبراهيم بن سعد، فكلهم قال فيه، عن ابن شهاب: عام حجة الوداع، كما قال مالك.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد ابن عثمان، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، وأحمد بن زهير، قالا حدثنا الحميدي، قالا جميعًا حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا الزهري، قال: أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «مرضت بحكة عام الفتح مرضًا أشفيت منه، فأتاني رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله على من يرثني إلا ابنتي ، أفأتصدق بمالي يارسول الله، إن لي مالا كثيرًا، وليس لي من يرثني إلا ابنتي ، أفأتصدق بمالي كله؟ قال: لا. قلت: فالشطر، كله؟ قال: لا. قلت: فالشطر، قال: لا. قلت: فالشطر، قال: لا. قلت: فالشطر، يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني وذكر هذا الحديث فقال: قال معمر، ويونس، ومالك: حجة الوداع، وقال ابن عيينة: عام الفتح قال: والذين قالوا حجة الوداع، وقال ابن عيينة: عام الفتح قال: والذين قالوا حجة الوداع أصوب.

قال أبو عسر: لم أجد ذكر عام الفتح إلا في رواية ابن عيينة لهذا الحديث، وفي حديث عمرو القاري رجل من الصحابة. في هذا الحديث،

⁽۱) رواه البخارى (٦٧٣٣) من طريق ابن عيينة، فقال: « بمكة » ولم يذكر الفتح ورواه الترمذى (٢١١٦) عن ابن أبى عسمر عنه فسقال: «فى عسام الفتح»، وانظر التسعليق التالى.

رواه عفان بن مسلم، عن وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عمرو القاري، أن رسول الله ﷺ قدم عن عمرو القاري، أن رسول الله ﷺ قدم من مكة، عام الفتح، فخلف سعداً مريضاً، حين خرج إلى حنين، فلما قدم من الجعرانة معتمراً، دخل عليه وهو وجع مغلوب، فقال سعد: « يا رسول الله ﷺ إن لي مالاً، وإنى أورث كلالة(١)، أفأوصي بمالي كله أو أتصدق بمالي كله؟ قال: لا » وذكر الحديث(٢)، هكذا.

في حديث عمرو القاريّ، أفأوصي على الشك أيضًا، وأما حديث ابن شهاب، فلم يختلف عنه أصحابه: لا ابن عينية، ولا غيره، أنه قال فيه: أفأتصدق بمالي كله، أو بثلثي مالي؟ ولم يقل: أفأوصي؟ فإن صحت هذه الفظة « قوله » أفأتصدق كان في ذلك حجة قاطعة لما ذهب إليه جمهور أهل العلم، في هبات المريض، وصدقاته، وعتقه، أن ذلك من ثلثه، لا من جميع ماله. وهو قول مالك، والليث، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد، وعامة أهل الحديث، والرأي. وحجتهم حديث عمران بن حصين في الذي أعتق ستة أعبد له في مرضه لا مال له غيرهم، ثم توفي، فأعتق رسول الله ويُلِيّم، منهم اثنين، وأرق أربعة (٢).

وقالت فرقة من أهل النظر وأهل الظاهر منهم داود في هبة المريض: إنها من جميع ماله. والحجة عليهم شذوذهم عن السلف، ومخالفة الجمهور، وما ذكرنا في هذا الباب من حديث سعد وعمران بن حصين.

وقد قال بعض أهل العلم: أن عامر بن سعد هو الذي قال في حديث

⁽١) الكلالة: من ليس له ولد ولا والد .

⁽٢) رواه أحمد (٤/ ٦٠) وغيره. قال ابن حجر في الفتح (٤٢٨/٥): ﴿ لَعُلُ ابن عيينة انتقل ذهنه من حديث إلى حديث، ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون ذلك وقع له مرتين، مرة عام الفتح، ومرة عام حجة الوداع، ففي الأولى لم يكن له وارث من الأولاد أصلاً، وفي الثانية كانت له ابنة فقط، فالله أعلم ؟ ١ هـ .

⁽٣) رواه مسلم ، وقد تقدم .

سعد: أفأتصدق بثلثي مالي أو بمالي؟ وأما مصعب بن سعد، فإنما قال: أفأوصي؟ ولم يقل: أفأتصدق؟

والذي أقـوله: إن ابن شهـاب هو الذي قـال عن عامـر بن سعـد في هذا الحديث: أفأتصدق؟ لأن غـير ابن شهاب رواه عن عامر فقـال فيه: أفأوصي؟ كما قال مصعب ابن سعد، وهو الصحيح إن شاء الله.

روى شعبة والثوري، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «جاء النبي، ﷺ، يعودني، وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: يرحم الله سعد بن عفراء، قلت يارسول الله؟ أفأوصي بمالي كله؟ قال: لا. قلت فالشطر؟ قال: لا. قلت: فالثلث؟ قال: الثلث، والثلث كثير، وذكر تمام الحديث.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: «عادني رسول الله، ﷺ، فقلت له: أوصي بما لى كله؟ قال: لا، قلت: فالنصف؟ قال: لا، قلت فالثلث؟ قال: نعم، والثلث كثير، فهذه الآثار في الوصية بالثلث، وأجمع علماء المسلمين على أنه لايجوز لأحد أن يوصي بأكثر من ثلثه إذا ترك ورثة من بنين، أو عصبة.

واختلفوا إذا لم يسترك بنين ولا عصبة، ولا وارثًا بنسب أو نسكاح فقال ابن مستعبود: إذا كان كذلك، جاز له أن يوصي بماله كله. وعن أبي موسى الأشعري مثله وقال بقولهما قوم: منهم مسروق، وعبيدة السلماني وبه قال إسحاق بن راهوية. واختلف في ذلك قول أحمد.

وذهب إليه جماعة من المتأخرين ممن يقول بقول زيد بن ثابت في هذه المسألة، ومن حجتهم أن الاقتصار على الثلث في الوصية إنما كان من أجل أن يدع ورثته أغنياء، وهذا لاورثة له، فليس ممن عني بالحديث والله أعلم.

ذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، أن أبا موسى أجاز وصية امرأة بمالها كله، لم يكن لها وارث.

وعن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة قال: قال لي ابن مسعود: إنكم من أحرى حي بالكوفة أن يموت ولايدع عصبة ولارحمًا، فما يمنعه إذا كان ذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين ؟

وعن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة قال: إذا مات الرجل، وليس عليه عقد لأحد، ولا عصبة يرثونه، فإنه يوصي بماله كله، حيث شاء .

وعن ابن عيينة، عن إسماعيل بين أبي خالد، عن الشعبي، عن مسروق مثله، وقال زيد بن ثابت: لايجوز لأحد أن يوصي بأكثر من ثلثه، كان له بنون، أو ورث كلالة، أو ورثة جماعة المسلمين؛ لأن بيت مالهم عصبة من لاعصبة له، وبهذا القول قال جمهور أهل العلم، وإليه ذهب جماعة فقهاء الأمصار، إلا ما ذكرنا عن طوائف من المتأخرين من أصحابهم.

وفي هذا الحديث تخصيص للقرآن، لأنه أطلق الوصية. ولم يقيدها بمقدار لا يتعدى، وكان مراده عز وجل من كلامه، ما بينه عنه رسوله على قال الله عز وجل: ﴿ وَأَنزَلْنَا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ يعني لتبين لهم مراد ربهم، في ما احتمله التأويل من كتابهم الدي نزل عليهم. وسيأتي القول في حكم الوصية لغير الوالدين والأقربين، في باب نافع، وباب يحيى بن سعيد، إن شاء الله(1).

وأجمع فقهاء الأمصار أن الوصية بأكثر من الثلث إذا أجازها الورثة جازت، وإن لم يجزها الورثة لم يجز منها إلا الثلث.

وقال أهل الظاهر: إن الوصية بأكثر من الثلث لا تجوز، أجازها الورثة أو لم يجيزوها، وهو قول عبد الرحمن بن كيسان، وإلى هذا ذهب المزني؛ لقول رسول الله ﷺ، لسعد، حين قال له أوصي بشطر مالي؟ قال: لا . ولم يقل

⁽١) انظر الباب السابق، وكذلك باب (٢) من كتاب العتق .

له: إن أجازه ورثتك جاز. وكذلك قالسوا: إن الوصية للوارث لاتجوز، أجازها الورثة أو لم يجيزوها؛ لقول رسول الله على الله المحمد الفقهاء يجيزون ذلك، إذا أجازها الورثة، ويجعلونها هبة مستأنفة من قبل الورثة في الوجهين جميعًا. منهم مالك، والليث، والأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم.

وفي قول رسول الله عَلَيْة : « الثلث كثير » ، دليل على أنه الغاية التي إليها تنتهي الوصية ، وأن ذلك كثير في الوصية ، وأن التقصير عنه أفضل ، ألا ترى إلى قول رسول الله عَلَيْة بعقب قوله: « الثلث كثير » « ولأن تدع ورثتك أغنياء ، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس »، فاستحب له الإبقاء لورثته .

وكره جماعة من أهل العلم الوصية بجميع الثلث .

ذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: إذا كان ورثته قليلاً، وماله كثيرًا، فلا بأس أن يبلغ الشلث في وصيته، واستحب طائفة منهم الوصية بالربع، روي ذلك عن ابن عباس، وغيره.

وقال إسحاق بن راهويه: السنة في الوصية الربع، لقول رسول الله، ﷺ: الثلث كثير، إلا أن يكون رجل يعرف في ماله شبهات فيجوز له الثلث، لايجوز غيره.

قال أبو عسمسر: لا أعلم لإسحاق حجة في قوله: السنة في الوصية الربع، وهذا الذي نزع به ليس بحجة في تسمية ذلك سنة.

وقد روي عن أبي بكر الصديق أنه كان يفضل الوصية بالخمس، وبذلك أوصى، وقال: رضيت لنفسي ما رضي الله لنفسه (۱)، كأنه يعني خمس الغنائم، واستحب جماعة الوصية بالثلث، واحتجوا بحديث ضعيف عن النبي على أنه قال: «جعل الله لكم في الوصية ثلث أموالكم، زيادة في

⁽١) إسناده ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/ ٢٧٠).

أعمالكم)(١)، وهو حديث انفرد به طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة وطلحة ضعيف روى عنه هذا الخبر وكيع، وابن وهب وغيره، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الوصية بأكثر من الثلث لاتجوز على حسب ما قدمنا ذكره.

وقد روى معمر عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر، قال: الثلث وسط، لا غبن فيه ولا شطط، وهذا لا ندري ما هو؛ لأن الغاية ليست بوسط، إلا أن يكون أراد حكم النبي، ﷺ، بذلك وسط، أي عدل، والوسط العدل.

وروى هشام بن عروة عن أبيه، عن ابن عباس، قال: لو أن الناس غضوا من الثلث، فإن رسول الله ﷺ قال: الثلث، والثلث كثير، فليتهم نقصوا إلى الربع (٢).

وقال قتادة: الثلث كثير، والقضاة يجيزونه، والربع قصد، وأوصى أبو بكر بالخمس.

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: الثلث جهد، وهو جائز.

وعن معمر، عن قتادة، قال: أوصى عسمر رضي الله عنه بالربع، وأوصى أبو بكر بالخمس، وهو أحب إلى .

وعن الثوري، عن الأعمش عن إبراهيم، قال: كان الخمس أحب إليهم من الربع، والربع أحب إليهم من الثلث.

قال الثوري: وأخبرني من سمع الحسن وأبا قلابة يقولان: أوصى أبو بكر بالخمس.

أخبرنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا ابن أبي داود قال: حدثنا زياد بن أيوب، قال: حدثنا معاذ بن أيوب، قال:

⁽١) تقدم .

⁽٢) رواية البخاري (٢٧٤٣)، ومسلم في الوصايا (١٦٢٩/ ١٠) بنحوه .

حدثنا إسماعيل ابن علية قال: حدثنا إسحاق بن سويد، عن العلاء بن زياد، قال أوصاني أبي أن أسأل العلماء أي الوصية أعدل، فما تتابعوا عليه فهي وصيته، فسألت فتتابعوا على الخمس.

قال وأخبرنا ابن أبي داود، قال حدثنا، أحمد بن سنان، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن إبراهيم، قال: كانوا يقولون: صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث، وصاحب الخمس، أفضل من صاحب الربع، يعني في الوصية.

وأجمعوا أن الوصية ليست بواجبة إلا على من كانت عليه حقوق بغير بينة، أو كانت عنده أمانة بغير شهادة، فإن كان ذلك فواجب عليه الوصية، فرضًا. لا يحل له أن يبيت ليلتين إلا وقد أشهد بذلك، وأما التطوع فليس على أحد أن يوصي به، إلا فرقة شذت فأوجبت ذلك، والآية بإيجاب الوصية للوالدين والأقربين منسوخة. وسنبين ذلك في باب نافع عن ابن عمر من كتابنا هذا إن شاء الله(١).

ولم يوص رسول الله ﷺ، ولو كانت الوصية واجبة كان أبدر الناس إليها رسول الله ﷺ، بل قال عليه الصلاة والسلام: « أفضل الصدقة أن تعطي وأنت صحيح، شحيح، تأمل الغنى، وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت النفس الحلقوم، قلت: هذا لفلان وهذا لفلان »(٢).

وذكر عبد الرزاق، عن الشوري، عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم النخعي أنه ذكر له أن الزبير، وطلحة كانا يشددان على الرجل في الوصية، فقال: ماكان عليهما أن يفعلا، توفى رسول الله، ﷺ، فما أوصى، وأوصى أبو بكر. فإن أوصى فحسن، وإن لم يوص فلا بأس.

قال أبو عمر : ليس قول النخعي هذا بشيء، لأن رسول الله ﷺ لم يتخلف عنه ما يوصي فيه؛ لأنه مخصوص بأن يكون كلما يتركه صدقة.

⁽٢،١) انظر الباب السابق.

قال: وحدثنا إسماعيل قال: سمعت عبد الله بن عـون يقول: إنما الوصية بمنزلة الصدقة، فأحب إليَّ إذا كان الموصي له غنيًا عنها أن يدعها.

وأما قول سعد في الحديث: « وأنا ذو مال »، ففيه دليل على أنه لو لم يكن ذا مال ما أذن له رسول الله على أنه لو لم يكن ذا مال ما أذن له رسول الله على أن تذرهم عالة يتكففون الناس »؟ وقد قوله: « لأن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس »؟ وقد منع علي بن أبي طالب أو ابن عمر مولى لهم من أن يوصي، وكان له سبع مائة درهم، وقال: إنما قال الله تبارك وتعالى إن ترك خيراً، وليس لك كبير مال.

وروى ابن جمريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، قمال: لا يجموز لمن كمان ورثته كثيرًا، وماله قليلاً، أن يوصي بثلث ماله.

قال: وسئل ابن عباس عن ثمانمائة درهم، فقال: قليل. وسئلت عائشة عن رجل له أربع مائة درهم، وله عدة من الولد، فقالت ما في هذا فضل عن ولده.

وفي هذا الحديث أيضًا عيادة العالم والخليفة وسائر الجلة للمريض.

وفيه دليل على أن الأعمال لا تزكو عند الله إلا بالنيات؛ لقوله: « وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت فيها ». فدل على أنه لا يؤجر على شيء من الأعمال إلا ما ابتغي به وجهه تبارك وتعالى.

وفيه دليل على أن الإنفاق على البنين والزوجات من الأعمال الصالحات وإن ترك المال للورثة أفضل من الصدقة به، إلا لمن كان وأسع المال، والأصول تعضد هذا التأويل، لأن الإنفاق على من تلزمه نفقته فرض وأداء الفرائض أفضل من التطوع.

ولو استدل مستدل على وجوب نفقات الزوجات بهذا الحديث لكان مذهبًا؛ لقوله: « حتى ما تجعل في في امرأتك ».

وأما قول سعد: أخلف بعد أصحابي، فمعناه عندي، والله أعلم، أخلف

بمكة بعد أصحابي المهاجرين المنصرفين إلى المدينة، ويحتمل أن يكون لما سمع رسول الله على يقول: إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله، وتنفق فعل مستقبل، أيقن أنه لايموت من مرضه ذلك، أو ظن ذلك، فاستفهمه هل يبقى بعد أصحابه؟ فأجابه رسول الله على بضرب من قوله لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله وهو قوله: إنك إن تخلف فتعمل عملاً صالحًا إلا ازددت به رفعة ودرجة، ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام، ويضربك آخرون. وهذا كله ليس بتصريح، ولكنه قد كان كما قاله على وصدق في ذلك ظنه، وعاش سعد حتى انتفع به أقوام، واستضر به آخرون.

وروى ابن وهب قال: أخبرني عسمرو بن الحارث، عن بسكير بن الأشج، قال سالت عامر بن سعد بن أبي وقاص عن قول رسول الله على لأبيه عام حجة الوداع: ولعلك أن تخلف، حتى ينتفع بك أقوام، ويضربك آخرون، فقال: أمر سعد على العراق، فقتل قومًا على ردة، فاضربهم، واستتاب قومًا سجعوا سجع مسيلمة، فتابوا فانتفعوا.

قال أبو عـمــر: مما يشبه قول رسـول الله ﷺ، لسعد هذا الكلام، قوله للرجل الشعث الرأس: «ماله؟ ضرب الله عنقه» فقال؛ الرجل: في سبيل الله، فقتل الرجل في تلك الغزاة(١).

ومثله: قوله ﷺ في غزوة مؤتة: «أميركم زيد بن حارثة، فإن قتل فجعفر بن أبي طالب، فإن قتل فعبد الله بن رواحة» فقال بعض أصحابه: نعى إليهم أنفسهم فقتلوا ثلاثتهم في تلك الغزاة (٢).

ومثل ذلك أيضًا، قصة عامر بن سنان حين ارتجز برسول الله ﷺ، في سيره إلى خيبر، فقال له رسول الله ﷺ « غفر لك ربك يا عامر »، فقال له عمر: يارسول الله! لو أمتعتنا به، قال: وذلك إنه ما استغفر لإنسان قط يخصه

⁽١) يأتي فى أول كتاب اللباس .

⁽۲) رواه البخاري (۲۲۱۱)، وأحمد (۲/۱) بنحوه .

بذلك، إلا استشهد، فاستشهد عامر يوم خيبر^(۱). وهذا كله ليس بتصريح من رسول الله ﷺ، في القول، ولا تبيين في المراد والمعنى، ولكنه كان يخرج كله كما ترى، وقد خلف سعد بن أبي وقاص بعد حجة الوداع نحو خمس وأربعين سنة، وتوفى سنة خمس وخمسين، وقد ذكرنا أخباره وسيره، وطرفًا من فضائله، في كتابنا في الصحابة، فأغنى عن ذكره ها هنا.

وفيه دليل على أن المهاجر لايجوز له المقام بالأرض التي هاجر منها أكثر مما وقت له، وذلك ثلاثة أيام، وذلك محفوظ في حديث العلاء بن الحضرمي: أن رسول الله على المهاجرين ثلاثة أيام، بعد الصدر (٢). وهذه الهجرة هي التي كان يحرم بها على المهاجر الرجوع إلى الدار التي هاجر منها، وقالت عائشة: إنما كانت الهجرة قبل فتح مكة، والنبي على المدينة ليفر الرجل بدينه إلى رسول الله على أن رسول الله على قال يوم الفتح: «لاهجرة، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا (٤)، رواه مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، وقد جاءت أحاديث ظاهرها في الهجرة على خلاف هذه، منها حديث عبد الله بن وقدان القرشي وكان مسترضعًا في بني سعد، قال: قال رسول الله على الهجرة ما قوتل الكفار».

وروى ابن محيريز عن عبد الله بن السعدي عن النبي ﷺ، مثله (٥).

⁽۱) رواه البخاري (٤١٩٦)، ومسلم في المغازي (١٢٣/١٨٠٢) .

⁽۲) رواه البخاري (۳۹۳۳)، ومسلم في الحج (۱۳۵۲/ ۲۱۱ – ٤٤٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٩٠٠) بنحره .

⁽٤) رواه البخاري (٣٠٧٧)، ومسلم في الإمارة (١٣٥٣/ ٨٥) .

⁽٥) صحيح .

أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٠)، وابن حبان [موارد الظمأن (١٥٧٩)] من طريقين عن ابن محيريز عن عبد الله بن وقدان السعدى به .

ورواه أحمد (١٩٢/١) من طريق مالك بن يخامر عن ابن السعدى أن النبى على الله الله الله الله الله الله عوف قال: « لا تنقطع الهجرة ما دام العدو ويقاتل فقال معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص: إن النبى - الله على الله عمرو بن العاص: إن النبى - الله على الله عمرو بن العاص: إن النبى الله بن عمرو بن العاص: إن الله بن عمرو بن العاص: إن الله بن عمرو بن العاص: إن النبى الله بن عمرو بن العاص: إن الله بن عمرو بن العاص: إن الله بن الله بن العاص: إن الله بن الله

ومنها حديث معاوية أن النبي ﷺ، قال: « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها »(١).

قال أبو جعفر الطحاوي: هذه الهجرة، هجرة المعاصي، غير الهجرتين الأوليين، كما روى الزهري عن صالح بن بشير بن فديك قال خرج فديك إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنهم يزعمون إنه من لم يهاجر هلك، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ يا فديك أقم الصلاة، وآت الزكاة، واهجر السوء، واسكن من أرض قومك حيث شئت، تكن مهاجراً »(٢).

وقال الحكم بن عتيبة أفضل الجهاد والهجرة، كلمة عدل عند إمام جائر.

وقد قيل: إنه لم تكن هجرة مفترضة بالجملة على احد إلا على اهل مكة، فقال فإن الله عز وجل افترض عليهم الهجرة إلى نبيهم، حتى فتح عليه مكة، فقال حينئذ: « لاهجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية »، فمضت الهجرة على أهل مكة، من كان مهاجراً، لم يجز له الرجوع إلى مكة واستيطانها، وترك رسول الله على بل افترض عليهم المقام معه، فلما مات عليه افترقوا في البلدان، وقد كانوا يعدون من الكبائر أن يرجع أعرابياً بعد هجرته.

وهذا الحديث يسدل على قوله: لا هجرة بعد الفتح، أي لا هجرة مستدأة يهجر بها المرء وطنه، هجرانًا لا ينصرف إليه، من أهل مكة قريش خاصة بعد الفتح وأما من كان مهاجرًا منهم فلا يجوز له الرجوع إليها على حال من الأحوال، ويدع رسول الله على هذا بين مما ذكرنا إن شاء الله.

⁼ إحداهما أن تهجر السيئات، والآخرى أن تهاجر إلى إلى الله ورسوله، ولا تنقطع الهجره ما تقلبت التوبة، ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب، فإذا طلعت طبع على كل قلب بما فيه، وكفى الناس العمل ، وإسناده صحيح .

⁽١) رواه أحمــد (٩٩/٤)، وأبو داود (٢٤٧٩). وفيــه أبو هند البجــلى مجهــول. وانظر التعليق السابق .

⁽۲) رواه ابن حسبان [مسوارد الظمان (۱۵۷۸)]، والطسسراني (۲۳٦/۱۸) من طريق الزهري به .

وقد بقى من الهجرة باب باق إلى يوم القيامة، وهو المسلم في دار الحرب إذا أطاقت أسرته، أو كان كافرًا فأسلم، لم يحل له المقام في دار الحرب، وكان عليه الخروج عنها فرضًا واجبًا. قال رسول الله عليه في «أنا بريء من كل مسلم مع مشرك وكيف يجوز لمسلم المقام في دار تجرى عليه فيها أحكام الكفر، وتكون كلمته فيها سفلى، ويده، وهو مسلم». هذا لا يجوز لأحد.

وفيه دليل على قطع الذرائع في المحرمات؛ لأن سعدًا وإن كان مريضًا فربما حمل غيره حب الوطن على دعوى المرض. فلذلك قال رسول الله ﷺ: «اللهم امض لأصحابي هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم، ولكن البائس سعد بن خولة».

وقوله يرثى له رسول الله ﷺ، أن مات بمكة من قول ابن شهاب(١).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان: حدثنا قاسم بن أصبغ: حدثنا محمد بن أبي العوام: حدثنا يونس بن هارون: أخبرنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عامر ابن سعد، عن أبيه، «أن رسول الله عليه، عاده في مرضه، بمكة، فقال: يارسول الله، إني أدع مالاً كثيرا، وليس يرثني إلا ابنة لي، أفأوصي بمالي كله؟ قال: لا. قال: فبثلثه؟ قال: الثلث، والثلث كثير، سعد إنك إن تدع ورثتك أغنياء، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وإنك توجر في نفقتك كلها، حتى فيما تجعل في امرأتك، قال: يا رسول الله، إني أرهب أن أموت في الأرض التي هاجرت منها، فادع الله لي، قال اللهم اشف سعدًا، اللهم اشف سعدًا. قال: يا رسول الله!

⁽۱) اختلف في قائل هذا الكلام، فأكثر ما جاء أنه من كلام الزهرى ولكن وقع عند البخارى (٦٣٧٣) عن موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب في آخره: « لكن البائس سعد بن خوله ». قال سعد: رثى له النبي - عَلَيْهُ -،،،، ». فلا ينبغى الجزم بأنه من قول ابن شهاب ،

وفي قول سعد في هذا الحديث: أرهب أن أموت في الأرض التي هاجرت وقول النبي، وتلفي اللهم أمض لأصحابي هجرتهم، دليل على أنه إنما يحزن على سعد بن خولة، لأنه مات في الأرض التي هاجر منها، لا إنه لم يهاجر، كما ظن بعض من لا يعلم ذلك؛ لأن سعد بن خولة ممن شهد بدرًا، عند جماعة أهل العلم، والسير، والخبر، على أنه قد روي ذلك أيضًا نصًا.

وقد روى جرير بن حازم قال: حدثني عمي جرير بن [زيد]^(۱)، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: مرضت بمكة، فأتاني رسول الله ﷺ، يعودني، فقلت: يا رسول الله أموت بأرضي التي هاجرت منها؟ ثم ذكر معنى حديث ابن شهاب هذا، وفي آخره لكن سعد بن خولة البائس قد مات في الأرض التي هاجر منها(۲).

حدثني محمد ابن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن مطرف قال: حدثنا سعيد بن عشمان الأعناقي قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل الأيلي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عبد الرحمن الأعرج قال: خلف النبي وسلام على سعد رجلاً فقال: إن مات بمكة فلا تدفنه بها(٢).

قال سفيان: لأنه كان مهاجرًا وروى سفيان بن عيينة، عن محمد بن قيس، عن أبي بردة، عن سعد بن أبي وقباص، قبال: سبالت النبي، ﷺ، أتكره للرجل أن يموت في الأرض التي هاجر منها؟ قال: نعم .

⁽١) وقع هنا فى المطبوع: [يزيد] وكـذا وقع في (أ) والصواب: [زيد] كمــا أثبتناه أنظر ترجمة جرير بن زيد فى تهذيب الكمال .

⁽٢) ولمسلم فى الوصايا (٨/١٦٢٨) من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن ثلاثة من ولد سعد أنه قال لرسول الله - ﷺ : ﴿ خشيتِ أَنْ أَمُوتَ بِالأَرْضُ التَّى هَاجِرِتُ مِنْهَا. كَمَا مَاتُ سَعَدُ بَنْ خُولَةً ﴾ .

⁽٣) ورى أحمد (٤/ ٦٠) عن عمرو بن القارى أن رسول الله ﴿ عَلَيْهِ - قال له: ﴿ إِنْ مَاتُ سَعِدُ بِعَدِى فَهُهَا فَادْفُنُهُ نَحُو طُرِيقَ الْمُدِينَةُ ﴾ وإسناده ضعيف .

وقال فيضيل بن مرزوق: سألت إبراهيم عن الجوار بمكة، فرخص فيه، وقال: إنما كره لئلا يغلو السعر، وكره لمن هاجر أن يقيم بها.

حدثنا خلف بن القاسم: حدثنا أحمد بن المفسر: حدثنا أحمد ابن علي: حدثنا يحيى بن معين: حدثنا وكيع عن عبد الله بن [سعيد](١) ، عن أبيه ، عن ابن عمسر ، قال: كان رسول الله ﷺ ، إذا قدم مكة ، قال: « اللهم لا تجعل منايانا بها. حتى تخرجنا منها (٢) ؛ لأنه كان مهاجراً.

وأما سعد بن خولة فرجل من بني عامر بن لؤى، وقد قيل: إنه حليف لهم، وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة بما فيه كفاية.

حدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا الحسن بن علية وإسحاق بن إبراهيم بن جابر، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثني الليث عن يزيد بن أبي حبيب، قال: توفى سعد بن خولة في حجة الوداع.

※ ※ ※

⁽١) وقع في المطبوع وفي (أ): [سعد] والصواب: [سعيد] كما في المسند (٢٥/٢) وهو سعيد بن أبي هند .

⁽٢) إسناده صحيح. رواه أحمد (٢/ ١٢٥،٢٥).

٣– باب الوصية للوارث والحيازة

(٤٣٨/٢٤) ١- قـال مالك: السنة التي لا اخـتلاف فـيــهـا عندنا أنـها لاتجـوز وصية لوارث.

قال أبو عسر: وهذا كما قال مالك - رحمه الله - وهي سنة مجتمع عليها لم يختلف العلماء فيها إذا لم يجزها الورثة، فإن أجازها الورثة فقد اختلف في ذلك: فذهب جمهور الفقهاء المتقدمين إلى أنها جائز للوارث إذا أجازها له الورثة بعد موت الموصى.

وذهب داود بن علي، وأبو إبراهيم المزني، وطائفة إلى أنها لا تجوز – وإن أجازها الورثة على عموم ظاهر السنة في ذلك. وقد أوضحنا هذا في باب نافع من كتابنا هذا – والحمد لله(١).

وقد روي عن النبي على من أخبار الآحاد أحاديث حسان في أنه لا وصية لوارث من حديث عمرو بن خارجة، وأبي أمامة الباهلي، وخزيمة بن ثابت، ونقله أهل السير في خطبته بالوداع على وهذا أشهر من أن يحتاج فيه إلى إسناد.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، قال حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، قال حدثنا إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، قال: سمعت أبا أمامة قال: سمعت رسول الله على يقول: إن الله عز وجل – قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث.

张 柒 柒

⁽١) انظر الباب الأول.

٤ - باب ما جاء في المؤنث من الرجال ومن أحق بالولح

١ – مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن مخنثًا كان عند أم سلمة زوج النبي على فقال لعبد الله بن أبي أمية رسول الله على يا عبد الله، إن فتح الله عليكم الطائف غدًا: فإني أدلك على ابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر بشمان، فقال رسول الله على : «لا يدخلن هؤلاء عليكم»(١).

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث جمهور الرواة عن مالك مرسلاً، ورواه سعيد بن أبي مريم عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة، والصواب عن مالك ما في الموطأ ولم يسمعه عروة من أم سلمة، وإنما رواه عن زينب ابنتها عنها، كذلك قال ابن عيينة، وأبو معاوية عن هشام، فأما حديث ابن أبي مريم (٢) عن مالك:

فحدثناه أحمد بن محمد بن أحمد، قال حدثنا محمد بن عيسى، قال حدثنا يحيى بن أيوب، قال حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال أخبرنا مالك، قال حدثنا هشمام ابن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة – أن النبي – على الله عندهم جالسًا، فقال المخنث لعبد الله بن أبي أمية أخي أم سلمة: إن فتح الله عليكم الطائف غدًا، فأنا أدلك على ابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر ثمان، فقال رسول الله عليه: « لا تدخلن هؤلاء عليكم ».

وأما حديث ابن عيينة، فحدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا همشام بن عروة، عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة، عن

⁽۱) رواه النسائى فى عـشرة النساء من الكبرى (٣٦٩/٥) من طريق مـالك مرسلاً وهو موصول عند البخارى ومسلم من غير طريقة كما سيأتى .

⁽۲) سعید بن أبی مریم ثقة روی له الجماعة .

أمها أم سلمة، قالت: دخل على رسول الله ﷺ وعندي مخنث، فسمعه يقول لعبد الله بن أبي أمية: يا عبد الله، أرأيت إن فتح الله عليكم الطائف غدًا، فعليك بابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان، قالت: فقال رسول الله عليك الله المختف هؤلاء عليكم الله عليان: قال ابن جريج: اسمه هيت عني المخنث (۱).

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، وإبراهيم بن شاكر، قالا حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب الرقي، قال حدثنا أحمد ابن عمرو بن عبد الخالق، قال حدثنا أبو كريب، قال حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة – فذكر الحديث بتمامه.

قال أبو عسر: ذكر عبد الملك بن حبيب، عن حبيب - كاتب مالك: ولت لمالك: إن سفيان زاد في حديث ابنة غيلان أن مخنثًا يقال له هيت، وليس في كتابك هيت، فقال مالك: صدق وهو كذلك. وكان النبي ولي غربه إلى الحمى، وهو موضع من ذي الحليفة ذات الشمال من مسجدها؛ قال حبيب: وقلت لمالك: وقال سفيان في الحديث: إذا قعدت تثنت، وإذا تكلمت تغنت؛ قال مالك: صدق كذلك هو في الحديث. قال: وقلت لمالك: قال سفيان في تفسير تقبل بأربع وتدبر بثمان - يعني مظلة الأعراب مقدمها أربع، ومدبرها ثمان؛ فقال مالك: لم تصنع شيئًا، إنما هي عكن أربع إذا أقبلت، وثمان إذا أدبرت، وذلك أن الظهر لاتنكسر فيه العكن.

قال أبو عسمسر: كل ما ذكره حبيب كاتب مالك عن سفيان بن عيينة أنه قال في الحديث - يعني حديث هشام بن عروة هذا - فغير معروف فيه عند أحد من رواته عن هشام لا ابن عيينة ولا غيره، ولم يقبل سفيان في نسق الحديث أن مختتًا يدعى هيت، وإنما ذكره عن ابن جريج بعد تمام الجديث على

⁽۱) رواه البخارى (٤٣٢٤)، ومسلم فى السلام (٢١٨٠) وغيرهما من طرق عن هشام بن عروة به .

ما ذكرناه عن الحميدي عنه، وهو أثبت الناس في ابن عيينة؛ وكذلك قوله عن سفيان أنه كان يقول في الحديث: إذا قعدت تشنت وإذا تكلمت تغنت، هذا ما لم يقله سفيان ولا غيره فيما علمت في حديث هشام بن عروة، وهذا اللفظ لا يحفظ إلا من رواية الواقدي؛ والعجب أنه يحكيه عن سفيان، ويحكي عن مالك أنه كذلك؛ فصارت رواية عن مالك، ولم يرو ذلك عن مالك أحد غير حبيب، ولا ذكره عن سفيان غيره أيضًا _ والله أعلم؛ وحبيب كاتب مالك متروك الحديث ضعيف عند جميعهم، لا يكتب حديثه ولا يلتفت إلى ما يجيء به.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال حدثنا محمد بن أحمد بن يعيى، قال حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي، قال حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الجبار العطاردي، قال حدثنا يونس بن بكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب ابنة أم سلمة، عن أم سلمة قالت: كان عندي مخنث فقال لعبد الله أخي: إن فتح الله عليكم الطائف غداً فإني أدلك على ابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان، فسمع رسول الله عليكم قوله فقال: « لا يدخلن هؤلاء عليكم ».

وفي هذا الحديث من الفقه إباحة دخول المختثين من الرجال على النساء

⁽١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [بادية]، وهي يقال فيها الاثنين.

وإن لم يكونوا منهن بمحرم، والمخنث الذي لا بأس بدخوله على النساء هو المعروف عندنا باليوم بالمؤنث، وهو الذي لا أرب له في النساء ولا يهتدي إلى شيء من أمورهن؛ فهذا هو المؤنث المخنث الذي لا بأس بدخوله على النساء فأما إذا فهم معاني النساء والرجال كما فهم هذا المخنث وهو المذكور في هذا الحديث، لم يجز للنساء أن يدخل عليهن، ولا جاز له الدخول عليهن بوجه من الوجوه، لانه حينتذ ليس من الذين قال الله – عز وجل – فيهم: ﴿ غير أولي الإربة من الرجال ﴾. وليس المخنث الذي تعرف فيه الفاحشة خاصة وتنسب إليه، وإنما المخنث شدة التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والنغمة، وفي العقل والفعل؛ وسواء كانت فيه عاهة الفاحشة والكلام والنظر والنغمة، وفي العقل والمفعل؛ وسواء كانت فيه عاهة الفاحشة من أم لم تكن، وأصل التخنث التكسر واللين؛ فإذا كان كما وصفنا لك – ولم يكن لمه في النساء أرب، وكان ضعيف المعقل لا يضطن لأمور الناس أبله؛ فحينذ يكون من غير أولي الإربة الذين أبيح لهم الدخول على النساء، ألا ترى أن ذلك المخنث لما فهم من أمور النساء قصة بنت غيلان، نهى رسول الله عليه أن ذلك المخنث لما فهم من أمور النساء قصة بنت غيلان، نهى رسول الله عينية عينذ عن دخوله على النساء، ونفاه إلى الحمى فيما روي.

واختلف العلماء في معنى قوله - عز وجل: ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبِةُ من الرَّجالُ ﴾ ، اختلافًا متقارب المعنى لمن تدبر.

ذكر ابن أبي شيبة، قال حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن ﴿ أو التابعين ضير أولي الإربة من السرجال ﴾ ، قال: هم قوم طبعوا على التخنيث، فكان السرجل منهم يستبع الرجل يخدمه ليطعمه وينفق عليه، لا يستطيعون غشيان النساء ولا يشتهونه.

قال: وحدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن مجاهد – في قوله: ﴿غير أولي الإربة من الرجال ﴾، قال: هو الأبله الذي لا يعرف أمر النساء.

قال: وأخبرنا جرير، عن مغيرة، عن الشعبي، قال: هو الذي لم يبلغ أربه أن يطلع على عورات النساء.

وذكر محمد بن ثـور، وعبد الرزاق - جميعًا - عن معـمر عن قتادة ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غير أُولِي الإربة ﴾، قال: هو التابع الذي يتبعـك فيصيب من طعامك غير أولي الإربة، يقول: لا أرب له ليس له في النساء حاجة.

وعن علقمة قال: هو الأحمق الذي لا يريد النساء ولا يردنه.

وعن طاوس وعكرمة مثله.

وعن سعيد بن جبير: هو الأحمق الضعيف العقل.

وعن عكرمة أيضًا: هو العنين.

ووكيع، عن سفيان، عن ابس أبي نجيح، قال: هو الذي يسريد الطعام ولايريد النساء، ليس له هم إلا بطنه.

وعن الشعبي أيضًا وعطاء، مثله.

وعن الضحاك: هو الأبله.

وقال الزهري: هو الأحمق الذي لا همة له في النساء ولا أرب.

وقيـل: كل من لا حـاجة له فـي النسـاء من الأتبـاع نحو الـشيخ والـهرم والمجبوب والطفل والمعتوه والعنين.

قال أبو عـمــر: هذه أقاويل متقاربة المعنى، ويجتمع في أنه لا فهم له، ولا همة ينتبه بها إلى أمر النساء، وبهذه الصفة كان ذلك المخنث عند رسول الله على الله منه ما سمع من وصف محاسن النساء، أمر بالاحتجاب منه.

وذكر معمر، عن النزهري، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رجل يدخل على أزواج النبي على أنه مخنث، فكانوا يعدونه من غير أولي الإربة، فدخل علينا النبي على أولي الإربة، فدخل علينا النبي على أولى الإربة، فدخل علينا النبي وألى أولا أدبرت أدبرت بشمان، فقال: الأرى فقال: إنها إذا أقبلت أقبلت بأربع، وإذا أدبرت أدبرت بشمان، فقال: الأرى هذا يعلم ما ههنا، لا يدخلن هذا عليكم، فحجبوه (۱).

⁽۱) رواه مسلم في السلام (۲۱۸۱/ ۳۳)، وأبو داود (۲۱۰۹،٤۱۰۸) .

وأما قوله: تقبل بأربع وتدبر بثمان، فالذي ذكر حبيب عن مالك هو كذلك أو قريب منه؛ وإنما وصف امرأة لها في بطنها أربع عكن، فإذا بلغت خصريها صارت أطراف العكن ثمانيًا، أربع من ههنا، وأربعًا من ههنا؛ فإذا أقبلت إليك واستقبلتك ببطنها، رأيت لها أربعًا، فإذا أدبرت عنك صارت تلك الأربع ثمانيًا من جهة الأطراف المجتمعة؛ وهكذا فسره كل من تكلم في هذا الحديث، واستشهد عليه بعضهم بقول النابغة في قوائم ناقته:

على [قصبًات] بينما هن أربع أنخن لتعريس فعدن ثمانيا

يعنـي أن هذه الناقة إذا رفع قــوائمها أربع، فإذا انــحنت قوائمهــا وانطوت صارت ثمانيًا.

وقد روي هذا الخبر عن سعد بن أبي وقاص بخلاف هذا اللفظ.

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا بكر بن عبد الرحمن، قال حدثنا عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عامر بن سعد، عن سعد بن مالك - أنه خطب امرأة وهو بمكة مع رسول الله عقل فقال: ليت عندي من رآها ومن يخبرني عنها، فقال رجل مخنث يدى هيت: أنا أنعتها لك، إذا أقبلت قلت تمشي على ست، وإذا أدبرت قلت تمشي على أربع، فقال رسول الله على الله على الله على أدبع، فنقال منكرا، ما أراه إلا يعرف أمر النساء الله الله على مودة، فنهاه أن يدخل عليها، فلما قدم المدينة نفاه، فكان كذلك حتى أمر عمر فجلد فكان يرخص له يدخل المدينة يوم الجمعة فيتصدق - يعني يسأل الناس - قاله ابن وضاح.

وأما الواقدي وابن الكلبي، فإنهما قد ذكرا أن هيتًا المخنث قال لعبد الله بن أمية المخـزومي - وهو أخو أم سلمة لأبـيها، وأمه عاتكـة عمة رسول الله

⁽١) إسناده ضعيف .

غَلَيْهُ؛ قال له - وهو في بيت أخته أم سلمة - ورسول الله عَلَيْهُ : يسمع إن افتتحتم الطائف، فعليك ببادية ابنة غيلان بن سلمة الثقفي، فإنها تقبل بأربع، وتدبر بثمان؛ مع شغر كالأقحوان، إن جلست تثنت، وإن تكلمت تغنت، بين رجليها مثل الإناء المكفو، وهي كما قال قيس بن الحطيم:

تغترق الطرف وهي لاهيــة كأنما شف وجههـا نـــزف بين شكول النسـاء خلقتهـا قصدًا فلا جبلـة ولا قصف تنام عن كبــر شأنها فـــإذا قامت رويــدا تكاد تنقصـف

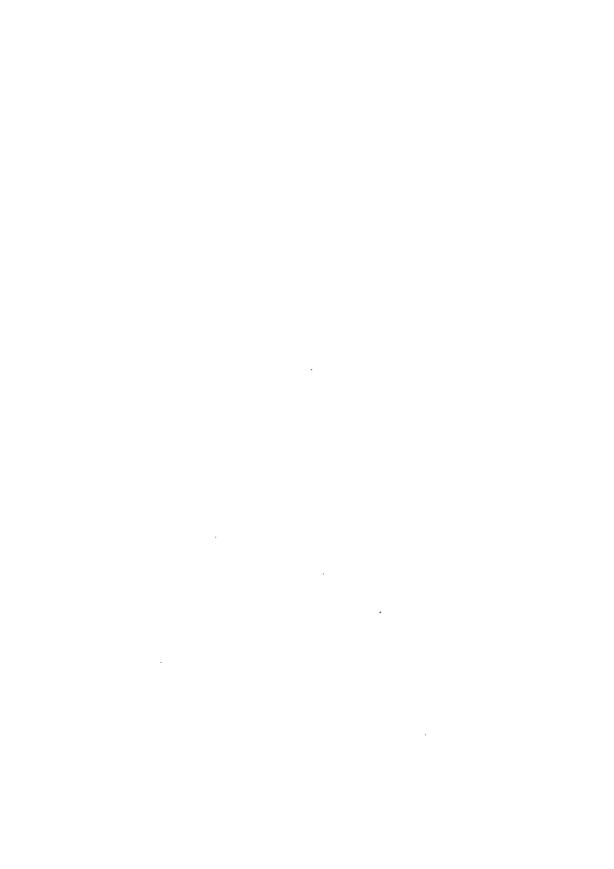
فقال له النبي ﷺ: «لقد غافلت النظر إليها يا عبد الله »، ثم أجلاه عن المدينة إلى الحمى؛ قال: فلما افتتحت الطائف، تزوجها عبد الرحمن بن عوف، فولدت له بريهة في قول ابن الكلبي؛ قال: ولم يزل هيت بذلك المكان حتى قبض النبي ﷺ، فلما ولي أبو بكر كلم فيه، فأبى أن يرده؛ فلما ولي عمر كلم فيه فأبى، ثم كلم فيه بعد وقيل له إنه قد كبر وضعف، فأذن له أن يدخل كل جمعة فيسأل ويرجع إلى مكانه؛ قال: وكان هيت مولى لعبد الله بن أبي أمية المخزومي وكان مونًا له أيضًا، فمن ثم قيل الخنث.

قال أبو عسر : يقال بادية ابنة غيلان بالياء، وبادنة بالنون، والصواب عندهم بالياء بادية، وهو قول أكثرهم، وكذلك ذكره الزبير بالياء، فالله أعلم.

وأما قوله تغنت، فقالوا: إنه من الغنة لا من الغناء، أي كانت تتغنن في كلامها من لينها ورخامة صوتها، يقال من هذه الكلمة: تغنن الرجل وتغنى مثل تظنن وتظنى.

قال ابن إسحاق: وممن استشهد يوم الطائف عبد الله بن أبي أمية بن المغيرة أخو سلمة بن زمعة.





كتاب العتىق

١_ باب من أعتق شركا له في مملوك

(١٤/ ٢٦٥) 1 - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله على - قال: «من أعتق شركًا له في عبد فكان له مال ثمن العبد، قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم، وأعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق»(١).

قال أبو عسمسر: هكذا قال يحيى في هذا الحديث: من اعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد؛ وتابعه ابن القاسم، وابن وهب، وابن بكير – في بعض الروايات عنه.

وقال القعنبي: من أعتق شركًا له في مملوك، أقيم عليه قيمة عدل، ولم يقل فكان له مال يبلغ ثمن العبد، وقد تابعه بعضهم أيضًا عن مالك؛ ومن ذكر هذه الكلمة فقد حفظ وجود، ومن لم يذكرها سقطت له ولم يقم الحديث.

ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه اللفظة مستعملة صحيحة، وأن التقويم لا يكون إلا على الموسر الذي له مال يبلغ ثمن العبد - كما قال هؤلاء في الحديث: يحيى ومن تباعه، وهذا الصحيح الذي لاشك فيه؛ وقد جود مالك رحمه الله حديثه هذا عن نافع وأتقنه، وبان فيه فضل حفظه وفهمه، وتابعه على كثير من معانيه عبيد الله بن عمر.

وأما أيوب فلم يقمه وشك منه في كثير، وهذا حديث في الفاظه أحكام عجيبة، منها ما اتفق عليه أهل العلم، ومنها ما اختلفوا فيه؛ وقد اختلف في

⁽١) رواه المبخاري (٢٥٢٢)، ومسلم في العتق (١ ١٥٠١)، وأبو داود (٣٩٤٠) .

كثير من الفاظه عن ابن عمر، وعن سالم ابنه، وعن نافع مولاه؛ ونحن نذكر ما بلغنا من ذلك، ونذكر ما للعلماء في تلك المعاني من التنازع والوجوه بأخصر ما يمكننا – وبالله توفيقنا، لا شريك له.

فأما رواية أيوب عن نافع في هذا الحديث(١):

فحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا عمرو بن زرارة، قال حدثنا إسماعيل، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على قال: « من أعتق نصيبًا، أو قال شقصًا، أو قال شركا – له في عبد، فكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة عدل، فهو عتيق؛ وإلا فقد عتى منه ما عتى ». قال أيوب وربما قال نافع هذا في الحديث، وربما لم يقله؛ فلا أدري أهو في الحديث [أم قال نافع](٢) من قبله:

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق، قال أخبرنا سليمان بن الأشعث، قال حدثنا سليمان بن داود العتكي، قال حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي عليه المحديث؛ قال: فلا أدري أهو في الحديث أم شيء قاله نافع: «وإلا فقد عتى منه ما عتق».

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال حدثنا عبد الله بن محمد، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن محمد، وأحمد بن عبد الله، قالوا حدثنا أحمد ابن خالد، قال حدثنا الحسن بن أحمد، قال حدثنا محمد بن عبيد، قال حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله عن أعتق شركًا في عبد، أو مملوك، فهو عتيق ». قال أيوب: قال نافع: «وإلا فقد عتق منه ماعتق». قال أيوب فلا أدري أهو في الحديث أو قول نافع؟.

⁽۱) رواية أيوب عن نافع أخرجها البخارى (٢٥٣٤،٢٤٩١)، ومسلم في النذور والأيمان (٤٩/١٥٠١)، وأبو داود (٣٩٤١،٣٩٤١) وغيرهم من طرق عنه .

⁽٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [أم لا؟ قال حدثنا نافع].

قال أبو عسر: كان أبوب يشك في هذه الكلمة من هذا الحديث ـ قوله: «وإلا فقد عتق منه ما عتق». وهذه أيضًا كلمة توجب حكمًا كثيرًا، وقد اختلفت فيها الآثار عن النبي ﷺ، واختلف فيها علماء الأمصار على ما سنبينه بعد الفراغ من تهذيب ألفاظ هذا الحديث - إن شاء الله.

وقد كان بعض من ينكر قوله: «فقد عتق ماعتق»، يحتج بما رواه عبد الله بن نمير، عن حجاج بن أرطاة، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق شقصاً له في عبد، ضمن لأصحابه في ماله إن كان له مال». قال نافع: وقال ابن عمر: فإن لم يكن له مال، سعى العبد». قال: فلو كان في الخبر: فقد عتى منه ما عتق، ماجعل ابن عمر على العبد سعاية. قال: وقد رواه جويرية عن نافع، عن ابن عمر - ولم يذكر: وإلا فقد عتى منه ما عتق أنا.

وقد روى هذه اللفظات وهذه الكلمات - أعني قوله وإلا فقد عتق منه ما عتق - مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر؛ وهو معنى ما جاء به يحيى بن سعيد عن نافع - في هذا الحديث؛ ومن شك فليس بشاهد، ومن حفظ ولم يشك فهو الشاهد الذي يجب العمل بما جاء به؛ وقد كان يحيى بن سعيد يقول مالك أثبت عندي في نافع من أيوب وغيره، وقد تابع عبيد الله بن عمر مالكًا على هذه الزيادة - وإن كان قد اختلف فيها على عبيد الله: فبعضهم يسوقها على هذه الزيادة - وإن كان قد اختلف فيها على عبيد الله:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال حدثنا حمزة بن محمد (_) وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال أخبرنا محمد بن معاوية، قالا حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال حدثنا خالد، قال حدثنا عبيدالله،

⁽١) أخرجها البخاري (٢٥٠٣) .

⁽٢) وقال الشافعى: لا أحسب عالمًا بالحديث يشك فى أن مالكًا أحفظ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان ألزم له منه، حتى ولو استويا فشك أحدهما فى شئ لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك .

عن نافع، عن عبد الله، أن رسول الله على قال: « من كان له شرك في عبد فأعتقه فقد عتق، فإن كان له مال قوم عليه قيمة عدل، وإن لم يكن مال، فقد عتق منه ما عتق ا(١). وهذا كرواية، مالك سواء.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا عيسى بن يونس، أبو داود، قال حدثنا عيسى بن يونس، قال حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله عن أعتق شركا من مملوك، فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه، وإن لم يكن له مال عتق نصيبه ». وهذا مثل رواية مالك سواء في المعنى.

وأخبرنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو أسامة، وابن نمير، عن عبيد الله، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله على (من أعتق شركًا له في مملوك، فعليه عتقه كله – إن كان له مال يبلغ ثمنه، قال: يقوم قيمة عدل على المعتق، فإن لم يكن له مال، فقد عتق منه ما عتق).

فهؤلاء كلهم قد ذكروا هذه الكلمات في هذا الحديث عن عبيد الله - قوله وإن لم يكن له مال، فقد عتق منه ما عتق - كما قال مالك، وهذا الموضع هو موضع الحكم على المعتق المعسر الذي لا ماله له، وفيه نفي الاستسعاء، وفي هذا الموضع اختلفت الآثار، وفقهاء الأمصار؛ وروى هذا الحديث يحيى بن سعيد القطان، وبشر بن المفضل، عن عبيد الله بن عمر - بإسناده - لم يذكرا فيه الحكم في المعتق المعسر، وإنما قالا من أعتق شركًا له في عبد، فعليه عقه كله - إن كان له مال يبلغ ثمنه - لم يزيدا على هذا المعنى؛ ومن قصر عما جاء به غيره فليس بحجة. والحجة فيما أثبت المثبت الحافظ المعدل المتقن، لا فيما قصر عن المقصر؛ وقد روى هذا الحديث زهير بن معاوية، عن عبيد الله بن عمر - بإسناده، وقال فيه: الفإن لم يكن له مال عتق نصيبه). وهذا موافق لما

⁽١) رواية عبيد الله عن نافع متفق عليها أيضًا .

كتاب العتـــق

قال أبو أسامة، وابن نمير، وعيسى بن يونس، وخالد الواسطي، ومحمد بن عبيد الطنافسي، عن عبيد الله - وهو الصحيح؛ لاجتماع الجماعة الحفاظ من أصحاب عبيد الله على ذلك، ولموافقة ما جاء به من ذلك مالك ـ رحمه الله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود. قال حدثنا محمود بن خالد، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال حدثنا يريد بن هارون، قال حدثنا يحسي بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي علي معنى حديث عبيدالله – قاله أبو داود.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا حمزة بن محمد () وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قالا: حدثنا أحمد بن شعيب، قال حدثنا أحمد بن سليمان، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال حدثنا يرعي بن سعيد، عن نافع، أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقول: قال رسول الله على الله عن أعتق نصيبًا في إنسان كلف عتق ما بقي منه، فإن لم يكن له مال، فقد جاز ما صنع ().

ورواه عبد الله بن نمير، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أعتق نصيبًا له في إنسان كلف عتق ما بقي». قال نافع: فإن لم يكن عنده ما يعتقه، جاز ما صنع-. ذكره النسوي عن [حسين] (٢) بن منصور، عن ابن نمير.

وروى هذا الحديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وأيوب ابن موسى، وجويرية بن أسماء، عن نافع، عن ابن عمر. وداود العطار، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وابن عيينة، عن عمرو بن دينار. عن سالم، عن ابن عمر. - فذكروا كلهم الحكم في الموسر أنه يقوم ويعتق عليه - إن كان

⁽١) رواية يحيى بن سعيد عن نافع:أخرجها مسلم،وأبو داود، وذكرها البخاري تعليقًا.

 ⁽٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [حصين] خطأ انسظر ترجمة الحسين بسن منصور
 النيسابوري من التهذيب.

له مال، وسكتوا عن الحكم في المعسر – فلم يقولوا وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق – كما قال مالك، وعبيد الله؛ ولم يزيدوا على حكم الموسر. وفي رواية معمر عن الزهري عتق ما بقي في مالمه إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد. وبعضهم يقول فيه عن عبد الرزاق أقيم ما بقي، والمعنى واحد؛ وهذا لفظ يوجب تقويمه على أنه معتق نصفه، أو معتق بعضه.

وأما ما ذكرنا من اختلاف الآثار في هذه الكلمة الموجبة لنفوذ عتق نصيب المعتق المعسر دون شيء من استسعاء وغيره، فإن أبا هريرة روى في هذا المعنى عن النبي على خلاف ما رواه ابن عمر. واختلف في حديثه أيضًا في ذلك أكثر من الاختلاف في هذا، وهو حديث يدور على قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة واختلف أصحاب قتادة عليه في الاستسعاء، وهو الموضع المخالف لحديث ابن عمر من رواية مالك وغيره:

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان بن عيينة عن سعيد بن أبي عروبة، ويحيى بن صبيح، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: ﴿ أيما عبد كان بين رجلين، فأعتق أحدهما نصيبه، فإن كان موسراً قوم عليه، وإلا سعى العبد غير مشقوق عليه الها الله الم

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبخ، قال حدثنا أبو العباس الكديمي، قال حدثنا روح بن عبادة، قال حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، أن رسول الله عليه قال: « من أعتق شقصًا من عملوك، فعليه خلاصه من ماله، فإن لم يكن له مال، قوم المملوك قيمة عدل، ثم استسعى غير مشقوق عليه ».

وكذلك رواه يزيد بن زريع، وعبدة بن سليـمان، وعلي بن مسهر، ومحمد

بن بشر، ويحيى بن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، كما رواه روح بن عبادة سواء حرفًا بحرف، ولم يختلف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث في ذكر السعاية فيه على حسبما ذكرنا، وتابعه أبان العطار، عن قتادة، على مثل ذلك:

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبان – يعني العطار، قال داود، قال حدثني قتادة عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ من أعتق شقصًا له في مملوك، فعليه أن يعتقه كله إن كان له مال، وإلا استسعى العبد غير مشقوق عليه ».

قال أبو داود: ورواه جرير بن حازم، وموسى بن خلف، عن قتادة بإسناده مثله، وذكر فيه السعاية؛ رواه هشام الـدستوائي، وشعبة، وهمام، عن قتادة – بإسناده مثله – لم يذكروا فيه السعاية:

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد ابن شعيب (ـ) وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قالا جميعًا حدثنا محمد بن المثنى، قال حدثنا معاذ بن هشام، قال حدثنني أبي، عن قتادة، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة عن النبي قال حدثنني أبي، عن قتادة، عن بشير بن نهيك، عن أبل كان له مال - ١٤٠١ هكذا قال ابن المثنى: قتادة، عن بشير ابن نهيك - لم يذكر النضر بن أنس، وهو خطأ منه أو من معاذ بن هشام؛ ورواه روح بن عبادة، وغيره، عن هشام، عن قتادة، عن النضر، عن بشير، عن أبي هريرة - كما رواه سائر أصحاب قتادة.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال حدثنا أحمد بن المشنى، علي، قال اخبرنا محمد بن المشنى، ومحمد بن بشار، قالا حدثنا محمد بن جعفر، قال حدثنا شعبة، عن قتادة،

⁽١) رواه أبو داود (٣٩٣٦) .

عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي عَلَيْ في المملوك بين الرجلين، فيعتق أحدهما نصيبه، قال: (يضمن الرا).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى، قال حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة التمار، قال حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، قال حدثنا محمد بن كثير، قال أخبرنا همام، عن قادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، أن رجلاً أعتق شقصاً من غلام، فأجاز النبي عليه وغرمه بقية ثمنه (٢).

وأخبرنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال حدثنا عبد العزيز ابن أبان (_) وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا ابن سويد بن منجوف، قال حدثنا روح، قالا جميعًا حدثنا هشام، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، قال وسول الله عليه: « من أعتق شقصًا له من محلوك، فهو حر من ماله – إن كان له مال »، وقال روح: « عتق من ماله إن كان له مال ».

قال أبو عمسر: فاتفق شعبة وهشام وهمام على ترك ذكر السعاية في هذا الحديث، والقول قلهم في قتادة عند جميع أهل العلم بالحديث إذا خالفهم في قتادة غيرهم، وأصحاب قتادة الذين هم حجة فيه، هؤلاء الثلاثة: شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة؛ فإن اتفقوا لم يعرج على من خالفهم في قتادة، وإن اختلفوا نظر، فإن اتفق منهم اثنان وانفرد واحد، فالقول قول الاثنين - لا سيما إن كان أحدهما شعبة؛ وليس أحد بالجملة في قتادة مثل شعبة؛ لأنه كان يوقفه على الإسناد والسماع؛ وهذا الذي ذكرت لك، قول جماعة أهل العلم بالحديث؛ وقد اتفق شعبة وهشام في هذا الحديث على سقوط ذكر الاستسعاء فيه، وتابعهما همام، وفي هذا تقوية لحديث ابن

⁽١) رواه مسلم في النذور والإيمان (٢ - ١٥/ ٥٢) .

⁽۲) رواه أبو داود (۳۹۳٤) .

عمر، وهو حديث مدني صحيح، لا يقاس به غيره، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب، وبالله التوفيق^(١).

وقد روى شعبة عن خالد الحذاء، عن أبي بشر العنبسري، عن ابن التلب، عن أبيه، عن النبي عن ابن التلب، عن أبيه، عن النبي على النبي على النبي عليه النبي عليه السلام (٢). وهذا عند جماعة العلماء على المعسر؛ لأن الموسر لم يختلفوا في تضمينه، وأنه يلزمه في العتق، إلا ما لا يسلتفت إليه من شذوذ القول. ونحن نذكر ما انتهى إلينا من اختلاف العلماء في ذلك هنا – إن شاء الله.

ومثل حديث ابن التلب عن أبيه في هذا الباب، قصة أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، وقد ذكرناها في باب أسلم من كتاب الصحابة ـ والحمد لله.

⁽۱) سعيد بن أبى عروبة أعرف الناس بحديث قتادة لكثرة ملازمت له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد، لكنهما لم ينافيا ما رواه سعيد، وإنما اقتصرا من الحديث على بعضه .

⁻ وأشار إلى ذلك البخارى فقال: « اختصره شعبة » وكأنه يجيب عن سؤال تقديره هو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء؟، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفًا لأنه أورده مختصرًا، وغيره ساقه بتمامه.

كما أن المجلس غير متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره.

وأما إعلال رواية سعيد بأنه اختلط فمردود لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن بن زريع وهو من أثبت الناس فيه .

⁻ ثم إنه لم ينفرد بـذكر الاستسعاء فى الحديث، فقد تابعـه جرير بن حازم وروايته فى الصحيحين، وأبـان بن يزيد عـند أبى داود، وحجـاج بن حجاج ومـوسى بن خلف، وحجاج بن أرطاة .

والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة .

وقد أطال ابن حجر الكلام على هذا الحديث، وإنما نقلنا لك زبدة ذلك. انظر الفتح (٥/ ١٨٧ – ١٨٩).

وأما اختلاف الفقهاء في هذا الباب، فإن مالكًا وأصحابه يقولون: إذا أعتق المليء الموسر شقصًا له في عبد فلشريكه أن يعتق بتلاً، وله أن يقوم؛ فإن أعتق نصيبه كما أعتق شريكه قبل التقويم، كان الولاء بينهما، كما كان الملك بينهما؛ وما لم يقوم ويحكم بعتقه، فهو في جميع أحكامه كالعبد؛ وإن كان المعتق لنصيبه من العبد عديًا لم يعتق غير حصته، ونصيب الآخر رق له، ويخدم العبد هذا يومًا، ويكسب لنفسه يومًا، أو يقاسمه كسبه؛ وإن كان المعتق مليًا ببعض نصيب شريكه، قوم عليه قدر ما معه، ورق بقية النصيب لربه؛ ويقضي عليه في ذلك، كما يقضي في سائر الديون الثابتة اللازمة والجنايات؛ ويباع عليه شوار بيته، وماله بال من كسوته؛ والتقويم أن يقوم نصيب صاحبه يوم العتق قيمة عدل، ثم يعتق عليه؛ وكذلك قال داود وأصحابه في هذه المسألة، إلا أنه لا يعتق عليه حتى يودي القيمة إلى شريكه، وهو قول الشافعي في القديم؛ وقال الشافعي: من أعتق شركًا له في عبد قوم عليه قيمة عدل، وأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق؛ قال وهكذا ورى ابن عمر عن النبي عليه.

قال: ويحتمل قوله عليه السلام في عتق الموسر معنيين، أحدهما: أنه يعتق بالقول مع دفع القيمة، والآخر: أنه يعتق بالقول إذا كان المعتق موسراً في حين العتمق؛ وسواء أعسر بعد ذلك قبل المتقويم، أم لا؛ ويكون العبد حراً كله بالعتمق في حين العتق، فإن قوم عليه في الموقت أخذ ماله، وإن تركه حتى أعسر اتبعه بما قد ضمن.

قال المزني في القول الأول قال في كتاب الوصايا: وقال في كتاب اختلاف الحديث: يعتق كله يوم تكلم بالعتق، وكذلك قال في كتاب اختلاف أبي حنيفة، وابن أبي ليلى. وقال أيضًا إن مات المعتق أخذ بالذمة من رأس المال، لا يمنعه الموت حقًا لزمه، كما لو جنى جناية؛ والعبد حر في شهادته، وحدوده، وميراثه، وجناياته قبل القيمة وبعدها؛ قال المزني: قد قطع بأن هذا المعنى أصبح في أربعة مواضع، وهو القياس على أصله؛ وقد قال: لو أعتق

الثاني كان عتقه باطلاً، وفي ذلك دليل على زوال ملكه؛ لأنه لو كان ملكه ثابتًا لنفذ عتقه؛ وتحصيل مذهب الشافعي ما قاله في الجديد: أنه إذا كان المعتق لحصته من العبد موسراً، عتق جميعه حين أعتقه، وهو حر من يومئذ، ويورث، وله ولاؤه؛ ولا سبيل للشريك على العبد، وعليه قيمة نصيب شريكه، كما لو قتله وجعل عتقه إتلاقًا؛ هذا كله إن كان موسراً في حين العتق للشقص، وسواء أعطاه القيمة أو منعه، وإن كان معسراً فالشريك على ملكه يقاسمه كسبه، أو يخدمه يوماً ويخلى لنفسه يوماً - ولا سعاية عليه.

قال أبو عسر: من حجة من ذهب إلى قول الشافعي هذا، قول رسول الله على في حديث أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «من أعتق نصيبًا له في عبد، فإن كان له مال يبلغ ثمنه بقيمة عدل فهو عتيق ». وحديث ابن أبي ذئب عن نافع، عن ابن عسر، أن النبي على وقل حال: «من أعتق شركًا في عملوك. وكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه، فهو يعتق كله» ومنهم من يقول: عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على: «من أعتق شقصًا له في عبد ضمن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على: «من أعتق شقصًا له في عبد ضمن لشريكه في ماله - إن كان له مال» قالوا: فقوله على فهو يعتق كله. وقوله فهو عتق. يوجب أن يكون عتيقًا كله في وقت وقوع العتق، ولا ينتظر به قضاء ولا تقويم - إذا كان المعتق موسرًا، لتثبت له حرمة الحرية من ساعته في جميع أحكامه، اتباعًا للسنة في ذلك؛ لأنه معلوم أن التقويم والحكم به إنما هو تنفيذ أحكامه، اتباعًا للسنة في ذلك؛ لأنه معلوم أن التقويم والحكم به إنما هو تنفيذ لا قد وجب بالعتق في حينه.

ومن حجة مالك ومن تابعه على ما ذكرنا من قوله في هذا الباب في العبد المعتق بعضه، أنه لا يعتق على معتق حصته منه حتى يقوم، ويحكم بذلك عليه؛ فإذا تم ذلك، نفذ عتقه حينئذ؛ فمن حجتهم في ذلك قوله - عليه حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «من أعتق شركًا له في عبد - وكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وأعتق عليه العبد »؛ قالوا: فلم يقض رسول الله عليه بعتق المعبد إلا بعد أن يأخذ الشركاء حصصهم، فمن أعتقه قبل ذلك، فقد خالف نص السنة في ذلك؛ قالوا -

ومعلوم أنه يعتق عــلى الإنسان ما يملكه لا ملك غيره؛ وإنما يملــكه بأداء القيمة إلى شريكه - إذا طلب الشريك ذلك، ألا ترى أنه لـو كان معسراً لا يـحكم عليه بعتق؟ وفي ذلك دليل واضح على استــقرار ملك الذي لم يعتق بغير عتق شريكه لنصيبه؛ وإذا كان ملكه ثابتًا مستقرًا استحال أن يعتق على الآخر ما لم يملكه؛ فإذا قوم عليه وحكم بأداء القيمة إليه ملكه ونفذ عتق جميعه بالسنة في ذلك، والسنة في هذا كالسنة في الشفعة؛ لأن ذلك كله نقل ملك بعوض على غير تراض أحكمته الـشريعة وخصته إذا طلب الشريك أو الشفـيع ما لهما من ذلك؛ وليس ما رواه أيوب مـن قوله فهو عتق، مخالفًا لما رواه مالك؛ بل هو مجمل فـــــره مالك في روايته، ومــبهم أوضحه؛ لأنه يــحتمل قوله فهــو عتيق كله، أو فهو معتق كله - أي بعد دفع القيمة إلى الشركاء؛ وأكثر أحوالهم في ذلك أن يحتمل الحديث الوجهين جميعًا؛ فإذا احتملهما، فمعلوم أن العبد رقيق بيقين، ولا يعتق إلا بيقين؛ واليقين ما اجتمع عليه من حريته بعد دفع القيمة، وهو أحد قـولي الشافـعي، ولم يخـتلف قول الـشافعي: إن المـعتق لحصته من عبد بينه وبين غيره - وهو معسر في حين تكلم بالعتق ـ أنه لا شيء عليه من سعاية ولا غيرها، وأنه لا يعتــق من العبد غير تلك الحصة؛ وهو قول مالك في عتق المعسر. وقول أحمد بن حـنبل، وإسحاق، وأبـي ثور، وأبي عبيد، وداود، والطبري.

وقال مالك: إن مات المعتق الموسر قبل أن يحكم عليه بعتق الباقي، لم يحكم على ورثته بعتق ذلك.

وقال الشافعي: يحكم بعتقه إذا مات ولو أتى على تركته، إلا أن يعتق في المرض، فيقوم في الثلث.

وقال سفيان: إن كان للمعتق حصته من العبد مال ضمن نصيب شريكه ولم يرجع به على العبد، ولا سعاية على العبد، وكان الولاء له. وإن لم يكن له مال فلا ضمان عليه، وسواء نقص من نصيب الآخر، أو لم ينقص، ويسعى العبد في نصف قيمته حيث ذ. وكذلك قال أبو يوسف، ومحمد بن

الحسن، وفي قولهم يكون العبد كله حسرًا ساعة أعتق الشريك نصيبه، فإن كان موسرًا ضمن لشريبكه قيمة نصف عبده، وإن كان معسرًا سعى العبد في ذلك الذي لم يعتق، ولا يرجع على أحد بشيء؛ والولاء كله للمعتق، وهو بمنزلة الحر في جميع أحكامه مادام في سعايته من يوم أعتق، يرث ويورث. وعن ابن شبرمة، وابسن أبي ليلى مثله، إلا أنهما جعلا للعبد أن يرجع على المعتق بما سعى فيه - متى أيسر، وقد جاء عن ابن عباس أنه جعل المعتق بعضه حرًا في جميع أحكامه.

وقال أبو حنيفة: إذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه وهو موسر، فإن الشريك بالخيار: إن شاء أعتق نصيبه كما أعتق صاحبه - وكان الولاء بينهما؛ وإن شاء بينهما؛ وإن شاء استسعى في نصف قيمته - ويكون الولاء بينهما؛ وإن شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على العبد يستسعيه فيه إن شاء، ويكون الولاء كله للشريك، وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شيء، وإن كان المعتق معسراً فالشريك الآخر بالخيار: إن شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعى فيها والولاء بينهما، وإن شاء اعتقه كما أعتق صاحبه - والولاء بينهما؛ وقال أبو حنيفة: العبد المستسعى - ما دام عليه سعاية - بمنزلة المكاتب في جميع أحكامه، فإن مات أدى من ماله لسعايته، والباقي لورثته؛ وقد ذكرنا الاختلاف في هذه المسألة في المكاتب في باب هشام بن عروة في قصة بريرة (۱).

قال زفر: يعتق العبـد كله على المعتق حصته، ويتبع بقـيمة حصة شريكه – موسرًا كان أو معسرًا؛ وقد روي عن زفر مثل أبي يوسف.

قال أبو عـمـــر: لم يقل زفر بحديث ابن عــمر، ولا بحديث أبي هريرة - في هذا الباب؛ وكذلك أبو حنيفة لم يــقل بواحد من الحديثين على وجهه، وكل قول خالف السنة فمردود - والله المستعان.

وقد قيل في هذه المسألة أقوال غير ما قلنا شاذة ليس عليها أحد من فقهاء

⁽١) انظر باب (٦) مصير الولاء لمن أعتق .

الأمصار أهل الفتيا اليوم، منها قول ربيعة بن عبد الرحمن، قال: فمن أعتق حصة له من عبد، إن العتق باطل – موسرًا كان المعتق أو معسرًا، وهذا تجريد لرد الحديث أيضًا؛ وما أظنه عرف الحديث؛ لأنه لا يليق بمثله غير ذلك؛ وقد ذكر محمد بن سيرين عن بعضهم – أنه جعل قيمة حصة الشريك في بيت المال، وهذا أيضًا خلاف السنة؛ وعن الشعبي، وإبراهيم، أنهما قالا: الولاء للمعتق – ضمن أو لم يضمن؛ وهذا أيضًا خلاف قوله ﷺ: «الولاء لمن أعطى الثمن» (١). فهذا حكم من أعتق حصة له من عبد بينه وبين غيره.

وأما من أعتق حصة من عبده الذي لا شركة فيه لأحد معه، فإن عامة العلماء بالحجاز والعراق يقولون يعتق عليه كله، ولا سعاية عليه؛ إلا أن مالكًا قال: إن مات قبل أن يحكم عليه لم يحكم عليه.

وقال أبو حنيفة: يعتق منه ذلك النصيب، ويسعى لمولاه في بقية قيمته موسرًا كان أو معسرًا؛ وخالفه أصحابه فلم يروا في ذلك سعاية، وهو الصواب وعليه الناس. والحجة في ذلك، أن السنة لما وردت بأن يعتق عليه نصيب شريكه، كان أحرى بأن يعتق عليه فيه ملكه؛ لأنه موسر به مالك له، وهذه سنة وإجماع؛ وفي مثل هذا قالوا ليس لله شريك.

وقد جاء عن الحسن يعتق الرجل من عبده ما شاء، وهذا نحو قول أبي حنيفة، وروى مشله عن علي رضي الله عنه، وبه قال أهل الظاهر. كما يهب من عبده ما شاء، ورووا في ذلك خبرًا عن إسماعيل بن أمية، عن أبيه، عن جده، أنه أعتق نصف عبد، فلم ينكر رسول الله ﷺ عتقه (٢). ذكره أبو داود في السنن.

وعن الشعبي وعبيد الله بن الحسن مثل قول أبي حنيفة - سواء. ومن

⁽١) يأتي بعد ثلاثة أبواب .

⁽٢) لم أجده فى السنن، وكذلك لم يشر إليه المزى فى التحفة . فلعلها من غير رواية اللؤلوي، خاصة وأن ابن حبد البر يروي السنن من رواية ابن داسة وهي الرواية المشهورة بالمغرب .

الحجة أيضًا في إبطال السعاية، حمديث عمران بن حصين، أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت، وليس له مال غيرهم، فأقرع رسول الله ﷺ بينهم فأعتق ثلثهم، وأرق الثلثين – ولم يستسعهم(١).

وقال الكوفيون في هذه أيضًا: يعتق العبيد كلهم، ويسعون في ثلثي قيمتهم للورثة، فخالفوا السنة أيضًا برأيهم. وسنذكر هذا الحديث وما للعلماء في معناه من الأقوال في باب يحيى بن سعيد – إن شاء الله.

قال أبو عـمــر: ومن ملك شقصًا ممن يعتق عليه بأي وجه ملكه سوى الميراث، فإنه يـعتق عليه جميعـه - إن كان موسرًا بعد تقويم حـصة من شركه فيه، ويكون الولاء له، وهذا قول جمهور الفقهاء.

فإن ملكه بميراث، فقد اختلفوا في عتق نصيب شريكه عليه، وفي السعاية على حسبه ما قدمنا من أصولهم.

وفي تضمين رسول الله على المعتق لنصيبه من عبد بينه وبين غيره قيمة باقي العبد دون أن يسلزمه الإتيان بنصف عبد مثله، دليل على أن من استهلك أو أفسد شيئًا من الحيوان، أو العروض التي لا تكال ولاتوزن؛ فإنما عليه قيمة ما استهلك من ذلك لامشله. وهذا موضع اختلف فيه العلماء، فذهب مالك وأصحابه إلى أن من أفسد شيئًا من العروض التي لا تكال ولاتوزن، أو شيئًا من الحيوان فإنما عليه القيمة لا المشل، بدليل هذا الحديث؛ قال مالك: والقيمة أعدل في ذلك. وذهب جماعة من العلماء، منهم: الشافعي، وداود، إلى أن القيمة لا يقضى بها إلا عند عدم المشل؛ وحجتهم في ذلك ظاهر قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾. ولم يقل بقيمة ما عوقبتم به، وهذا عندهم على عصومه في الأشياء كلها - على ما يسحتمله ظاهر الآية. واحتجوا أيضًا من الآثار بما حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى. قال أبو داود: وحدثنا محمد بن المثنى، قال حدثنا خالد، جميعًا عن حميد، عن أنس: « أن

⁽١) انظر الباب القادم .

رسول الله على كان عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين جارية بقصعة لها فيها طعام، قال فضربت بيدها فكسرت القصعة. قال ابن المثنى في حديثه، فأخذ النبي على الكسرتين فضم إحداهما إلى الاخرى، وجعل يجمع فيهما الطعام - ويقول: «غارت أمكم! كلوا»، فأكلوا حتى جاءت قصعتها التي في بيتها ثم رجع إلى حديث مسدد وقال: كلوا، وحبس الرسول القصعة حتى فرغوا. فدفع القصعة الصحيحة إلى الرسول، وحبس المكسورة في بيتها.

قال أبو داود: وحدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى، عن سفيان، قال حدثني فليت العامري، قال أبو داود - وهو أفلت بن خليفة - عن جسرة بنت دجاجة، قالت: قالت عائشة: ما رأيت صانعًا طعامًا مشل صفية، صنعت لرسول الله عليه طعامًا فبعثت به، فأخذني أفكل فكسرت الإناء، فقلت يا رسول الله ما كفارة ما صنعت؟ قال: « إناء مثل إناء، وطعام مثل طعام)(٢).

قال أبو عسر: قوله على هذا الحديث طعام مثل طعام، مجتمع على استعماله والقول به في كل مطعوم مأكول أو موزون، مأكول أو مشروب؛ إنه يجب على مستهلكه مثله، لا قيمته على ما ذكرناه في باب زيد بن أسلم عند ذكر حديث أبي رافع، فاعلم ذلك.

قال أبو عمر: المثل لا يوصل إليه إلا بالاجتهاد، كما أن القيمة تدرك بالاجتهاد؛ وقد أجمعوا على المشل في المكيلات والموزونات متى وجد المثل، واختلفوا في المعروض، وأصع حديث في ذلك، حديث نافع، عن ابن عمر فيمن أعتق شقصًا له في عبد، أنه يقوم عليه دون أن يكلف الإتيان بمثله، وقيمة العدل في الحقيقة مشل؛ وقد قال العراقيون في قول الله عز وجل: فيجزاء مثل ما قتل من المنعم . أن القيمة مثل في هذا الموضع، وأبى ذلك

⁽۱) رواه البخاري (۲٤۸۱)، وأبو داود (۳۵۹۷) .

⁽٢) رواه أبو داود (٣٥٦٨). وحسن إسناده ابن حجر في الفتح (٥/ ١٤٩) .

أهل الحجاز؛ وللكلام في ذلك موضع غير هذا.

واختلف الذين لم يقولوا بالسعاية في توريث المعتق بعضه - إن مات له ولد وتوريشه منه، فروي عن على رضي الله عنه قال: يرث ويسورث بقدر ما أعتى منه. وعن ابن مسعود مثله، وبه قال عثان السبتى، والمزنسي؛ وقال الشافعي في الحديث يورث منه بقدر حريته، ولا يرث هو.

وروي عن زيد بن ثابت أنه قال: لا يرث ولايورث، وهو قول مالك والشافعي في العراقي. وقال ابن سريج: فإذا لم يورث، احتمل أن يجعل ماله في بيت المال؛ وجعله مالك والشافعي في القديم لمالك باقيه. وقال أهل النظر من أصحاب الشافعي وغيرهم: هذا غلط؛ لأنه ليس لمالك باقيه على ما عتق منه ولاء، ولا رحم، ولا ملك _ وهذا صحيح، وبالله التوفيق.





٢ – باب من أعتق رقيقًا لا يملك مالا غيرهم

١- مالك، عن يحيى بن سعيد، وغير واحد، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، وعن محمد بن سيرين - أن رجلاً في زمن رسول الله على أعتق عبيداً له ستة عند موته، فأسهم رسول الله على بينهم، فأعتق ثلث تلك العبيد(١).

قال أبو عسمسر: هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد وغير واحد، وتبابعه طائفة من رواة الموطأ، وروته أيضًا جماعة عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عيسر واحد، عن الحسن، وابن سيسرين مثله مرسلاً.

وقال مالك: بلغني أنه لم يكن للرجل مال غيرهم، وهذا الحمديث يتصل من حديث الحسن، وابن سيسرين، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ وهو حديث ثابت صحيح.

رواه عن الحسن جماعة، منهم: قتادة، وسماك بن حرب، وأشعث بن عبد الملك، ويونس بن عبيد، ومبارك بن فسضالة، وخالد الحذاء، ويتصل أيضًا من حديث أبي هريرة من رواية ابن سيرين، وغيره.

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال حدثنا أحمد بن الفضل بن العباس، حدثنا محمد بسن جرير، حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، عن يزيد بن إبراهيم، عن الحسن، وابن سيرين، عن عمران بن حصين - أن رجلاً اعتق

⁽۱) رواه مسلم فى الأيمان (١٦٦٨/ ٥٧،٥٦)، وأبو داود (٣٩٥٨ – ٣٩٦١) والتسرمذى (١٣٦٤) وغيرهم من طريق ابن سيرين، وأبى المهلب كلاهما عن عمران بن حصين مرفوعًا به .

أما طريق الحسن عن عمران فأخرجها النسائي، وهي منقطعة فالحسن لم يسمع من عمران .

ستة أعبد في مرضه، فأقرع رسول الله ﷺ بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة. سقط من هذا الحديث ومن حديث مالك قوله فيه: ليس له مال غيرهم، وهو لفظ محفوظ في هذا الحديث عند الجميع، والأصول كلها تشهد بأن الأمر الموجب للقرعة بينهم، أنه لم يكن له مال غيرهم.

وحدثنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن الحسين البغدادي بمكة، قال حدثنا عبد الله بن صالح البخاري، حدثنا عبد الأعلى بن حماد، حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين، وعن قتادة، وحميد، وسماك، عن الحسن، عن عمران بن حصين، أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته - وليس له مال غيرهم، فأقرع رسول الله علينهم فأعتق اثنين ورد أربعة في الرق.

قال حماد بن سلمة: وحدثنا عطاء الخسراساني، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مثله.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبابة ببغداد، قال حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال حدثنا علي بن الجعد، قال أخبرنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن عمران بن حصين - أن رجلاً أعتق ستة عملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فرفع ذلك إلى النبي عليه فاقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة.

قال أبو عمر: قال يحيى القطان: مبارك أحب إلي في الحسن من الربيع ابن صبيح.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد؛ وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قالا حدثنا مسدد، قال حدثنا حماد، عن يحيى بن عتيق، وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين - أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته، ولم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فأقرع

بينهم، فأعــتق اثنين وأرق أربعة. قال يحــيى: وقال محمــد: لو لم يبلغني عن النبى ﷺ لكان رأي.

أخبرنا محمد بن خليفة، قال أخبرنا محمد بن الحسين، قال أخبرنا عبد الله ابن أبي داود، حدثنا نصر بن علي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين أن رجلاً كان له ستة أعبد لم يكن له مال غيرهم، فأعتقهم عند موته، فرفع ذلك إلى النبي عليه فجزأهم ثلاثة أجزاء، فأعتق اثنين وأرق أربعة.

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا علي بن المديني، قال حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثنا الأشعث عن الحسن عن عمران بن حصين أن رجلاً أعستق ستة عملوكين، لم يكن له مال غيرهم عند موته، فأقسرع النبي علي البنهم، فأعتق اثنين، فأرق أو أبقى أربعة.

وأخبرنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن الحسين، قال حدثنا قاسم بن زكرياء المطرز، قال حدثنا أحمد بن سفيان وأبو بكر بن [زنجويه](١)، قال حدثنا [الفريابي](٢) عن سفيان عن سماك وخالد عن الحسن عن عمران بن حصين أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد غلمة عند الموت، فأقرع النبي بينهم، فأعتق ثلثهم، وقال: لو علمنا ما صلينا عليه، أو ما دفن في مقابرنا.

وحدثنا سعيد بن نصير، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا علي بن المديني، حدثنا سفيان ابن عيينة، عن عمرو، عن الحسن، عن عمران بن حصين - أن رجلاً

⁽١) كذا فى: (ب) ووقع فى المطبوع: [زنجويه] بالراء وهو خطأ وهو مـحمد بن عبد الملك بن زنجويه انظر ترجمته فى تهذيب الكمال .

⁽۲) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع:] الفرياني] بالنون وهو خطأ وهو محمد بن يوسف الفريابي .

مات وأعتق ستة مملوكين ليس له مال غيرهم، فأقرع النبي ﷺ بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال: لو أدركته ما صليت عليه.

وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا بكر [بن حماد] (١) ، قال حدثنا مسدد، حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق عند موته ستة رجلة، فجاء ورثته من الأعراب، فأخبروا رسول الله علي الله على قال أو فعل ذلك؟ قالوا: نعم، قال: لو علمنا إن شاء الله ما صلينا عليه، فأقرع بينهم، فأعتق منهم اثنين ورد أربعة في الرق.

وحدثنا سعيد، وعبد الوارث، قالا حدثنا قاسم، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا يونس بن إسحاق، قال حدثنا يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمران بن حصين، أن رجلاً كان له ستة أعبد، فأعتقهم عند موته - لم يكن له مال غيرهم، فسرفع ذلك إلى رسول الله على فكره ذلك ثم جنزاهم ثلاثة أجزاء، فأقرع بينهم رسول الله على فأعتق اثنين وأرق أربعة.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحق، قال حدثنا سليمان بن حسرب، قال حدثنا حماد بن زيد، قال حدثنا أيوب، عن محمد، أن عمران بن حصين كان يحدث أن رجلاً من الانصار أالأنصار أعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مال غيرهم؛ فبلغ ذلك النبي عليه فدعا بهم فجزاهم ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين ورد أربعة في الرق. فهذه رواية الحسن، وابن سيرين، لهذا الحديث؛ وقد رواه أبو المهلب عن عمران بن حصين – وهو حديث بصري، انفرد به أهل البصرة.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو

⁽١) زيادة من: (ب) .

داود؛ وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قالا حدثنا سليمان بن حرب، قال حدثنا حماد، عن أيوب عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته - لم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك رسول الله عليه، فيقال للرجل قولاً شديداً، ثم دعاهم فجزاهم ثلاثة أجزاء، فأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة .

ورواه أبو هريرة عن النبي ﷺ، حدثناه سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا عبيد الله بن موسى، قال حدثنا إسرائيل، عن عبد الله بن المختار، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة – أن رجلاً كان له ستة أعبد فأعتقهم عند موته، فأقرع النبي ﷺ بينهم، فأعتق منهم اثنين وأرق أربعة (١).

ورواه بشر بن المفضل، عن عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ذكره إسماعيل بن إسحاق، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا بشر بن المفضل.

قال إسماعيل: وحدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، أخبرنا إسماعيل ابن أمية - أنه سمع مكحولاً يحدث عن سعيد بن المسيب - أن امرأة أعتقت ستة مملوكين على عهد رسول الله عليه ليس لها مال غيرهم، فأقرع النبي عليه النبي عليهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة.

قال: وحدثنا علي، أخبرنا عبد السرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحولاً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول - أعتقت امرأة أو رجل ستة أعبد لها عند الموت لم يكن لها مال غيرهم - فذكر الحديث.

⁽١) إسناده حسن. رواه النسائي في العتق من الكبرى (٣/ ١٨٨) .

قال: وأخبرنا ابن جريج، قال أخبرني سليمان بن موسى، قال سمعت مكحولاً يقول: أعتقت امرأة من الأنصار توفيت أعبداً لها ستة، لم يكن لها مال غيرهم، فلما بلغ النبي عليه غيض وقال في ذلك قولاً شديداً، ثم دعا بستة قداح فأقرع بينهم، فأعتق أثنين.

قال سليمان بن موسى: كنت أراجع مكحولاً فأقول: إن كان ثمن عبد ألف دينار أصابته القرعة فذهب المال، فقال: قف على أمر رسول الله ﷺ.

قال ابن جريج: قلت لسليمان: الأمر يستقيم على ما قال مكحول، قال: كيف؟ قلت: يقامون قيمة، فإن زاد اللذان أعتقا على الثلث أخذ منهما، وإن نقصا، أعتق مابقي أيضًا بالقرعة، فإن فضل عليه، أخذ منه؛ قال: لم يبلغنا أن النبي ﷺ أقامهم.

قال إسماعيل القاضي: قد ذكر غير واحد في الأحاديث المسندة أن النبي والمساحرة الله المستدة أن النبي والمستدة أن التبحرة والمستدة أن التبحرة والمستدى المستدى وإن لم يستووا، كانوا على القيمة على ما فسره ابن جريج – وهو قول مالك.

حدثنا سعيد، وعبد الوارث، قالا حدثنا قاسم، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا سليمان بن حرب، قال حدثنا حماد، عن أيوب، وعن كثير بن [شنظير] أن الحسن حدث به عمران بن حصين - وكان يراه ويقضي به .

وحد أنا سعيد وعبد الوارث قالا حدثنا قاسم قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد عن أيوب عن يحيى، قال: ذهب بعض الناس إلى أن يراجع محمداً فيه، فقال: لو لم يبلغني عن النبي على أن رأيي.

⁽١) وقع هنا في المطبوع: [شبطير] وهو خطأ والصواب ما أثبتناه أنظر ترجمة كثير بن شنظير في تهذيب الكمال .

قال أبو عمر: اختلف العلماء في الرجل يعتق عند موته عبيدًا له في مرضه، ولا مال له غيرهم؛ أو يوصي بعتقهم كلهم ولا مال له غيرهم؛ فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما بهذا الأثر الصحيح وذهبوا إليه، وهو قول أحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وداود، والطبري، وجماعة من أهل الرأي والأثر.

ذكر ابن عبد الحكم قال: من أعتق عبيداً له عند الموت ليس له مال غيرهم، قسموا ثلاثًا، ثم يسهم بينهم فيعتق ثلثهم بالسهم، ويرق ما بقي؛ وإن كان فيهم فضل، رد السهم عليهم فأعتق الفضل – وسواء ترك مالاً غيرهم أو لم يترك، قال: ومن أعتق رقيقًا له عند الموت – وعليه دين يحيط بنصفهم، فإن استطاع أن يعتق من كل واحد نصفه، فعل ذلك بهم.

قال: ومن قال: ثلث رقيقي حر، أسهم بينهم؛ وإن أعتقهم كلهم، أسهم بينهم إذا لم يكن له مال غيرهم، وإن قال: ثلث كل رأس حر أو نصفه، لم يسهم بينهم.

وقال ابن القاسم: كل من أوصى بعتق عبيده أو بتل عتقهم في مرضه ولم يدع غيرهم، فإنه يعتق بالسهم ثلثهم؛ وكذلك لو ترك مالاً والثلث لايسعهم، لعتق مبلغ الثلث منهم بالسهم؛ وكذلك لو أعتق منهم جزءاً سماه، أو عدداً سماه؛ وكذلك لو قال رأس منهم حر، فبالسهم يعتق منهم من يعتق إن كانوا خمسة فخمسهم، أو ستة فسدسهم، خرج لذلك أقل من واحد أو أكثر؛ ولو قال عشرة وهم ستون عتق سدسهم، أخرج السهم أكثر من عشرة أو أقل - وهذا كله مذهب مالك.

قال أبو عسر: لم يختلف مالك وأصحابه في الذي يوصي بعتق عبيده في مرضه ولا مال له غيرهم، أنه يقرع بينهم فيعتق ثلثهم بالسهم، وكذلك لم يختلف قول مالك وجمهور أصحابه إن هذا حكم الذي يعتق عبيده في مرضه عتقًا بتلا – ولا مال له غيرهم.

وقال أشهب وأصبغ: إنما القرعة في الوصية، وأما في البتل، فهم كالمدبرين.

قال أبو عسر: حكم المدبرين عندهم إذا دبرهم سيدهم في كلمة واحدة؛ أنه لا يبدأ بعضهم على بعض، ولا يقرع بينهم ويفض الثلث على جميعهم بالقيمة، فيعتق من كل واحد حصته من الثلث، وإن لم يدع مالا غيرهم، عتق ثلث كل واحد؛ وإن دبر في مرضه واحدًا بعد واحد، بدأ الأول فالأول، كما لو دبرهم في الصحة أو في مرض ثم صح.

قال أبو عسر : قول أشهب وأصبغ هذا خلاف السنة، ولأن الحديث إنما ورد في رجل أعتق في مرضه ستة مملوكين لا مال له غيرهم، وهو أيضًا مخالف لقول أهل العراق.

وذكر ابن حبيب عن ابن القاسم، وابن كنانة، وابن الماجشون، ومطرف، قالوا: إذا أعتق الرجل في مرضه عبيدًا له عتقًا بتلاً، أو أوصى لهم بالعتاقة كلهم أو بعضهم - سماهم أو لم يسمهم؛ إلا أن الثلث لا يحملهم، أن السهم يجزيء فيهم كان له مال سواهم أو لم يكن.

قال ابن حبيب: وقال ابن نافع: إن كان له مال سواهم، لم يسهم بينهم وأعـتق من كل واحد ما ينوبه؛ وإن لم يكن له مال سواهم أو كان له مال تافه، فإنه يقرع بينهم.

وقال الشافعي: وإذا أعتق الرجل في مرضه عبيدًا له عتق بتات انتظر بهم، فإن صح، عتقوا من رأس ماله؛ وإن مات - ولا مال له غيرهم - أقرع بينهم فأعتق ثلثهم؛ قال الشافعي: والحجة في أن العتق البتات في المرض وصية: أن رسول الله عليه أقرع بين ستة عملوكين أعتقهم الرجل في مرضه، وأنزل عتقهم وصية فأعتق ثلثهم، قال: ولو أعتق في مرضه عبيدًا له عتق بتات - وله مدبرون وعبيد أوصى بعتقهم بعد موته - بديء بالذين بت عتقهم، لأنهم يعتقون عليه إن صح، وليس له الرجوع فيهم بحال؛ قال الشافعي: والقرعة أن تكتب رقاع ثم تكتب أسماء العبيد ثم تبندق بنادق من طين، ويجعل في كل

رقعة بندقة؛ ويجزأ الرقيق أثلاثًا، ثم يؤمر رجل لم يحضر الرقاع فيخرج رقعة على كل جزء بعينه، وإن لم يستووا في القيمة، عدلوا - [وضم] (١) قليل الثمن إلى كثير الثمن، وجعلوا ثلاثة أجزاء - قلوا أو كثروا - إلا أن يكونوا عبدين، فإن وقع العتق على جزء فيه عدة رقيق أقل من الثلث، أعيدت القرعة بين السهمين الباقيين؛ فأيهم وقع عليه، عتق منه باقي الثلث، وقول أحمد بن حنبل في هذا كله كقول الشافعي.

وقال أبو حنيفة وأصحابه فيمن أعتق عبيدًا له في مرضه - ولا مال له غيرهم -: أنه يعتق من كل واحد منهم ثلثه، ويسعى في ثلثي قيمته الورثة. قال أبو حنيفة: وحكمه ما دام يسعى حكم المكاتب.

وقال أبو يوسف ومحمد: هم أحرار وثلثا قيمتهم ديس عليهم يسعون في ذلك حتى يؤدوه إلى الورثة.

قال أبو عمسر: وإنما حمل الكوفيين على ذلك أصلهم في أخبار الأحاد، لأنهم لا يقبلون منها ما عارضه شيء من معاني السنن المجتمع عليها، وقالوا: من السنة المتفق عليها فيمن بتل عتق عبيده في مرضه - وله مال يحملهم ثلثه أنهم يعتقون كلهم، والقياس على هذا - إذا لم يكن له مال غيرهم -: أن يعتق من كل واحد ثلث، فليس منهم أحد أولى من صاحبه.

قال أبو عسر: رد الكوفيون هذه السنة ولم يقولوا بها - ورأوا القرعة في ذلك من القمار الخطر، حتى لقد حكى مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن محمذ بن ذكوان - أنه سمع حماد بن أبي سليمان فذكر له الحديث الذي جاء في القرعة بين الأعبد، فقال: هذا قول الشيخ - يعني إبليس، فقال له محمد بن ذكوان: وضع القلم عن ثلاثة، أحدهم المجنون حتى يفيق - أي أنك مجنون، وكان حماد يصرع في بعض الأوقات ثم يفيق، فقال له حماد: ما دعاك إلى هذا؟ .

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [وهم] .

قال أبو عسر: في قول الكوفيين في هذا الباب، ضروب من الخطأ والاضطراب، مع خلاف السنة في ذلك، وقد رد عليهم في ذلك جماعة من المالكيين والشافعيين وغيرهم، منهم إسماعيل وغيره. وحكمهم بالسعاية فيه ظلم لأنهم أحالوهم على سعاية لايدري ما يحصل منها? وظلم للورثة، إذ أجازوا عليهم في الثلث عتق الجميع بما لايدري أيضًا أيحصل أم لا؟ وظلم للعبيد، لأنهم ألزموا مالا من غير جناية، وبين الشافعي ومالك في هذا الباب من فروع تنازع ليس هذا موضع ذكره، لتشعب القول فيه.

قال أبو عمر: أما القول في هذا الباب بالقرعة، فقد احتج فيه الشافعي وغيره بقول الله - عز وجل-: ﴿ وما كنتَ لديهم إِذْ يُلقُونَ أقلامهم أيهم يكفل مريم ﴾ - الآية، وبقوله - عز وجل-: ﴿ وإن يونس لمن المرسلين، إِذْ أَبِقِ إِلَى الفُلك المشحون فساهم فكان من المدحضين ﴾، وكفى بحديث النبي يحتى الذي أعتق ستة عملوكين له عند موته لا مال له غيرهم، فأقرع رسول الله على الذي أعتق ثلثهم. وبأنه كان يقرع بين نسائه أيتهن يخرج بها إذا أراد سفراً لاستوائهم في الحق لهن. وبإجماع العلماء على أن دوراً لو كانت بين قوم، قسمت بينهم وأقرع بينهم في ذلك؛ وهذا طريق الشركة في الأملاك التي تقع فيها القسمة بالقرعة على قدر القيمة، لأن حق المريض الثلث، وحق الورثة الثلثان؛ فصار بمنزلة شريكين لأحدهما سهم، وللآخر سهمان؛ كما لو أن الميت وهب العبيد كلهم لقوم ثم مات، لقسموا بين القوم وبين الورثة بالقرعة هكذا، وإنما نفر أبو حنيفة ومن قال بقوله من هذا القول، لأنهم بعضهم، فغلطوا ههنا في التشبيه - والله المستعان.

أخبرنا فائق مولى أحمد بن سعيد عنه، عن عبد الملك بن بحر بن شاذان، عن محمد بن إسماعيل الصائغ، عن الحسن بن علي الحلواني، قال حدثنا عفان بن مسلم، قال أخبرنا سليم، قال حدثنا ابن عون، قال: قال لي محمد جاءني خالد فقال: أرأيت الذين قالوا في القرعة إنه أقرع بينهم، فقلت

له: إن نقــــــصًا برأيك أن تــرى أن رأيك أفـــضل مــن رأي رســـول الله ﷺ وأصحابه، ولولا أنه كان في بيتي لأسمعته غير ذلك.

قال أبو عسر: في هذا الحديث أيضًا من السفقه إبطال السعاية، ورد لقول العراقيين في ذلك؛ لأن رسول الله ﷺ، لم يسجعل على أولئك العبسيد سعاية.

وفيه دليل على أن أفعال المريض كلها من عتق وهبة وعطية ووصية لايجوز منها أكثر من الثلث، وأن ما بتله في مرضه حكمه حكم الوصية، وعلى ذلك جماعة فقهاء الأمصار، وخالفهم في ذلك أهل الظاهر وطائفة من أهل النظر، والحجة عليهم بينة بهذا الحديث.

وفيه أيضًا دليل على أن الوصية جائزة لغير الوالدين والأقربين، لأن العبيد عتقهم في المرض وصية لهم، ومعلوم أنهم لم يكونوا بوالدين لمالكهم المعتق لهم ولا بأقربين له.

وقد مضى ذكر الوصايا ممهدًا في باب نافع من هذا الكتاب والحمد لله(١).

* * *

⁽١) راجع أول كتاب الوصية .



٣– باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبـة

* هلال بن أسامــة

وهو هلال بن أبي ميمونة، قال مصعب: هو مولى عامر بن لؤي.

قال أبو عسر: روى عنه مالك فقال: هلال بن أسامة، وروى عنه يحيى ابن أبي كثير، وزياد بن سعد فقالا: هلال بن أبي ميمونة. وروى عنه فليح بن سليمان فقال: هلال بن علي، وقيل إنه هلال بن علي بن أسامة، وأبوه يكنى أبا ميمونة، وبه يعرف بالكنية، وهو بها أشهر. لمالك عنه حديث واحد، اختصره من حديثه الطويل.

قال أبو عمسر: هكذا قال مالك في هذا الحديث عن هلال، عن عطاء، عن عمر بن الحكم، لم يختلف الرواة عنه في ذلك، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث؛ وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم، وإنما هو

⁽۱) رواه مسلم فی الصلاة (۳۳/۵۳۷)، وأبو داود (۹۳۰) من طریق یحیی بن أبی کثیر عن هلال بن أبی میمونة عن عطاء بن یسار عن معاویة بن الحکم مطولاً .

ورواه النسائى فى التفسير من الكبرى (٦/ ٤٥٠ – ٤٥١)، وفى النعوت (٤١٨/٤) من طريق مالك عن هلال به .

معاوية بن الحكم، كذلك قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال وغيره، ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة، وحديثه هذا معروف له، وقد ذكرناه في الصحابة ونسبناه، فأغنانا عن ذكر ذلك ههنا. وأما عمر بن الحكم، فهو من التابعين، وهو عمر بن الحكم بن أبي الحكم، وهو من بسني عمرو بن عامر من الأوس؛ وقيل بل هو حليف لهم، وكان من ساكني المدينة، توفي بها سنة سبع عشرة ومائة، وهو عم والد عبد الحميد بن جعفر الانصاري، وعمر بن الحكم بن سنان، لأبيه صحبة؛ وعمر بن الحكم بن ثوبان هؤلاء ثلاثة من التابعين كلهم يسمى عمر بن الحكم، وهم مدنيون - وليس فيهم من له صحبة ولا من يروي عنه عطاء بن يسار، وليس في الصحابة أحد يُسمى عمر بن الحكم، وإنما هذا معاوية بن الحكم لاشك فيه.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن أحمد، قال حدثنا محمد بن أيوب، قال سمعت أحمد بن عمرو والبزار يقول: روى مالك عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم السلمي أنه سأل النبي في فوهم فيه. وإنحا الحديث لعطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي. قال أبو بكر: وليس أحد من أصحاب النبي في قال له عمر بن الحكم.

وقال أحمد بن خالد: ليس أحد يقول فيه عمر بن الحكم غير مالك - وهم فيه.

وكذلك رواه أصحابه جميعًا عنه قال: وإنما يقول ذلك مالك في حديثه عن هلال بن أسامة، وقد رواه عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن معاوية بن الحكم السلمي - كما رواه الناس.

قال أبو عسر: حديثه هذا من رواية يحيى عن مالك - مختصر من حديث فيه طول، وقد ذكره بأكمل من هذا عن مالك قوم، منهم: عبد الله بن يوسف وابن بُكير؛ وكذلك رواه قتيبة أيضًا والشافعي عن مالك بتمامه فيه ذكر الكهان والطيرة، وقد روى مالك بعض ذلك الحديث عن الزهري عن أبي سلمة، عن معاوية بن الحكم السلمي، فذكر أمر الكهان (ولم يذكر أمر الجارية

وقال فيه في روايته عن ابن شهاب: معاوية بن الحكم) والطيرة كما قال الناس، وإنما قال مالك: عمر بن الحكم في حديثه عن هلال بن أسامة، ولم يتابعه أحد على ذلك، وكل من رواه عن هلال، قال فيه معاوية بن الحكم، وهو الصواب وبالله التوفيق.

قرأت على أحمد بن عبد الله بن محمد أن الميمون بن حمزة الحسيني حدثهم، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال حدثنا إسماعيل بن يحي المزني، قال حدثنا الشافعي، قال أخبرنا مالك عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم - أنه قال أتيت رسول الله على فقلت: يا رسول الله، إن جارية لي كانت ترعى غنمًا لي فجئتها - وقد فقدت شاة من الغنم - فسألتها عنها فقالت أكلها الذئب، فأسفت عليها - وكنت امرأ من بني آدم - فلطمت وجهها، وعلي رقبة أفاعتقها؟ قال لها رسول الله على الله الله الله عمر: في السماء، قال: «فمن أنا »؟ قالت: أنت رسول الله على الكهان، فقال النبي يا رسول الله، أشياء كنا نصنعها في الجاهلية، كنا نأتي الكهان، فقال النبي يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم ».

قال الطحاوي: سمعت المزني يقول: قال الشافعي: مالك بن أنس يسمي هذا الرجل عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم. قال الطحاوي: وهو- كما قال الشافعي. وقال الطحاوي: وقال مالك: هلال بن أسامة، وإنما هو هلال بن علي، غير أن قائلاً قال: هو هلال بن علي بن أسامة، فإن كان كذلك، فإنما نسبه مالك إلى جده.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا مالك عن هلال بن أسامة، عن عطاء ابن يسار، عن عمر بن الحكم - أنه قال: أتيت رسول الله عليه فقلت: يارسول الله، إن لي جارية كانت ترعى غنمًا، فجئتها ففقدت شاة من الغنم، فسألتها عنها فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها - وكنت من بني

آدم - فلطمت وجهها وعلي رقبة؛ أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله »؟ قالت: في السماء. قال: « من أنا »؟ قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها». فقال عمر: يا رسول الله، أشياء كنا نصنعها في الجاهلية: كنا نأتي الكهان؟ فقال رسول الله ﷺ: « لا تأتوا الكهان ». قال: وكنا نتطير، فقال رسول الله ﷺ: « إنما ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يضركم ».

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثني أبي، قال حدثنا الحسن بن عبد الله الزبيدي، قال حدثنا [أبو محمد عبد الله بن محمد بن الجارود](١)، قال أخبرنا عبد الله ابن عبد الحكم - أن ابن وهب، أخبره قال أخبرنا مالك عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم - أنه أتى النبي فذكر الحديث.

قال أبو محمد بن الجارود: وكذلك حدثناه محمد بن يحيى عن مطرف، عن مالك، عن هلال، عن عطاء، عن عمر بن الحكم. قال أبو محمد: وليس هو عمر ابن الحكم، إنما هو معاوية بن الحكم، وهو خطأ من مالك.

وقرأت على عبد الورث بن سفيان - أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، قال حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن معاوية بن الحكم - أنه سأل رسول الله عليه عن الطيرة فقال: «شيء يجده أحدكم فلا يصدنكم الاله الله عليه الحدد أحدكم فلا يصدنكم الالها.

وأخبرنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو الطاهر، عن ابن وهب، قال : أخبرني مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، ويونس بن يزيد، وابن سمعان، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: قلت: يا رسول الله، أمور كنا نصنعها في الجاهلية: كنا نأتي الكهان؟ قال: « فلا تأتوا الكهان». قال:

⁽١) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [أبو محمد بن عبد الله بن الجارود] .

⁽٢) رواه مسلم في الطب (٩٣٧/ ١٢) من طرق عن ابن شهاب به -

كتاب العتـــق

قلت كنا نتطير؟ قال: « ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم » - فهذا مالك يقول في هذا الحديث عن ابن شهاب معاوية بن الحكم كما سمعه منه وحفظه عنه، ولو سمعه كذلك من هلال لأداه كذلك - والله أعلم، وربما كان هذا من هلال، إلا أن جماعة رووه عن هلال فقالوا فيه: معاوية بن الحكم (۱) - والله أعلم.

حدثنا محمد بن عبد الملك، وعبيد بن محمد، قالا حدثنا عبد الله بن مسرور قال حدثنا عيسى بن مسكين؛ وأخبرنا قاسم بن محمد، قال حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قالا حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني، قال حدثنا أبو المغيرة، قال حدثنا الأوزاعي، قال حدثني يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميـمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم، قال: قبلت: يا رسول الله، إنا كنا حديث عهد بجباهلية، فبجاء الله بالإسلام، وإن رجالاً منا يـتطيرون؛ قال: « ذلك شيء يجدونـه في صدورهم فلا يضرهم "، قـال: يا رسول الله، ورجـالاً منا يأتون الكـهـان، قال: فــلا تأتوهم، قيال: يا رسول الله ورجيالاً منا يخطون، قيال: ﴿ كِيانَ نَبِي يَخْطُ، فمن وافق خطه فذاك "؛ قال: وبينا أنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة، عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله؛ فحذفني المقوم بأبصارهم، فقلت: [واثكل](٢) أمياه، إنكم تنظرون إلي؟ قال: فضربوا على أفخاذهم، فلما رأيتهم يسكتوني لكني سكت. قال: فلما انصرف رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي، ما رأيت مُعلَّمًا قُبلُه ولا بعده أحسن تعليــمًا منه! والله ما ضربني ولا كهرني، ولا سبني؛ ولكن قال: « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن ". قال: ثم اطلعت غنيمة لي ترعاها جارية لي في ناحـية أحد، فـوجدت الذئب قـد أصاب منها شــاة، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون؛ فصككتها صكة، ثم انصرفت إلى النبي ﷺ فأخبرته فعظم علي ؟ قال: فقلت: يا رسول الله، فهلا أعتقها؟ قال: « ائتيني بها »،

⁽١) منهم فليح بن سليمان عنه، وقال فيه: معاوية بن الحكم، أخرجه أبو داود(٩٣١).

⁽٢) زيادة من: (د) .

قال: فجنت بها إلى رسول الله عَلَيْ فقال لها: « أين الله ؟ فقالت: في السماء. فقال: « من أنا »؟ فقالت: أنت رسول الله عَلَيْةِ. قال: «إنها مؤمنة، فأعتقها».

قال أبو عمر: معاني هذا الحديث واضحة يستغنى عن الكلام فيها، وأما قوله: أين الله؟ فقالت: في السماء - فعلى هذا أهل الحق لقول الله - عز وجل -: ﴿ وَأَمْتُمْ مِن فِي السماء ﴾ - ولقوله: ﴿ إليه يصعدُ الكُلِم الطيب ﴾ - ولقوله: ﴿ إليه يصعدُ الكُلِم الطيب ﴾ ولقوله: ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه ﴾. ومثل هذا في القرآن كثير، قد أتينا عليه في باب ابن شهاب في حديث النزول، وفيه رد على المعتزلة وبيان لتأويل قول الله - عز وجل -: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾. ولم يزل المسلمون في كل زمان إذا دهمهم أمر وكربهم غم - يرفعون وجوهم وأيديهم إلى السماء رغبة إلى الله - عز وجل - في الكف عنهم.

حدثنا على بن عبد العزيز، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا على بن عبد العزيز، حدثنا أبو عبيد، قال: سمعت ابن علية يحدث عن سعيد الجريري، قال: حدثت أن أبا الدرداء ترك الغزو عامًا فأعطى رجلاً صرة فيها دراهم، فقال: انطلق، فإذا رأيت رجلاً يسير من القوم ناحية في هيأته بذاذة، فادفعها إليه؛ قال: ففعل، فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم لم تنس حديدًا، فاجعل حديدًا لاينساك؛ قال: فرجع الرجل إلى أبي الدرداء فأخبره، فقال: ولي النعمة ربها. وقد مضى في هذا المعنى ما فيه كفاية وبيان في باب ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر، وأبي سلمة - من هذا الكتاب.

(۱۱۳/۹) ٢- مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بين عبد الله بين عتبة بن مسعود، أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها. فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم. قال: فتشهدين أن محمداً رسول الله؟ قالت: نعم. قال: أتوقنين بالبعث [بعد الموت]؟ قالت: نعم. قال رسول الله ﷺ: أعتقها»(۱)

قال أبو عــمــــر: هكذا روى يحيى هذا الحديــث فجود لفظه، ورواه ابن بكير، وابن القاسم بإسناده مثله، إلا أنهمًا لم يذكرا – فإن كنت تراها مؤمئة – قالا: يا رسول الله، علي رقبة مؤمنة أفاعتق هذه.

ورواه القعنبي بإسناده مثله وحذف منه أن علمي رقبة مؤمنة، وقال أن رجلاً من الأنصار أتى رسول الله أعتقها؟ من الأنصار أتى رسول الله أعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: « أتشهدين ﴾؟ _ وذكر الحديث.

وفائدة الحديث: قوله أن علي رقبة مؤمنة ولم يذكره القعنبي .

ورواه ابن وهب عن يونس بن يزيد، ومالك بن أنس، عن ابن شهاب عن عبيد الله، أن رجلاً من الأنصار أتى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله إن علميّ رقبة مؤمنة أفاعت هذه؟ وساق الحديث إلى آخره مثل رواية ابن القاسم، وابن بكير - سواء، لم يقل فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها .

ولم يختلف رواة الموطأ في إرسال هذا الحديث، ورواه الحسين بن الوليد^(۲) عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ حديث الموطأ سواء وجعله متصلاً عن أبي هريرة مسنداً.

ورواه الحسين هذا أيضًا، عن المسعودي، عن عون بن عبــد الله بن عتبة،

⁽۱) أخرجه البيهقي (۱/۱۰) من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب به مرسلاً .

⁽٢) الحسين بن الوليد ثقة مأمون فقيه .

عن عبيد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله، إلا أنه زاد في حديث المسعودي: فقال رسول الله ﷺ: « أعتقها فإنها مؤمنة »(١)، وليس في الموطأ - فإنها مؤمنة، - وهذا الحديث، وإن كان ظاهره الانقطاع في رواية مالك، فإنه محمول على الاتصال للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة(٢).

وقد رواه معمر عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار، أنه جاء بأمة له سوداء، فقال: يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها (٣). وساق الحديث بمثل رواية يحيى إلى آخرها، ورواية معمر ظاهرها الاتصال.

وروي هذا الحديث عن عبيد الله، عون بن عبد الله أخوه، فجعله عن أبي هريرة، وخالف في لفظه وفي معناه:

حدث الحدث الحارث بن قاسم [بن] (٤) عبد الرحمن، قال حدث قاسم بن أصبغ قال، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عاصم بن علي. وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو بكر محمد ابن العوام، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا المسعودي عن عون بن عبدالله، عن عبيد الله بن عتبة، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله حيث بجارية أعجمية، فقال: يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، أفأعتن هذه؟ فقال لها رسول الله يَعَلِيد: «أين الله؟ فأشارت إلى السماء، فقال لها: فمن

⁽۱) صحيح .

رواه أحمد (1/7)، وأبو داود (1/7)، والطبرانى فى الأوسط [مجمع البحرين (رحم 1/7)، وابن خزيمة فى كتاب (التوحيد) (ص 1/7) من طرق عن المسعودى به. والمسعودى وإن كان اختلط إلا أن من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد، وهذا من روايتهم عنه .

⁽٢) قال الزرقاني: و فيه نظر، إذا لو كان كذلك ما وجد مرسل قط. فلعله أراد لقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث ، اهـ.

 ⁽٣) صحيح . رواه عبد الرزاق (٩/ ١٧٥)، وأحمد (٣/ ٤٥١ – ٤٥٢) عنه عن معمر به
 (٤)كذا في (ك) ووقع في المطبوع [عن] خطأ انظر ترجمته في جذوة المقتبس

أنا؟ فأشارت إليه وإلى السماء - أي أنت رسول الله - قال: أعتقها، فإنها مؤمنة»(١).

وهذا المعنى رواه مالك عن هلال بن أسامة، وسيأتي القـول فيه. في باب هلال. إن شاء الله(٢).

وفي حديث مالك هذا من الفقه، أن من شرط الشهادة التي بها يخرج من الكفر إلى الإيمان، مع الإقرار بأن لا إلىه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، الإقرار بالبعث بعد الموت. وقد أجمع المسلمون على أن من أنكر البعث، فلا إيمان له ولا شهادة، وفي ذلك ما يغني ويكفي، مع ما في القرآن من تأكيد الإقرار بالبعث بعد الموت، فلا وجه للإنكار في ذلك. وفيه أن من جعل على نفسه مؤمنة رقبة نذر أن يعتقها، أو وجبت عليه من كفارة قتل، لم يجزه غير مؤمنة، وإنما قلنا من نذر أو كفارة قتل، لأن كفارة الظهار والإيمان، قد اختلف في ذلك، فقيل إنه يجزي فيها غير مؤمنة، وللكلام في ذلك موضع غير هذا.

وروى يزيد بن هارون عن هشام، عن الحسن، قال: كل شيء في كتاب الله: فتحرير رقبة مؤمنة، فمن قد صام وصلى وعقل، وإذا قال: فتسحرير رقبة، فما شاء.

وفي هذا الحديث دليل على أن من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فهو مؤمن إذا كان قلبه مصدقًا لما ينطق به لسانه.

وفيه دليل على أن من شهد بهذه الشهادة، جاز عتقه عسمن عليه رقبة مؤمنة، وإن لم يكن صام وصلى، وكذلك الطفل بين أبوين مسلمين، لأن رسول الله ﷺ لم يسئل الجارية عن غير الشهادة لما في الحديث.

وقد احتج بهذا الحديث من قال إن الإيمان قول وإقرار دون عمل، وظاهره

⁽١) تقدم .

⁽٢) انظر الحديث السابق.

فيه دليل على ذلك، لكن ههنا دلائل غير هذا الحديث تدل على أن الإيمان قول وعمل، يأتي ذكرها في باب ابن شهاب، عن سالم - إن شاء الله.

وأما قول من قال من أهل العلم: إن من كانت عليه رقبة مؤمنة من كفارة قتل أو غير ذلك، فإنه لا يسجزي، فيه إلا من صام وصلى وعقل الإيمان. فمحمل ذلك عند أهل العلم مدافعة جواز عتق الطفل في كفارة القتل، وبمن روى عنه أنه لا يجرى، في كفارة القتل، إلا من صام وصلى وعقل الإيمان، وأنه لا يجزى، الطفل وإن كان أبواه مؤمنين: ابن عباس، والشعبي والحسن، والنخعى، وقتادة.

وروى عن عطاء قال: كل رقبة ولدت في الإسلام فهي تجزى و هو قول الزهري في من أحد أبويه مسلم. قال الأوزاعي: سألت الزهري أيحزى عتق الصبي المرضع في كفارة الدم؟ قال: نعم الأنه ولد على الفطرة. وهو قول الأوزاعي .

وقال أبو حنيفة: إذا كان أحد أبويه مؤمنا، جاز عتقه في كفارة الـقتل. وهو قول الشافعي، إلا أن الـشافعي: يستحب أن لايعتق إلا من يتكلم بالإيمان.

واختلف قول مالك وأصحابه على هذين الـقولين، إلا أن مالكًا يراعي إسلام الأب ولا يلتفت إلى الأم، وأما الصبي من السبي، فسنـذكر حكمه في الصلاة عليه إذا مات - في باب أبي الزناد إن شاء الله.

وقال سفيان الثوري فيما روى عنه الأشجعي، قال: لايجزيء في كفارة القتل الصبي، ولا يجزيء إلا رقبة مسلمة من صام وصلى.

قال أبو عسر: وأجمع علماء المسلمين أن من ولد بين أبوين مسلمين وإن لم يبلغ حد الاختيار والتمييز، فحكمه حكم الإيمان في الموارثة والصلاة عليه إن مات، وما يجب له وعليه في الجنايات والمناكحات.

وحدثني خلف بن القاسم، قال، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد،

وعمر بن محمد بن القاسم، قالا: حدثنا بكر بن سهل، قال: حدثنا عبدالله ابن صالح، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن علي ابن أبي طلحة، عن ابن عباس ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ قال: «من قد عقل الإيمان، وصام وصلي»(١)

حدثنا عبد الورث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا محمد بن سليمان، وموسى بن معاوية، قالا حدثنا وكيع عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: ما كان في القرآن من رقبة مؤمنة، فلا يجزيء إلا من صام وصلى، وما كان في القرآن رقبة ليست مؤمنة فالصبي يجزيء

وعبد الرزاق عن المثوري عن الأعمش عن إبراهيم مشله، إلا أنه قال: قد صلى، وما لم تكن مؤمنة، فيجزيء مالم يصل - لم يذكر الصيام.

والذي عليه الفقهاء أن عتق الصبي الذي أبواه مؤمنان يسجزيء - وإن استحبوا البالغ.

* * *

⁽١) منقطع. على بن أبي طلحة لم ير ابن عباس .



/٢٦) ١- مالك، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، أن أمه أرادت أن توصي ثم أخرت ذلك إلى أن تصبح فهلكت، وقد كانت همت بأن تعتق؛ قال عبدالرحمن فقلت للقاسم بن محمد: أينفعها أن أعتق عنها؟ فقال القاسم بن محمد: إن سعد بن عبادة قال لرسول الله على أمي هلكت، فهل ينفعها أن أعتق عنها؟ فقال رسول الله على: نعم .

* عبد الرحمن بن أبي عمرة

هكذا قال فيه مالك: عبد الرحمن بن أبي عمرة - نسبة إلى جده وهو عبدالرحمن بن [عمرو] (١) بن أبي عمرة الأنصاري، مدني ثقة؛ يروي عن القاسم بن محمد، وعن عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة؛ وله رواية عن أبي سعيد الخيدري - وما أظنه سمع منه ولا أدركه، وإنما يروي عن عمه عنه؛ يروي عنه مالك، وعبد الله ابن خالد أخو عطاف بن خالد، وابن أبي الموالي، وغيرهم .

وأما عمه عبد الرحمن ابن أبي عــمرة: فمن كبار التابعين – بالمدينة، يروي

⁽۱) كذا في: (ح)، (د) ووقع في المطبوع: [عبد الله] وقد ذكر المزي في ترجمة ابن أبي عمرة في تهديب الكمال عم عبد الرحمن هذا واسمه عبد الرحمن بن أبي عمرة أيضًا وأظنه قد جعلهما واحد يبين لك ذلك ذكره الذين ذكرهم ابن عبد البر هنا فيمن روى عنهم عبد الرحمن بن أبي عمرة أو رووا عنه في ترجمة عمه هذا وقد جعلهم ابن حجر اثنين وميز بينهم وذكر نص كلام ابن عبد البر هنا وقال فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة - كما هو بالمطبوع وقال: قال الداني في أطراف الموطأ: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمره الهي عمره بالموطأ: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمره الهي قلت واسم أبي عمرة: عمرو بن محصن كما ذكر المزي وغيره فالله أعلم بالصواب .

عن عثمان بن عفان، وأبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، وغيرهم؛ روى عنه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وعبد الله بن عمرو بن عثمان، وغيرهم؛ لأبيه أبي عمرة صحبة، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة، وذكرنا نسبه والاختلاف في اسمه في باب الباء، وفي باب الكنى والحمد لله.

قال أبو عـمـــر: طائفة تقول في هذا الحـديث عن مالك: نعم أعــتق عنها، منهم: ابن أبي أويس، ورواية يحيى قائمة المعنى صحيحة.

هذا حديث منقطع، لأن القاسم لم يلق سعد بن عبادة، ولكن قصة سعد بن عبادة وحديثه في ذلك قد روي من وجوه كثيرة متصلة ومنقطعة صحاح كلها، وهو حديث مشهور عند أهل العلم من حديث سعد بن عبادة وغيره، إلا أن الرواية في ذلك مختلفة المعاني؛ فمنها: الصدقة عن الميت، ومنها: العتق عن الميت، ومنها الصيام عن الميت، ومنها.

فأما الصدقة: فمن حديث مالك، عن سعيد بن عمر بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة، عن أبيه، عن جده، أن سعد بن عبادة توفيت أمه - وهو غائب، فلما قدم سعد، قال: يا رسول الله، أينفعها أن أتصدق عنها؟ فقال رسول الله عليه: نعم. وسنذكر هذا الحديث في باب سعيد بن عمرو من كتابنا هذا - إن شاء الله(١).

وعند مالك أيضًا في هذا حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - مرفوعًا في الصدقة عن الميت، وأكثر الأحاديث في قصة [سعد]^(۲) هذه عن سعد وغيره إنما هي في الصدقة.

⁽١) أخر كتاب القضاء، باب (١٦) صدقة الحي عن الميت .

⁽٢) كذا في (د) ، (هـ) ووقع في المطبوع وفي (حـ): [سعيد] وهو خطأ والقصة معروفة مشهورة لسعد بن عبادة .

وأما العتق: فلا يكاد يوجد إلا من حديث مالك، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة – هذا^(١).

وأما الصيام عن الميت، فقد روي أيضًا من وجوه مختلفة (٢).

وأما النذر، فمن حديث ابن شهاب، عن عبيد الله، عن عباس، أن سعد بن عبادة سأل النبي ﷺ عن نذر كان على أُمه، فتوفيت قبل أن تقضيه، فقال: اقضه عنها (٣).

فأما الصدقة عن الميت - فمجتمع على جوازها لا خلاف بين العلماء فيها، وكذلك العتق عن الميت جائز بإجماع أيضًا، إلا أن العلماء اختلفوا في الولاء: فذهب مالك وأصحابه إلى أن الولاء للمعتق عنه.

وذهب الشافعي وأصحابه إلى أن الولاء للمعتق على كل حال، وذهب الكوفيون إلى أن العتق إن كان بأمر المعتق عنه، فالولاء له؛ وإن كان بغير أمره، فالولاء للمعتق؛ وقد ذكرنا هذه المسألة ووجوهها في باب ربيعة من كتابنا هذا(٤).

يمكن الجمع بين هذه الروايات بأنها نذرت نذراً مطلقًا غير معين، ولما كان العتق أعلى الكفارات، سأل عن العتق عنها، ثم سأل عن الصدقة عنها فأجيب بجوازها، فتصدق بالحائط، وسال عن أفضل الصدقة فقال له «الماء» فسقى الماء.

⁽١) وهذا مع إرساله، ليس فيه تصريح بأنه نذر أم سعد .

ولم أر فى شىء من الروايات أنه كان عليها صيام، ولعل مستند من قال ذلك، أن ابن عباس - روى « أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله - عليه أمه أن سعد بن عباس أيضًا « أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أمى ماتت وعليها صوم » ففسر المبهم فى هذه الرواية بأنه سعد .

⁽٢) انظر أول كتاب النذور والأيمان .

⁽٣) فائدة :

أو لعل النذر كان معينًا عن مسعد، فسأل عنه، وسأل عن الصدقة عنها، أما الصيام فقد عرفت ما فيه .

⁽٤) كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار .

وأما الصيام عن الميت، فمختلف فيه، فجماعة أهل العلم على أنه لايصوم أحد عن وليه إذا مات - وعليه صيام من رمضان، ولكنه يطعم عنه. قال أكثرهم: إن شاء، وكذلك جمهورهم أيضًا على أنه لايصوم أحد عن أحد لافي نذر ولا في غير نذر؛ وعمن ذهب إلى ذلك: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابه، والشوري؛ ومن أهل العلم من رأى أن يصوم ولي الميت عنه في النذر دون صيام رمضان، منهم: إسحاق بن راهويه - وهو الصحيح عن ابن عباس أنه قال: ما كان من شهر رمضان يطعم عنه، وما كان من صيام النذر فإنه يقضي عنه.

وقد روي عن أحمد بن حنبل مثل قول ابن عباس سواء.

ومنهم من رأى أن يصوم عنه في كل صيام عليه على عموم ما روي عن ابن عباس، عن النبي على أنه قال: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليه» أنه منهم: أحمد بن حنبل على اختلاف عنه، ولم يختلف عن أبي ثور في جواز ذلك في الوجهين جميعًا؛ وقد ذكرنا الحكم في ذلك عن علماء الأمصار، وذكرنا ما جاء في ذلك من الآثار في باب ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة من كتابنا عند ذكر حديث مالك عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن ابن عباس، أن سعد بن عبادة سأل رسول الله على أمه توفيت قبل أن تقضيه؟ فقال: اقضه عنها. وذكرنا هناك حكم النذر المجمل وكفارته، وما في ذلك للعلماء - والحمد لله (٢).

وأما حديث سعد بن عبادة في هذا الباب، فأكثر ما روي فيه الصدقة من حديث القاسم بن محمد، وغيره:

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، أن أباه أخبره قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال حدثنا بن مخلد، قال حدثنا ابن كاسب، قال حدثنا ابن عينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن سعدًا أتى النبي عليه فقال:

⁽١) لم أره من حديث ابن عباس، وإنما هو متفق عليه من حديث عائشة \$.

⁽٢) انظر أول كتاب النذور .

كتاب العتـــق

يا نبي الله، إن أُمي ماتت ولم توص، افينفعها ان أتصدق عنها من مالها؟ قال: نعم.

قال: وحدثنا ابن كاسب، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال أخبرني عمرو بن الحارث أن بكيرًا حدثه عن سليمان بن يسار، أن سعد بن عبادة قال للنبي وَلَيْكُانُهُ: إن أمي توفيت - ولم توص، فهل تنالها صدقتي إن تصدقت عنها؟ قال: نعم (۱).

قال: وحدثنا ابن كاسب، قال حدثنا هارون، عن حميد الطويل، عن الحسن، قال: قال سعد الأنصاري: يا رسول الله، إن أم سعد كانت تحب الصدقة، أفينفعها أن أتصدق عنها بعدها؟ قال: «نعم، وعليك بالماء »(٢).

قال: وحدثني يحيى بن عبد الحميد، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمارة بن غـزية، عن حميد بن أبي الصـعبة، عن سعد بـن عبادة: (أن النبي أمره أن يسقى عنها الماء»(٣).

قال: وحدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن سعيد ابن عمرو بن شرحبيل، عن سعيد بن سعد بن عبادة، عن أبيه، أن أمه توفيت وهو غائب، فقال للنبي ﷺ: أينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: « نعم».

ووجدت في أصل سماع أبي بخطه - رحمه الله - أن محمد بن أحمد بن قاسم ابن هلال حدثهم، قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقي، قال حدثنا نصر بن مرزوق، قال حدثنا أسد بن موسى، قال حدثنا الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن سعد بن عبادة، قال: قلت: يا رسول الله، والدتي كانت تتصدق من مالي، وتعتق من مالي حياتها - فقد ماتت؛ أرأيت إن تصدقت عنها، أو أعتقت عنها، أترجو لها شيئًا؟ قال: « نعم »(٤). قال: يا رسول الله، دلني

⁽١) مرسل أيضًا. سليمان لم يلق سعدًا .

⁽٢) الحسن عن سعد مرسل، وتقدم الكلام عليه .

⁽٣) إسناده ضعيف. تقدم في كتاب القضاء، باب (١٧) صدقة الحي عن الميت.

⁽٤) تقدم في كتاب القضاء، باب (١٧) .

على صدقة، قال: « اسق الماء »، قال: فما زالت جرار سعد بالمدينة بعد.

ومن أحسن ما يروى في العتق عن الميت: ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا الربيع بن سليمان - صاحب الشافعي، قال حدثنا عبد الله بن يوسف، قال حدثنا عبد الله بن يوسف، قال حدثنا عبد الله بن سالم، قال حدثني إبراهيم بن أبي عبلة، قال: كنت جالسًا بإريحاء، فمر بي واثلة ابن الأسقع متوكتًا على عبد الله بن الديلمي، فأجلسه ثم جاء إلي فقال: عجب ما حدثني الشيخ - يعني واثلة! قلت: ما حدثك؟ قال: كنا مع النبي عليه في غزوة تبوك، فأتى نفر من بني سليم فقالوا: يا رسول الله، إن صاحبنا قد أوجب، فقال رسول الله عليه عضو منها عضوًا منه من النار الله.

* * *

⁽١) إسناده ضعيف .

رواه أحمد (٣/ ٤٩٠ - ٤٩١)، وأبو داود (٣٩٦٤)، والنسائى فى العتق من الكبرى (٣/ ١٧٢) وغيرهم من طريق إبراهيم بن أبى عبلة به. وابن الديلمى مجهول، وذكره ابن حبان فى ثقاته .

ه- باب فضل عتق الرقاب

(۱۵۷/۲۲) ۱ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - أن رسول الله على سئل عن الرقاب أيهما أفضل? فقال رسول الله على: «أغلاها ثمنًا، وأنفَسُها عند أهلها»(۱).

قال أبو عمسر: هكذا روى يحيى هذا الحديث في الموطأ عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة؛ وكذلك رواه أبو المصعب، ومطرف، وابن أبي أويس، وروح بن عبادة؛ وحدث به إسماعيل بن إسحاق، عن أبي مصعب، عن مالك، عن هشام، عن أبيه - مرسلاً - أن رسول الله على من عن الرقاب - وهو عندنا في موطأ أبى المصعب عن عائشة.

ورواه قوم عن مالك، عن هشام، عن أبيه - مرسلاً - لم يذكروا عائشة.

ورواه أصحاب هشام بن عروة - غير مالك - عن هشام، عن أبيه، عن أبي مراوح، عن أبي ذر؛ وزعم قوم أن هذا الحديث كان أصله عند مالك: عن هشام، عن أبيه، عن عائشة؛ فلما بلغه أن غيره من أصحاب هشام يخالفونه في الإسناد، جعله عن هشام، عن أبيه - مرسلاً -. هكذا قالت طائفة من أهل العلم بالحديث - فالله أعلم.

وعند ابن وهب وحده: عن مالك، عن ابن شهاب، عن حبيب مولى عروة، عن عروة – أنه سمعه يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ والله، أي الأعمال أفضل؟

⁽١) صحيح. وتفرد به مالك .

ورواه أحمد (٢٨٨/٢) من حــديث أبي هريرة، وإسناده حــسن. وله (٥/ ٢٦٥) من طريق على بن يزيــد عن القاسم أبى عبد الرحمن عن أبى أمامــة مرفوعًا نحوه، فى حديث طويل وإسناده ضعيف .

قال ابن معين: « على بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة هي ضعاف كلها » .

قال: أنفسها عند أهلها؛ قال: أرأيت إن لم أجد يا رسول الله، قال: فتعين [الصانع](١)، أو تصنع لأخرق؛ قال: أفرأيت إن لم أستطع؟ قال: تدع الناس من شرك فإنها صدقة تصدق بها عن نفسك. هكذا رواه يونس بن عبدالأعلى، والحارث بن مسكين، وجماعة أصحاب ابن وهب: عن ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب؛ وتابعه البرمكي عن معن، عن مالك.

ورواه معمر، عن ابن شهاب، عن حبيب مولى عروة، عن عروة، عن أبي مراوح، عن أبي ذر^(۲) مثل رواية هشام بن عروة – سواء في غير رواية مالك.

وأخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثني أبي، قال حدثنا محمد ابن قاسم، والحسن بن عبد الله، قالا حدثنا عبد الله بن علي بن الجارود، قال حدثنا محمد بن النعمان بن بشير المقدسي، قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال حدثني مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن رسول الله مثله.

قال ابن الجارود: وحدثنا مسرور بن نوح، قال حدثنا ابن نمير قال حدثنا روح، قال حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سئل رسول الله ﷺ فذكر مثله.

⁽١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [الضائع]، وانظر التعليق التالي.

⁽٢) واخرجه مسلم في الإيمان (١٣٦/٨٤) من طريق معمر عن ابسن شهاب إلا إنه قال فيه: « فتعين الصانع » بالصاد المهملة، والنون .

وقال الدارقطني: «كان الزهري يقول: صحف هشام، وإنما هو بالصاد المهملة والنون».

وهو الصواب لمقابلته بالأخرق وهو الذي ليس بصانع، ولا يحسن العمل .

قال ابن الجارود: وحدثنا محمد بن يحيى، قال حدثنا مطرف، قال حدثنا مالك بن أنس، عن مشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - أن رسول الله عن أنس، عن الرقاب أيها أفضل؟ فقال: أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها.

قال ابن الجارود: لا أعلم أحدًا قال عن عائشة غير مالك، قال: ورواه الثوري، ويحيى القطان، وابن عيينة، ووكيع، وغير واحد - عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي مراوح، عن أبي ذر.

قال أبو عمر : أما حديث الثوري، فحدثناه عبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال حدثنا أبو نعيم، قال حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبي مراوح، عن أبي ذر، قال: سألت رسول الله على حسبت - قال: أي الرقاب أفضل؟ أنا أشك، قال: «أنفسها عند أهلها، وأغلاها ثمنًا»(١).

وأما حديث القطان: فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن بسار، قال أصبغ، قال حدثنا محمد بن بسار، قال حدثنا يحيى، قال حدثنا هشام بن عروة، قال حدثني أبي أن أبا مراوح الغفاري أخبره أن أبا ذر أخبره، قال: قلت: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل وأحب إلى الله؟ قال: « إيمان بالله، وجهاد في سبيله. قال: فأي الرقاب أفضل؟ قال: أنفسها عند أهلها وأغلاها ثمنًا ».

وأما حديث ابن عيينة: فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال حدثنا هشام بن عروة، قال أخبرني أبي عن أبي مراوح الغفاري، عن أبي ذر، قال: قلت: يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: « إيمان بالله، وجهاد في سبيله »، قلت: فأي الرقاب أفضل؟ قال: « أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها ».

⁽١) رواه البخاري(٢٥١٨)، ومسلم في الإيمان (٨٤/ ١٣٦) من طريق هشام بن عروة به.

وهكذا رواه حبيب كاتب مالك، وسعيد بن داود [الزنبري](١)، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن أبي مسراوح، عن أبي ذر، وليس في هذا الحديث معنى يشكل، ولا يحتاج إلى القول فيه، والحمد الله، وبه التوفيق.

* * *

⁽١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [الزبيدي] خطأ، انظر ترجمته من التهذيب.

٦- باب مصير الولاء لمن أعتـق

قال أبو عسمسر: الكلام في حديث بريرة قد سبق كثير من الناس إليه وأكثروا فيه من الاستنباط، فمنهم من جود، ومنهم من خلط وأتى بما ليس له معنى (٢) - كقول بسعضهم: فيه إباحة البكاء في المحبة لبكاء زوج بريسرة، وفيه قبول الهدية بعد الغضب، وفيه إباحة أكل المرأة ما تحب دون بعلها، وفيه إباحة سؤال الرجل عما يراه في بيته من طعام؛ إلى كثير من مثل هذا القول الذي لا

⁽۱) رواه البخارى (۲۷۲۹،۲۱٦۸) من طريق مالك عن هشام به، ورواه الأثمة الستة من غير هذا الطريق .

 ⁽۲) قال النووی فی ۱ شـرح مسلم ۱ (۲۰۳/۱۰): ۱ قد صنف علیـه ابن خزیمة، وابن جریر تصنیفین کبیرین ۱ .

وذكر ابن حجر ان بعض المتأخرين أبلغ الفوائد من حديث بريرة إلى أربعمائة فائدة، وقال: « أكثرها مستبعد متكلف » الفتح (٧٢٩/٥) .

معنى له في الفقه والعلم عند أحد من العلماء؛ ونحن بحمد الله وعونه نذكر ههنا مافي حديثها من الأحكام التي توجبه ألفاظه، ونبين ما رُوِي مما يعارضه ويوافقه، ونوضح القول فيه بمبلغ علمنا على مذاهب أهل العلم - مختصراً كافيًا، إلى ما قدمنا من القول في كثير من أحكام حديث بريرة في باب ربيعة (١) وبالله عوننا لا شريك له.

في هذا الحديث من الفقه استعمال عموم الخطاب في قوله: ﴿فَكَاتَبُوهُم﴾، لأنه دخل في ذلك الأمّةُ ذات الزوج وغيرها: لأن بسريرة كانت ذات زوج خيرت تحته إذ أعتقت. وفيه جواز كتابة الأمة دون زوجها، وفي ذلك دليل على أن زوجها ليس له منعها من [السعي](٢) في كتابتها؛ ولو استدل مستدل من هذا المعنى بأن الزوجة ليس عليها خدمة زوجها، كان حسنًا.

وفيه دليل على أن العبد زوج الأمة ليس له منعها من الكتابة التي تؤول إلى عتقها وفراقها له، كما أن لسيد الأمة عتق أمته تحت العبد – وإن أدى ذلك إلى إبطال نكاحه؛ وكذلك لـه أن يبيع أمته من زوجها الحر – وإن كـان في ذلك بطلان نكاحه.

وفيه دليل على جواز نكاح العبد الحرة؛ لأنها إذا خيرت فاختارته بقيت معه وهي حرة وهو عبد.

وفيه أن المكاتب جائز له السؤال والسعي في كتابته والتكسب بذلك، وجائز السيده أن يكاتبه وهو لا شيء معه؛ ألا ترى أن بريرة جاءت عائشة تخبرها بأنها كاتبت أهلها وسألتها أن تعينها، وذلك كان في أول كتابتها قبل أن تؤدي منها شيئًا، كدلك ذكر ابن شهاب عن عروة في هذا الحديث.

روى ابن وهب عن يونس، والليث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: «جاءت بريرة إلي فقالت: يا عائشة، إني كاتبت أهلي على تسع أواقي، في كل عام أوقية فأعينيني؛ ولم تكن قضت من كتابتها شيئًا، فقالت

⁽١) كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار .

⁽٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [البيع].

لها عائشة: ارجعي إلى أهلك، فإن أحبوا أن أعطيهم ذلك جميعًا ويكون ولاؤك لي فعلت؛ فذهبت بريرة إلى أهلها، فعرضت ذلك عليهم؛ فأبوا وقالوا: إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل، ويكون ولاؤك لنا؛ فذكرت ذلك لرسول الله على فقال: « لايمنعك ذلك منها، ابتاعي وأعتقي؛ فإنما الولاء لمن أعتق، ففعلت؛ وقام رسول الله على في الناس فحمد الله ثم قال: أما بعد، فما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله، من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله، فهو باطل – وإن كان مائة شرط؛ قضاء الله أحق، وشرط الله أوثى وإنما الولاء لمن أعتق » (١).

ففي حديث ابن شهاب هذا عن عروة: أن بريسرة لم تكن قضت من كتابتها شيئًا حتى جاءت تستعين عائشة، وفي هذا دليل على إجازة كتابة الأمة - وهي غير ذات صنعة، ولا حرفة، ولا مال؛ إذ ظاهر هذا الخبر أنها ابتدأت بالسؤال من حين كوتبت، ولم يقل النبي على حين سمع أنها كوتبت هل لها كسب يعلم؟ أو عمل واجب أو مال؟ ولو كان هذا واجبًا، لسال عنه ليقع حكمه عليه؛ لانه بعث مبينًا ومعلمًا - وهذا يبين ما رواه ابسن وهب عن مسلم بن خالمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة - أن السنبي بعرف وجهه (٢).

وقد روى شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن كسب الإماء». وهذا وما كان مــثله يكون خوفًا عليهن أن يكتسبن بفروجهن (٣).

⁽۱) رواه البخاری (۲۵۲۱)، ومسلم فی العتـق (۲۵۰۱/ ۷،۲)، وأبو داود (۳۹۲۹) وغیرهم .

⁽٢) أخرجه البيهقى (٨/٨) من طريق ابن وهب عـن مسلم بن خالد الزنجى به. ومسلم ابن خالد كثير الغلط .

⁽٣) رواه البخاري (٢٢٨٣)، وأبو داود (٣٤٢٥) .

وروى أحمد بن حنبل، عن هاشم بن القاسم، عن عكرمة بن عمار، عن طارق بن عبد الرحمن القرشي، قال جاء رفاعة بن رافع إلى مجلس الأنصار فقال: «نهانا رسول الله على عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها، وقال: هكذا بأصابعه نحو الخبز والغزل والنفش، (۱)، وهذا نحو ما جاء عن عثمان - رضي الله عنه من النهي عن ذلك، لئلا يكتسبن بفروجهن على ما كن يصنعن بإذن مواليهن وبغير إذنهم - في الجاهلية من البغاء.

وأما المكاتبة، فسليست مسن ذلك في شسيء، لأنها قد أبسيح لها السؤال، لانفرادها بكسبها دون مواليها، ونسدب الناس إلى عون المكاتبسين، لما في ذلك من فك الرقاب من الرق، وسنبين هذا ونوضحه - إن شاء الله.

وني هذا رد على من قال: لاتجوز كتابة المكاتب حتى يكون له مال، واحتج بقول الله تعالى: ﴿ فكاتبوهم إن صلمتم فيهم خيراً ﴾ روي عن جماعة، منهم: ابن عباس، وعطاء في قول الله - عز وجل -: ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾ - قال: المال.

وعن عمرو بن دينار: المال والصلاح. وقال مجاهد: الغنى والأداء، وكان ابن عمر يكره أن يكاتب عبده إذا لم تكن له حرفة.

وقال إبراهيم النخعي, في قوله: ﴿ إِنْ عَلَمْتُمْ فَيُهُمْ خَيْرًا ﴾ قال: صدقًا ووفاء. وقال عكرمة: قوة. وقال الثوري: دينًا وأمانة.

وقال الشافعي إذا جمع الـقوة على الاكتساب والأمانة، قال الشافعي: وليسر الخير ههنا المال في الظاهر لمعنيين، أحدهما: أن المال يكون عنده لا فيه والثاني: أن المال الـذي في يديه لسيده، فكيف يكاتبه بماله، ولكن يكون فيه الاكتساب الذي يفيده المال؛ قال: وسواء ذو الصنعة وغيرها من عبد أو أمة، ذكر ذلك كله المزني عن الشافعي - في المختصر الكبير.

⁽۱) حسن .

رواه أحمد (٤/ ٣٤١)، وأبو داود (٣٤٢٦) .

وذكر الربيع عن الشافعي قال: قد يكون المكاتب قويًا على الأداء بما فرض الله له في الصدقات، فإن الله فرض فيها للرقاب - وهم عندنا المكاتبون؛ قال: ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة - مع رغبة الناس في الصدقة على المكاتبين تطوعًا، قال: ولا تشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب، لأنها لا حق لها حينئذ في الصدقات، ولارغبة للناس في الصدقة عليها كرغبتهم في الصدقة على المكاتبة.

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم، عن يونس بن عبيد، قال: كنا جلوساً عند الحسن - وعنده أخوه سعيد بن أبي الحسن، فتذاكرنا هذه الآية: ﴿ فَكَاتَبُوهُم إِنْ عَلَمْتُم فَيهُم خَيراً ﴾: فقال سعيد: إن كان عنده مال فكاتبه، وإن لم يكن عنده مال، فلا تعلقه صحيفة يغدو بها على الناس ويروح فيسالهم فيحرجهم فيؤثمهم؛ فقال الحسن: ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾ صدقًا وأمانة: من أعطاه كان مأجوراً، ومن سئل فرد خيراً كان مأجوراً.

قال أبو عسمر: قد رخص مالك وأبو حنيفة والسافعي في مكاتبة من لاحرفة له - وإن كان قد اختلف قول مالك في ذلك، وكره الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق - مكاتبة من لا حرفة له، وروي نحو ذلك عن عمر، وابن عمر، ومسروق؛ والحجة في السنة لا فيما خالفها. وفي حديث بريرة هذا دلالة على أن قول الله - عز وجل: - ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾: أنه الكسب؛ لأن النبي على لم يسأل بريرة أمعك مال أم لا، ولم ينهها عن السؤال، وقد يكون الكسب بالمسألة؛ وقد قيل: المسألة: آخر كسب المؤمن، وقد كوتبت بريرة ولم يعلم لها كسب واجب - والله أعلم، ولم ينكره النبي

وفي هذا الحديث: دليل على إجازة أخذ السيد نجوم المكاتب من مسألة الناس، لترك النبي ﷺ وجوهًا عن مسألة عائشة، إذ كانت تستعينها في آداء نجمها؛ وهذا يرد قول من كره كتابة المكاتب الذي يسأل الناس وقال: تطعمني أوساخ الناس، وليس كما قال ولا كما ظن؛ لأن ما طاب لبريسرة أخذه، كان

لسيدها قبضه عنها في الكتابة؛ لأنه داخل عليه من غير الجهة التي دخل عليها؛ وقد بينا هذا المعنى في باب ربيعة (١) عند ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة؛ فقال رسول الله ﷺ: « هو عليها صدقة ولنا هدية »، وكيف لايبدر الناس إلى إعطاء المكاتب، ويطيب له ما أعطي فيصير ماله ويؤديه عن نفسه – والنبي ﷺ قد حض على إعطائه وندب إلى ذلك.

روى سهل بن حنيف وغيره عن النبي على الله الله الله الله عن أعان غازيًا في سبيل الله، أو غارمًا في عسرته، أو مكاتبًا في رقبته، أظله الله في ظله يوم الاظل إلا ظله الله عنه (٢).

وقد روى عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، علمني عملاً يدخلني الجنة، قال: « لئن كنت أقصرت في الحطبة، لقد أعرضت في المسألة: أعتق النسمة، وفك الرقبة. قال: أو ليسا واحداً؟ قال: لا، عتق النسمة أن تفرد عتقها، وفك الرقبة: أن تعتق في ثمنها (٣) – وذكر تمام الحديث.

ولو كان غير جائز للسيد أن يأخذ من مكاتبه ما تصدق به عليه، لكان محظورًا أيضًا على كل غني أن يأخذ من الفقير ما تصدق به عليه؛ ولو كان ذلك كذلك، ما انتفع الفقير بشيء يأخذه من المال؛ ولضاق عليه التصرف فيه، والانتفاع به؛ وهذا ما لا يخفى فساده على أحد، وحسبك برسول الله وسلام قد حرم الله عليه الصد احقة، ولم يمتنع لذلك من قبول هدية بريرة مما تصدق به عليها.

⁽١) كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار .

⁽٢) إسناده ضعيف. رواه أحمد (٣/ ٤٨٧)، والحاكم (٢/ ٨٩).

⁽٣) صحيح .

رواه أحمد (٢٩٩/٤)، وابن حبان [موارد الظمأن (١٢٠٩)] من طريق عيسى بن عبد الرحمن عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة به .

كتاب العتسق

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام بن ثعلبة، قال حدثنا محمد بن بشار بندار، قال حدثنا محمد بن جعفر غندر، قال حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي عليه أنه أتي بلحم قالوا: إنه تصدق به على بريرة، فقال: «هو لها صدقة، ولنا هدية» (١).

واختلف العلماء في الكتابة هل تجب فرضًا على السيد إذا ابتغاها العبد - وعلم فيه خيرًا، فقال عطاء، وعمرو بن دينار: ما نرى ذلك إلا واجبًا، وهو قول الضحاك بن مزاحم، قال: هي عزمة، وإلى هذا ذهب داود، واحتج بظاهر القرآن في الأمر بالكتابة؛ واحتج أيضًا بأن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل أنس بن مالك - وهو مولاه - الكتابة، فأبى أنس؛ فرفع عليه عمر الدرة - وتلا: ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيه خيرًا ﴾ ، فكاتبه أنس. وقال داود: ما كان عمر ليرفع الدرة على أنس فيما له مباح ألا يفعله؛ وحجة قائلي هذه المقالة، طاهر قول الله - عز وجل - : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيه خيرًا ﴾ . وهذا أمر حقيقته الوجوب إذا لم يتفق على أنه أريد به الندب (٢).

وقال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، والأوزاعي، وأصحابهم: ليست الكتابة بواجبة، ومن شاء كاتب، ومن شاء لم يكاتب؛ وهو قول الشعبي، والحسن البصري، وجماعة؛ ومن حجتهم: أنه لم يكن عليه واجب أن يبيعه ولايهبه بإجماع، وفي الكتابة إخراج ملكه عن يده بعير تراض ولا طيب نفس منه؛ كانت الكتابة أحرى ألا تجب عليه، وكان ذلك دليلاً على أن

⁽١) رواه البخاري (١٤٩٥)، ومسلم في الزكاة (١٧٠/١٠٧٤) وغيرهما .

⁽۲) ونقل ابن حجر عن أبسى سعيد الأصطخرى قوله: « القرينة السصارفة للأمر فى هذا عن الوجوب الشرط فى قوله ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾ فإنه وكل الاجتهاد فى ذلك إلى المولى، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه، فدل على أنه غير واجب وقال غيره: الكتابة عقد غرر، وكان الأصل أن لا تجوز، فلما وقع الإذن فيها كان أمراً بعد منع، والأمر بعد المنع للإباحة، ولا ير على هذا كونها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى؛ فتح البارى (٥/ ٢٢١) .

الآية على السندب لا على الإيجاب؛ ويحتسمل أن يكون فعل عمسر لأنس على الاختيار والاستحسان، لا على الوجوب.

وقال إسحاق بن راهويه: لا يسع السيد إلا أن يكاتبه إذا اجتمع فيه الأمانة والخير من غير أن يجبره الحاكم عليه، وأخشى أن يأثم – إن لم يفعل.

وأما قولها: إني كاتبت أهلي على تسع أواقي في كل عام أوقية، ففيه دليل على أن الكتابة تكون بقليل المال وكثيره، وتكون على أنجم؛ وهذا مالا خلاف فيه بين العلماء، كلهم يقول - فيما علمت - إن الكتابة حكمها أن تكون على أنجم معلومة، قال الشافعي: أقلها ثلاثة.

واختلفوا في الكتابة إذا وقعت على نجم واحد، أو وقعت حالة، فأكثر أهل العلم يجيزونها على نجم واحد؛ وقال الشافعي: لاتجوز على نجم واحد، ولاتجوز حالة ألبتة.

قال أبو عمـــر: ليست كتــابة إذا كانت حالة، وإنما هو عتــق على صفة؛ كأنه قال: إذا أديت إليّ كذا وكذا فأنت حر.

وقد احتج بهذا الحدث - أعني بقوله فيه: في كل عام أوقية - من أجاز النجوم في الديون كلها على مثل هذا في كل شهر كذا، وفي كل عام كذا؛ ولايقول في أول الشهر أو وسطه أو آخره؛ وأبى من ذلك آخرون حتى يسمي الوقت من الشهر والعام، ويكون محدودا معروفا؛ والحجة في هذا الحديث لمن نزع به صحيحة، لأن رسول الله على لم يقل لها إنها كتابة فاسدة، إذ لم يعرف متى يأخذ النجم أو الأوقية من العام؛ وحسبهم في ذلك: أن العام إذا انقضى أو انسلخ الشهر، وجب النجم؛ ومن أداه قبل ذلك، قبل منه؛ وليست الكتابة كالبيوع في كل شيء عند العلماء؛ لأن العبد مع سيده أكثرهم لايرى بينهم ربا؛ ألا ترى أن المكاتب لو عجز حل لسيده ما أخذ منه، وليس ذلك كبيع العربان، وللكلام في هذه المسألة موضع غير هذا.

وأما قوله: تسع أواقي، فالأوقية مؤنشة في اللفظ، مقدارها أربعون درهمًا كيلا لا اختلاف في ذلك؛ والدرهم الكيل: درهم وخمسان بدراهـمنا على ما

كتاب العتسق

قد مضى ذكره في باب عمرو بن يحيى؛ ويجمع الأوقية أواقي بالتشديد، كذلك قال أبو زيد الأنصاري وغيره من أهل اللغة، قال أبو زيد: وقد يتجاوز في الجمع فيقال أواق.

وقال أبو حساتم: يقال أوقيسة وأواقي، وبختسية وبخاتسي، وأمنية وأمساني، وسرية وسراري؛ قال: وبعضهم يقول: بخات وأمان وسرار وأواق.

وأما قول عائسة: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عددتها لهم، ففيه دليل على أن العد في الدراهم الصحاح تقوم مقام الوزن، وأن الشراء بها جائز من غير ذكر الوزن؛ لأنها لم تقل: أزنها لهم، ولم يقل النبي على عدد الأواقي غير جائز، ولو كان غير جائز، لقال لهم: إن العد في مثل هذا لا يجوز.

وفي هذا الحديث أيضًا دليل على أن التسبايع كان بين الناس في ذلك الزمان بالأواقي وبالنواة وبالنش وهي أوزان معسروفة، فالأوقية أربعون درهمًا، والنش نصفها، والنواة زنة خمسة دراهم، فقد ذكرنا ذلك كله في باب حميد من هذا الكتاب.

ذكر الواقدي قال: وفيها: يعني سنة ست وسبعين - أمرعبد الملك بن مروان أن تنقش الدنانير والدراهم: حدثني بذلك سعد بن راشد، عن صالح ابن كيسان؛ قال: وحدثني ابن أبي الزناد - عن أبيه أن عبد الملك بن مروان ضرب الدنانير والدراهم - وهو أول من أحدث ضربها.

قال: وحدثني عبد الرحمن بن حزم الليثي، عن هلال بن أمية، قال: سألت ابن المسيب: في كم تجب الزكاة من الدنانير؟ قال في كل عشرين مثقالاً بالشامي: نصف مثقال، و قلت: ما بال الشامي من السبصري؟ قال: هو الذي يضرب عليه الدنانير، وكان ذلك وزن الدنانير قبل أن تضرب، كانت اثنين وعشرين قيراطًا إلا حبة، وكانت العشرة وزن سبعة.

وقال غير الواقدي: كانت الدنانير في الجاهلية وأول الإسلام بالشام وعند عرب الحجاز كلها رومية، تضرب ببلاد الروم عليها صورة الملك واسم الذي

ضربت في أيامه مكتوب بالرومية، ووزن كل دينار منها مثقال كمشقالنا هذا؟ وهو وزن درهم ودانقين ونصف وخمسة أسباع حبة، وكانت الدراهم بالعراق وأرض المشرق كلها كسروية عليها صورة كسرى واسمه فيها مكتوب بالفارسية، ووزن كل درهم منها مثقال؛ فكتب ملك الروم- واسمه لاوي بن فلفظ - إلى عبدالملك أنه قد أعد له سككًا ليوجه بها إليه فيضرب عليها الدنانير، فقال عبدالملك لرسوله: لاحاجة لنا فيها، قد عملنا سككًا نقشنا عليها توحيد الله واسم رسوله عليها وكان عبدالملك قد جعل الدنانير مثاقيل من زجاج لئلا تغير أو تحول إلى زيادة أو نقصان؛ وكانت قبل ذلك من حجارة؛ وأمر فنودي ألا يتبايع أحد بعد ثلاثة أيام من ندائه بدينار رومي، فكشرت الدنانير العربية، وبطلت الرومية.

وذكر أبو عبيد في كتاب «الأموال»، وذكر ذلك جماعة من أهل العلم بالسير والخبر أن الدراهم كانت غير معلومة إلى أيام عبد الملك بن مروان، فجمعها وجعل كل عشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل؛ قال: وكانت الدراهم يومئذ درهم من شمانية دوانت زيف، ودرهم من أربعة دوانق جيد؛ قال: فاجتمع رأي علماء ذلك الوقت لعبد الملك على أن جمعوا الأربعة الدوانق إلى الثمانية، فصارت اثني عشر دانقًا، فجعلوا الدرهم ستة دوانق وسموه كيلا، فاجتمع لهم في ذلك أن في كل مائتي درهم زكاة، وأن أربعين درهمًا أوقية، وأن في الخمس الأواق التي قال رسول الله على ليس فيما دونها صدقة - مائتي درهم لا زيادة، وهي نصاب الصدقة.

وأما ترلها: «إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت»، وفي حديث ابن شهاب عن عروة: «إن أحبوا أن أعطيهم لك جميعًا، ويكون ولاؤك لي فعلت». فظاهر هذا الخطاب أنها أرادت أن تشتري منهم الولاء بعد عقد الكتابة، وأن تؤدي في ذلك جميع الكتابة؛ فأبى القوم من ذلك، وطلبوا أن يكون الولاء لهم عند أداء عائشة لجميع الكتابة؛ كأنها تبرعت بذلك؛ وأرادت الولاء أو قصدت إلى ابتياع الولاء؛ وهذا لا يصح عندنا - والله أعلم، لأنه لا خلاف بين علماء المسلمين أن الولاء لا يباع، وأن من أدى عن مكاتب

كتاب العتسق

كتابته؛ لم يكن له الولاء؛ ولو صح هذا كان يكون النكير حينئذ على عائشة - رحمها الله - في إرادتها أن يكون الولاء لمها بأدائها الكتابة عنها، ولكن في حديث هشام بن عروة: « خذيها واشترطي الولاء لهم، فإنما الولاء لمن أعتق، ففعلت عائشة »(١).

وقد قال وهسيب – وكان من الحفاظ – في هذا الحديث: عن هشام بن عروة: «إن أحسب أهلك أن أعدها عدة واحدة وأعنقك، ويكون ولاؤك لي فعلت». فقولها: وأعتقك دليل. على شرائها لها شراء صحيحًا، لأنها لا تعتقها إلا بعد شرائها لها، وهذا هو الظاهر في قولها: أعتقك – والله أعلم.

وفي حديث ابن شهاب أن رسول الله على قال لعائشة: « لا يمنعك ذلك، ابتاعي وأعتقي » (۲). وقوله: «ابتاعي واعتقي » في حديث ابن شهاب، يفسر قوله في حديث هشام: خذيها؛ لأن قوله: «ابتاعيها وأعتقيها»، أمر منه كله لعائشة بالشراء ابتداء وعتقها لها بعد ملكها ليكون الولاء لها؛ وهذا هو الصحيح في الأصول؛ وإياه يعضد سائر الآثار عن عائشة في هذه القصة؛ ألا ترى إلى ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة فتعتقها، فقال أهلها: نبيعكها على أن الولاء لنا، فذكرت ذلك لرسول الله كله فقال: « لا يمنعك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق »(٣). وقد ذكرنا هذا الخبر في باب نافع من كتابنا هذا الخبر في سيء من أخبار بريرة أصح من هذا الإسناد عن ابن عمر، وليس في شيء من أخبار بريرة وعتقها، فأراد أهلها وقد بان في حديث ابن عمر أن عائشة أرادت شراء بريرة وعتقها، فأراد أهلها اشتراط الولاء لهم، وفي مثل هذا يصح الإنكار المذكور في حديث هشام بن عروة على أهـل بريرة؛ لأن الولاء يثبت للمشتري المعتق ثبوت النسب، فلا يجوز لاحد تحويله عنه ببيع ولا اشتراط، وكذلك في سياقة أكثر الأحاديث ما يجوز لاحد تحويله عنه ببيع ولا اشتراط، وكذلك في سياقة أكثر الأحاديث ما

⁽١) تقدم .

⁽۲) رواه أبو داود (۳۹۳۰) .

⁽٣) متفق عليه

⁽٤) انظر الحديث الرابع من هذا الباب .

يدل على أن بريرة بيسعت من عائشة، لا أنها أدت عنها كتسابتها؛ إلا أن في هذا الحديث شرط الولاء مع البيع، وإباحة النبي ﷺ شراءها على ذلك دون إعمال الشرط، وفي ذلك صحة البيع وإبطال الشرط.

وروى الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن أهل بريرة أرادوا أن يبيعوها ويسترطوا الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله والله في في فقال: «اشتريها وأعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق الاله عنها الأسود عن عائشة وبحديث ابن شهاب أيضًا المتقدم ذكره أن رسول الله والله الله الشراء ابتداء وبعتقها بعد ملكها، ليكون الولاء لها؛ وهذه الرواية عن عائشة موافقة لما رواه ابن عمر، وهو الصحيح في ذلك على ما قدمنا ذكره.

وفي رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة أيضًا ما يبين رواية هشام عن أبيه عن عائشة في قوله - عليه السلام -: «خذيها، ولا يمنعك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق ». وفيه دليل بل نص على صحة شرائها وصحة ملكها، وصحة عتقها بعد ذلك، واستحقاق ولائها. - والله أعلم؛ واشتراط أهل بريرة ولاءها مع فضل بيعها على العتق، فهو الذي خطبهم رسول الله على الخديث على ما ذكرنا وإلى غيرهم في النهي عن بيع الولاء وهبته، وفي هذا الحديث على ما ذكرنا إجازة البيع على شرط المعتق، وهذه مسألة اختلف الفقهاء فيها، وقد ذكرناها في باب نافع عن ابن عمر من هذا الكتاب (٢)، فلا معنى لتكرير ذلك ها هنا.

وفيه دليل عملى أن المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شيء، لأنه لو لم يكن عبدًا ما جاز بيعه، وفي كونه عبدًا رد لقول من قال: إذا عقدت كتابته فهو غريم من المغرماء، ورد لقول من قمال: إذا أدى قيمته فهو غريم، ورد لقول من قال: إذا أدى المثلث فهو غريم، ورد لمقول من قال: إذا أدى الشطر فهو غريم، ورد لقول من قال: يعتق منه بقدر ما أدى.

وروى الحكم بن عتيبة عن علي قال: تجرى العتاقة فيه من أول نجم .

⁽١) رواه أحمد (٦/ ١٧٢،٣٣) .

⁽٢) انظر الحديث التالي.

وروى إبراهيم عن عبلي قال: تجرى الحدود عليه بقدر ما أدى، وقال عنه عامر: يعتق منه بقدر ما أدى [ويستر ويحجب عنه بقدر ما أدى](١). وكان الحرث العكلي يقول: كان علي - رضي الله عنه - أفقه من أن يقول يعتق من المكاتب بقدر ما أدى منكرًا لـذلك عنه، وهذه أقاويـل اختلف فيها عن علي وابن مسعود وما أعلم أحدًا من الفقهاء تعلق بها.

وروي عن شريح أنه قال: إذا أدى الثلث فهو غريم، وعن النخعي: إذا أدى الشطر فهو غريم.

وروى ذلك عن عمر وعلي، وهو غير صحيح - والله أعلم.

وقال جابر بن عبد الله: «من كاتب مكاتبًا، فإن شرط عليه أن يعود في الرق إن عجز، كان كذلك؛ وإن شرط أن يعتق منه بقدر ما أدى فهو كذلك، وقد ذكرنا حكم ولاء المكاتب ومن أجاز بيع ولائه ومن كرهه، ومن قال لابد من شرطه العتق عند الأداء، وإلا فهو على الرق أبدًا؛ ومن أجاز للمكاتب أن يشترط ولاء نفسه في باب عبد الله بن دينار من هذا الكتاب(٢)، فأغنى ذلك عن ذكره ههنا.

وفي حديث بريرة هذا مع صحته عن النبي ﷺ دليل واضح على أن المكاتب عبد ولولا ذلك ما بيعت بريرة، وقد روي عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة: المكاتب عبد ما بقي عليه درهما(٣)، وهو قول سعيد

⁽١) زيادة من "ك"، مثبتة في هامشها.

⁽٢) أنظر الحديث الآخير من هذا الباب .

⁽۳) قول عمر: فرواه، والبيهقى (۱۰/ ۳۲۵) وسنده صحيح . وأخرج البيهقى عن عمر خلافه، وإسناده متقطع .

وأما حديث ابن عمر :

فأخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٨٢) عن نافع عنه به .

وأما حديث زيد بن ثابت :

فأخرجه عبد الرزاق (۸/ ٤٠٥)، والبيهــقى (۱۰/ ٣٢٤) من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد عنه به وإسناده صحيح .

بن المسيب، والقاسم، وسليمان بن يسار، والزهري، وقتادة، وعطاء؛ وبه قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، والثوري، وابن شبرمة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، والطبري. وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، عن النبي عليه قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»(۱)،

= وأما حديث عائشة: فرواه عبد الرزاق (٨/٨) أخبرنا معمر عن قتادة عنها به. وهو مرسل .

وللبيهقي (١٠/٣٢٤)، من طريق عمرو بن ميسمون عن سليمان بن يسار عنها نحوه. وسنده صحيح أيضًا .

وأما حديث أم سلمة: رواه عبد الرزاق (٨/ ٤٠٨ – ٤٠٩) قــال: أخبرنا أبو معشر عن سعيد المقبرى عن أم سلمة به. وإسناده ضعيف .

وروى أبو داود (٣٩٢٨)، والترمذى (١٢٦١)، وأحمد (٢٨٩/٦) وغيرهم عن أم سلمة مرفوعًا: ﴿ إذا كان لإحداكن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه ﴾ وإسناده ضعيف، فيه نبهان مولى أم سلمة، سبق الكلام عليه .

(١) حسن. وله طرق عن عمرو شعيب .

الأولى :

أخرجها أبو داود (٣٩٢٦)، والبيهقى (١٠/ ٣٢٤) من طريق إسماعيل بن عياش قال: حدثنى سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب به فذكره . وهذا إسناد حسن . الثانية :

رواها أبو داود (٣٩٢٧)، وأحمد (٢/ ١٨٤)، والحاكم (٢١٨/٢) وغيرهم من طريق عباس الجريرى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى - على الله عن عبد كاتب على مائة أوقية فأداها إلا عشرة أوق فهو عبد، وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأهو عبد ، .

وعباس الجريرى هو ابن فروخ ثقه، وانظر تحقيق الشميخ أحمد شاكر فى كون عباس هذا هو الجريرى، لا آخر. المسند (١٦/١١) .

الثالثة:

رواها أحمد (۱۷۸/۲)، وابن ماجه (۲۰۱۹) من طرق عن عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب نحوه . كتاب العتـــق

واختلف السقائلون هو عبد ما بسقي عليه درهم - إذا مات قبل أن يؤدي وترك مالاً: فقالت طائفة: كل ما ترك فهو لسيده قليلاً كان أو كثيرًا، وإن عجز، عاد رقيقًا؛ وممن قال بهذا: مجاهد، وعمر بسن عبد العزيز، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، وروي عن ابن المسيب، وشريح، والزهري، - نحوه؛ قال الزهري: حكمه حكم العبد، وجنايته في عتقه، وهو قول الثوري.

وروى الحكم عن علي، وابن مسعود، وشريح: يعطي سيده من تركته ما بقي من كتابته، فإن فضل شيء، كان لورثة المكاتب.

وروى عطاء، وإبراهيم، وأبو البختري – عن علمي نحوه؛ وقد روي عن الزهري نحوه؛ وبه قال ابن المسيب؛ وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والنخعي، والشعبي، والحسن، وأبو حنيفة، وأصحابه، ومالك بن أنس: جعلوه كغريم حل دينه، غير أن مالكًا جعل من كان معه في كتابته أحق بمن لم يكن معه من ورثته.

وقد روى الشعبي عن علي: إذا مات المكاتب وترك مالاً، قسم ما ترك على ما أدى وعملى ما بقي، فما أصاب ما أدى فهو لورثته، ومما أصاب ما بقي فلمواليه؛ وهذا خلاف ما روى الحكم، وعطاء، وإبراهيم، وأبو البختري عن على - رضى الله عنه.

وقد احتج من قال في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى برواية ابن شهاب في هذا الحديث، وذلك قولـه: ولم تكن أدت من كتابتها شيئًا، واحتج من قال:

⁼ الرابعة :

أخرجها التـرمذى (١٢٦٠) من طريق يحيى بن أبــى أنيسة عنه. ويحيـــى بن أنيسة ضعيف.

وله شاهد عند عبد الرزاق (۸/ ٤١٠) قال: أخبــرنا ابن جريج قال أخبرت عن عطاء الحراسانى عن عبد الله بــن عمرو بن العاص فذكر نحوه مرفوعًــا فى حديث طويل. والحراسانى لم يسمع من عبد الله بن عمرو شيئًا .

وقمد رواه غير عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء – غير منسوب – .

يعتق منه بقدر ما أدى بحديث يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباسأن النبي ﷺ قال: ﴿ [يُودَى](١) المكاتب بقدر ما أدى دية الحر وبقدر ما رق منه
دية عبد ١(٢)، رواه حجاج الصواف، وهـشام الدستوائي وغيرهما، عن يحيى
ابن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس - مسندًا.

وقد روي عن أيوب عن عكرمة، عن ابن عباس مثله مسندًا، وقد أرسله بعضهم عن عكرمة، قال يحيى بن أبي كثير: وكان علي بن أبي طالب، ومروان بن الحكم يقولان ذلك، وبه كان عكرمة يفتي؛ وكان يقول: المكاتب يؤدي بقدر ما أعتق منه، وإن جنى جناية، أو أصاب حدًا فبقدر ما أعتق منه؛ وقد ناظر علي بن أبي طالب - زيد بن ثابت في المكاتب فقال لعلي: أكنت راجمه لو زنى، أو مجيز شهادته - إن شهد؟ فقال علي: لا، فقال زيد: فهو عبد ما بقي عليه شيء.

وفيه إجازة بيع المكاتب إذا رضي بالبيع - وإن لم يكن عاجزًا عن أداء نجم قد حل عليه، خلاف قول من زعم أن بيع المكاتب غير جائز إلا بالعجز؛ لأن بريرة لم تذكر أنها عجزت عن أداء نجم، ولا أخبرت بأن النجم قد حل عليها، ولا قال لها النبي على المائة أعاجزة أنت أم هل حل عليك نجم فلم تؤديه؟ ولو لم يجز بيع المكاتب والمكاتبة إلا بالعجز عن أداء نجم قد حل، لكان النبي على قد سالها أعاجزة هي أم لا؟ وما كان ليأذن في شرائها إلا بعد علمه على أنها عاجزة ولو عن أداء نجم واحد قد حل عليها. وفي خبر الزهري أنها لم تكن قضت من كتابتها شيئًا، ولا أعلم في هذا الباب حجة أصح من حديث بريرة هذا،

⁽١) كذا في "ك" من الدية، ووقع في المطبوع: [يؤدي].

⁽٢) صحيح ،

رواه أحمد (۱/ ۳۲۹،۳۲۳،۲۲۲)، وأبو داود (٤٥٨١) والترمذي (۱۲۵۹) وغيرهم من طرق عن عكرمة به .

وأخرجه أحمد (١/ ٩٤) وغيره من طريق عكرمة عن على نحوه مرفسوعًا وعكرمة قد أدرك على وعاصره، إلا أن أبا زرعة ذكر أن روايته عن على مرسلة .

ولم يسرو عن النبي ﷺ شيء يعارضه ولا في شيء من الاخسار دليل على عجزها(١).

وأما اختلاف الفقهاء في بيع المكاتب، فإن ابن شهاب وأبا الزناد وربيعة كانوا يقولون: لا يجوز بيعه إلا برضى منه، فإن رضي بالبيع، فهو عجز منه وجاز بيعه.

وقال مالك: لا يسجوز بيع المكاتب إلا أن يعجز عن الأداء، فإن لم يعجز فليس له ولا لسيده بيعه؛ قال: وإذا كان المكاتب ذا مال ظاهر، فليس له تعجيز نفسه، وإن لم يظهر له مال فذلك إليه وله تعجيزه دون السلطان ويمضي ذلك؛ وكذلك إن عجز نفسه قبل حل النجم بالأيام والشهر، وإنما الذي لا يعجزه إلا السلطان فهو الذي يريد سيده تعجيزه بعدما حل عليه ما عليه وهو يأبى العجز ويقول: يؤدي، إلا أنه يمطل سيده، فالسلطان يتلوم له، فإن رأى له وجه أداء تركه، وإن لم ير ذلك له عجزه بعد التلوم، ولا يعجزه السيد - وهو آب - ولو أخر نجمًا أو أنجمًا إلا بالسلطان؛ قال: ولو شرط ذلك عليه، لم يكن عاجزًا إلا بقضية سلطان؛ قال: ولو غاب المكاتب فحلت نجومه، فليس إشهاد السيد بتعجيزه تعجيزا إلا بنظر السلطان، وهو إذا قدم على كتابته إن أدى وإلا نظر في بتعجيزه تعجيزًا الله بالسلطان.

وقال مالك: الذي يقع بنفسي في قصة بريرة، أنها كانت قد عجزت، ولذلك اشترتها عائشة.

وقال إبراهيــم النخعي، وعطاء، واللــيث بن سعد وأحمد وأبــو ثور: جائز بيع المــكاتب علــى أن يمضي في كــتابته، فــإن أدى عتق – وكان ولاؤه لــلذي ابتاعه، وإن عجز، فهو عبد له.

⁽۱) قال ابن حجر فى الفتح (٥/ ٢٢٥): وقع فى رواية الكشميهنى أن بريرة قالت: ﴿إنَّى كَاتَبِتَ أَهْلَى عَلَى تُسْمِ أُواقَ... فأعيتنى ﴾ بصيفة الخبر الماضى من الإعياء، والضمير للأواقى، وهو متجه المعنى، أى اعجزتنى عن تحصيلها ».

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لايجوز بيع المكاتب - ما دام مكاتبًا - حتى يعجز، ولايجوز بيع كتابته بحال؛ وهو قول الشافعي بمصر: لا يجوز بيع المكاتب، وكان بالعراق يـقول: بيعه جائز؛ وأما بيع كتابته، فغير جائزة عنده؛ وقال أبو حنيفة والشافعي: جائز تعجيز المكاتب بغير حضرة السلطان، وفعل ذلك ابن عمر، وهو قول شريح، والنخعي.

وقال ابن أبي ليلي: لا يجوز إلا عند قاض.

وكان الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: يقولون للسيد أن يعجزه إذا حل نجم من نجومه، قال أبو حنيفة: فإن قال: أخروني - وكان له مال حاضر أو غائب يسرجو قدومه أخرت يومين أو ثلاثة لا أزيده على ذلك شيئًا، وبه قال محمد بن الحسن.

وقال الحكم، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح: أقل ما يعجز به حلول نجميه، وهو قول أبي يوسف.

وقال الثوري: منهم من يقول نجم، ومنهم من يقول نجمان، قال والاستيناء به أحب إليّ.

وقال أحمد: نجمان أحب إلينا.

وقال الأوزاعي: يستأني به شهرين ونحو ذلك.

وروي عن الحسن البصري في هذه المسألة قول شاذ: أن المكاتب إذا عجز استسعى بعد العجز سنتين، وهذا ليس بشيء.

وأجمع العلماء على أن المكاتب إذا حل عليه نجم من نجومه أو نجمان أو نجومه كلها، فوقف السيد عن مطالبت وتركه بحاله، أن الكتابة لا تنفسخ ما داما على ذلك ثابتين؛ واختلفوا إذا كان قويًا على الأداء، أو كان له مال فعجز نفسه: فقال مالك: ما قدمنا ذكره: أنه ليس ذلك له إلا إن لم يعلم له مال.

وقال الأوزاعي: لا يمكن من تعجيز نفسه إذا كان قويًا على الأداء.

كتاب العتستي

وقال الشافعي: له أن يعجز نفسه - علم له مال أو قوة على الكتابة أو لم يعلم؛ وإذا قال: قد عجزت وأبطلت الكتابة، فذلك إليه.

قال أبو عمر: يحتمل حديث بريرة أن ينزع منه مالك لمذهبه، والشافعي لمذهبه هذا، وبالله التوفيق.

واختلفوا في المكاتب يعجز وبيده مال من الصدقات تصدق به عليه، فقال أكثر أهل العلم: إن كل ما قبضه السيد منه من كتابته وما فضل بيده بعد عجزه من صدقة وغيرها، فهو لسيده يطيب أخذ ذلك كله له؛ هذا قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما، وأحمد بن حنبل، ورواية عن شريح.

وقال بعض أصحاب الشافعي: إذا كان ما أخذه السيد من المكاتب قبل عجزه هو من كسب العبد لم يرده، وإن كان استقرضه العبد أو أخذه من زكاة رجل، فعلى السيد رده.

وعن الشعبي عن مسروق في مكاتب عجز كيف يصنع سيده بما أخذ منه، قال: يجعله في مثله من الرقاب؛ قال: وقال شريح: إن عجز، رد في الرق ولم يأخذ من مولاه ما أخذه منه.

وقال مالك: إذا عجز المكاتب، فكل ما قبضه منه السيد قبل العجز حل له، كان من كسبه أو من صدقة عليه؛ قال: وأما ما أعين به على فكاك رقبته فلم يف ذلك بكتابته، كان لكل من أعانه الرجوع بما أعطى، أو يحلل منه المكاتب؛ ولو أعانوه صدقة لا على فكاك رقبته، فذلك إن عجز حل لسيده، ولو تم به فكاكه وبقيت فضلة، فإن كان بمعنى الفكاك، ردها إليهم بالحصص أو يحللونه منها، هذا كله مذهب مالك فيما ذكر ابن القاسم.

وقال الـــثوري: يجعــل السيد مــا أعطاه في الــرقاب، وهو قول مــسروق، والنخعي، ورواية عن شريح.

وقالت طائفة: ما قبض منه السيد فهو له، وما فضل بيده بعد العجز فهو له دون سيده، وهذا قول بعض من ذهب إلى أن العبد يملك.

وقال إسحاق: ما أعطى لحال الكتابة، رد على أربابه؛ وهذه المسائل كلها في معنى الحديث المذكور في هذا الباب في قصة بريرة، فلذلك ذكرناها؛ وأما فروع مسائل المكاتب فكثيرة جدًا، لا سبيل في مثل تأليفنا هذا إلى إيرادها على شرطنا – وبالله توفيقنا.

وفيه أيضًا أن عقد الكتابة من غير أداء لا يوجب شيئًا من المعتق، خلاف قول من جعله غريًا من الغرماء، وقد مضى ذلك عند ذكر قول من قال: يعتق منه بقدر ما أدى، والدليل على أن عقد المكتابة لايوجب عتقها: أن النبي علي قد أجاز بيعها؛ ولو كان فيها شيء من العتق، ما أجاز بيع ذلك، إذ من سنته المجتمع عليها أن لا يباع الحر.

وأما قول هشام بن عروة في حديثه هذا: « خذيها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق)، فكذلك رواه جمهور الرواة عن مالك: « واشترطي لهم الولاء ». ورواه الشافعي عن مالك عن هشام بإسناده ولفظه، إلا أنه قال: « اشرطي لهم الولاء »، ذكر ذلك عنهم الطحاوي - فلم يدخل التاء؛ قال الطحاوي: ومعنى: أشرطي لهم الولاء، أي أظهري لهم حكم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق؛ أي أظهري لهم ذلك، وعرفيهم أن الولاء لمن أعتق؛ لأن الإشراط هو الإظهار في كلام العرب.

قال أوس بن حجر:

قال: وأما روايـة سائر الرواة عن مالـك في ذلك: واشترطي لـهم الولاء،

⁽١) قال الصنعانى فى العدة (٤/٩٦): « ولا يخفى أن قيامه صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً ؛ وقوله «ما بال قوم يشترطون شرطا ليست فى كتاب الله» يشعر بأن الشرط فى كلام عائشة كالشرط فى كلامهم، وإلا لكان إعلام عائشة لهم بحكم الله تعالى فى الولاء كافيا » .

فيحتمل أن يكون: اشترطي لهم الولاء، أي اشترطي عليهم الولاء أنه لك، أي اشتريت وأعتقت، كقوله - عز وجل -: ﴿ وإن أسأتم فلها ﴾ - بعنى: عليها، وكقوله: ﴿ ولهم اللعنة ﴾ - يعني عليهم اللعنة؛ قال: ويجوز أن يكون معناه الوعيد كقوله تعالى: ﴿ واستفزز من استطعت منهم بصوتك ﴾ (١).

قال أبو عمـــر : ليس فـي حديث الشافعـي عندنا من روايــة المزني إلا اشترطى بالتاء ــ فالله أعلم.

وقال أبو بكر بن داود: قول رسول الله على: « اشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق » معلوم أنه لم يكن إلا بعد تحريم اشتراط الولاء؛ لأنه لا يجوز في صفته على أن يأمر بترك شيء ثم يخبر أنه لمن تركه بغير سبب حادث من المتروك له، قال: وإنما معناه: اشترطي لهم الولاء، فإن اشتراطهم إياه بعد علمهم بأن اشتراطه لا يجوز غير ضائر لك، ولا نافع لهم؛ لا أنه المستراط الولاء لهم ليقع البيع بينها وبينهم، فيبطل الشرط ويصح البيع وهم غير عالمين بأن اشتراطهم ذلك لانفسهم غير جائز لهم؛ لأن هذا مكر وخديعة لهم، ورسول الله على أبعد الناس من أن يفعل ما ينهى عن فعله، أو يرضى لنفسه ما لا يرضاه لغيره؛ وإنما كان هذا القول منه تهددا لمن رغب عن حكمه لنفسه ما لا يرضى

⁽١) وتأويل اللام بمعنى على ضعيف من وجهين:

الأول : قاله النووى فى شرح مسلم (١٩٩/١٠): ﴿ هُو ضَعَيْفُ؛ لأنْهُ - النَّكُو النَّكُو عَلَيْهُ النَّاوِيلُ لَم ينكره ﴾ .

ثم كيف ومن الفاظـه (فأبوا إلا أن يكـون لهم الولاء)، وقـيامه ﴿ يَا اللَّهِ ﴿ خَطْـيَبًا وَالْهُ مِ

الوجه الثانى : قال ابن دقيق العبد: ﴿ اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع، بل تدل عـلى مطلق الاخـتصاص. فقد يـكون فى اللفـظ ما يدل على الاخـتصاص النافع، وقد لا يكون ﴾ إحكام الاحكام [العدة (٤/٤)] .

أى أنك تقول: شهد له، أي لنفعة، وشهد عليه لإضراره .

وحاصل مراده أن اللام لمطلق الاختصاص وجعلها بمعنى على صيرها لمعنى الإضرار، فلابد في حملها على ذلك من قريئة .

وخالف عن أمره وأقدم على فعل ما قد نهى عن فعله، وتهاونًا بالشرط إذ كان غير نافع لمسترطه؛ قال الله – عز وجل – ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ﴾، والله عز وجل لم يجز للمشركين كيد الأنبياء والمرسلين، ولا أباح لهم أن يكونوا بدعاء الأصنام معتصمين؛ وإنما أعلمهم أن ذلك غير ضائر للمؤمنين، ولا نافع للمشركين؛ قال: ومثله قوله تعالى ذكره: ﴿ قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون إن وليي الله الذي نزل الكتاب ﴾ الآية.

وكذلك قول هود: ﴿ فكيدوني جميعًا ثم لا تُنظرون إني توكلت على الله ربي وربكم ﴾ - الآية، وهذا ليس بأمر ولا إغراء، ولكنه تهاون بكيدهم واستخفاف بتوعدهم، وإظهار لعجزهم؛ وذكر آيات كثيرة من هذا الباب، وقال: هذا الباب مشهور في كلام العرب، يستعمله منهم من فلج بحجته، وأمن من كيد خصمه.

قال المتلمس يهجو عـمرو بن هند حين قتل طرفة بن العبد - يخبر أنه غير خائف من توعده ولا جازع من تهده:

فإذا حللت ودون بيستي غارة فأبرق بأرضك ما بدا لك وأرعد

قال: فليس هذا القول أمرًا منه له بالدوام على تهدده، ولا نهيًا له عن الإقامة على تخويفه وتوعده؛ وإنما هو إعلام أن إيعاده غير ضائر له، وأن مكائده غير لاحقة به.

قال: وكذلك قوله: ﴿ واستفرز من استطعت منهم بصوتك، وأجلب عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد وعدهم ﴾، ثم قال: ﴿ إِن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ . فهذا كله داخل في باب التهاون وللتحذير، خارج من باب الإباحة والتفويض، ومن معنى الأغوار والتحريض؛ لأنه قد أخبر – عز وجل – أن فعله ذلك غير ضائر لمن تولاه من عباده وأحب هدايته، وأنه لا سلطان له عليهم، وكفى بربك وكيلاً.

أخبرنا محمد، حدثنا علي، حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو سهل بن زياد، وعثمان بن أحمد [الدقاق]؛ قالوا: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثني أبو ثابت، قال حدثني عبد الله بن وهب، قال أخبرني مالك - أنه سأل ابن شهاب عن رجل خطب على عبده وليدة قوم، واشترط أن ما ولدت الأمة من ولد فلي شطره وقد أعطاها العبد مهرها، قال ابن شهاب: هذا من الشرط الذي لا نرى له جوازًا؛ قال: وقال ابن شهاب: أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: قام رسول الله على فخطب الناس فقال: « يا معشر المسلمين، ما بال قوم يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله، من اشترط شرط الله أحق وأوثق ».

قال أبو الحسن: هذا حديث صحيح غريب من حديث مالك، تـفرد به إسماعيل بن إسحاق، عن أبي ثابت.

قال أبو عمر: وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق لها؛ لأن العلماء قد أجمعوا - ولم تختلف في ذلك الآثار أيضًا - أن بريرة كانت إذا اشترتها عائشة ذات زوج، وإنما اختلفوا في زوجها هل كان حراً أو عبداً؟ وقد أجمع علماء المسلمين على أن الأمة إذا أعتقت - وزوجها عبد - أنها تخير، واختلفوا إذا كان زوجها حراً، هل تخير أم لا؟ وقد ذكرنا اختلافهم في ذلك كله وفي حكمها إذا خيرت وحكم فرقتها وعدتها، وسائر معانيها، وحجة كل فرقة منهم في باب ربيعة من هذا الكتاب - والحمد لله(۱)؛ وفي إجماعهم على أن بحريرة قد خيرت تحت زوجها بعد أن اشترتها عائشة فأعتقتها، خيرها النبي ﷺ بين أن تقر عند زوجها، وبين أن يفسخ عائما وفي تخييره لها في ذلك دليل على أن بيع الأمة ليس بطلاقها؛ لأن نكاحها؛ وفي تخييره لها في ذلك دليل على أن بيع الأمة ليس بطلاقها؛ لأن بيعها لو كان طلاقا، ما خيرت وهي مطلقة؛ وعلى القول بأن بيع الأمة ليس بطلاقها ما خيرت وهي مطلقة؛ وعلى القول بأن بيع الأمة ليس بطلاقها على المنابع وجمهور السلف.

⁽١) كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار .

وقد روي عن بعضهم أن بيع الأمة طلاقها، وعمن روي ذلك عنه ابن مسعود، وابن عباس.

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمه الله - في فتوى ابن عباس - رضي الله عنه -: أنّ بيع الأمة طلاقها - مع روايته لقصة بريرة، وتخيير رسول الله على إلى المنه البيع والعتق، وشهادته أنه رأى زوجها يتبعها في سكك المدينة؛ - دليل على أن المخبر عن النبي على الخبر وإن كان فقيها عالما مبرزا، قد يعزب عنه بعض دلائل الخبر الذي رواه عن النبي على لأن ابن عباس قد عزب عنه مع علمه وفهمه وفقهه - موضع الاستدلال بذلك، إذ كان يقول: بيع الأمة طلاقها؛ قال: ومن هذا الباب قول النبي على: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها لمن لم يسمعها، فرب مبلغ أوعى له من سامع هذا).

وروى ابن سيرين هــذا الخبر وقــال: قد والله كان ذلـك: رب مبلـغ كان أوعى للخبر من سامعه.

وفيه أيضًا دليل على أن من شأن الخطبة أن يقال فيها: أما بعد، وقد اختلف في قول الله - عز وجل -: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الحَكْمَةُ وَفَصَلَ الْخَطَابِ ﴾: فقال قوم: فصل الخطاب: أما بعد.

وقال آخرون: فصل الخطاب البينات والشهود ومعرفة القضاء.

وفيه أيسضًا أن النبي ﷺ أجساز بيع بريرة على ذلك الشوط الفساسد، وهو اشتراط موالي بريسرة لأنفسهم الولاء دون عائشة – وهي المسعتقة؛ وهذا خلاف قول من زعم أن البيع يفسد إذا كان فيه شسرط فاسد؛ وفي إجازة السنبي ﷺ

⁽١) صحيح . رواه أحمد (٤٣٧/١)، وابن ماجه من حديث ابن مسعود .

وفى الباب عن زيد بــن ثابت، وجبير بن مطعم، وأبسى الدرداء، وأنس، ومعاذ بن جبل، وغيرهم .

البيع وشرط العتق معًا وإبطاله شرط الولاء لغير المعتقى، دليل على أن من الشروط ما يبطل ولايلزم، ولايضر البيع؛ والشروط في البيع على وجوه ثلاثة، أحدها: مثل هذا فاسد ولايبطل البيع لبطلانه، بل يصح البيع ويبطل الشرط؛ والآخر: يجوز اشتراطه فيجوز البيع والشرط معًا، والثالث: قد يكون في البيع شروط يكون البيع معها فاسدًا، ولبيان ذلك وبسطه وتلخيصه موضع غير هذا.

أخبرنـــا خلف بـن القاسم، وعـبد الله بن محمـد بن أسد، قالا حـدثنا محمد بن عبد الله بـن أشته الأصبهاني المقرئ، قال أخبرنــا أبو علي أحمد بن محمد المصحاف، قال حدثنا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير، قال حدثنا محمد بن سليمان الذهلي، قال حدثنا عبد الوارث بن سعيد، قال: قدمت مكة، فوجمدت بها أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة، فسألت أبا حمنيفة فقلت: ما تسقول في رجل باع بيعًا وشرط شرطًا؟ فقال: البيع باطل والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته فقال: البيع جائز والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته فقال: البيع جائز والشرط جائز؛ فقلت: يما سبحان الله، ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم في مسألة واحدة، فأتيت أبا حنيفة فأخبرته فقال: لا أدري ما قالا. حدث نسي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: (أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط الله البيع باطل، والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال: لا أدري ما قال، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقها وإن اشترط أهلها الولاء، فإنما الولاء لمن [أعتق]، السبيع جائز والمشرط باطل. ثم أتسيت ابن شبرمة فأخبرته فقال: ما أدري ما قالا، حدثني مسعر بن كدام، عن محارب بن دثار، عن جابر بن عبد الله قال: ﴿ بعت مـن النبي ﷺ ناقة وشرط لي حلابها أو ظهرها إلى المدينة، البيع جائز والشرط جائز ، (٢).

⁽١) حسن. وتقدم في البيوع .

⁽۲) متفق عليه .

قال أبو عمر: كان ذلك من رسول الله على مع جابر في غزوة ذات الرقاع، وذلك سنة أربع من الهجرة؛ كذلك ذكر ابن إسحاق عن وهب بن كيسان، عن جابر، قال: «خرجت مع رسول الله على الله على غزوة ذات الرقاع وذكر الحديث في شرائه منه جمله، ولم يذكر أنه اشترط عليه فيه شيئًا، واضطراب ألفاظ الناقلين لخبر جابر في ذلك كثير (١).

وأما قوله: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل »، فمعناه: كل شرط ليس في حكم الله وقضائه في كتابه أو سنة رسوله على الأن الله قد قرن طاعة رسوله بطاعته في آيات كثيرة من كتابه، وقال الله عز وجل: ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ - يريد: حكم الله عليكم وقضاؤه فيكم أن حرم عليكم ما ذكر في تلك الآية. وقد أخبر النبي على أن قضاء الله وشرطه أن يكون الولاء لمن أعتى، ولا يعلم في نص كتاب الله، ولا في دلالة منه - أن الولاء للمعتى، وإنما ذلك في سنة رسول الله الماثورة عنه بنقل أهل العدالة من جهة الخبر الخاص.

⁽١) يعنى فى ذكر الرواة لوقوع الشرط فى العقد عند البيع، وعدم ذكرهم إياه. وقال البخارى: و الاشتراط أكثر وأصح عندى » .

وقال ابن حجر فى الفتح (٥/ ٣٧٢): « والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عددًا من الذين خالفوهم؛ وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح، ويترجح أيضًا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره ؛ لأن قوله « لك ظهره » و أفقرناك ظهره » و « تبلغ عليه » لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك » وأورد الذين ذكروا فيه الاشتراط والذين لم يذكروا، ورجح ما قاله البخارى؛ وقال: هى طريقة المحققين من أهل الحديث. لأن شرط الاضطراب مفقود .

وقال ابن دقيق السعبد: ﴿ إِذَا اختلفت الروايــات، وكانت الحجه ببعضــها دون بعض توقف الاحتجاج....، بشرط تكافؤ الروايات، أو تقاربها .

أما إذا كان الترجيح واقعاً لبعضها - إما لأن رواته أكثر، أو أحفظ - فينبغى العمل بها. إذا الأضعف لا يكون مانعًا من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح » .

وأما أمر الله - عز وجل - باتباع رسوله على جاز أن يبقال: لكل حمكم حكم بعد رسول الله على حكم الله وقضاؤه، ألا ترى إلى حديث الزهري عن عبيدالله، عن أبي هريرة؛ [وزيد بن](۱) خالد الجهني في الرجلين اللذين أتيا رسول الله على فقالا: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، فقال رسول الله على فود والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله: أما المائة شاة والحادم، فرد عليك؛ وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ه(٢). فقد أقسم رسول الله على يقضي بينهما بكتاب الله، وهو صادق في قوله على وليس في كتاب الله أن على الزاني والزانية نفي سنة مع الجلد، ولا فيه أن على الشيب الرجم، وهذه الأحكام كلها إنما هي في سنة رسول الله على الشيب الرجم،

وفيه أيضًا دليل على أن الشروط - وإن كثرت حتى تبلغ مائة شرط أو أكثر أنها حائز اشتراطها إذا كانت جائزة لا يردها كتاب ولا سنة، ولا ما كان في معناهما؛ ألا ترى إلى قوله: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل - وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرطه أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق ».

وفي قوله: "إنما الولاء لمن أعتق"، نفي أن يكون الولاء إلا لمعتق، وذلك ينفي أن يكون الولاء إلا لمعتق، وذلك ينفي أن يكون لمن أسلم على يديه ولاء، أو للملتقط ولاء، وأن يوالي أحد أحداً بغير عتاقة؛ وقوله: "لمن أعتق" يدخل فيه الذكر والأنشى والواحد والجميع، لأن من يصلح لذلك كله إلا أن النساء ليس لهن من الولاء إلا ولاء من أعتقن أو عتيقه؛ وقد ذكرنا كثيراً من أحكام الولاء مستوعبة ممهدة في باب ربيعة من هذا الكتاب(٣)، فلا وجه لتكرير ذلك ههنا.

وفيه أيضًا دلالة على أن المكاتب إذا بيع للعتق بـرضى منه بعد الـكتابة، وقبض بائعه ثمنه، لم يجب عليه أن يعطيه من ثمنه شيئًا، وسواء باعه لعتق أو لغير عتق؛ وليس ذلك كالسيد يؤدي مكاتبه إلـيه كتابته فيؤتيه منها أو يضع عنه

⁽١) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع: [وزاد ابن] وهو خطأ ظاهر.

⁽۲) رواه البخاری (۲۳۱۶، ۲۳۱۵)، ومسلم فی الحدود (۱۲۹۸،۱۲۹۷/ ۲۵) وغیرهما.

⁽٣) كتاب الطلاق، باب ما جاء في الحيار .

آخرها نجمًا أو ما شاء على ما أمر الله - عـز وجل - به في قوله: ﴿ وَآتُوهُمُ مِنْ مَــالُ اللهُ الذي آتاكم ﴾؛ لأن النبي ﷺ لم يأمـر مـوالي بريرة بإعطائها مما قبضوا شيئًا، وإن كانوا قد باعوها للعتق.

واختلف أهل العلم في معنى قول الله عز وجل: ﴿ وآتوهم من مال الله الذي أتاكم ﴾ ، فذهبت طائفة من أهل العلم. وهو قول بعض أهل النظر من متاخري أصحاب الشافعي إلى أن قوله - عز وجل - : ﴿ وآتوهم من مال متاخري أصحاب الشافعي إلى أن قوله - عز وجل - : ﴿ وآتوهم من مال الله ﴾ - لم يرد به سيدي المكاتبين، وإنما هو خطاب عام للناس، مقصود به إلى من آتاه الله مالا تجب فيه زكاة؛ فأعلم الله عباده أن وضع الزكاة في العبد المكاتب جائز وإن كان لايؤمن عليه العجز، وخصه من بين سائر العبيد بذلك، فجعل للمكاتبين حقا في الزكوات بقوله: ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، قالوا: وهذا هو الموجه الذي يجب الاعتماد عليه في الإيتاء المذكور في الآية، لأن وضع بعض الكتابة لاتسميه العرب إيتاء، والإيتاء هو إعطاء ما تتناوله الأيدي بالدفع والقبض، هذا هو المعروف عند أهل اللسان؛ قالوا: ولو أراد الوضع عن المكاتب، لقال: ضعوا عنهم أو فأعينوهم به، بل هو من مال غير الكتابة؛ ومعروف في نظام القرآن أن يسبق بضمير على غيره كما قال: ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ﴾، والمأمور بـترك العضل: الأولياء لا المطلقون، ومثله قوله: ﴿ أولئك مبرؤون مما يقولون ﴾، والمبرؤون غير المالزون غير القائلين، وهذا كثير في القرآن.

وقال مالك والشافعي: هو أن يوضع عن المكاتب من أخر كتابته شيء؛ قال مالك: وقد وضع ابن عمر خمسة آلاف درهم من خمسة وثلاثين ألفًا، وكان مالك يرى هذا ندبًا واستحسانًا ويستحبه، ولا يجبر عليه ولا يوجبه. وكان الشافعي يوجبه ولا يجد فيه حدًا، وكانا جميعًا يستحبان أن يوضع عنه من آخر الكتابة ربعها، وهو قول الثوري وإسحاق بن راهويه في استحباب الوضع من الكتابة، وكان الشافعي يرى أن يجبر السيد على أن يضع من آخرها ولايجد.

وقال قتادة: يوضع عنه عشر الكتابة.

وروي عن علي بن أبي طالب وابن عباس في قوله - عز وجل - :
وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ، قال: الربع من كتابته (١).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ليس على السيد أن يضع عن مكاتب شيئًا من كتابته، وتأويل قول الله - عز وجل - عندهم: ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ ، على الندب والحض على الخير لا على الإيجاب.

وممن روي عنه أن الأمر بالإيتاء ندب وحض: بريدة الأسلمي، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وسفيان الثوري؛ وكان داود بن علي يرى الكتابة فرضًا إذا ابتغاها العبد وعلم فيه الخير؛ وكان يرى الإيتاء أيضًا فرضًا من غير حد، ولايرى وضع آخرها من هذا المعنى.

وفي هذا الحديث أيضًا دليل على إباحة تسجيع الكلام فيما يجوز وينبغي من المقول، وذلك بيان لقول في تسجيع الأعرابي: «إنما هو من إخوان الكهان»؛ وقد مضى هذا المعنى مجودًا في باب ابن شهاب من هذا الكتاب(٢)، ومضى ذكر الولاء واختلاف العلماء في أحكامه في باب ربيعة(٣) - والحمد لله.

* * *

⁽۱) حدیث علی أخرجه عبد السرزاق (۸/ ۳۷۵ – ۳۷۳)، والبیهقی (۱۰/ ۳۲۹) وسنده صحیح. وروي عن علی مرفوعًا، ولا یصح؛ فإنه من روایة عطاء بن السائب؛ وکان قد اختلط .

⁽٢) انظر باب عقل الجنين من كتاب العقول، وكتاب الكلام .

⁽٣) كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار .

(٣٢٥/١٥) ٢- مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تعتقها، فقال أهلها: نبيعكها على أن ولاءها لنا، فذكرت ذلك لرسول الله على فقال: « لا يمنعنك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق»(١).

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند أكثر الرواة عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عائشة.

ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عائشة؛ حدثناه عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا الحسن بن الخضر، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال حدثنا عبيد الله بن فضالة، قال حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك - فذكره.

قال أبو عمسر: قد مضى القول في حديث بريرة وجوه ومعان حسان في باب ربيعة من هذا الكتاب. وسيأتي القول مستقصى ممهداً موعبًا في معاني حديث بريرة في باب هشام بن عروة (٢) - إن شاء الله.

وأما قوله في هذا الحديث: « لا يمنعك ذلك »، فمعناه لا يمنعك ما ذكروا من اشتراط الولاء - أن تحترم شراءها، وقل لهم: الولاء لمن أعتق؛ فلا سبيل إلى ما ذكرتموه إن أردتم بيعها، فإن الحكم فيها وفي غيرها أن الولاء لمن أعطى الثمن إذا أعتق؛ وإن لم يريدوا بيعها على حكم السنة، فشأنكم بها. هذا معنى هذا الحديث عند أهل العلم، ولا يجوز غير هذا التأويل ومثله عند من عرف الله وعرف رسوله على وعرف أحكامهما في كتاب الله وسنة نبيه على وقد بينا هذا المعنى بالحجة الواضحة في باب هشام بن عروة - والحمد لله.

⁽۱) رواه البخاري (۲۱٦۹)، ومسلم في العتق (۲۱۵۰٪) .

⁽٢) الحديث السابق .

وفي ظاهر هذا الحديث دليل على أن الشرط الفاسد لا يقدح في البيع ولايفسده ولايبطله، وأن البيع يصح معه ويبطل الشرط؛ ولكن قد جاءت آثار، منها ما يدل على إبطال البيع من أجل الشرط الفاسد، ولكل حديث منها وجه؛ وأصحها من جهة النقل حديث ابن عمر هذا في قصة بريرة، وقد روته عائشة أيضًا، وهو يدل على ما ذكرنا؛ ولتلخيص معاني الآثار المتعارضة في هذا الباب موضع غير هذا، ومن حمل الحديث على ما تأولناه عليه، لم يكن فيه دليل على جواز البيع وبطلان الشرط، لأنه يحتمل أن يكون البيع لم ينعقد على ظاهر هذا الحديث - والله الشرط، لأنه يحتمل أن يكون البيع لم ينعقد على ظاهر هذا الحديث - والله أعلم.

ولعله انعقد على ما يجب في ذلك بترك أهل بريرة لذلك الشرط، وإذا احتمل هذا الإدخال ارتفع القطع عليه بوجه من تلك الوجوه، ورد الأمر في ذلك إلى الأصل - وهو نهي رسول الله عليه عن بيع الولاء وهبته؛ والآثار في قصة بريرة مروية، بألفاظ مختلفة، وقد ذكرناه وذكرنا ما فيها من الأحكام والمعاني مستقصاة مبسوطة في باب هشام بن عروة من هذا الكتاب؛ فهناك يتأملها من ابتغاها بحول الله، وذكرنا منها عيونًا وأصولاً في باب ربيعة أيضًا - والحمد لله.

وأما قوله إن عائشة أرادت أن تشترى جارية فتعتقها، فإن الفقهاء اختلفوا فيمن اشترى عبدًا عملى أن يعتقه: فمذهب مالك إلى أنه لا بأس بذلك، وأنه يلزمه العتق إذا وقع في شرط البيع.

قال ابن القاسم وابن عبد الحكم عنه: لـو باعه على أن يدبره أو يعتقه إلى سنين لم يجز، لأن ذلك من الغرر، ويفسخ البيع.

قال ابن المواز: فإن ف ات بالتدبير أو بالعتق إلى أجل، ك ان للبائع ما وضع من الثمن؛ قال: ولو اشتراه على أن يعتقه، فأي من ذلك كان للبائع، نقض البيع. وقال الشوري إذا [باع](١) عبده على أن يعتقه، ويكون الولاء له: فإنما يكون الولاء لم المرط. يكون الولاء لمن أعتقه، وهذا أجاز البيع وأبطل الشرط.

وقال أبو حنيفة فيمن اشترى عبدًا على أن يعتقه أن البيع فاسد، وإن قبضه وأعتقه، فعليه الثمن في قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه القيمة.

وقال ابن أبي ليلى: إذا ابتاع عبدًا وشرط أن يعـتقه، فالبيع جائز، والشرط باطل؛ وقال ابن شبرمة: البيع فاسد.

وذكر الربيع عن الشافعي: إن باع العبد على أن يعتقه أو على أن يبيعه من فلان، أو على أن لا يهبه، أو على منع شيء من التصرف؛ فالبيع في هذا كله فاسد، ولا يجوز الشرط في شيء من هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعًا للسنة، فإذا اشتراه على أن يعتقه فالبيع جائز.

وحكى أبو ثور عن الشافعي أن البيع في هذه المسائل كلها جائز والشرط باطل.

وقال الحسن بن حي: كل شرط في بيع هدمه البيع إلا العتاقة، وكل شرط في نكاح هدمه النكاح إلا الطلاق - وهو قول إبراهيم.

وقال الليث فيمن اشترى عبدًا على أن يعتقه فهو حر حين اشتراه، فإن أبى من عتقه جبر على عتقه، وليس لواحد منهما أن ينصرف عن ذلك.

قال أبو عمر: في حديث ابن عمر المذكور في قصة بريرة، جواز بيع العبد على أن يعتق، والقول به أولى ما ذهب إليه في هذا الباب - وبالله التوفيق.

^{* * *}

⁽١) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [بلغ] .

(٣٨٤/٢٣) ٣- مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين، فقالت لها عائشة: إن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة وأعتقك فعلت، ويكون لي ولاؤك؛ فنذكرت ذلك بريرة لأهلها فقالوا: لا، إلا أن يكون ولاؤك لنا. قال مالك: قال يحيى: فزعمت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله عليه فقال: لا يمنعك ذلك، اشتريها وأعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق (١).

قال أبو عـمــر: قد مضى القول ممهدًا مبسوطًا في معنى هذا الحديث في باب هشام بن عروة من هذا الكتاب والحمد لله.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٦٤) وغيره .

(٣٣٣/١٦) ٤- مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته .(١)

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث عن مالك - جماعة الرواة - فيما علمت، وكذلك هو في الموطأ، إلا أن محمد بن سليمان رواه عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي على أنه قال: «الولاء لا يباع ولايوهب»(٢). ولم يتابعه أحد على ذلك.

وقد روى هذا الحديث - شعبة، والثوري، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وجماعة - يطول ذكرهم - من الأثمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي عليه لله يذكروا عمر، وروى هذا الحديث ابن الماجشون، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك خطأ لم يتابع ابن الماجشون عليه، والصواب فيه: مالك، عن عبد الله بن دينار، لا عن نافع - والله أعلم.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا أحمد بن نصر، حدثنا أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نهى رسول الله عليه عن بيع الولاء وعن هبته». واختلافهم في بيع ولاء المكاتب وهبته، أو اشتراط المكاتب لولاء نفسه، باب آخر.

روى قتادة عن ابن المسيب أنه كان لا يرى بأسًا ببيع الولاء - إذا كان من المكاتبة، ويكرهه إذا كان من عتق. ومسفيان، وحماد، عن عمرو بن دينار، قال: وهبت ميمونة زوج النبي ﷺ ولاء سليمان بن يسار لابن عباس، وكان مكاتبًا.

ومعمر عن قتادة قال: لا يباع الولاء إلا رجل كوتب، فإن اشترط في كتابته أن أوالي من شئت، فهو جائز. ومعمر، عن قتادة، عن ابن المسيب، أن النبي

⁽۱) رواه البخاري (۲۵۳۵)، ومسلم في العتق (۲،۱۵/۱) .

⁽٢) أخرجه الدارقطني ومحمد بن سليمان الخراز ضعيف .

عَلَيْهُ مَر بَرَجُلِ يَكَاتَبُ عَبِدًا فقال لَـه النَّبِي ﷺ: «اشترط ولاءه»، قال: وكان قتادة يقول: من لم يشترط ولاء مكاتبه، والى المكاتب من شاء حين يعتق.

وقال مكحول: لا يباع الولاء، إلا أن المكاتب إذا اشترط ولاءه مع رقبته جاز، وعن سعيد بن عبد العزيز مثله.

وقال ابن جريج: كان عطاء يجيز هبة الولاء، ثم رجع عنه فقال: لا يباع الولاء ولايسوهب، إلا أن من أذن لمولاه أن يتولى من شاء جاز ذلك، لقوله الولاء ولايسوهب، إلا أن من أذن لمواليه المالات علماء: رجل كاتب عبده ولم يشترط سيده أن ولاءك لي، لمن ولاؤه؟ قال: لسيده. وقاله عمرو بن دينار. وقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهم: ولاء المكاتب لسيده، ليس له أن يشترطه لنفسه، ولا أن يوالي غيره - إذا أدى الكتابة إليه، أو إلى ورثته من بعده؛ وهذا الحديث إنما انفرد به عبد الله بسن دينار، واحتاج الناس فيه إليه، وهو حديث عليه العمل عند أكثر العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين.

وقد روي عن عشمان بن عفان إجازة ذلك، وروي عن ابن عباس إجازة هبة الولاء، ولم يجز بيعه؛ وأن عمرو بن حزم وهب ولاء مولى له لابنه محمد دون عبدالرحمن، وأن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قضى بجواز هبة الولاء، وذكر حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه اشترى ولاء طهمان وبنيه لبنى مصعب بن الزبير.

وذكر حماد بسن سلمة أيضًا، عن عمسرو بن دينار، أن ميمونة بنت الحرث وهبت ولاء مواليها للعباس، فولاؤهم لسهم اليوم. وقد روي عن ميمسونة أنها وهبت ولاء سليمان بن يسار مولاها لعبد الله بن عباس.

⁽۱) رواه البخارى (۲۷۵۵)، ومسلم فسى العتق (۲۰/۱۳۷۰) من حديث علمى نحوه ولمسلم فى العتق أيضا (۱۹،۱۸/۱۵۸)، وأحمد (۳۹۸/۲) من حديث أبى هريرة مرفوعًا و من تولى قومًا بغير إذن مواليه، فسعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. لا يقبل منه، يوم القيامة، عدل ولا صرف ا ولهما عن جابر نحوه. وفى الباب: عن عائشة، وابن عباس، وأنس وغيرهم.

وقد روى أبو نعيم الفضل بن دكين، قال حدثنا قيس، عن ليث، عن عطاء ابن السائب، أن علىقمة، والأسود، وأبا نضيلة، وابن معقل، رخصوا لسالم ابن أبي الجعد أن يبيع ولاء مولى له بعشرة آلاف، يستعين بها على عبادته، وهذا عند أهل العلم غير مأخوذ به، والذي عليه جماعة العلماء أن الولاء كالنسب، لا يباع ولايوهب(۱).

وقد جاء عن ابن عباس في ذلك ما يرد قصة ميمونة.

وعن الثوري عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: سئل عبد الله بن مسعود عن بيع الولاء، قال: أيبيع أحدكم نسبه؟ وهذا عن ابن مسعود يرد ما روي عن علقمة، والأسود.

وذكر عبد الرزاق أيضًا عن ابن عيينة عن مسعر، عن عبد الله بن رباح، عن عبد الله بن معقل، عن علي - رضي الله عنه - قال: «الولاء شعبة من النسب، من أحرز الولاء أحرز الميراث.

وعن معمر عن ابن أبي نجيح، عن مـجاهد، عن علي قال: لا يباع الولاء ولايوهب.

وعن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يكره بيع الولاء وهبته .

قال ابن جريج: وسمعت عطاء يقول: كان ابن عباس ينكر بيع الولاء.

⁽۱) قال ابن حجر بعد أن ذكر غالب هذه الروايات: « والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلعله لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتألوه، وانعقد الإجماع عملى خلاف قولهم». الفتح (٤٣/١٢).

وذكر أن قوله: ﴿ بغير إذن مواليه ﴾ لا مفهوم له، ونقل تأويلات أهل العلم لها.

وعن ابن جریج، عن موسی بن عقبة، عـن نافع، عن ابن عمر، أنه كان ينكر بيع الولاء ويكرهه – كراهية شديدة، وأن يوالي أحد غير مواليه وأن يهبه.

وعن الشوري، عن داود، عن ابن المسيب، قال: الولاء لحمة كالسبب، لايباع ولايوهب، وقد مضى القول في كثير من مسائل الولاء في باب ربيعة من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادة شيء من ذلك ههنا(۱).

وفي نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ما يشهد لصحة ما ذهب إليه الفقهاء في هذا الباب، وأن من خالفه محجوج؛ لأن الحجة به قائمة، لأنه لم يرو عن النبي ﷺ ما يخالفه، فثبتت الحجة به.

وروی ابن جریج - عن موسی بن عقبة، عن نافع، أن ابن عمر كان ينكر أن يتولى أحد غير مولاه، وأن يهب ولاءه.

وروى ابن وهب عن مالك، أنه قال: لايسجوز لسيد أن ياذن لمولاه أن يوالي من شاء لأنسها هبة الولاء، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته.

وقد رخصت طائفة من العلماء أن يستولى المعتق من شاء إذا أذن له سيده، فمنهم: إبراهيم النخعي، وعطاء، وعمرو بن دينار؛ واحتج من ذهب هذا المذهب بحديث ابن جريج عن أبي النزبير عن جابر، قال: حكم رسول الله يتعلى أن يتولى مولى رجل مسلم بغير إذنه (٢).

وممن قال لا يجوز بيع الولاء ولا هبته من كتابة ولا غيرها: جابر، وابن عباس، وابن عمر، وطاوس، والحسن، وابن سيرين، وسويد بن غفلة، والشعبي، ومالك، والشافعي، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وأحمد، وعلى.

* * * * *

⁽١) كتاب الطلاق باب ما جاء في الخيار .

⁽۲) رواه مسلم في العتق (۱۷/۱۵۰۷) .







فهرس الجزء الثالث عشر

الموضوع رقم الصف
كتاب الشفعة
١- باب ما تقع فيه الشفعة
الحديث الأول: قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة
رواية ابن الماجشون لهذا الحديث
رواية أبي عاصم الشيباني
رواية يحيى بن أبي قتيلة
اختلاف سائر أصحاب ابن شهاب غير مالك
الشفعة في الثمرة واختلاف أصحاب مالك في ذلك
كتاب القضاء
١- باب الترغيب في القضاء بالحق
الحديث الأول : من قضيت له من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئًا فإنما أقطع
له قطعة من النارو
هل يقضي القاضي بعلمه
إيجاب القضاء بالظاهر
فوائد مستنبطة من الحديث
٢- باب ما جاء في الشهادات
الحديث الأول: خير الشهداء من يأتي بالشهادة قبل أن يسألها
ما جاء معارضًا لحديث الباب

	٣- باب القضاء باليمين مع الشاهد
٤١	لحديث الأول: أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد
٤٢	ذكر الروايات التي ذكر فيها الحديث مسندًا متصلًا
٤٥	لآثار الواردة في اليمين مع الشاهد
٥٦	ذكر أصع ما روى في هذا الباب
	باب ما جاء في الحنث على منبر النبي ﷺ
71	الحديث الأول: من حلف على منبري آثمًا تبوأ مقعده من النار
	ترجمة هاشم بن هاشم
	ترجمة عبد الله بن نسطاس
77	في كيفية اليمين على المنبر
٦٤	- كان لا يرى اليمين على المنبر
	الحديث الثاني: « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة »
۷١	الكلام على اليمين الغموس وكفارتها
	٥- باب ما لا يجوز من غلق الرهن
۷٥	الحديث الأول: « لا يغلق الرهن »
٧٩	المعنى اللغوي لغلق الرهنا
۸٠	تفسير الفقها لعنى غلق الرهن
۸۱	الرهن إذا هلك عن المرتهن
	٦- باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام
۸٧	الحديث الأول: من غير دينه فاضربوا عنقه
۸۸	الاختلاف في استتابة المرتد

۹٠	أقاويل الفقهاء في استتابة المرتد
۹۲	الاختلاف في المرتدة
۳	ما ورد في تحريق أهل الردة
	٧– باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلًا
?	الحديث الأول: أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلًا أأمهله حتى آتي بأربعة شهداء
99	قال : نعم
١	الرد على من زعم أن مالكًا تفرد بحديثه هذا عن سهيل
	٨- باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه
١٠٩	الحديث الأول: الولد للفراش وللعاهر الحجر
١ • ٩	ذكر ما في الحديث من وجوه الفقه
111	الكلام على لفظة: « احتجبي منه يا سودة »
110	اختلاف الفقهاء في نكاح ما حرم إذا كان من الزني
117	تبيين ما كان يقضي به عمر - رضي الله عنه - في المسألة
۱۱۷	الكلام على لفظة: ﴿ وللعاهر الحجر ﴾
	٩– باب القضاء في عمارة الموت
119	الحديث الأول: من أحيى أرضًا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق
177	تفسير قوله: (وليس لعرق ظالم حق)
۱۲۳	الكلام على ما عرف ملكًا لمالك غير منقطع، والإحياء بغير إذن السلطان
	• ١ - باب القضاء في المياه
	الحديث الأول: أن النبي ﷺ قال في سيل مهزور: ﴿ يُمسَكُ حَتَّى الْكَعْبِينِ ،
۱۲۷	ثم يرسل الأعلى على الأسفل ،

۱۳۱	الحديث الثاني: لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاُّ
۱۳٤	الحديث الثالث: لا يمنع نقع البئر
۱۳۷	ذكر مذهب الشافعي في الباب
١٣٩	قول مالك وأصحابه
	١١- باب القضاء في المرفق
١٤٣	الحديث الأول: لا ضرر ولا ضرار
۲٤۱	مسألة : إذا ظفر المجحود بمال الجاحد
١٤٧	مسألة فيمن فتح كوة يطلع منها على دار أخيه
1 2 9	مسألة في امرأة يشتد عليها مس من الجن إذا دنا منها زوجها
١٥.	الحديث الثاني: لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره
١٥.	ذكر الاختلاف على الزهري في إسناد الحديث
101	رواية الليث عن مالك لهذا الحديث
۲٥٢	ذكر اختلاف الفقهاء في معنى الحديث
104	انتصار ابن عبد البر لقول مالك على قول الشافعي في الباب
	١٢ – باب القضاء على قسم الأموال
	الحديث الأول: أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية
171	وإن أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام
178	من يدخل في هذا الحديث من أهل الملل
17 A	من أعتق قبل القسم هل حكمه كمن أسلم
	١٣– باب القضاء في الضواري والحريسة
	الحديث الأول: إن على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وما أفسدت المواشي
۱۷۱	بالليل ضامن على أهلها

۲۷۲	مذهب ابن عبد البر في شريعة من قبلنا
۱۷٤	أقوال الفقهاء في هذا الباب
	٤ ١- باب ما لا يجوز من النحل
1 7 9	الحديث الأول: ﴿ أَكُلُ وَلَدُكُ نَحَلَتُهُ مِثْلُ هَذَا؟ ﴾
۱۸۰	ذكر اختلاف الفقهاء في وجوب التسوية بين الأبناء في العطاء
۲۸۲	ترجيح ابن عبد البر أن ذلك للاستحباب
7.1	ذكر الاختلاف في كيفية التسوية
7.1	الكلام على الرجوع في هبة الوالد لولده
191	هل تحتاج عطية الأب لابنه الصغير إلى قبض
	0 ١ - باب القضاء في العمري
	الحديث الأول: أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه فإنها للذي أعطيها لا يرجع
190	إلى الذي أعطاها
197	مذهب المالكية في العمرى
197	ذكر اختلاف الفقهاء في العمرى
۲۰	قول ثالث في مسألة العمرى
	١٦- باب القضاء في اللقطة
	الحديث الأول: اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها
۲.0	وإلا فشأنك بها
۲.٥	ذكر مسائل أجمع العلماء عليها في باب اللقطة
۲٠٦	هل الأفضل أخذ اللقطة أم تركها
۸۰۲	الفرق بين اللقطة والضالة

411	التافه اليسير من اللقطة
717	من فرق بين الغني والفقير في أكل اللقطة
	هل تلزم البينة في رد اللقطة أم يكتفي بالعلامة
717	حكم الضوال من الحيوان
	حكم النفقة على الضوال واللقيط
	١٧ – باب صدقة الحي عن الميت
	الحديث الأول: إن سعد بن عبادة سأل رسول الله ﷺ هل ينفع أمه
277	أن يتصدق عنها؟ فقال له: نعم
277	62. J 6. J 6. 1
772	الكلام على معنى الحديث
	الحديث الثاني: إن من افتلتت نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت أفأتصدق عنها ؟
777	فقال النبي ﷺ: نعم
	الحديث الثالث: أن رجلًا تصدق على أبويه بصدقة فهلكا فورثها
777	فقال رسول الله ﷺ: قد أجرت في صدقتك، وخذها بميراثك
	كتاب الوصية
	١ – باب الأمر بالوصية
	الحديث الأول: ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته
771	عنده مكتوبة
770	مقدار المال الذي تستحب فيه الوصية
7 2 .	من أوصى لغير قرابته وترك قرابته الذين لا يرثون
720	الكلام على إجازة الورثة للوصية وهل يجوز أن يرجعوا في ذلك

7 2 7	هل للإنسان أن يغير وصيته
	٧- باب الوصية في الثلث لا تتعدى
	الحديث الأول: قصة مرض سعد بن أبي وقاص، وقول النبي ﷺ له: الثلث،
7	والثلث كثير – يعني في الوصية ، والكلام على فضل الهجرة
7 £ 9	ترجمة عامر بن سعد
	الكلام على هبات المريض، وصدقاته، وعتقه
	الوصية بأكثر من الثلث
Y 0 A	ما يستخرج من الحديث من فوائد
۲٦.	الكلام على الهجرة
	٣- باب الوصية للوارث والحيازة
7.70	الحديث الأول: السنة لا وصية لوارث
	٤- باب ما جاء في المؤنث من الرجال ومن أحق بالولد
777	الحديث الأول: أن النبي ﷺ قال عن مخنث: ﴿ لا يدخل هؤلاء عليكم ﴾
779	
	كتاب العتق
	١- باب من أعتق شركًا له في مملوك
	الحديث الأول: من أعتق شركًا له في عبد فكان له مال ثمن العبد قوم عليه
770	وإلا فقد أعتق منه ما عتق
	الكلام على رواية أيوب لهذا الحديث
	ذكر اختلاف الألفاظ في الحديث
٧٨.	الكلام على الاستسعاء

ذكر اختلاف الفقهاء في هذا البابنكر اختلاف الفقهاء في هذا الباب
تحميل القيمة على من أتلف شيئًا من الحيوان أو العروض
٧- باب من أعتق رقيقًا لا يملك مالًا غيرهم
الحديث الأول: أن رجلًا أعتق عبيدًا له سنة عند موته فأسهم بينهم النبي ﷺ
فأعتق ثلثهم
ذكر الأسانيد لهذا الحديث عن عمران بن حصين
ذكر اختلاف العلماء في الباب ٢٩٩
٣– باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
الحديث الأول: أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ فقالت: رسول الله،
فقال: أعتقها
ترجمة هلال بن أسامة ٣٠٥
الحديث الثاني: كسابقه بزيادة الشهادتين، وقوله: أتوقنين بالبعث بعد الموت؛
قالت: نعم، قال: أعتقها
من ولد وأحد أبويه مسلم أيجزئ في عتق الرقبة
٤ – باب عتق الحي عن الميت
الحديث الأول: إن أمي هلكت فهل ينفعها أن أعتق عنها ؟ قال: نعم ٣١٧
ترجمة عبد الرحمن بن أبي عمرة
٥- باب فضل عتق الرقاب
الحديث الأول: شنل رسول الله ﷺ عن الرقاب أيهما أفضل؟ فقال:
« أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها »

٦- باب مصير الولاء لمن أعتق

لحديث الأول : في قصة عتق بريرة ، والولاء لمن أعتق وبطلان الشروط التي	
ليست في كتاب الله ٧	۲۱۷
با يستفاد من الحديث	۲۲۸
لكلام على المكاتب	۲۳.
لاختلاف في وجوب الكتابة على السيد إذا أرادها العبد	۲۳۳
لكلام على الدراهم والأواقي والنواة	۳۳٥.
لمكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء	۲۳۸
لكلام على بيع المكاتب إذا رضي بالبيع	۲٤۲
ذا عجز المكاتب وبيده مال من الصدقات	٥٤٦
مل بيع الأمة ذات الزوج طلاق	۴٤٩
لكلام على قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ ٱلَّذِينَ ءَاتَـٰـٰكُمُّم ۖ ٤٠	٢٥٤
لحديث الثاني : لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق	٢٥٦
لحديث الثالث: لا يمنعك ذلك، اشتريها وأعتيقها فإنما الولاء لمن أعتق ٩٠	709
لحديث الرابع: نهى عن بيع الولاء وعن هبته	۳٦.
ىن أجاز هبة الولاء	771